انتصاب اولا وثانيا على الظرفية واما التنوين فلا وجه مع
انه افعل التفضيل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل
فلانه ههنا ظرف بمعنى قبل وهو منصرف لانه وصف اصلا و
هذا معنى ما قال في الصحاح واذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته
عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا
ومعناه في الاول في هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام للتوضيح

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا سالكنا الجامع مسائل
حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل
مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا
بفضائلنا وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر ما انعمت علينا
في صلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة
لتحصيل كمالاتنا وصحبه المحمولين الينا بمفصل آثار النبوة
يحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد الفقير الى الله
الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام
الدين هذه حواش كالشمس لنجوم درر الزبر وغواش صافية الفوائد
الضيائية وانها لا يوجد عن مدح محاسن ولا يتوهم في حقه ذا
او وانها لا يرده ناظر كابر عن مكابرة لكثرة ما فيه من الابتداع و
ديوك شاعر فاخر بالاطلاع على غوامض المباحث الاختراع من لم يفك
ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس
غاية التحديد لنظر السديد فليتزحزح عنه فلا نريد منه الا الوداع
نفع بها اهل السعادة بالانتفاع وردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع
انه حسبي ان وفقني الى ذلك الانتفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله
الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او
غيره ومما وقع عن الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته

فلا تنزيل للنزول الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما
باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية فيه ليس الحمد حقيقة
واستعمال الحمد فيه مجاز ولان المحمود عليه ليس محمودا عليه
حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر
قوله ولي في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو
وليه هنا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل
حمد يحق لكل حميد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما
غيره فلا يحب الحمد او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل
حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق المحمود عليه وبه وخلق استعداد
الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون
مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق به وان يكون مبنيا للمفعول
اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ
لرعاية ما هو الاصلح لنظم المعنى فجعل الحمد مستعملا في الاسم
بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ مبنيا للثبوت كلا
معنيي الحمد لله تعالى دون غيره فيزيد الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل
الحمد المبني للفاعل ثابتا لله تعالى دون غيره وتزيد الحمد بقرينة المقام
حمده تعالى فيكون معنى حامديته تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره تعالى
فيكون حمد الله تعالى بالطبع ادعى من الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل فراد
محمود لمن اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج
حين ادنى به ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي
على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى المذهب المشهور من ان
الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه لكل انسان

بعث من الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان
كذلك يكون معه كتاب وشرع يعني الاصل في الاضافة العهد فهنا
الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة على كل نبي من الله تعالى فوجه اختيار على
الرسول لاجل التطفل على رعاية السجع ولاستجلاب معنى التعظيم على التالي ظاهر
لانه يشمل وعلى الاول للدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق
الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق
الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه التزم اهل السنة ادخال
على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله
وينقلون في ذلك حديثا شاذا في الصحيح الا الرجل اهله وعياله والآل ايضا
ابناء هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم
والعقرباء او الذي نسبتهن الى الرسول او العام وسيع في الصحاح
الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان ذكر الصحابة بالتادب
بآداب نفسه واكد درسه وهو تبليغ الاحكام والكتابة ثم ذكر
الادب بعد الاستدلال لان النحو من قسم الادب قوله زينة نحو اي
هذه الامور كائنة في العقل مختص بمعاني السند كونها في كتابه على
وجه الاجمال واو رد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما
يستعمل في الامور المعقولة وان كان موضوعها للامور المبصرة كاملة في
المخاطب لكن لابد من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى اتقانه بهذه المعاني
حتى صارت بكمال علمه بكثرة ما اعتنى عنده وتعيينه على الاشارة الى كمال فطانة
الطالب الى ان يبلغ بتفاصيل المعاني كالمبصرات عنده ويستحق ان يخاطب
المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعنى قوله فوايد جمع فايدة وهو ما استفيد من علم او مال او جاه

فاقول لما اليقين اي ثبت له المال فلك ان تزين بالفوائد الثواب يعني
هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة نقل
وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على
تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر
فيكون بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب
في المعاني والوافية اسم للمتوسط والشافية كتاب في الحديث وفي درج
اسماء الكتب بالاشارة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ قوله بحل
مشكلات الكافية للعلامة ههنا ابحاث الاول ان قوله العلامة
يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكافية للعلامة صفة للكافية
ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها
والكن ما يذهب اليه المحققون في مثل رعاية جانب المعنى لانه هو ان
ههنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل والمفعول
والكافية مضاف اليه المشكلات التي هي مفعول للحل لا بحل المعنى ولكن
بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ان يراد بالحال عن المضاف اليه الفاعل
او المفعول اذا صح حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح
ان يقول هذه فوايد وافية بحل الكافية الثاني ان الظاهر ان يقول العلامة
المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تأنيث المسند الا
انه اعتبر جانب المعنى لان المراد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في
رعاية التذكير والتأنيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا
او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان
هذا اللفظ انما يشتهر فيما بين العلماء في العلوم النقلية وقد
خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة

حيث سبقت العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم سيما من علم الادب
فيه او حرى ومبارز مقصد الاد هو وفيه المعنى وكانه يعني الحاذق العلامة
عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع اذ اختار من بين اوصاف
الاشتهار اغنياء اعني الوصفية بالفضائل تفضيلا لاشتهار
واعتبارا اعني اعراضه عن الاراء في الوجه الخامس ان جمع الشرق
والغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تفريعها الذي يستدعي
صيغة الجمع بل اراد البلاد الشرقي والغربي فيصح جمعها بالاعتبارية قوله
الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت
فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى
ثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه ما نحن
وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا قوله
تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها وهذه
الكلمة ماخوذة من غمدت السيف اي جعلته في غلافه والغمد غلاف
السيف ففي عمله اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع
وقطع المشكل قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه
بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات النخل والشجر
قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك
الخيط والنقد جعل الشيء في قرابه وجعله على الاقوى به وحمل
على الثاني ابلغ في مدح الكتاب وسمط السلك ما دام فيه الخرز والا
فهو سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان
تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلي قوله للولد العزيز العزة
عندنا اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة في فوق
وصفه بالذكاء والفضل قوله التلهف هو كالتأسف وهو الارتياد

الحزن وجمع الالفاظ التي اذكر في الخطب مستفيض لا وصل لعند البلغاء
قوله وسميته بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة
الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت
ينبغي النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب
الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول المقصود وضياء
الدين جزءه الاول لجعل الشخص ضياء الدين والمقصود ابن الزبير ابن الزبير
ليس تعرف به الشخص المنسوب الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود
اظهار كلام العقول ترتب خص عن بني عباد المضاف اليه باسم العبد كالعبد
فان قلت لم لم ينسب الى الجمع مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت
لان المنسوب اليه اشتهر باللقب دون اللقب فالمنسوب جعل حقيقة بان يجعل
عن غاية التكاليف ولان فيه تنبيه الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشتق
يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريب قوله لانها بذل الجمع والتاليف
الاولى ترك الجمع لانه لا افادة فيه الا اخراج العفو من تعلمها في كالعلة
الغائية والعلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود و
ضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكنه لم يتاخر في الوجود
والعلة الغائية نقل هذا الشرح ولو قال لانه نقل العلة الغائية
لصح وانتفخ وكفى في النبه قوله وسائر المتدين مشتق من السور
بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان العرب نحو
السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثابت
فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع الدعوة الا انه يتكلم بالدعاء في حق
قوله من اصحاب التحصيل تقييد المتدين لانه ربما يكون من اصحاب
الضائع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمسببات وقيل الاولى تقييد التعريف بالخير لان التوفيق

هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل الذي
لانه يدخل الا انه لا يحسن مررت بزيد والصواب بزيد وانما يقال مررت
بزيد فالعوض وما توفيقي الا بالله وتوجيهه ما استفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه يتعلق بمضاف حيث قال وما كوني موفقا الا
لمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث يجده في حواشي
المطول قوله تخييل ان كتابه ينبغي ان يخييل نفسه نقصان كتابه بهذا
التركيب والتخييل ما يفيد في النفس قبضا وبسطا وبناء الشعر عليه
ولهذا سمي الادلة المركبة من القضايا المخيلة شعرية وتخييل كلا بكم قولنا وهو مشعر
فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يوقع شيئا يريد تفهيم
القول كما يخفى فيه وهضم النفس تواضعها بان يكذا ان يقصد الانحطاط كتصنيف
مثل ذلك الكتاب من اعم المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا
قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك كتابة
الحمد للمحقق التفتازاني الفاضل الرشيد تكلفه اورده على توجيهه عليه اعتراض مع
فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما لا يمكن
اصلاحه فقال الفاضل الهندي في كتابه الحمد هضم النفس تخييل ان كتابه هذا
حيث ان كتابا ليس ككتب السلف حتى يكون على سنتهم ولذا لم يكن لائقا بكلمة
الحمد انقطع ولا يخفى انه يرد انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك
ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة
والصوم هضما للنفس وتخييلا انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح
الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا
من الكتاب والحال لم يكن ترك العمل بالسنة وحمل نقل به واعرض عنه ويمكن
ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه البسملة من اظهار صفات
الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذي هو المطلوب

وهذا التأليف

بحث الكلمة والكلام

ليكون الطالب على بصيرة

وهذا التأليف قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما كان من داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع
في المقصود من النحو الكلمة والكلام لانهما موضوع العلم وتعريف النحو
في طلبه ويكون بحث يتميز بهذا التعريف عن غيره ما يرد عليه مسائل
الفن فيطلع ما يرد عليه من مسائل فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه
بالاشتغال به وان يذكر الغرض من تحصيل علم النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيل
ولا يفوته باعراض من مشقة التحصيل وخص المصنف ذكر الكلمة والكلام
لانه لا بد منهما لمن يمكن الشروع في الفن واعرض عن التعريف لان كتابه للصبي
الذي لا يمكنه تحصيل الاقرب فلا ينفعه في تحصيل المقصود ولا ساير
الرغبة بل غاية امره ان يقتصر همه على ضبط ما في الكتاب وهو تعليقه
معرفة مفهوم المطلوب الغرض منه قوله فمن لم يعرفهما لم يمكنه التعريف ونبذ معرفة
وعلى المتعين بني البيان على وجه عوى كان معرفتهما على وجه ثنية عن
معرفة الاحوال المتوقف على تعريفهما فان لم يتيسر والا فلا قوله وقدم الكلمة
لكونها افرادها هذه وجوه اربع المتقدم توقف تحقق المفهوم على تحقق
المفهوم وتوقف معرفة المفهوم على معرفة المفهوم يتوقف تحقق الفرد على
تحقق الفرد وتوقف معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل هو
والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما
في اللفظ والمعنى والمشهور في الطلبة العربية ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام ان يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى
المشتق منه داخلا في المعنى المشتق وعند انقضائنا تحقيقه في شرح
العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرح واما الجرح بالضم
فهو اسم الجراحة قوله لما لهما تاثير كما انهما في النفوس كالجرح ان المعنى
المطلوق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ ايضا

تأنيثها الا لحنة والسنة لكن قوله وتوهم عبارة يدل على ان المراد التأنيث
باحد الامرين وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع
والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قال امير
المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكأنه لم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه
لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله باعتبار اللام السابقة يعني اللفظ
والخارجة وهذه العبارة يحتملهما قوله الكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ
الكلم لا للفظ الكلمة بادنى ملابسة في هذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة
انما هو بتحقيق الكلم اذ يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد والفرق بين
الجنس والوحدة قوله جنس لا جمع ككتب وثمرة والفرق بينه وبين التمر انه
لم يطلق الا على الثلاثة بخلاف التمر فانه يطلق على القليل حيث عرض الكلم هنا
التخصيص والتمر باق على وضعه قوله الكلم الطيب باوّله هذا التأويل
بعيد عن نظائر الاستعمال جدا اذ ليس من دأب البلغاء ان يطلقوا مقام اي
الحكم على الكلم الطيب فيعتقد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض
لان الطيب من الكلم بعض الكلم وكانه لهذا ينح البعض كلمه الاولى ويمكن ان يقال
جنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل بانه يقال في صح حمله
النقل في الاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل هنا
معنى الجمعية ثبت معنى وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو ثبت
باقيا لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة الواحدة ما لم ينضم اليها كلم اخر قوله الكلم
واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه وهو لام الجنس
واما ان يقصد الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق وهي
لام الحقيقة من حيث هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي

لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار فرد معلوم
وهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك
بسبق ذكره او غيره من سماع اللفظ وهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا يحتاج الى تحقيقه كثير
وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة
فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين
الوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بسبب دخول اللام لا يتم الا في ضيق
الفطن وان وقع خلاف الادنى غير من ذوي الفطن الذي له ان المنافاة
بين صيغة الكلمة والتاء لانه توهم بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى
ان دفع المنافاة يمنع المنافاة بين الجنس والوحدة وتحقيق ذلك الى
لا يحقق اذ التحقيق ان كما الذي بالوحدة حيث اشار اليه اللام من جعل الى
هذا الجنس مقرون بالوحدة في كونه افرادا لاحقة لا يصح حمل الكلمة
صادق بهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله
ويمكن حملها على العهد الخارجي او اشار بايراد الامكان الى ضعفه
من وجهين اما اولا فلان كون اللام الداخلة في الموقع الغير الحسي خروج
عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من
مفهوم مدخولها والكلمة جارية على الالسنة الغاة فليس قسما من مفهوم الكلمة
بل عينها وجعل الكلمة تأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية
بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل قوله اللفظ في اللغة الرمي اه
افصح بقوله يستشهد فيما ان المتبادر من اللفظ فلا يعرف
على انه بمعنى الرمي مطلق فان قلت من اين علم انه يقصد الرمي من الفم قلت
لانه قيد ذلك فيما اذا رمي النواة لان الفم يلفظ حيث من التمر قبل ان تدخل

في الفم فان قلت فتجاوز في اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى انه مناسبة بما يتلفظ
به انسان فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لازم لا يتعدى بالبا
قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشي
لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة المتكلم دون الكلام بخلاف اللفظ بمعنى
الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي في النقل التعلق ويصح نقل اسم صفة المتكلم
الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يختص
اللفظ ولان اللفظة في عرف اللغة الكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا
فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي
اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يوجد فيما بين
ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم واما العادة فهو العكس
فلابد ان يجعل الاصطلاحي ما هو بمعنى الرمي ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او
بعد جعل بمعنى الملفوظ اعتبار جعل بمعنى الملفوظ يكون من قبيل نقل العام
الى الخاص لانه ادخل في المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ
بمعنى الملفوظ تدارك بما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان
قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به الانسان
فان الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق
الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وتعدد مثال
وجه وهو ان يجعل اللفظ بمعنى الرمي من اللفظ في الفم ابتداء فيكون من قبيل
نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون من نقل الاسم المتعلق بخاص
الى المتعلق بخاص آخر مهملا كان او موضوعا على المشهور في كلام النحاة
مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل يقابل الموضوع وهو يقابل
الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبعد
ما ذكر اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله واللفظ

تحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب بل الملفوظ به تحقيقي
ولم يوضع اللفظ فليس في اضرب الا الفاعل المنوي ومن غيره ان يكون
فاعله ملفوظا واكتفى بنويه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام الملفوظ
في اعتبار جزء من الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء من الكلام المعقول وفيه ليس
معقولة بحيث تارة يكون واجبا وتارة يمكن مجيها وعرضا فانه
يكون في مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت منوي ليس مقولة
والصوت اصلا ليس على ما ينوى فاحفظ فانه مما يخفى على كثير قال بعض
لا ادري بماذا مقولة هو فليت في بلغني او لكونها الا ربع وكذا
امثال اضرب النهاة الدالة على [illegible] السلطان [illegible] جمع نقطة
وهي ما وضع ملوفة الطريق الانه يقصد الوحدة لان قصد الجنس
غير صحيح والاسم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها
فيها لقصد فما يدور التاء على الكلمة بخلاف الكلم لكن الكلمة
عند القصد ما وضع لمعنى مفرد فيلزم الوحدة وعند الافراد علامة
صاحب [illegible] فانه جعل [illegible] الواحدة اذ لا يصلح التلفظ بها
مرتين [illegible] الحيوان [illegible] عنه ليس بكلمة لامكان التلفظ به
مرتين باعتبار المعنى الاضافي والمطابقة غير لازمة بل غير
جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان
اريد به معنى المفعول [illegible] في الكتاف في تغيير قوله تعالى حتى
يكون حرضا ويمكن ان [illegible] لكن وانما قال غير لازمة اكتفاء
بالادنى [illegible] اللفظ اخص [illegible] اخص [illegible] يتبعه
اللفظ تدبر ويلكه [illegible] محتمل [illegible] فيذهب نفع السامع
كل مذهب ممكن الوضع تخصيص شي بشي الاولى تعيين

بشيء لفظ من تعلق ليعني بقوله وضع ولذا لا يتجه انه لا تاثير لتخصيص
شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالشيء فيخرج وضع العقل للدلالة به
جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى فيخرج وضع المشترك [illegible] يجب حتى اطلق كا
ن اللفظ واحدا كالدوال الاربع والمراد بالحس ان يحس بمقابلته
مع الملتوي الاعلم يقال احسست الشيء اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس
[illegible] لمن يحس مقابلة مع حس اذا السمع كالاحساس فعل مستقبل
على الاطلاق فانه فعل [illegible] الا اذا اذان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي
ولذا [illegible] التسامح عرفا [illegible] اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل تنبه اطلق
مع ضميمة [illegible] اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بكلا الحال في
الوجه الثاني [illegible] ولا يبعد ان يقال انه يكفي ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا
قيد الثانية بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت [illegible] على الوجهين
تعين المجاز للمعنى المجازي لانه اطلق اطلاقا صحيحا او اطلق ارباب اللسان
اي اللغة [illegible] يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين
لا يكفي بدون القرينة مع ان التعيين المجازي ليس من افراد الوضع بهذا المعنى
الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين
اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة [illegible] المراد
بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احكام اعم من ان يفهم اجمالا او تفصيلا
وعند سماع [illegible] يفهم معناه اجمالا ولذلك لا يدل على معنى في نفسه عبارة عن
الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير [illegible] فلا اشكال
اصلا [illegible] ان [illegible] وكنت
من الرجال او ضاعفه في هذا الفن [illegible] الاطفال ومن
النحو وعليه التكلان [illegible] وصدق المقال
المعني ما يقصد بشيء اي اصطلاحا [illegible] يكتفي فيه بمعنى القصد

الرسالة الوضعية العضدية

المقصد

قوله

وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى اي لغة ويرد عليه انه مكان [illegible] مفعول
فليس ما يقصد [illegible] المقصد [illegible] يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المنقول
والمنقول عنه مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار
على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاختلط او مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى
المفعول سواء قصد [illegible] او لا والمصطلح هو الحق بالشيء فنقل المعنى الذي نقل اسم
العام الى خاص وكذا ان [illegible] منقول الى المعنى الاصطلاحي باعتبار [illegible] بمعنى
المفعول [illegible] للفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى بالاعتبار [illegible]
ومخفف معنى اسم مفعول مخفف بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة
بالفتح التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه بمعنى
ابعدها لاقتصار انه لا يوجد له نظير في كلام العرب ولما كان المعنى ماخوذ
في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه
وهو الشيء الاول فلابد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح [illegible] والوضع الى ضمير
اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد
بيان التجريد بدلالته [illegible] او قاصر [illegible] ليتوصل
به الى مرجع تعرف به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى
قيد التجريد لا لبيان الواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل فيه فان
اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر
مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى
تقييد المعنى بالاول [illegible] لانه لا يتعين كون المفرد قيد المعنى [illegible] فيخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع [illegible] العلامة لازمة [illegible] الدالة
عقلية كدلالة اللفظ [illegible] على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه
ملاحظة حال التنفس [illegible] الالفاظ الدالة [illegible] الطبيعية مقتضية

لا يجد الدلالة عند وجود المعنى قطعية كدلالة الاثر على وجود الصدى فان نفس
اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك مع كون اللفظ احضر وما يستتبعه
اخطر ببعض ما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمال البين فقد
نقل السامع كل من ان يمكن الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء
ليفهم او يتعلق بمعنى قوله وضع والا يتجه انه ان اريد تخصيص شيء بجعل شيء
مخصوصا به بحيث لا يخرج عنه بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحد
اللفظ حال حدوث المعنى ولما كانت الدلالة لاجتماع طائفة على كون
الدال علامة للمعنى فالدالة بالعقل ليست الا المهملة والدالة بالطبع
والدالة بالوضع والثالثة وضعية فان قلت لا يخرج بقيد الوضع بقي انه لا يخرج
الذكي الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في لم يذكر المهملة الا انه بقي
صرح بالمهملة تنزيلا لاهتمام بيان خروجها لان الالفاظ الدالة بها فيها نوع
الالتباس بحال الدالة بالعقل والمراد بقوله خرجت المهملات المعنى
لا الكلمة بقرينة قوله وبعض حروف الهجاء الا حروف الهجاء بعض ما يحال حروف
والهجاء تقطيع اللفظ بحروفه وهجاء الحروف في الهجاء تقطيع اللفظ بها اي
ذكر منها اللفظ صح وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فيه تامل لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام
ولام الجر وحرف القسم والعاطفة من حروف الهجاء والى غير ذلك فيخرج
بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا الاسم الا ان
قوله الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست
صفة مساوية لحروف الهجاء فلا حكم الا بالخروج صح يعني بعض حروف
الهجاء الا ان حروف الهجاء يخرج ان حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان
يخرج عن التعريف كما لا يخفى بعضها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج
الموضوع لمعنى منها كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة

لمعنى من انها دوال بالعقل بقيد الوضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار
قيد الحيثية في التعريف صح فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض آخر لا بل قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف
لعدم صدقه عليه صح فكيف يصدق ان علم انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف
وضع لمفرد لكان التعريف اخص لكن لما اراد ادرج المعنى لفائدة تستفاد منه
فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السؤال
قلت بما نقل عنه كسائر مقدمة وحمية بان المعنى لا يكون لفظ الكلمة
استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلامه في تعريف المعنى بما سوى اللفظ
وتخصيص كلامه في التعريف مستند مؤكدة صح قوله المعنى ما يتعلق به القصد
انه ان اراد انه خرج ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى
ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق
به القصد على المعنى صدق العام على الاخص لا يلزم منه كون اعم من اللفظ كون
المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم منه كون اعم من
كون الانسان اعم ويمكن ان يقال المراد بالاعم واللام في القصد للعهد الخارجي
فيؤول ان القصد بشيء نعم لو قال ما تعلق به القصد لكان اوضح واخصر صح وايضا
اعلم انه يحتمل لفظا وغيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية
لا تنتج كبرى في الشكل الاول الا ان يقال نحن ان انتاج الطبيعية في كبرى الشكل
الاول نحو كلية الانتاج اذ المعتبر عند المنطقيين الامور الكلية والاسم
في هذا المقام بيّن كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق
كلي صح بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف صح فكيف يكون موضوعا
لمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى وقد يتوهم
انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه صح قلنا هذه الالفاظ

وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ
مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلي للتنبيه على انه ينبغي ان يكون
الكلي بحيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الكلام
الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بان ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ
المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام تعيين تعريف الكلي
قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لانه يجب عليه ان يجوز عن الاشكال
بالمنع اي الحاكم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب لا يجب عن الاشكالين الا
انه ذكر المناظرة وعلى الارتقاء الى النقض ... بامثال الضماير الواجب
ان يتبين المراد بهذا الحكم الحكم بان كلما استعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان يكون اللفظ موضوع للمشخص فان قلت يكفي لسند المنع
احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على
الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ... الكلام عن الحكم بالجزم دون مجرد الاحتمال
يجري على الظاهر واورد النقض على قلوبهم في الظاهر بتصيير ما ذكر للنقض
منشأ للمعترض المنوع قوله دفع الكلام عن الظاهر لا يدفع حاجة الشبهة فلا
نقعا ... والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي يدعي انه مفرد او مركب
نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد الذي قام واسماء حروف التهجي واسماء السور
والكتب وليس المراد بالاشارة الى اللفظ مفرد لا يتحقق فائدة النقض
قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وان كان عاما اشارة الى ان التي الوضع
فيها عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل حروف الهجاء والسور والكتب قوله فليس هناك
مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ
المخصوص قوله ولا يخفى انه لا يتم وشمل الضمير فانه لم هو الموضوع له وكحقيقة فتبين
الموضوع له بقوله فكحقيقة لانه يمكن ان مفهوم كلي يجعلونه للموضوع له المجاز
فيجعلونه غير القابل موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تعقل

ذكره موضوعا له مجازا او المراد انه موضوع يجعلي باعتبار المفهوم
وهو امر لا يجري على انه صفة للمعنى الذي الاولى الاقتصار على مفرد
المركب قوله ومناهج ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه يقتضي ان لا يكون
الافراد صفة للمدلول الدال الاربع ... ذكر ان الاولى لم يوصف العلم
بسيم وضعه وقال الدليل ولا سعة في الافراد والتركيب بل الافراد
والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة ... وصف اللفظ الدال
بالطبع والعقل بشيء منهما فاطلاق كلمة تعريف مبني على الاهمال او مبني
على الاحتمال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزء
قوله ونذيبه انهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه
اذا علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة تركيب انه انما
يتعلق به ذلك الفعل كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق و
لا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز واما الافادة حقيقة ايا
الصفة لنفاذ لا لضعف الدلالة فانه كاستعاض للمعنى الثاني جاء للمعنى
الاول وقيل كناية عن ضعف ... الارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى
عليك ان مثل هذا الابهام لا ... يتعلق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون
الوضع للمتصف بالمتصف ... الوضع بل بعد الاستعمال ... وكانه لم
يتعرض له لانه بصدد ... جعل الفرد صفة للمعنى بوجه ما لتبيان اي
لان يقطع عن المعنى ويجعله صفة للفظ والحق عند التوجيه سيما
اذا انتسب ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة عند النحاة وانما هو وصف اللفظ
عند المنطقيين ولا مدخل التوجيه ما يتوهم تعلق الوضع بالمعنى في ذلك
الغرض قوله كما يتخيله مثل قتل قتيلا في قولهم من قتل قتيلا فله
سلبه قوله ولا يبعد ان يقال ان نكتة في ايراد احد الوصفين يحمله فعليه
لان المتكلم البليغ لا ينفك به ان يخلو اختياره بهذه الخصوصية

عن نكتة **قوله** والآخر مفرد لا يخفى لطف هذا البيان **و** وكان النكتة
فيه التنبيه ايضا على جواز استعمال الكلمة بتقدم الوضع على الافراد في الرتبة
ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاوجه ان يقال ان الاصل
في العمل الفعل فلما كان الوصف الوضع [illegible] استعمل اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد واختار فيها الاحوال الافراد واما تقديم صفة الاولى
لانه لو قدم الثانية لو همت تقدمه الافراد على الوضع كانه قد جعل صفة المعنى
ولانه اراد ذكر الافراد على تحتمل انه يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لكنه
نفس الثانية في تعريفه كل من ذهب [illegible] ولا لو قدم لكان مغنيا عن ذكر لفظ
الوضع لا يستلزم الافراد والوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا تنبيه
على تقدمه تقدما قطعيا في مقام الشروع بالاتيقن بالتعليم للقدرة **قوله** او من
المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم حال على ذي الحال المجرور
وهذا القدر كان يصحح حاليته او لا دخل المعنى الذاتية في حاليته ولا ينفعا
بل الحال كاينة [illegible] وهذا القدر كان يصحح حاليته **قوله** مثل الرجل و قيل وكذا
نحو رجل لان التنوين كاللام كلمة وزيد كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج
وهذا قد يخفى على المبتدي لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما
كلمة واحدة **قوله** واعرب باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مفعولا له الاعراب
لا صفة وان [illegible] مع صحة [illegible] باعرابين فيكون المعنى انه اعرب
مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة
انه حق [illegible] ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب باعراب واحد وحق
كذلك لانها لتنافي [illegible] بان المراد [illegible] باعراب واحد
بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما بكيفيتين مثل
ان ما ذكره انما [illegible] و[illegible] دون الرجل والمثنى
والمجموع بالواو والنون فان في الاول ليس الاجزاء الثانية في الآخر من جزء

الاول

الاول فان علامة التثنية فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والمجموع
اعرابا يجعل الحرف الاخير صالحا لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان مجموع اعراب
لفظ واحد نحو الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه الحرف دون المجموع لكنه
الحق بهما وقاية لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا كونه قاعديه
شدة الامتزاج وليس [illegible] ولكن [illegible] في التركيب [illegible] الذاتي
في الامتزاج **قوله** ولا يخفى على المتفطن [illegible] في القاموس [illegible] بن نبا [illegible]
مثل عبد الله [illegible] فانه لا يقال لفظ واحد وجعل [illegible] اللفظ
مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين
باعتبار واضع الاضافة وفيه ان ما ذكره العلامة [illegible] المحقق التفتازاني في
في شرح التلخيص [illegible] ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة
ونحن نقول ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد
قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا التعريف وهي جنس تحته انواع ثلثة الاسم
والفعل والحرف ثم قال ومن اصنافه الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب
اما جملة واما غير جملة فالذي جعل اسما واحدا نحو معد يكرب وبعلبك و[illegible]
ومضاف اليه كعبد الله [illegible] امرء القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف
الكلمة بعلبك [illegible] انه يناسب [illegible] في تعريف الكلمة لكونه [illegible] باعراب
واحد على ان عرض النحوي ليس [illegible] حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به
ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به
ما هو حالها باعتبار كونها كلا حقيقيا عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى
وجه يتميز حالها باعتبار كونها كلا حقيقيا عما حالها باعتبار كونها كلمة
حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين حال الاعراب
فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه

لتبين ان اعرابه على ضرب الشارح واجرائه مجرى الجملة ولو لم يخرجه
بتركه لكان انسب وكذا نقول المراد بالمفرد لفظ لم يقصد من المفرد حقيقة جعل الشيء
او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشاء تلك الحقيقة جعل
الشيء الاول بحيث متى تعقل الطبع عند عروض الشيء الاول له فطبيعية والا
فعقلية قوله وبعد الشيء الاول ذكر الوضع اه فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث
تبنا والحروف الهجاء الغائية على الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا انه لو لم يستغن عن ذكر الوضع في التعريف بمجرد ذكره فوضع بل
بقوله وضع لمعنى لاحتمال ان هذا المجموع في ذاته يستلزم اعتبار حقيقة الوضع
في التعريف قوله مثل لفظ دير المسموع من وراء الجدار اختار لفظا
مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار لتمحض فهم اللافظ
بسماع دير ودلالة اللفظ لكن المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال
الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون اللفظ دالا بالثاني فلا يظهر المقصد
بالتمثيل كال الظهور ولو كان للافظ مرئيا لم يظهر فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة
اللفظ قوله وبعد ذكر الدلالة اه فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة
ما يستلزم الوضع فيستغنى عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد
المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرع فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله
كما في المفصل فيه لطف لان تعريف المفصل لهذا العرض قوله منقسم اشارة الى
ان هذا الحكم مقصد بيان حكم للكلمة بل مقصوده تكميل تعريف الكلمة بتصوير ما بها
فتوده لا يحصل الا بان ثالثا كما حقق ان الحكم في التقسيم وانه من جهة التعريف
ويظهر بذلك ضم القيود ملاحظة تفصيل الاقسام فانه ماذكره في قوة
وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء والاسم
القيود اليه ويحصل بعد القيود متميزا هي بالنسبة الى هذا الشيء

اقساما

اقساما وسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة
الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم حصر المقسم فيما ذكر
من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال انحصرت فيها وجعل الحق بنفس
معرفة التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه عقليا والا
فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه تقسيم
القسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال
قسم ثالث تحقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي وقيل
استقرائي وقد بيناه في شرح الكافية فهذا المقام ثم قوله لانها تتعلق
بما يفهم من عبارة من غلط الاختصار ولكن يكون هذا القسم للانظار عند بعض
النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر كلام الكافية وبعض
النحاة يعتبرون تعامل الظرف فهكذا الحصر قوله لانها اي الكلمة لما كانت
الظرف بنفسه ويلزم بعدها الكلمة لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او
جملة اسمية معنى ونحوها في المفاجأة فالاستشكال عليهم القائل اذا فريق منهم
الغاد ربما كان ماضيا بالفاء وقد يكون ايضا ما هذا كلام الرضي تقول
او جملة اسمية مع الفاء جوابا او لا شك ان الكلام يدخل على ما هو جوابها فلا وجه
لعفوه في تفريع وفيه بعد لان يحمل قوله من ضعفها عدلها عن التقديم المشهور
من حذف المضاف اي ما يتم من حالها لان فيه تقليل حذف ولعدم حذف لا يخرج
الى صرفه الى تكلف في دخوله عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر استعمال
كلمة من التبعيضية لتقتضي تتعلق بعلته تقتضي وضعها على انه يكون
مبتدأ وخبرا وان يدل على غيره ومنهم من قال ان دلالة كلمة من لان حصر الكلمة
في الدلالة وعدمها باطل لوجود قسم آخر يحصى الكلمة فيه وهي لان حصر بعض الصفة
الصفة فيهما باطل لان كل صفة من الصفات يحصى عنها بعض فعلى ان ما يتصف
الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم

ولیس المعنی علی انه لیس لهم اخر وورد ما ذکره فی القسم الاخیر لان معنی قولنا
الا اسم اما علم او لیس بعلم الان الاسم لا یخرج عنهما الا انه لا یخرج عنهما الظرف
انه صفة لا یخفی هنا لا یعتبر الا اخرهما اخف ثم تاویل اخف وهو جعل
ان تقید بمعنی الدلالة ترکیبها الکونها مستقلین مشهورین فالتقی
بالتنبیه علی المقصود بیان معنی وهذا التحقیق ذکره سید المحققین وهو
لا یحتاج الی تقدیر للفرق بین المعنی بین مرجع الضمیر والفعل الاول لیوجد
کما انه لا تکلف لانه من رجع الی المعنی یعرف ان الاول لا یشترط الا من غیر تاویل
او تقدیر والثانی یشترط به من غیر رجوع الی شیء منهما وحیث یتعلق عنه فی الکلام
الاول وحیث لا یدل علی معنی فی نفسه بخلاف قوله ای فی الفهم عندنا الا فی التحقیق حتی
یکون المصادر مثل افعال او بجمیع وبحال وباستقبال کما انه فیه فی زمان
التکلم البدل علی الزمان وبما تقدم علیه والاستقبال بان ما تخرج عنه قوله ماخوذ
من السمو هذا ما جری علیه البصریون والاخفش من الکوفیین ولو سمت الکوفیون وشواهد کل
من الفریقین فی الکتب النحو ... الفاظ فیهم نقلوه من معناه اللغوی الی
الاصطلاحی فانه فی اللغة بمعنی اللفظ الدال علی الشیء کما فی قوله تعالی وعلم آدم الاسماء
فی قاموس سم الشیء ... والکنی ... وسماه ... علامته واللفظ الموضوع
علی الجوهر والعرض للتمییز ... لو کان الاصل ... ماخذ الاسم اللغوی لم یکن
بعیدا تامل قوله لتضمنه الفعل ولکان ان یقول لمشابهته الفعل
کالفعل قوله وذلک لانه قد علم ای ... الحاصل ... لانه قد علم
والفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسها ... ترک لکنه قوله الکلمة لا تدخل
... بکل واحد ... الجامع المانع لانه لا یتوقف
علی ان یکون فی المعرفة قد مشترکه بل التحقیق بحدود المعین الا انا راد
تحقیق المعرف بکل ... ایضا قوله ولیس المراد بالحد ههنا الا
المعرف الجامع المانع یقتضی عند الادباء معنی الحد ذلک کما صرح

فی مختصر الاصول فلا بد فی ان ما علم صحته بجواز ان یکون التمیز
او لاشتراکها خارجا عن حقیقة بعض الاقسام ولا یحتاج الی الدفع بان حقیقة
الامور الاصطلاحیة الاعتباریة جمیع ما اعتبره المصطلح فی مفهومها وجمیع
ما ذکره هنا داخل فی مفهوم هذه الاقسام فیکون ما علم من الفرق داخلا ...
جملة والله در ... بها بکثرة الخیر وتحقیقه ... والله هنا ...
مشفقا علی المتعلمین ... فی العالم ... الذکی ولا الغبی ولا المتوسط
بینهما والمقصود منه بیان فائدة قوله وقد علم قوله الکلام فی اللغة ...
الی ترک بیان المعنی اللغوی للکلمة وهو اللفظ وتخصیص معنی اللغوی للکلام
بالبیان ولا یخفی ان الکلمة ان ... معناها الاصطلاحی من الکلام ... الکلام
الکثرة دون الکلمة لا یتشابه المعنی الاصطلاحی فی تخصیص کلمة اللفظین
بالخصوص باصطلاحا لیس ... التمیز بینهما ... ومن معانی اللغویة للکلام
ما یکون مکتفیا به فی اداء المراد علی ما فی القاموس فلا یخفی انه اشد
مناسبة بما اصطلح علیه فالاولی ان یجعل النقل عنه الیه فالمتضمن اسم
وانما عقب المتضمن بقوله کلم فاعل مع انه لا یمکن الا ان یکون کلم قال تخصیص
صورة الخطیة باسم القائل وهذا نبرد الاعجام فینبغی ان یری ولا یقرأ
فاحفظ ولا تغفل عنه فی نظایره وعن هذا بانا واجمعوا عبارة
قوله فلا یلزم اتحادهما ای اتحاد التضمن والمتضمن فی تضمن کل ما کان
جزء ومن قال المعنی فیلزم اتحادهما فی الکلام الثانی فقد ضیق علی
نفسه الموجب ولو جعل الهیئة جزء الکلام کان تضمن الکلام لکلمتین
معنی واصحابنا غیر محتاج الی هذا التدقیق لکنه لم یلتفت الیه لاحتیاج
الی التصحیح بکون الهیئة لیست بلفظ حرفا للفظ ومن قال ان التضمن مجموع
الکلمتین والاتحاد سواء اردت الاتحاد احدی الامرین الی الاخر
او ضم کل الی الاخر فقد سهی لان اشیائه انما لیس جزء للکلام بل هو لکن

ینهی

المراد اذا عرفت ان الکلمة انسب بمعناها ... وعرفت ایضا ان الکلمة ... المعنی الاصطلاحی للکلام عرفت ان تخصیص کلام ... حاشیة

لها وصف للاجزاء تماثل اى تفصيا حاصلا بسبب اسناد بينه
الاسناد باعتبار الاسناد صار باعتبار الجمع الكلمتين وتضمين اللفظ
لهما فلو قيل الاسناد لكان انسب خرجت المهملات اى الحروف
لكن بقى زيد قايم حسن فانه مرادفا ان المجموع يصدق عليه الحد في
انه فيكن بكونها مشتملا على حرف وان اثبت فلا يحصل كلها ساعيا
عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوى عن الالفاظ الموضوعة
وبينهما اسناد يفيد المخاطب آه الاولى نسبة يفيد آه دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قايم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فان الاجزاء
فيهما مع انهما مركبات في كونه خبرا نحو زيد قايم ابوه نظرا الى الخبر عندهم قايم
وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في
تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة او حكما ...
فانه حكم هذا اللفظ آه ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح
قوله ولا يتاتى الا في اسمين آه فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب
عليك انه ادخال مثل زيد يقوم جزئيا انما يحتاج الى تعميم الكلمتين
بحمل قوله بالاسناد على ما يحمل عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين
مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما
يحتاج الى التعميم لادخال مثل زيد حسن تضمن اعلم ان كلام المصنف وان ضرب
زيدا قايما المجموع كلام وانما قال الا بالجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط
قيل المخفى انه يلزم عليه ان لا يتحقق افراد في الكلام في هذا التركيب قلت
تحقق افراد في الكلام في هذا التركيب لتحقق افراد منه وضربت اتوم
رجلا زيد هو قايم على تعريف المصنف ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا
في قولنا زيد ضربت غلامه داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اه

مجرد

اتفقوا

اتفقوا على ان خبر المبتدا وههنا جملة فالكلام الذى هو مرادف
الجزء عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا كذا في الحال
والصفة اذا كانت جملتين فيقوى ان يجعل عدول المصنف لاعن عبارة تعريفه
لاعن مذهب على عمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة اخبارا من غير
قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا يقع خبرا والواقعة
خبرا مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد يجمعان مادة النقض الاولى
بجملة عن الكلام لا ينتقض على الجمل الخبرية كما توهم البيان بل من مادة الافتراق
اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وفقه اخبارا او صفاتا
من اصلها واحوالا او صلا قسمته شرطا فان الحكم في خبر عنده وفي الاصح
فهو لا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يخلو تعريفه جامعا وفي بعض الحواشي
اعتذر بكلام سمع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثل لا يرتكب من غير داع
واحتمل انه بلفظ كلام المصنف ما يدل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول لما
يدل على ان الكلام عنده كالجمل ويكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حروف
ان لها صدر الكلام لانه يقتضى كون قولنا ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لم
يرد ولها صدر الكلام ولا يتاتى ذلك اى الكلام بهذا القيد هو
العام وحمله على التضمن والاسناد تعيين المراد لا في ضمن اسمين
اى لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف
والمظروف والاظهر الانسب تعريف الكلام ان يجعل في بمعنى مركب
ينبغى ان يعلم انه لا يتاتى من كلا اسمين لانه لا يتاتى من اسم
الفعل والا من فعل واسم اى كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل يتاتى
من اسم وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة
فواعلها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اى فعل كان لان التركيب
الثانى لمتعلق فيه ان حط التركيب الثانى في سنده وبطل الحد

الاثنين لا يوجب الا حصر الكلام التام في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه
والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا ويكون باين
بتعدد الاعداد بما فلم يكن ثم تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه البعض
ولذا صرح المصنف في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف
الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف الكلمة
قوله على معنى كائن في نفسه حصل في نفسه صفة معنى لا متعلق بدل احد بنفسه
والاحالة عن تعميم اي دل كائنا في نفسه اي معتبر في حد ذاته لئلا ينفصل بين
[illegible] وصف [illegible] مقترن بالبسيط صفة لا ذو انجاز يمكن ان يكون الفاصل اعني
ومن الفهم اقرب اي بنفسه ما دل لا بنفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف
على معرفة المعرف ويلزم الدور فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى
ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث
[illegible] الكلمة ليس لانها كانت بمعنى هنا بل لان الضمير الراجع اليه
يكون ذلك [illegible] وتانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل
ليس بمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى ولذلك قيل الحرف في محل
[illegible] الظرف في بعض اعتبار [illegible] لا يعني افادة الدالة كما هو الشايع
[illegible] المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل على [illegible] ذلك
المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى [illegible] الا كونه [illegible] ولا
يتجه ايضا ان [illegible] في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لعدم التركيب
العربي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار في نفسها كذا [illegible]
في غيرها كذا لان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق في نفسه المعنى
موضعه وصار [illegible] فيما بينهم فلا [illegible] معناه ولا [illegible] التعريف

عرفا

و الاسناد ٥

٥ بالجملة

صفة

بمحل ما

معنى

ومحصول ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره
وكانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف
قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظن لان الناظر
في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته تحتمل
المنقول عنه وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر
ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحروف
على معناها ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم
الاضافة لعوض ما غير كون دلالتها محتاجة بكون الدلالة بشرط متوقفة على ذكر
المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا
يستحق ان يتبين وجهه [illegible] ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي
شرحه على الكافية وهذا المقام يقرب منه تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه
بل اصل تارة اخرى كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى [illegible] وما
يقابله وتنويرا لما لا استعمال في محدود كلمة فان في قولهم السواد
في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بنحو الاعتبار والدلالة على ان
وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود من غير
اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها
في واد واحد [illegible] قال نظير هذا التشبيه وجه [illegible] استعمال لفظ في
[illegible] بالمعنى الحرفي تابع لا [illegible] العرض القائم بالجوهر التابع له صح
ان يشبه المعنى الاسمي بنفسه كما يشبه العرض المحل بنفسه [illegible] المستقل بالمشابهة
صح ان يقال كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال الجوهر قائم بذاته
بمعنى انه غير قائم بغيره ولم يتدبر [illegible] فتدبر كذلك في الاول [illegible]

شروطه بذكر المضاف اليه والاختصاص فانه [illegible] الوضع او [illegible] للوضع [illegible] صح

الحرف

مفهوم الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين التشبيه والتشبيه بان
القايم بذاته لا يصير قايما بغيره والقايم بغيره لا يصير قايما بذاته بخلاف المدرك
قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
فيصلح لان يكون محكوما عليه وبه الا انه يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا
ليكون وجها التخصيص الاسناد بالاسم والفعل والاخير اذ لا يصلح الملحوظ تبعا
لان يكون طرفا الحكم لا يصلح ان يكون طرفا النسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا النسبة اضافية كانت او تعلقية فالاولى ان يوضع المدار بحث استقلال
في كلام بل هذا التحقيق المستند من كمال الفكر العميق انه عدم كون
محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير مقصود الانتباه والتفات ملاحظة
وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منها لان الغير الذي يذكر الملحوظ تبعا
ويجعل التفات الملاحظة الا بان يذكر ويضم معه ما يفهم الملحوظ تبعا من لفظ
وكلا الامرين باطلان فان كل حرف [illegible] الملحوظ ابدا تبعا للملاحظة قصدا
الرجل والا لتعقلها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه لا يلزم ذكر
الغير الذي هو التفات الملاحظة معه بفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن التفات الملاحظة [illegible] ما حكم عليه ووسيلة
الى احضاره وانما يتوقف الانتقال على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق
لم يذكر فان قلت اذا كان موضوعا لمعنى هو التفات الملاحظة غير ابدا فكيف
يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح نقل النسبة الاضافية
بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع
ملحوظا بالتبع والتفات الملاحظة الى الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ
تبعا لا يصلح ان يكون طرف النسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا النسبة مقصودة
بالاصالة وبعد تحصيل النسبة يجعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح
ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرفا النسبة اولا وانما

اجملا

اجمعا الكلام او لا على طبق ما لم يحكم عليه وبه ظرفا الابتداء استقلالا
اذا لاحظ العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء
ومفهوم من الابتداء لحظ الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد
واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة بجعله آلة لملاحظتهما مدلول
الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول الابتداء
من حيث اضيف الى السير والبصرة ليس افراد الابتداء الاخص منها وليس افراد
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولم يستقل متعلقا بها [illegible]
تبعا بغير [illegible] لا ذكر وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لا يكون بهذا الاعتبار [illegible] مدلوله لكن يصح ان يكون مدلول لفظ
الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء لا يحتاج في [illegible] الى لفظ
الابتداء في الدلالة عليه حملا على نفي حاجة غير المتكلم فيحتاج الى
بغير قيد والدلالة عليه بقوله من [illegible] على كذا لكن عبارة الفصل
ظاهر في المعنى الاخير لرجوع الضمير الى المعنى لعدم سبق [illegible] اشار
ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا [illegible]
وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك
في التسهيل اذا دار ضمير بين مرجع الضمير الاقرب والابعد فهو للاقرب
ولما كان الفعل والاعلى [illegible] باعتبار معناه التضمني
دلالة اللفظ على معنى لا انه وضع له مطابقة ولانه لازم ما وضع له التزام
والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف
اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر من المعنى عند الاطلاق
المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع
انه لا يحمل اللفظ في التعريفات الاصطلاحية لانه هناك صار [illegible]
ان المعنى المذكور في تقسيم الكلي هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران

العين

بالجزء فلا يقال الانقول زيد يدعو ولو لا ان المراد بمعنى ما هو اعم من المطابقي
لما احتاج التعريف الى قيد غير معتبر لخروج الفعل بقيد الدلالة على
معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل
موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فلا بد من ذكره لا يمكن ان يفهم
الفاعل المعين
النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون
الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث والزمان فقط وهما
ما هو الخ واورد عليه ان مجرد التوقف للدلالة المطابقة على الضميمة لا
مع الدلالة التضمنية بتفصيل اللفظ كيف وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
ونحن نقول كون الدلالة بالتضمنية بنفس اللفظ لا تقتضي وجودها بدون
المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه الاستقلال للمدلول
بالمفهومية والحدث مع مستقل بالمفهومية وان توقف فهمه على الضميمة
بقيه
بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي
انه لا شك انه لا يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم
يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء في ما بعد قرون وقد بان لنا فيه
بعد لطف من الله وجوه ما ذكره في الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ
الكلام فيه مرتبة كمال الفضول لان الامور مرهونة باوقاتها وما ظهر
جميع البيان الكافي فيه هذا المقام حرفنا ما اراد الالباب والعطش
وان كان [illegible] بما يشد بعدم سعة ما في هذا الكتاب بتحقيقه فنقول
وبالله التوفيق لا شك ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع و
فهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه بناء على تذكر الوضع فاذا سمع العالم
بالوضع المتعارف قبلا لا بد انه [illegible] فقد حضر معناه عنده وفهم
الوضع انه لا يمكن الاستحضار بدون حضور ما فيه فكيف العالم عند سماع

بالمعنى اللفظ

وضع

اللفظ الى ضمنه

اللفظ في الوضع دلالة لان المفرد فيما يلي الدلالة منتفية عنه بل لا بد للدلالة
من امر آخر يجب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ
فقط
واللازم دون معناه لان اللفظ به منقول لما سمع العالم بالوضع ضرب مع الوجه العالم
لفظه من او صنعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر
الوضع والمعنى ان الدلالة اللفظ ولا تتوجه من لفظ ضرب الا معنى من حيث
فاذا حضر عنده بالضميمة
هو مراد ما لم يعلم حضور المعنى الموضوع له بالضميمة التفت اليه من اللفظ
من حيث انه مراد فتلك حدوث الحدث والزمان في ضمن هذا التفات وصحة دلالة
التضمنية ودلالة انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي من
هذا تبين ما سر ما اشتهر من ابن العقلاء فتبصر ان ما نسيان الارادة
في شرط الدلالة وعلم انه لا يخفى عليه التحقيق والبيان ما ينبغي في هذا المقام
الى المعنى
من قبله كما نعم انه بعينه لا كان الدلالة الا التفات من اللفظ الى المعنى والدلالة
من حيث انه مراد فهو لا العلم بالارادة يمنع من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
ولا يابى الجزئية
لما يعني دلالة لا يعلم المراد ولا يعلم لانه في هذا تبين ان دلالة المشترك
فلم يتحقق
يتوقف على القرينة وليس ما يسمى تحقيق من ان الارادة متوقفة دون
الدلالة حقيقة بان يوجد بازائه وينبغي ذكره هنا فان ادعائه يمسك على ان
القرينة ليست شرطا دلالة المشترك يخصصها بل المتعدد اجمع فقد يحتاج
الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكلا من لفظ
عبد والفقه
الله في عبد الله يحتاج في دلالته على المعنى الى قرينة صارفة للفظ
عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسالك انه لا اشتباه من اضافة
هذا التحقيق لتعلقه بما هو في نفسه بمثله من غير تشبع وتمتع الى
تتمة ما رأى اليه من موافقة رفيع التوضيح اسلم ان القول بان الفعل
موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل
لا يكون بدون الفاعل فالجاهم صحح بتقدير ذلك ان جعلوا النسبة

لا

داخلاً في مفهوم الفعل لئلا يكون ابدا من الفاعل ولا اضطرار الى شرح
الله صدره فقوله لك مما لا يخفى على ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالـ
بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى
انه قولنا لا يناسب حمل هيئة زيد قائم النسبة وحمل هيئة ضرب زيد
لعمرو من ان الكتابة ليست مدلولة للفعل انما يفهم الحدث والنسبة تفصيلا
وقد يقال ان دلالة الفعل لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية
الا من لفظين [illegible] وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى
الحدث على وجه يكون مستقلا الاستناد الى شيء لئلا يكون انحصاره على هذا الحق
لغوا والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله
بحسب الوضع لانه لا ينتقض ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال
عن الزمان الان يكون الوضع للمعنى الزمان لحمل اسماء الافعال ولفظ الزمان نفي الافعال
المنسلخة عن الزمان والانكار كثيرة لتحقق اثبات الوضع فيهما وهو خصوص
الفعل بلا قرينة ولشهادة صحة التعريف المعول لهما بالوضع وانما نفع التقييد
بالوضع الاول فباعتبار ان نحو زيد يدل على معنى مستقل هو الذات [illegible]
في الوضع الفعلي واسماء الافعال تدل على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن
والافعال المنسلخة تدل على معنى مستقل مقترن في الوضع الفعلي بالزمان فانها
في الوضع الفعلي موضوعة للحدث والزمان والحاصل ان اسماء الافعال
اعتبرت وضعها بحال المعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصل وذلك
بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد
ولا يكون وضعه لغوا ومعتبر الاعتبار شيء [illegible] اسماء الافعال مثلا [illegible]
[illegible] وضع الاول وهو الوضع الطارئ لنقل في اعتبار [illegible] والاقرب [illegible]
كل ومعتبر فيه انه عدم الاقتران انما يتحقق بوضع [illegible] المعتبر
لانه باعتباره يكون كلمة لفعل لانه باعتباره لا يكون غير مقترن

فهو على وزن [illegible] وما كتب على الحاشية [illegible] تقوى في اي تصحيح وقت
وقيعاني وزن فعل قطا وقوله لا او عن المصادر التي [illegible] اه يعني او عن معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا او المصادر التي هي هذا
عن معانيها [illegible] بهذه الاسماء لان الالفاظ انما تنقل عن معانيها الى معنى آخر لا
عن معنى لفظ آخر فيكون تلك المصادر في الاصل اصواتا او [illegible] عبارة عن كون تلك
الاسماء اصواتا [illegible] او عن الظروف [illegible] وعن معنى ظرف [illegible] الحروف
فانه على تقدير [illegible] الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلاثة
انها كونه مجازا في الاستقبال [illegible] كونه مجازا في الحال [illegible]
على زمانين معانين من الازمنة الثلاثة [illegible] على احد [illegible]
[illegible] ان اللفظ المشترك لا يحمل الا بالقرينة [illegible] زمان واحد
[illegible]

الرجحانات بل هو توضيح ما هو اوضح ان يخفى فالفاضل تحمل العبارة على غيره
العبارة لا يرجح **قوله** خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فتفسير
الاختصاص بنفي الوجود في الغير ... ان الشيخ ... [illegible] هو الاوف
سوار باب الادب والوقف ... يسمى البلاغة ... [illegible]
تفسير بنفي ... الاختصاص ... [illegible]
هذا الامر يحقق ... [illegible] ... عبارة ... [illegible]
في كلام البعض كلفات لا يجمع التعسفات **قوله** دخول اللام ان اللام التعريف
على الاسم ... هذا القسم بحيث يعرف ... [illegible] التعريف
وجعل اللام ... المضاف اليه ... [illegible]
مواد ما تكلف لا ولية بلام التعريف ... صورته فيشمل اللام
الموصول ... يختص بالاسم ... الاسم ... اللام
المعرف ... تعريفه في الاسم الموصول والالف واللام
الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة ... ولو قيل
المتبادر من اللام جميع هذه الامارات لم يبعد ولو قال دخول
حرف التعريف لكان ... [illegible] ... اكبر
احتياجا ... [illegible] ... اكبر
احتياجا ... [illegible] ... الامور
المذكورة بالتنوين الاشهر ... حرف التعريف لم يتبادر
منه الامارات ... اللام ... [illegible]
اختصاص بغيره وان كان ... [illegible]
وانما ... بعدم التنوين ... اداة التعريف دون سائر
الخواص لان في تخصيص التنوين باللام ايهام ... عدم اختصاص غيره
اقسام اداة التعريف ... تخصيص ... بين اقسام الاداة

الاولى ... [illegible]

الاولى ... اختصاص ... وفي اختياره الالف
الالف واللام ... اختياره على حرف التعريف ...
وانما لم يكن ... الكلام ... اختيار اللام لانه
... الاسم ... ابتداء بخلاف الهمزة ...
... الاسم **قوله** اشارة الى ان ...
... ما ذهب اليه سيبويه ... المسئلة ...
الخليل ... [illegible] ... السيد الشريف في شرح ...
... [illegible] ...
... لتعذر الابتداء بالساكن ... وضع اللفظ
ساكنا ... الاول ... زيادة الهمزة ... ابتداء
الكلام ... [illegible] ... الهمزة ...
الاعراب ... سيبويه ... التعريف ... التنكير ...
حرف ساكن ... [illegible] ... قلت ...
... ضعيف ... **قوله** واما الخليل
فذهب ... الاصل للقطع ...
... الهمزة ... **قوله** والمبرد ... الهمزة
... اللام ...
... اللفظ مطابقة ...
... الاشخاص ... الاسد ...
لان ... اللفظ ...
... المعتبرة في مفهوم ...
... والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ في تعريف اللام
... التعريف والتنكير ... اللفظ ...

[illegible]

فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يحفظ سيبويه اللام قوله كالالف واللام فيه خفاء
في موضعه لان الذي في الاصل لغير جعلية اداة التعريف قوله وسواء دخول
الجار او لا كالتنوين لكون مصدرا فلا حاجة الى جعله الخ اذا الدخول كالالام
الا ان فيه التكلف والتنوين الساكن منه ما سبق في اختياره الشارح
البيع قوله وهو المجرور به تقديرا الا وهنا او تقديرا قوله واما الاضافة
اللفظية فلكونها في المعنوية يعني لما علم ان الاضافة اللفظية لا تخرج
المضاف اليه فيما الا فاعلا او مفعولا في المعنى والمفعول والحرف لا يكونان كذلك
قطعا لانه يجوز ان يلتبس وجه اختصاص اللفظية والمعنوية بالاسم
قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشيء باعتبار الضمير اذا هو لكل الكلام كالمذكور وعلم غيره وبالاسناد
الى الاسم اما لما قيل انه لو يعتبر اريد هي اللفظ الكلم بالاختصاص واما لما
نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة تعرف بها الاسم
لانه معرفة بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها في التعريف
والتخصيص والتخفيف به وعدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص
نظرا الى التخفيف فيه بسببه الحسن الوجه لا يجد فيه بلا خفاء لانه
لحذف التنوين او نون التثنية والجمع كما في نحو حسن الاوجه في الفعل
واما تخفيف الحسن الوجه ولو تمكن في الفعل لكنه لم يحقق الاعتبار
طرد الباب وذلك انه يقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر
ولحن نقول الحدث الذي هو مفهوم الفعل المنسوب الى الفاعل او المفعول
انه على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر
والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسر الاضافة
بكون الشيء مضافا مع ان قوله ويختص بالاضافة يدل على التفسير
على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه فيحتاج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر

قوله

قوله لان الفعل والجملة قد تقع مضافا اليه خلف وان المضاف اليه
في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق وان المضاف اليه
هو محل الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا الى احد
الامرين في الفعل والجملة قيل شيء ان يكون هذا النقل مرضيا
لانه لا يوافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف اسم المضاف اليه
فيما بعد قلنا كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التأويل عاما
اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قوله
على المعنى الشامل بكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا
ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم استيفاء الخواص قوله لحمل على ما هو الظاهر
اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل والجملة قد تقع مضافا اليه قد تقع
كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تقييد عبارته نقل
قوله في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة
هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما
ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا
اسما قوله معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او
ازالة الفساد من محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من عرب
الكلمة اذا صحت الاعراب فيها والوجه الاول لان الاعراب العرفي باعتبار
ان الاعراب يتحقق فيه لان المعرب بحسب الحقيقة هذا كلامه وكانه
يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب
لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب لانه لا يصح ان يشتق
منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان
يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه
لان الاسم المعرب يختلف الاخر لا محل الاختلاف فلا يحتمل النقل

مكان الحرف ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو
قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم
لا نهاية شيء ما لان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا
للاذ يلزم تخصيص نوعي الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله ولو كان بيانا
على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية
للاعراب عندهم بخلاف الكوفي وعلى الثاني تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب
باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود المبني
الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء و
والامكان بناء المشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا
يخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار
قيد الاسم وان لم يبعد بحكم اعتبار هذا القيد في كمال البعد لا يهتدي
اليه قرينة ... ركيب مع العين بدعوى الظهور يكون المعرب اسما فيما قبل
حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر ما يقابل المفرد فلو ...
صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه المبني اي لم يناسب
فالمشابهة التي هي المشاركة في الكيفية التي هي اعم اذ يفارقها
الاضافة الى المبني لا يدخل في تعريف المعرب لمناسبة المبني لما به
نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل
بتضمن مبني الاصل ومشابهته والاحتياج الى الضميمة كما في الموصولات ووقوعه
موقع اسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه نحو نزال وفساق وحضار
ووقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المضموم واضافته الى نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط ... ... بهذا الاعتبار
التقدم على المعرب فلذا قدم احكام البناء قوله والاضافة بيانية
ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني الا خص ... واضافة الاسم

الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على
من له اطلاع في هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية انه لا يخص
الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل الحرف لان الاصل هو الاصل
بكمال الانواع ويكون بيانية بالاصالة في الواقع اصل في البناء ولم يوجد
كلام الشارح مجال التمني في فهم المعنى استقلالا قوله وهو ما قال المحقق
الشريف في حواشي المتوسط تحصيل بعض الحاصل من حيث هي جملة فيما عدا
وفيه ولا يخفى التمام لا يخفى على قائله بعض اللوازم لان النحوي لا يبحث عما هو بالالتزام
بل ... النحو وما هو اصطلاح وما هو يجعل الاسم قوله فاعتبر لعدم مجرد
الصلاحية لم يتحقق الادعاء لم يقل اعتبر عدم وجود الصالح للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار الاسم والفعل لانه ايضا لم يعتبر الا
دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند الاسم واعتبار
صلاحية الاستحقاق عند العلامة وعبارة اوضح المعتبر عند العلامة
الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند الاعراب بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة المصنف
اصطلاحا ... لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد
الاعراب ... لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب واريد سلب
... الا انه على كل لا ينفع الشارح فيما يوصف به ... والاولى ...
فلينح لا يناسب النحاة لان الغرض من تدوين علم النحو يتوقف باحوال
اواخر الكلم اعلم ان الغرض في النحو لا يقتصر على ما يدل عليه هذا الكلام بل
من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ماحقه التقديم وتأخير
ماحقه التأخير مثلا ووجوب تقديم المتقدم بعض الاسماء على سائر اجزاء
الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول لم يحصل الغرض من العلم الا
قوله فان العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو اشار بهذا الى انه

لا يمكن ان يوقف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف
بالتتبع لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عيبا فتعين ان يكون معرفة
اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن فتعلم هذا الفن يتوقف في هذا
على معرفة المعرب فلو توقف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف
معرفته على معرفة المعرب فلو توقف المعرب به لزم توقف المعرب على معرفته وتوقف
معرفته على معرفة المعرب فلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه
وهذا من خفي معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح الفاضل بلزومه على
ان المشهور [illegible] الا ان الشارح [illegible] لفظ الدور لئلا [illegible] المتعلم الى
معرفة [illegible] الدور [illegible] والتحير [illegible] ارشده [illegible] المقصود من
[illegible] التعريف [illegible] المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل [illegible] الاستنتاج [illegible] ان يكون
[illegible] نتيجة [illegible] هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره به
ينتج ان هذا يختلف آخره به [illegible] هذا يختلف آخره به ينتج هذا معرب فتوقف
الكلام [illegible] الانتظام [illegible]
[illegible] الصغرى [illegible] النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب
[illegible] المعرب [illegible] الشارح
[illegible] بهذا التطويل
[illegible] المعرب [illegible]
[illegible]
[illegible] استاذي [illegible]
[illegible] استاذ [illegible]
الشارح [illegible]
انه ليس الكلام في التتبع لانه يجوز ان يكون الكلام في التتبع العارف

قبلها وانها

معرفة المعرب

تجعل

[illegible]

٢٢

اختلاف اواخر الكلام ونظيره ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
فيعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف في النحو هذا الحكم بل يعرف
معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور ونحو ذلك من الاحكام الحاصلة للمعرب
في التركيب [illegible] الطريق انه قريب **ق** فالحق
ان معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه يختلف آخره [illegible] مثلا لان هذا الحكم
من جملة الاحكام [illegible] اليه فيما بعد وكل من جملة الاحكام واشاره
[illegible] المراد [illegible] الحكم [illegible] الاعراب [illegible]
الحكم [illegible] الاستغراق [illegible] وكانه اراد بهذا
التنبيه [illegible] الاعتراض [illegible] المذكور
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] ان يراد الحكم [illegible]
[illegible] في الفن على المعرب ولا ينبغي
ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل [illegible]
[illegible] العامل [illegible]
[illegible] **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه [illegible]
العوامل بالداخلة عليه [illegible] اختلاف العوامل [illegible]
[illegible] ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة
وهذا [illegible] اختلاف [illegible] المستفهم عنه
[illegible] باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه [illegible] زيد
[illegible] زيد [illegible] زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد [illegible] العوامل الداخلة عليه [illegible] المبتدا [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] اختلاف [illegible] اللفظ [illegible]

بالجنس

بعد اخوام

عليه

مع ما يتعدى به ناعوضهم الا هو قوله او في المصدرية الا يختلف اختلاف
لفظا او بانه ان تقول يجمع بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان
يتعلق حتى باختلاف العوامل الان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه كالجزء
العامل في الملفوظ او المقدر لكنهما سيان قوله فان اصله فتح وفتيا
وبفتح ذا الياء لئلا يستوى المبتدى بينه وبين فتح كذا في الحواشي
والاختلاف اللفظي والتقديري لا يلزم ان يكون حقيقة او حكما كما اشير
اليه لئلا ينتقض آه قلت الاستفاض وان لم يجعل اختلاف العوامل الا
فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العوامل ان يكون كلها مثلا اعرابا
بنا لا اثر الا في الآخر فنقول رايت والباء في عاملين مختلفين في غير المنصرف
وعاملان مختلفان في المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل رايت بالحروف
مررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فتح كان او
بجر كما فيه وقولنا معطوف على قولنا فاورد تقدير لئلا ينتقض بمثل
قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فتقوله فتح او بجر ما شغلت بالحكم
لا بهذا المقول فلا شيء جرا انه لا يصح الا ان يكون فتح او بجر او كما ينتقض
منه الحكم مع ما قيل المراد ما يدل على تعيين الصور بين ما ذكر من ظاهر شموله الحكم
تحدد بما اشتمل وكون من ان كذلك قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لان في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجملة او ما فوق
الواحد قوله اذا ركب الاسماء المعدودة في الغير الشاربة في الاخر
مع عامل ابتداء اى اذا ركب كالبناء عامله ويتحقق معه فقوله كل
التركيب في جملة ظرفا آخر ردا عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا
كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل بسبع عاملين معنويين فيتحقق باختلاف العاملين بسبع
عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل

عامل العدم حرفية

ثم

ليس

ثم

للتركيب

واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل اللفظي اختلاف العوامل اذ لو اتفق
في العوامل بعاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل
ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف
الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق الاختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي
لا يجتمع مع عامل آخر فوقه وانما يتحقق فيه عامل معنوي قبل مجيء العفو والعامل
المعنوي الاول هو في الفعل المضارع المتعدد في ناصبية للظرف او المفعول
معه فقط لما في النحو وشرح صدر الربع انه لا رجحان للسؤال
لانهم لم يقل كل ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه شيء لا تقول اذا سبق على
التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل
لانا نقول التركيب للاسم المعدود مع الابتداء ينافي تركيبا مع ذلك التركيب للاسم
المعدود مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود
مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب
ثابتا للاسم المعدود لم يكن لقيد التركيب ابتداء معنى فافهم قوله
غاية الامر ان هذا الحكم ليس من خواصه الشاملة فيه اذ كان المعنى
ان هذا الحكم بعض المعرب ثم يتبع المبنى المتعلق ببيان هذا الحكم فانه اذا
اورد عليه هو شامل يعرف انه هو يجري فيه الحكم رد الاقبل فليكن
المراد اختلاف باختلاف العوامل وقفا تاما وهذا الحكم كلا لا ينبغي ان يرد بانه
يحتمل الا يكون المعرب يرد عليه العوامل المختلفة وقفا تاما الا احتمال
العرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الا
ختلاف وفي نسخ جواب الشارح عليه بانه لو وقع بالعبارة فاذا استند
اختلاف بالفعل من غير تقييد بوقف تام ولبنه من كما عرفت ان الحفظ
بيان الحكم الكلي لتشيع به المتعلم قوله وجاز ان يراد بالموصول الحركة
او الحرف لا يرد العامل ومقتضى ما ان قلت قوله كلمة ما في الحركة

...لكن

عليه الآخر

[illegible] بالموصوف [illegible] او وقف
[illegible] الامر [illegible] الاول او الاوجه الامر الثاني
[illegible] بالموصوف [illegible] او [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] الموصوف [illegible] استخراج [illegible]
بالشرح [illegible] الشارح [illegible] [illegible] او كان [illegible]
[illegible] السببية القريبة [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] ان المفهوم من قوله
لا يرد العام والمشترك انه لا يرد [illegible] ولا يقتضي السبب [illegible] الاولى
[illegible] ان المراد لا يرد [illegible] المشترك لا يوجب
[illegible] المفهوم [illegible] الاولى [illegible] الاشارة [illegible] التوجيه
الاولى [illegible] بالسببية المفهومة القريبة
ولا [illegible] عليك [illegible] قوله [illegible]
[illegible] تخصيص كلمة [illegible] الاشعار [illegible] الاتفاق [illegible]
[illegible] اعتبار السببية القريبة كان الاولى [illegible]
[illegible] التحقيق [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] اختلاف [illegible]
[illegible] المشترك [illegible]
[illegible] العام [illegible] المشترك لا يرد
[illegible] العام والمشترك والاعراب [illegible] السببية [illegible]
التقدم [illegible] الاختلاف [illegible] الموجب [illegible]
[illegible] السببية القريبة
[illegible] الاختلاف [illegible] الاختلاف
[illegible] تقدم العام والمشترك [illegible]

الالبية

الالبية اجزاء المركبة من القريبة والبعيدة ثم بانت بكلية هو الحجة فقد اختص
تخصيص كلمة [illegible] الذي هو السبب
القريب الحقيقي لا اختلاف [illegible] الاعتبار فاعتبروا يا
اولي الابصار **قوله** [illegible]
[illegible] ارادة [illegible]
[illegible] الا اختلاف [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] المشترك [illegible]
[illegible] اختيار [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible] توقف الاعراب [illegible] الموجب [illegible]
الموجب [illegible] التوقف ولا [illegible] **قوله** [illegible]
اختلاف [illegible] الاعراب [illegible] الاتيان [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] الافعال والحروف **قوله** [illegible]
[illegible] المعاني [illegible]
[illegible] توقيف العامل حيث [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] وضع الا
عراب [illegible] الاعراب المفهوم [illegible]
[illegible] الدعوى [illegible] تقدم [illegible]
ان اختلاف [illegible] الدلالة [illegible] المعاني [illegible] لا يستدعي
اختلاف [illegible] وضع الاعراب مطلقا **قوله** [illegible] الاختلاف
[illegible] الاختلاف [illegible] والدلالة [illegible] الاختلاف باعتبار [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible] الاختلاف [illegible] حيث قالوا

تصحيح [illegible]

الاعراب هو الاختلاف وفي التفهيم للفص لان التعبير عنه بالاختلاف للتعميم لكن
لانه ادم متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولا يلزم [illegible]
بخلاف اللفظ لان يحمل فنقول الاولى بالوضع للمعاني باب الاختلاف والاولى بالوضع
للاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف

قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما
المعنونة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يا خذ [illegible]
المعاني فكلما جاء على بتبدل المعاني المعرب وعدم الاستقرار على حالة
الاولى اعتبار المعرب اخذا للمعاني اقرب من اعتبار العكس فلذا اختار
الفاضل الهندي الفرع على صيغة اسم المفعول والشارح على المستعجم
ترك ما هو المشهور الدائر على الالسنة الكافية بمجرد قرينة هذا الاعتبار
عند كلم على صيغة اسم الفاعل فينبغي ان يتوهم ان اعتبار المعرب
المعاني لا يستقيم لانه المعرب فهذا الوجه عند الشارح لانه [illegible]
كما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب اي الاعراب
بالحالة التي هي الاعراب والاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما
فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كالواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
وكون الاكثر بعد الكلمة يظهر بالتشبيها **قوله** لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ففي هذا الفاعلية والمفعولية [illegible]
مدلولات الالفاظ الا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى ان صفات الالفاظ
فقال في ناظر الاعراب ان المدلول على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة [illegible]
والاولى [illegible] في الرضي الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل المو
صوف والاولى ان يجعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف
الكلمة بعد البنية الكلمة ولا يمكن [illegible] الا الاخر [illegible] الكلمة

على معنا يختلف في الحرف الاخير بالاعراب [illegible] في البنية ولذا قيل [illegible] على صيغة الاسم
على هيئة ثابتة **قوله** ما تحول به الاعراب [illegible] الثلاثة فلا يشكل
الكلمة الاولى وجه تقديم العطف على الربط **قوله** ولا يطلق على الحركات
البنائية والاخير من حركات غير الاخر **قوله** فانما تستعمل في الحركات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية بعض كون الشيء منسوبا حقيقة او حكما في
كونه مخفوضا او شبيها به كما في الاسم ان **قوله** علم الاضافة اي علم كون الشيء
مضافا اليه [illegible] بتقدير اضافته اليه [illegible] حرف اصلي [illegible] المعقول
من مقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مغاير
لما كان كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما
ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقوله [illegible]
لان كل ذلك مما دخله [illegible] المضاف اليه تحت [illegible] المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا [illegible] النسبة [illegible] النسبة حقيقة
او صورة [illegible] المرفوعات وكذا
المفعول [illegible] المصدرية [illegible] المصدرية **قوله**
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل [illegible] الاخف [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] التقليل [illegible]
ودخول لام التقوية [illegible] المفعول [illegible]
التركيب [illegible]
ولا يخفى [illegible]
الاعتبار [illegible]
ان يجعل التقليل تقليلا والمفعول [illegible]

قوله [illegible] الشيء [illegible] حقيقة
او حكما في كونه [illegible]

في المرفوعات لا يجوز القطع فانه يجب عليه الكسر فتأمل ولا يجوز
تخفيف اليه علامة غير ابي جعل اعطاه ابوا المضاف اليه اضطرار يا ولا ضرورة
اليه لان المضاف اليه ايضا كغير الاعراب اما قولك مررت بزيد يا غلام
الكلمة التي دخلت به لم يكن دون كثرة المتناسبين فالخط المتوسطة الكثيرة
المتوسطة التقدير **فما** العامل اختلج انما بيانه لا يتضح مرتبة الموجب
اليه لا الاعراب والعاملة فيه ... مر ولذا ... علم الموجب وتأخيره
عن بيان الاعراب لانه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب
ومن قال اقوى في الاعراب لكونه سببا بعيدا لاختلاف الاعراب
فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب الشيء من المحل البعيد
فما به يتقوم انما يحصل او ... فيه على ان النسبة المتقومة بين
النسبة الاعراب لاختلاف فان الاعراب سبب غير تام لاختلاف
العامل لانه لم ينقض بالاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب
والمراد منه والعامل لانه قول لا يلزم في الوقف ثم قولنا ما به يحصل
جوازه العامل الناصب دون نفس للعادة لانه مجاورة الناصب لفاء فتأمل
ان المقتضي الذي مع الحلي ... ان اللام ... اليه الاعراب الذي في قوة الكلمة
والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا فسر المراد عامل الاسم
ويتقوم بالمبادلة ... كونه في الشيء مضافا اليه محلا وصورة
فقد سقط من قال لم يبان الوجه لغلبته **فما** قولنا مررت بزيد الباء
عامل انما ... زيد فالعامل عند البعض حرف الجر المقدر وعند البعض
المضاف النائب عن حرف الجر فالحق ... من بيان الاعراب
والعامل المقتضي اراد ... تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة
يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة
وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الالف
وتارة يكون الياء

والعجز

...

٢٦

تنويه ستة اقسام **فما** الاسم المفرد الذي لم يكن مختتما بالواو والياء ...
كان بعلم دو ... ضمير ... اقوى من كلام ... ولا يتحقق القاعدة
بالاسماء الستة ولو احتاج للشيء والياء جاز وجاز جعل المعرف لكونه
واسطة بين المعرف وغير المعرف لان المتقسم اليه الاسم من
شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الاعراف او لم يمنع الاعراف
والموجب بالحرف يحول حين التنوين ولا يغير معرف فان كان عليه الكاف
الشيء بالاضافة مع اللام او ... في الشيء ... الفاسد بل يتحقق
قاعدة غير المعرف ولا ... لانه يعلم من بيانه على طريق الاستثناء
والبيان بطريقة الاستثناء ثم غير المعرف او ما ... فالمراد فانه
عدة المفرد المعرف لا اشتماله على التثنية على ان هذه الاصول
توقف على هذا الاسم قبل الاعراب **فما** ان الذي لم يكن مبنيا والجمع فيما كان
يتصف بسببين ... والاعراب به ... كالتكسير
توهم ان الاعراب بالحركات الثلث بجملة وجامع القاعدة بالمعرف
فما ... ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدالة
ساكنة الشيء كالصفة الدالة ... والاعراب والدال و ... مع
كان لانها ... الحروف ... عليه بان يكون ... و ...
والاسم لا يقتضي الا الاصالة يجب ... الاعراب ...
والفتحة ... في الحاشية ... التركيب ... العطف ... على
... للكلم ... المقدم ... في نفس هذا الكلام او
المصدرية ... التقدير ... العامل في الظرف
ولكان ... الظرف المستنبط في الظرف المستقر وهذا او فتح بالعبارة
... في الحاشية ... ان الاعراب ... بالضم حالة
... او ... بالضم الاعراب ... في هذا ...

قاعدة

الفات

وفي هذا الكلام [illegible] ان [illegible] الاحسن الا اللطف ان لا يشتغل [illegible]
والتقيد بالطلب **قوله** جمع المؤنث السالم فوقه لانه اوضح اذ [illegible]
[illegible] عن الاعراب لا لازم له بخلاف غير المنصرف فانه [illegible]
الاعراب [illegible] ان النصب التبعي [illegible] بخلاف [illegible]
[illegible] ان [illegible] الياء [illegible] غير لفظ [illegible] او لو
[illegible] الف [illegible] السالم [illegible] الصفة [illegible]
كلامه [illegible] صفة المؤنث [illegible] السلامة صفة
المفرد [illegible] الاصطلاح [illegible] وصف [illegible] السلامة [illegible] كانت السلامة
مفرده **قوله** [illegible] بالالف والتاء [illegible] ان مفرده حال
مذكر او [illegible] ان مفرده مؤنث واحترز به [illegible]
فانه [illegible] السالم فانه [illegible] ولقائل ان يقول الاحتراز
[illegible] بالكسر
مطلقا [illegible] الاعراب هذه الاسماء الستة [illegible] ان الكلام ليس على
خصوصيات هذه الاسماء الستة بل على [illegible] الحكم [illegible] بالواو
والياء [illegible] التقييد [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] الاعراب
باللفظ [illegible] خصوصية [illegible] هذا اللفظ [illegible] الحكم
ما قيل ان اللفظ [illegible] اللغة [illegible] هذه الاسماء
[illegible] الاسماء الستة [illegible] التعريف
كون اللفظ [illegible] عن ان [illegible]
او لا كون عبارة [illegible] الاحتياج [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible]
الاعراب [illegible] بالواو والالف والياء [illegible] **قوله** لكن

بنفسه

[illegible] هذه الاسماء [illegible]
[illegible] الاعراب هذه الاسماء الستة [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible]
[illegible] عبارة [illegible] التقدم [illegible]
[illegible] العامل [illegible] عبارة [illegible]
والغير [illegible] عبارة [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] الاسماء
ستة لان الاعراب [illegible] ان هذا الوجه في غاية الضعف [illegible]
ان يقال [illegible] ستة [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
هذه الاسماء الستة [illegible] الاولى
[illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] الاوجه ان يقال [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] التثنية والجمع [illegible] اليه
[illegible] **قوله** [illegible] الاعراب [illegible]
الاعراب [illegible] الاعراب [illegible] الاعراب [illegible]
والتعبير [illegible] الاربعة [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] الشارح [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]

فحصل من استعمالها بغير الياء رد ... ان اللفظ ... الاضافة
من التعدد ووجود ... فكان جعل الاعراب في هذه الاسماء الستة
دون غيرها بالحروف لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والاب
لا يغير ذلك منه ... من التعدد فالاولى وجوده بدون اعادة الاسم **قوله**
وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث
لا يكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون معرفة او ضميرا
ولا يجوز ان يكون متعددا بغير تثنية الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو
واتفاق [illegible] بلا اضافة الا المؤنث ... واستعمله في
الفعل لانه في الاصل واوا ويا والاكثرون ... الاصل **قوله** فاذا اضيف
الى مظهر ... في هذه اللفظة ... ان يكون معرفة ... فكون الاعراب بالحروف
يكون مضافا الى مضمر ... ولا ... **قوله** ومعناه
التثنية لانه تكرار الواحد مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون سواء
كان مفرده مؤنثا او مذكرا ... او مصغرا ... ذكر
... ان ... والتاء ... اعلم ... باشتراط
التذكير ... التعيين ... التغليب والتفهيم
... التركيب ... الاصطلاح ...
مفهوم المركب ... مفهوم لفظ الجمع ... او ...
... **قوله** ...
... ونظائرها
... القرآن العظيم ...
... استعارة ...
قوله والاولى في اطلاق ... تثنيتين ...
... او تثنيتها ...

قوله

التذكير

[illegible]

او تثنية

٢٨

او تثنية او جمع الا بغير ذلك وهو ... في شرح ...
اليه لانه ... وهو ... الحكم المشترك ...
عليك ... لا يفيد ان ... وما ... حيث ... الاصل
... التغليب ...
الاعداد ... الاحاد ...
نحوه الالفاظ ... **قوله** واطلاق تثنيتين
على ... وهكذا **قوله** واليه هذه الالفاظ ...
... هذه الالفاظ ... **قوله** وانما جعل اعراب
... الاولى ... الوجه في الاصل
... الياء ...
... وهو علامة التثنية والجمع ... **قوله** ...
حرف ... الاعراب ... العلامة ... لان العلامة ...
والاعراب ... العلامة ... علامة بعلامة
... التثنية ... العلامة ... الالف او الياء ... الالف
بالياء ... علامة ... العلامة **قوله** وكثرة التثنية بالاضافة
الى الجمع ... بالاضافة ... الجمع ...
... ان كان ... **قوله** ... النصب
... التثنية ... **قوله** ... بيان
حكم ... لفظا او تقديرا ... البيان ...
الاولى ... التقدير ... التقسيم ... التقسيم
... بعض الشارحين ... البعض
... لفظا او تقديرا ... الاختلاف
... التقدير ...

ان هذا الكلام متصل بما قبله كما لا يخفى **قوله** و لما كان التقدير اه اقول
اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان الفرع لكونه الاصل احق بالتقديم
ولا يبعد ان يقال التقدير لكونه خفيا اولى بالتقديم في مقام البيان **قوله**
التقدير اه لتقدم الاعراب [illegible] تقديره بالاعراب
المقدر لسلامته عن ورود النقض فيما سواه فيما اذا كان الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة على جعلها مصدرية وان ما احتيج
حذف العائد مع حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف
الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الغرض بيان ما اليه ومنهم من
كان عليه ترجيح الترجيح [illegible] في هذا الوجه الظاهر الصحيح
وليس كذلك [illegible] عبارة في كون الاسم الذي [illegible] آخره تعذر فيه الاعراب
فيه لانه لا يصح في الاعراب [illegible] المقدر **قوله** في الوجه الاول وما آخره **قوله**
كعصا نبه بذلك ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك
في المستقبل حيث قال فان الاعراب في عصا [illegible] الاعلال مستقبل
كما في قاض بعد الاعلال متقدرة في كعصا فلم فرق بينهما حيث قيل
موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال
فيه اقوى اذا الحرف فيه موجبه [illegible] التعذر فان استثقال الواو [illegible]
[illegible] القلب ولك ان تحمل [illegible] على [illegible] جعلا وقاض [illegible]
والفصل المتقدم فليفتصح [illegible] **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة
لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمي [illegible]
وعبادي [illegible] الاولى ان يقيد الحركة بالتقديرية ليخرج عنه عصا [illegible]
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان عصاي عصوي اصل
[illegible] الالف ما تقدر الاعراب فيه فيكون القلب [illegible] تعذر الاعراب
بالاضافة [illegible] لا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة [illegible] انه يخرج عنه

تأمل بعدها

[illegible] ان [illegible] المضاف الى ياء المتكلم [illegible] الاعراب [illegible] الى ياء المتكلم

في نحو قاضي [illegible] ياء المتكلم انه داخل فيه تقدير لان المحذوف منه اقول
حركة الكسرة [illegible] الياء لا حركة الاعراب [illegible] يكون تقديره
للاستثقال ولك ان تحمل قوله مطلقا [illegible] في غير [illegible] **قوله**
[illegible] ان [illegible] كان منقوصا او مقصورا [illegible] الشيخ ان [illegible]
عليه [illegible]
جعل علامة التثنية [illegible] مقتضى الياء والتقديم مع العامل فلا يمكن
ان يكون من اثر العامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما
علامة التثنية [illegible] الامرين [illegible] التثنية لتحصيل احدهما [illegible] على
التعيين [illegible] العامل لتحصيل خصوص احدهما **قوله** بمعنى كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين [illegible] فايدة تعميم مطلقا [illegible] مع ان
جعل متعلق [illegible] بعض بخصوصها [illegible] الشارح
[illegible] الاختصاص بخصوص [illegible] لو اكتفى
[illegible]
[illegible] تقييد المقابل [illegible] ويمكن
ان يقال [illegible] مطلقا ما كان [illegible] ما كان [illegible]
[illegible] مطلقا ما كان [illegible] مذكورا او ما كان [illegible] محذوفا [illegible]
وما كان [illegible] الالف [illegible] تقدير الاعراب
في [illegible] الاسم بالكسر تقدر
الاعراب [illegible] بالكسر [illegible] والفتح
[illegible] **قوله**
كلمة الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء التي
ما قبلها ساكن كظبي **قوله** [illegible] كالقاضي [illegible]
[illegible] مجرورا [illegible] ان يكون [illegible] مستدركا

قد يكون في الاعراب بالحروف

وبعد ذلك تجد ان الاضمار ان يحذف نحو زيد وعطف مسلم قاض **قوله**
يعني تقدير الابواب للاستفعال ثم قد يكون في الابواب
بالحروف لا استيفاء الاقسام المستقل فقد يكون فلا يرد انه
بين اقسام المستقل نحو او وسقط عنه وتمن افاضل تلامذ ان
ان خفي عليه ان هذا الكلام مقصوده بيان الكلام نكتة ترك المص
بعض اقسام المستقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فبطل
الصراط المستقيم غير المغضوب ولا يخفى ان ذلك لا ينتهي الا من خيف
والله الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ثم يتجه ما قال الشارح ان ما ذكر
انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما من لم
يجوز فيقول نحو جوابا عن قولك هذان [illegible] ثانيان فالتقسيم
الاول ايضا يكون [illegible] هو الحرف [illegible] فلقولهم يعني تقدير الابواب
للاستفعال قد يكون [illegible] وقد يكون [illegible] حال خلاف المتعذر فانه
لا يكون في الاخر الا في الاحوال الثلث [illegible] لمكان تميز المستقل عن المتعذر
باختصاص المستقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان المقصود من ذكر
الامثلة بيان النوع لم يورد مثالا لما يكون من الابواب المستقل
من المتعذر تقديرا في الاحوال الثلث نحو جاءني القوم ورايت
القوم ومررت بالقوم وجاءني مسلمو القوم ورايت
مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلمي القوم في الرفع
فنظائر ملحق مسلمي **قوله** وقد يكون في الابواب لفظا ف تقديرا في الاحوال
الثلث للاستفعال وضابطة ذكر من الابواب [illegible] ولا في [illegible]
نحو والمتصل بالضمير [illegible] مصطفى القوم [illegible]
الصغير المرفوع [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] المستقل [illegible] المتعذر والمستقل

يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف

صراط

تما

لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة
على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على
بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في وقع بعض الامثلة بالاجمع
ولا ينبغي من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة
لا محالة مما يقضى منه العجب ولا يليق فيه عند رعاية الادب هذا و
قوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه
الى المتعدد والمستقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا
طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا
التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير
الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامرين لا الى المجموع لما
ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف
لاحتياج تفصيل المعرب الذي يحقق اليه ولاحتياج بعض احكامه
اليه الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما يتوقف من
تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فكذا اثره بالتعريف
وترك المنصرف بالمقايسة وما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان في
والمذكر وبيان المؤنث والجمع فينبغي ان يذكرهما المص متصلا بعد
قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين
تفصيل المعرب وما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة
لانه انما يحتاج الى معرفتهما الصلاحية غير المنصرف وبحث المبتدأ و
بحث الحال والنعت في تاخيرها اخلال لا يباني هذه المباحث
قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه ان في المعرفة الكفاية في
بيان الاقل ان يعتبر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالكفاية
لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف

نقلت

فلا يستفاد تمييز الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل
الا ان يقال لما كان الاقل في معرض البيان يحق ان يوثر على الاكثر
او نوع البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان
بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي
قوله اكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما
قال في الاعراب اللفظي لاشعاره بان غير المنصرف في ان المنصرف
ما عداه بخلاف قول التفتازاني واعلم ان النفي في لا ينصرف عند المتقدمين
في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخل الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الشيخ
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فح
لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف
ح بالقياس اليه واما عند المصنف فلان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمين
للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه
فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه
فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير
المنصرف في المنصرف ماخوذ من الصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسر وذا غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين
او زيادة التمكن قوله اي اسم من اختار تعريف كلا سببا بالنكرة وهو
احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال
الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم شطر منه مرة واذكر
اليه بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بالايراد
الاسم فاعرض عنه بالمرة كما داب الكرام قوله على تسع ولا يجوز

ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هيهنا شرط حذف المضاف اليه
على ما لا يخفى للعارف بل يجوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم ا
بيان النكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله ام
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا
لتفصيل عن شرح قوله المعرب وانواعه رفع ونصب وجر الى هنا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اورد موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان
منها فالصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها لاستغناء التعريف باشتمال
بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على ما يا الاول انه
يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم
مقام العلتين والثاني يخل بذلك لانه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف
قطعا مع انه يجوز صرف هند والثالث انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة
الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس
الا للتانيث بالالف قوله والجموع عدل وقد بلغ تكثير الاسباب
في هذين البيتين في غاية الحسن اذ السبب عدل الاكمل عدله وهو غاية
لا يكون عدله البناء وكذا السبب وصفوا وهو الوصف الاصلي وهكذا
وح كان الانسب تكثير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فالاحسن
ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة قوله ولعله
في عطفه هاتين العلتين بثم للتراخي في الزمان ويستعمل للتراخي
في الرتبة فيكون ما بعده على رتبة مما قبلها وادنى ولا يخفى ان الجمع
اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة تحا
حاله قوله لو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة اه هذا مما لا يقصد
بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقدم

مستقل

في الذكر فوهم في عباراتهم بعيد جدا وهذا القول تقريب ثبت
في كلامهم الوجوه الثلث المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من
مسامحة وقعت للناظم في هذه الابيات لقصد مساعدة النظم بان القصد
تقريب غير المنصرف والعلل بنمط لا تحقيق القول فيهما اذ لا يساعده
النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ايراد
العلل كما ترى في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زايدة مما ذكره الشارح
ومما ندكره من ان السبب مجموع الالف والنون ولنا وجه خامس ذكرناه في
شرح الغزيه او القول بان كل واحدة من الاسوة المتسعة على وجه
تقريبي قبل الاول لجامع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت موانع جمع
مانعة والتأنيث لانها بتقدير علل موانع الصرف وقال بعضهم انه انث
لاجر وى لحوقة القوافي الاخيرين فلذا لم يسبهما ونحن اقتفينا
اثره من حيث اشتماله على علايق اغا قيد بذلك لان لغير المنصرف
لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث
انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التشابه او انه
دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما سيأتي
على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد
يسد عن القائل بالحيثية ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة
مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخل
الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير
المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريفه للمعرب
ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف
غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على انه منع الكسرة

من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين
لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التنوين
والكسرة بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال ان الجمع
بين الحكمين لانه اوفق ضبطا فيشبه الفعل مشابهة الاسم
الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف
واوسطها العمل والا يمنع المقام تفصيله لانك تقول قايم ثم تقول
قايمة لمعرض الصفة القايم المطلق لا القايم المجرد عن التاء وهو المذكر
وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو
النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف وهمية والفرعية في التأنيث
والتعريف حقيقية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية
والحقيقة اذ الاصل في كل كلام ان يخالط اللسان نحو وخلاف
الاصل منزلة المتوقف على الشي لانه لما ان يتحقق الفرع بشبهه تحقق
الاصل تحقق ثلث الاصل يتحقق الاصل ثم انه لو لم يكن الاصل
لم يثبت اما خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية
الموقوف عليه والمرجح لما ان الخارج لم يرجح الاصل في الارجح الا نظرا
لجزئية الموقوف وليس للفرعية منع لشبهه المرجحية لان الاصل
لما يمنع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر جنبية وحكى
ووزن الفعل الذي فيه احد حروف الزوايد الاربع في كلام العرب المختص
فلا حجة اذ البيان قاصر اذ لا يتبع الجواز بحجة بعضه بسبب
الوجوب والامتناع وبعضه بسبب الوجوب وبعضه بسبب الامتناع
والصرف فذلك من الضرورة لما اذ اوجب منع الصرف ان كسر
الوزن فلذا فسره بقوله اي لا يمتنع ويا دخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عما فيه ان غير المنصرف مما فيه علتان من تسع

فيجوز ان يجي جامدا تأنيث بالضرورة واعتبار التناسب فلا حاجة
الى صرف الصرف عن ظاهره وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
اه الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير
صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكم الحاجة بيد فع
بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم
للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج جا
عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور
من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان
اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيين وطائفة من البصريين
منع صرف العلم للضرورة فكفوا صنت اه ضبط في حاشية هذا
البيت مما قالت فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عم واولها ما
ذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وبعد اشتبها
الغوالي جمع غالية بوي خوش انرى مرثية بالتخفيف بمعنى مرده
كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اوي شيء وقع
على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان واستداد انواع
الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه
استغنى بشمه عن شم الغوالي والمعنى ماذا وجب على من شم تربة
احمد ان لا يشم سواه والاستفهام للتعجب من عظم الوجب
وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي ان ذكره بالفتح والكسر
للتعليل لان رعاية التناسب بين كلمات امرهم عند ما
ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير تنائي الشيء
ومرائي في معنى ان اللغة امر ايخ ومنه في التنزيل يتبع الخلوم
نعيد سه واللغة المشهورة ينبغي رزق ان بعض البلغاء قال
لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اي بضم الراء

وبالحار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت
اليه لاهتمامه بامر التناسب في قوله وان لم يصل الى حد الضرورة
اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان
التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاجل التناسب
وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يقال
معالة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلمية
وسبب اخر فيتوز قوله فيما بعد واما قرانه منصرف مع انه
غير منصرف لكونه علما للنفسه ومؤنثا وبعينه وزن هذا الكتاب
بالشاكل حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي
يليه وهو قوارير لتناسب فواصل الاي فهو يليه لم يقصد
به اتمام التعليل فهو سلاسلا واغلالا امتثال المجموع اما اراد ان
ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهار ان التمثيل
كصرف سلاسلا في هذا التركيب وما يقوم مقامهما قيل هنا
من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة فيه
في وقوعها اثناء نعت الجمعية فقام مقام السببين هذا التكرر
عند البعض وبكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له
في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه
المقام كتب في حاشية خاكال جمع اكلب وهي جمع كلب والاساور
جمع اسورة وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى
وقد يلحق التاء وباساورة والاكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع
اما ان يراد به الكثرة والضروب المختلفة على ما في الصحاح
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر

وانشدة الا انها ام بيانا انها الا نطع قوله للتعريف قد نسخ لى هنا فانه يكرر فيه صح

تنبيه وحاصله انه يتعلق قوله على قوله لا الاسباب انها ادرجته التعريف كما لا يخفى صح صح

المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح
الى ما اجيب عنه وهو ان المصدر ههنا مبنيا للمفعول
ويتجه عليه انه لا شك انه يوجب معنى مصدري حاصل بالحاق
الياء المصدرية الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء
مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء المصدرية في غاية
السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت
لمعنيان ما هو صيغة الفعل وما هو صيغة المفعول فلا بد له من دليل
بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه
حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
فانه يدل على انه ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام
شيء بزيد فلو كان الضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على
قيام المبني للمفعول فيه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعلوم
دال على قيام المبني للفاعل منه بزيد فلا يكون خارجا بقوله على
طريقة قيامه فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء
معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل
على هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة
الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج
فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة
جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال
اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس
٥٥ ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل
الا اشتقاق المعدول وتسميته الاسم معدولا وليس كذلك

لانه

لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء
الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى
الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه
لان المادة عادلت الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب حيث جعل اياها فلا يجعل
وبين المقصود حاجبا وهو خروج الاسم اي اخرج خروج
الفعل اذ لا يبعد عن [illegible] اي عن صورته في الصيغة بالصورة
لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة
فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة
الحقيقي وحكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لا يلزم لا
فصل التفصيل فكان اللازم منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف
واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه
معدولا عن السحر ولما حكم لا دخال الحاجة في تعريف العدل لا يخرج
عما هو حقه الصيغة او استلزام كلمة اخرى معدولا فاما توهم من
ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم جمعة وصمت يوم الجمعة فانه
خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهو في [illegible] بخلاف
تعريف المص فانه لا مدخل لها في الصورة حكما كاللام للزومها [illegible]
وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالجر فالا يخلو
اللام ففيه اذ يوم جمعة لا يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان
تقتضي في ايضا ما هو حقه التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون
ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى
في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي ان يكون
عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى
الحكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج

معدول حكم بانه

نرصيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي علم الى عمر ولا يخفى
ان صيغة المصدر آه فيه ان صيغة المصدر الاسم ان كان بمعنى
صورة تعرض حروف الاصول فربما الضرب هيئة الضارب وان
ما يعرض المادة في وضع المعنا الثلاثة ثلاثة ثلثة ليست هيئة ثلاث
لان ما وضع له ثلاثة نفس العدد دون ثلثة الموصوف فالوجه
ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالا
صلية لان صيغ المصادر السماعيات ليست من مقتضيات اصل وقاعدة المشتق
من المصادر القياسية بل خرجت المغيرات القياسية فلا ينتقض
باحد فيعنه بعض حروفه كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة
الاوائل كعدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد
ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام
والايلاد فان المادة فليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا
ما غير مادة خارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق
هذا المقام فما قيل في بيان نقوضه فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام
فبعيد عن المقام المقصود هنا تبيين العدل عن سائر العلل فلا تقتضي هذا
بحوجب وهو لا ينبغي [illegible] فلا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل
العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل التحقيقي الذي
لا يحصل بهذا المقصود واعلم انا نعلم قطعا انه قد دل كلامه على ان
[illegible] في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر
يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل
لو لم يخرج وجه عنه [illegible] فان قلت اذا كان ثبوت اصل المحقق الاصل
انما يكون لاصل محقق خروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت
لم يوجد بالاصل الا ما يقتضي القياس انه يكون الحكم عليه الا ما كان عليه

وبني

ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا باضطرار
فنقول ثلث ومثنى كلاهما لم يريدوا بالخروج المحقق الخروج عما
هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة وثبت ما حكم به الشارح
لخروج عما ثبت للمادة [illegible] كالعمر والمغيرات الشاذة على توقف
العدل وتخريج على ما ذكره ان يحقق معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتتبع
لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين
فيلزم الدور ولا انهم يلتفت اليه في ذلك الا نرم في العدل التقديري
ادعاه لقبل لزم في مطلق العدل وينبغ الفساد بانه قليل يكن تقاد
لكتم النحو لانهم تتبعوا العدل [illegible] عند القوم هذه الامثلة
مجتمعة [illegible] غير المنصرف العدل التحقيقي لذات السبب [illegible] سائر
الاسباب سواء [illegible] والتركيب مما يعرف بدون منع
الصرف واما العلمية فلا يعرف [illegible] الا بعد [illegible] منع الصرف
واما العدل التحقيقي [illegible] كما هو التقديري فيمكن ان
يعرف بدون [illegible] منع الصرف كما هو في سائر الاسباب وان كان [illegible] خروج
عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم في [illegible] غير منصرف
الاولى [illegible] لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يختص كون
الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فلا يتفرق بينه وبين
الاسباب [illegible] ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود
السائر اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا يعني
محققا صفة لخروج [illegible] بحال متعلقه وهو الاصل وهذا
بعيد عن العبارة [illegible] ونعتا لان حذف الموصوف حال
المتعلق مع انه بعيد [illegible] ان يكون صفة للخروج بحال نفسه
مستبعد عن القوم جدا كما [illegible] القوم [illegible] القوم [illegible]

التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فاما التانيث والوصف والجمع صح

تلقوه

بلفظ واحد اى منفصلا بعض التفصيل فلما كان العبارة عن الحال
كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما وكذا الحال فى احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع الظاهر لا وجه لعدوله الى رباع ومربع
والظاهر ورباع ومربع الا ان يحمل الى المعنى والصواب مجيئها
آه اى والصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف خمسة الاخرى
قال الشيخ الرضى رحمه الله يستعمل على وزن فعال الى عشرة
بناء السنة نحو خماسى والسباعى منع الصرف آه فقصد
الكلام ومنع استكمال الغرض فى اعتبار الوصف فى جعلهما فى الاصل
اعداد لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض
ما قيل فى منع صرفها فانه ما قيل انه منع صرفها التكرار العدل بحيث عدل
عن الصيغة وعن التكرار والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه
فان اعتبار العدل امر اصطلاحى فيجب ان يقتصر على مورده لان الوصف فيه
العارضية التى كانت وثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد
انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا فيما لا وحدات ومنع كون
ثلثة ثلثه موضوعة للوحدات بالوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى
الوصفى ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف رباعا ربعا لان معناه قوله
الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يعتقد بكلية لان اصلا اشد تاخرا
واقل تاخرا بل يؤيد لما ان الاستعمال الاول غير ما هو فى خبر المذكور
الا فلا يقال جاء زيد وآخر اى حمار اخر بل رجل اخر قلت وهم
على ما قال المحقق الاستعمال فى الاشد تاخرا يقال جاء زيد واخر
بات من الناس اى فى جماعتهم اشد تلزما على ان صيغة
التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان
واقل تاخرا السير فيه تفضيل فى التاخر بل النقص فيه علم

انه

انه معدول من احدهما هذا يكفى فى ثبوت العدل والتجاوز من
فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره
واعلم من ذهب الى تقدير المضاف اى لم يذهب اليه حفظا للقاعدة
المذكورة فى تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى التقدير والحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى
ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم فى تقدير الاضافة فى الكلام لا فى قراءة
فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه انه جاء الرجل و
الرجل الاخر وجاء رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل
عليه الا ما ذكرنا ولا يتصور التفضيل على ما ذكرنا ولا بالاضافة
نوع من المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول على احد
التصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذى علم
علم خذ ما اتيتك وكن من الشاكرين او اضافة اخرى مثلها
فى المضاف اليه ولا بد من كون المضاف تابعا للمضاف اليه فى الاضافة
الاولى نحو باتيم تيم عدى ببين ذلك فى وجيهة الاسد واعلم
سيتعرف الشارح بيانه فاصلها اما جمع وجمعا فى او جمعا
وات لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ايضا جمعاوات
فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها وعلى ما ذكرنا لا يرد جموع
الشاذة بل شئ من الجموعات القطعية وانما خص ذكرها لانها مما
اوردت على العدل وطلب ما يفرق بينها وبين المعدول حيث حكم
فى احدهما بالشذوذ وفى الاخرى بالعدول ولا يخفى ان علم
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكرها هنا تكرار نعم وقوله
كيف ولو اعتبرا فايدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق
فانه لا يحتاج الى اعادة ذكره لا ما ذكر لوجب كون جمع

واخر فيه عدو ليس ح انه انكر المص اجتماع العدل و وزن كفعل
قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت
شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع لا اقوس
ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدد
كعمر فعل اسم جنس كصرد ونغر لا عدل فيه الا في جمع اتباعه
واخر وما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء كفسق مبالغة فا
كان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من
جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه كادد فان جاء جمع عمرة و
و فاجاء بمعنى السيد فان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس
بل لم يجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه جاء قاثم ولم يوجد قثم
الا علما الا ان تحقيقه فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص
ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر
عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير
وللعيال كالقثوم والمجموع للشر ضد كلم الضبعان ولا تنافي بين
تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لابد من دليل على تحقق اصل
في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يمكن بدون الاصالة ولا
دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلاثة ثلث بالنسبة
الى ثلث فانهم اعتبروا العدل بظاهره لمنع صرف بني تميم وكان
تحمل النحاة فان قلت المعتبر المقدر لا يوجب البناء فاعتباره في
قطام يوجب البناء ولا لم يكن موجبا قلت المعتبر الحكم لا يوجب
البناء بل المعتبر اصالة نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب
وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والبحار وفي حمرة الابل
والحمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض

بني اليمن فانها مبنية وليس فيها الا سببان فيه انه لو
اريد انه ليس فيهما شيء الا سببان من ظاهر المنع وان اريد انه
ليس فيهما موجب بناء الا سببان ففيه انهما ليسا موجبي
بناء وفيهما وزن فعال موجب البناء في الصفة وليس فيهما
الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء فاعتبر فيهما
العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل او الوزن لا المجموع ولهذا
يقال ذكر باب قطام هاهنا ليس في محله بل اذا فرض العدل التقديري
بما كان لضرورة منع الصرف تحققا واما لو كان تقديريه جريا
على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيانه في المعدول قاصرا فذكر
باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح الوصف
او لم يعرف في الصرف في هذا الباب الا العدل لان غيره ما عرف في هذا الكتاب
في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او
عرف العدل بعدوله عن تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يعدل فيها الشارح فيمن الاسباب الباقية
ما لم يعرف في الصرف في محله وهو كون الاسم لم يتعين بتعينه الابهام
بان في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو دال
على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد لا
لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه
فانها لم تخرج بقوله مع بعض صفاته فان هذه الاسماء وان دلت
على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل بعض تلك الذات لكن
لو قيد به كان موضحا لكون اسود الحية غير صفة حالا
لا تقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد
الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل الصفة والنقائص

فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه
كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل الصغر فهو
يدل على ذاته بعينه وبعض صفاته واذ دلت على ذات معين ايضا
ومعنى الفياض شيء سال كثرة الماء ولان معنى المشتق شيء سال
المبتداء واما استبعاد من قال كون الفيض شيا الكثرة الماء بعيد فليس
شيء فانه لو كان الماء ملحوظا في مفهوم الفيض لكان المعنى الفيض
فيكون المعنى الكثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى
طلحة طلحة بتحقيق وهو بمنزلة الاعلام موصوف فلم يخرج بحروف
الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع الصرف
طلحة المسامحة وعدم الفرق بين الصغير والمكبر فان الامر دائر
على وجه النظر لا على وجه التسامح فتدبر الذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي محمرة والمذكورة ايضا موصوفة بنسوة
موصوفة بالاربعة الصواب سقفه شرط لاي شرط الوصف
آه ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون
زائلا بالعلمية عند الاخفش في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه
في حاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة
عليه هذا كلامه اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب
الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح
نسبة الدلالة اليه في استعمال الاصل على الفرع منه
الظرف على المظروف ولا يخفى ان النظائر جعلوا الوضع اصلا
بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع
ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا اختصاص
بعض افراده من حيث انه فرد لا لذاته الفرد بحيث لا ينفهم اللفظ

بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى
الاسمية بالغلبة بالحكم لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا
انه لما لم يطلع على مثال لم يصرح به في التفريع واكتفى باندراج
حكمه في الاصل والا نقول صرح بالنص في التفريع ايضا لانه اراد
بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة
الاستعمال او بالنقل وليس بان الشارح ايضا قاصر حيث اراد بالغلبة
تخصص بعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يتعرض
تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود آه فلذا
الفاء للتفريع على اشتراط الوصف بكونه في الاصل لا سود المذكور
فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب العلم واللام
للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى
فقد اتى بالعجائب واللام ليست لترتيب المعلوم لان المعلوم
واللام ليس لترتيب العلم المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى
وانما افراده بتاويل المتقدم بالمذكور وانما جعلنا
الى المتقدم لانه اراد صرف اربع الى الاشتراط الاصالة
ورد امتناع اسود الحية عدم المضرة ورده ضعيفا في الى الاول
حتى لا يجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال
الرد على فطانة المخاطب ولقد العجب ممن نقل هذا التحقيق ثم
قال انه نسب الصرف الى الكل لانه صنف لمجموعه وغفل عن انه جعل
الى الكل الاول واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف
والاظهر ان فيه فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة
وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى

الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط وجود الاصالة علة كل
واحد من الثلاثة الاصالة ولذا اتى صرف لعدم اصالة الوصفية
في اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء هذا الفن
الى الان حتى قال الرضي نظرى الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصفية
العرضي ولا استدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام
في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبوله التاء وبالاطائل فيه فاعرض
عن الاطالة الاعتذار عن عدم الى الطول وقلنا الاحاجة في عدم اعتبار
الوصف العرضي الى قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتباره لقلته
واما وجه قطعهم لعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك
لا لعدم شرط وزن الفعل كما يوهمه تقديم الظرف على عامله ان المعتبر
في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع
قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية
لا في اصل الوضع العددي واستغنى عن الصرف لعدم مضرة القلة
اسود والحمة منخوش من قال الرضي وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع
اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني الاول للحية
السوداء وهو حية الطبيعة السوداء على ما في الصحاح وضعف
منع افعى اه فان قلت لو وجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف
منع الصرف لا وجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف
في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف
لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره وفي تحقق
منع الصرف في نحو كلمة عمر اشتقاقه من الاكحال الخيل مصدره
ذي خيلا من جمع الا وهو المعروف التانيث اللفظي الحاصل

بالتاء

بالتاء وقيده باللفظي ليقابل المعنوي اي الحقيقي ولا يقابل بالتانيث كما
بينهما وانا اظن ان مراده من التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار المعنوي تانيثه فاعرفه
فانه دقيق وبالاقتصار حقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء وقفا اذ
ليست للتانيث وكونه مسمى بذكر لا يمتنع وكونه مسمى بمؤنث في الحال
عرفا افعال المختص بكونها تنصرف ولذا يجري على الاكثر التنوين
لان هذه التاء ليست للتانيث ويمتنع من تقدير تاء التانيث اذ لم
يعهد في كلامهم اجتماع مع تاء التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف
ولا يمتنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
ليس للتانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي
هي جزء الكلمة للحجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف
فرع تاء التانيث فجعلت على شيء منها لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم كما اشار
اليه بقوله وشرط تحتم تانيثه اي اشار الى ما ذكرنا من الاخرين وهو
ان العلمية في المعنوي كشرط الجواز ولحد الامور هو شرط الوجوب
وشرط تحتم تانيثه اي مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة
المتن قاصرة لا يتساوى ان يحمل الضمير لحسن وجد في شرط العلمية
قوله وتحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلاثة اذ
في قوله زيادة على الثلاثة ودفع لزوم ان يكون التحرك شرط الوجوب
في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون الحجة شرط الوجوب في الساكن
الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك
الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابراهيم من لغات ابراهيم
فيكون الجميع في الشرائط الثلاثة من كل سبب اولا بعقل نقل ام

كهما

كونه

اوسط

ضمنا

وبحوهم

قطعهم

وطـ

الوجود يجمع الكلام نقل احد الامور الثلاثة الا لاعتبار الا اعتبار وجوده تمام

من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو نشاء الخفة كما يرشد
اليه امثلة ولو اعترض على هذا الكلام وغير كلام الفاضل الهندي
في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تانيث
العلمية لان العلمية تجتمع مع كل منها شرط تحتم تاثيره اى
التانيث مما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط لجواز
يجتمع مع كل منها شرط في التانيث يخالف الشرط مع الاخر فالمناسب
ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون
هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعل شرط التانيث
التانيث لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعل شرطا
للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوى لا يحتاج الى تقوى
ولذا تمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك
ان اوجه ما قدمناه لك قوله وسقر علم للطبقة من طبقات النار و
في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم وماه وجور علمين لبلدتين
اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن
قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان
وقد يجوز فيها الامران باعتبار اى ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم
يسمعوا فيه شيئا من كلام العرب يجوز فيه الوجهين وكذا اسماء القبائل
في تاويلها بالقبيلة والحى اقول ما لم يسمع فيه شئ ينبغي ان يصرف لان
الاصل في الاسم الصرف فما لم يتحقق تمنع عن التركيب وعلة
المانعة منه فهذا يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه
يحتاج تذكير هذه المونثات الى التاويل ولم يشر الى
وجه التانيث لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والاسم
فان سمى به مذكر فشرط سببيته منع الصرف الزيادة على الثلث

قيل

قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى
بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون
تانيثه بتاويل في حال اذا سمي به مذكر انصرف الا ان تانيث الجمع
لتاويل بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي
فان تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان
غلب تانيثه ترجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب منع الصرف
قلت ولا المراد ان شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على
الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخيران على ما نقول لانه اذا كان المونث
المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به الموجب المذكر ما يقابل المذكر الذي
كان في الاصل وكذا المنقول من المونث بالتاويل منقول عن مذكر
اذ العرب لا تسمى به بالتاويل واما ما يستوى فيه الطرفان فمن حيث
انه سمي بالمونث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز
الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لان تسميته اللفظ بالمونث المعنوي
لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب
فيه التذكير فالموجب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية
فيه بالمونث فخصص لم يعتنه بيان شرط لان الحرف الرابع قيل
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف والحاصل الحرف الاخير مما زاد
على الثلثة سادا مسد التاء لان موضع كل منهم فوق الثلثة
قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم
في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبنى على حروف
مبنى التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في بنية
التصغير اربعة لا تزيد قسموا ما يقابل اللام الثاني في المصغر
حرفا رابعا الا ترى انه في عقيرب الواو فيه قائم مقام حرف

المنقول

قوله

التانيث ولا يمكن اعتبار الخامس لذلك لان تصغير جحمرش
مصباح علم المونث وان كان التانيث بحاله وهو حرف خامس لانهم
جعلوه لحرفا رابعا لانه فى مقابلة رابع حروف الميزان فان
تصغيره على فعيليل على نقول صبيبيح فالياء ان بنيت الذى
لانهما ليسا فى مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بهما وجعلوا
حاء صبيبيح حرفا رابعا المعرفة اى التعريف فان كان المعرفة وزن
منع الصرف اسماء التعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا
بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير
عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهذا ليوافق الاجمال التفصيل
ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانحصار هذا التركيب
فى هذا الباب شيخنا او سيخلى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط
كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى
العلم مرجحة موافقته بما فى البيان بيان العجمة بان يكون حاصلا فى
ضمنه الاولى فيه كما جعل البعض اى جار الله ويستغنى
عن الاشتراط لان فرعية للتنكير آه على وتيرة اكثر الاجنابان يكون
السبب علما يختص بالشرط وليس فيها وقافيه علية مؤثرة بجعل العلمية
وانما وضعت بالتانيث لاتحادها بالسبب فمن قال الجرى فيه على اصطلاح
البعض او على التجوز لم يات شئ بعيده كون اللفظ على ما نقل عنه ما جرى
القواعد كان فى العجم حتى يعنى بحيد لئلا يتصرف فيها اى
الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع عن الاضافة
واللام وما ينافيها ان التنوين فلا يدخلها الكسر وان لا يمنع
من قبول الياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذف
تخفيفا نحو جادى كركان وجبريل فى جبرائيل وجبرين

وجبرائيل

فى جبرائيل لانه امر معنوى الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر
معنوى وضمير اعتبارها للعجمة ايضا فان قلت قد اعتبرت
العجمة بشرط التانيث وبرفعه ما سبق من ترجيح التانيث على
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى لتقوية
احد سببين وهو التانيث اذ العلية مستقلة عن التقوية و
يدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها للتقوية سببا اخر دون
ان تقول لتقوية سببين وابرهيم ممتنع عن الوجود شرط
الثانى وكذا ابراها وابراهم من لغات ابرهيم ممتنع لوجود الشرطين
فيه وشتر وهو لم يحصل بيان اعتبار العجمة فيه قطعيا
لاحتمال اعتبار التانيث وكذا لم يحقق سيبويه واكثر النحاة
تحرك الاوسط ولم يروا ابدا من الزيادة على الثلثة لان الكل
ابا نوح دم منصرف ولم يجوز الامرين فى تحرك الاوسط فى
استدلالا بالمجموع كذا وشتر لاحتمال منع الصرف بالتانيث و
وانما حصل التفريع بالشرط خلافيه ففى ذكر شتر ايضا تنبيه
على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف
نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا ولهذا الظهر ضعف قول
ولهذا قدم انصراف آه ايضا لا يخفى عليك ان ضم صرف نوح
سهو من صاحب المفصل فالاولى لان عرضه التنبيه على ما اجمع
عليه النحاة وسهى البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة
خلافية وهو يرجح مذهب والوجه فى تقديم تنبيه على انه
الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان
الانصراف لاصالة يستحق التقديم اعلم ان اسماء الانبيا
عليهم الصلوة ممتنعة من الصرف الا ستة فانها يخلو عنه

هذه الفائدة كما تقيد به كادان يكون مجمعا عليه عند
وعليه شاهد اصدق ثبت وغيرهم فلا يحتاج ان يقتضى منه التعجب
وقيل ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا
وكون هود اختلافيا لان سيبويه قرنه مع فقال محمد وصالح
وشعيب ونوح ولوط فقرن هودا بنوح لا شعيب فيعلم انه جعله من
عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة
ما قبل وان يكون من كلام الشارح ولو لم جاء كقريش وعقل
مؤنثا وجمعا والاولى والعرب اسماعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل
الاشارة الى اسماعيل والى اولاده يجمع هو كالمعرفة في الاشتراك
بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة اي شرط قبائه فهم الـ
لا شرط تأنيث وما ذكره بعيد عن الفهم وهي الصيغة أه
لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن
مفاعل ومفاعيل لخرج منه نحو جبار وجبابر فاوضح ما هو المراد
بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لان الالف فيه على ما وهم نظر هو اذ المراد
من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان تعتبر الحروف بان يكون اولها مفتوحا
تحقيقا او تقديرا وكانه لم يحترز من دخول الصحارى في التعريف لانه
لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء في الجموع
ما فوق الواحد وجمع الجمع اغ المصدر كالجمع بالمعنى الادبي
كالجمع فافهم بغيرها وعبر هنا بمعنى لا يقال كيف يغني مال
اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى
الجموع مع نحو عين الهاء وهو خبر ان ولشرط الصفة
للصفة لانه متعلق بالنكرة وبتقدير المعرفة تكلف لا يخرج

عند الناقد

عند الناقدين الاضرة والمراد بها فيه لطافة وعلى
التوجيه المراد السابق يطلب اي لا يكون مدحا او تاما واصطلاحا
المراد ان يكون معه حال الوقف ولا ان يكون معه تاما وحال الاصل
كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السابق ويكون قاصرا او قد
نبه على كلمن عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث
بالتاء وقوله بغير هاء فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لا فاره
كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في حاشية الفاره
الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد
هذا كلامه والانسب ان يجعل جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة
الجارية المليحة او الاحداث او الشديدة الاكل وانما اشترط كونها
بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال
المص ههنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين جمع
ووزن الفعل لخروج ذلك لان نحو يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء يعملة وحوا
في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة ولا
حاجة الى اخراج ما نحن فيه نعرض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع
بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ولمن اجاب بان
المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو
روى ورم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا النسبة
يثني ولا الجمع وليس بثابت والله اعلم بالصواب فان قراءته
نحو مدائني بجمعها خرج صيغة المنتهى الجموع عليه لعدم صدق تعريفها
عليها او لحوق الشرط اخراج فوائد ومدائني منها عن حكمه لانه
اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث حكم الحرف
على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورة

هما كلمة واحدة كما على سابق وبعد ان جمع فكالوا والاصل
فلو اعتبر جمعية لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب
الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائنى واما فوازنة
الى بكلية التفضيل بعدم العديل لفظا لان مساجد وسا
عديلا من حيث كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف
واما فوازنة فنصرف ولو حمل قوله بغير هاء ايضا مقصودا
بالتمثيل فى قوله كمساجد كان هذا المعنى اشد قبولا وقيل انما
الاستئناف ويكفى لكونه استئنافا عدم سبق الانجار ولا يتوقف
على عدم سبق كلام نقل الفاضل الهندى عن بعض الشروح وقد
نقضوا اشكالا على وجه تذكير منصرف لو قالوا اما شل فوازنة كان
التنبيه فاضلا ولتذكيره وجه آخر فى بحث التانيث لا حاجة الى
التذكير قال الفاضل الرهشى بناء على ان كل لفظ اريد به
نفسه فهو علم له وهو علم وتنوينها المشاكلة مستماه وبنبه
على قاعدة استعمال اللفظ اذا اوريد به نفسه وهو انه فى حكم اللفظ
اذا اريد به معناه لانا الحق احضاره فيحفظ حكم استعماله فى معناه
لئلا يكون فى احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لكان
لا ينون فوازنة لئلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن كلام العاقل
عبد الغفور لكان اسوع مشكلا نسأل الله غفرانه لنا وللاخوان
المسلمين وحصل عن الحاشية البدل اوصح بجوازه فى
مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى فرع عبارة الشرح اشعار
وانا نصب بنقض بزعمى نحو سوم لا تستدعى عن تقدير المعنى و
جعل معنى لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف و
تقييد بحدم انصرافه مع اطلاقه ان لا باس بالتقييد لتنزيله

منزله

منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه هذا جواب
عن سؤال مقدر شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه صار
مجمعا عليه وانما نحن نقرر السؤال لو كان ناشيا عما سبق
وليس كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلافه فى ذلك فى العامل
حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على صيغة الجمع
او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف والا للجمعية
والعلمية فيه سائر الاسباب ولذا جعل اللفظ غير منصرف للجمعية الا
صلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد
والكثير يوهم ان يبقى اطلاقه على الكثير وكل واحد تنافيا وليس كذلك
فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل
البدل ويوهم ان المنافى للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير
مع انه لا اطلاق على الكثير ايضا ينافى ما الاولى ترك الكثير
لا الجمعية حالية بل الجمعية الاصلية على ما يتوجه على المتن من
ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا يكون منقولا عن الجمع و
فرق بينهما على ما يوجه من انه لا تنقولا عن الجمع تعليل
لمحذوف التقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه عن جمع فالعلمية
وان كانت منافية للجمعية كالمنافات للوصفية لكن لا مانع من اعتبار
فى حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين فى حكم واحد لا اعتبار
ضد مع وجود الضد لان الضبع هى انثى الضبعان فى الحاشية
الضبع فان قلنا علمية غير مؤثرة والا كان بعد التنكير منصرفا
ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب نوعا
رفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث
بالالف لا تانيث ليست اخرى ولا اعتبار لان كلام السببين

قل

مستمد وبجمعته والتانيث غير مستمد بين وعين المستمدوا
بقلب المستمد وانكيثي والتانيث غير مسلم هذا المنع حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على صح به في الصحاح ويدل
عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام
اهل اللغة هي مونثه ويراد هم انها مونثه سماعية فان قلت
تخص حضاجر مونثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد المتحدين
لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق
حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد
ان لا نوثر او تكرر الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب
لان علم الجنس للضبع قال في الحاشية على هذا في قوله
علم للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لان الجنس هو الضبع
انتهى قد عرفت الاستغناء عنه لئلا يتوهم بل الاتلا
حتى يترتب عليه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
قد تفصت عن الاشكال في القاموس احضى تخلص عن حيض
او شى كنقض هذا الكلام وقد اشار بهذا التقدير الى وجه
تقدير حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان احدهما
هو انه اقوى وادفع اوضح وهو الاكثر الصحيح لعدم
اي عدم صرفه الاكثر لا حاجة الى تقدير وقوعه في موارد الاستعمال
وجعل في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم و
صحته تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر
ففيه ما فيه حمل على موازنه لانه الدخيل الدخيل الى
الجنس ليل فبناء هذا الجواب على فهم جمعيته دفع لما
في بعض الشروح انه ترتب اسبابا منع الصرف على

شرطه

ن

ويكون

ويكون منها الحمل على الوازن ونحن نقول فيما ذكره من الحمل
انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية وكون الاسم
على وزن الجمع اما مطلق فيلزم ان يكون في الرجوع سبب
منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم
تحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع
الذي هو على صيغة منتهى الجمع فيلزم ان يجعل الشرطين المذكورين
في الجمعية كلية لانها الليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع
ثم نقول لا يخفى الا انه يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع
او العلية في العجمية تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة
ويجعل منع صرف سراويل للعجمية ويجعل العجمية بهذا
الشرط قائم مقام السببين فكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالا والشدي كلام القاموس انه جاء سروال وسروال وحيث قال سراويل
اعجمي او جمع سروالة او سروال والسرويل بكسرتين ولم يجي فعويل
غيره في كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا يغني ويجعل
سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من جمع كحضاجر وما
يقال ان نقل الجمع الى الواحد العجمي في كلامهم الا في الاستحاضة كما في
يرده حضاجر فانه موضوع لجنس نعم لو قيل لم يجي صيغة الجمع اسم
جنس لم يتجه هذا ويقال ان السروالة لم يجي بمعنى قطعة من الازار بل
بمعنى القطعة مطلقا فاذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا
يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا سروالة
بمعنى قطعة من الازار لو كان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فيقدر انه كان في
الاصل جمع سروالة الا انه لما فقد الجمعية تقدر بمفرد مفروض

ل

مناسب لاختصاصه بالافراد وان كان امكن بتقدير كونه جمعا
للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا
على موازنة قلت لان العربي لا يقبل المبالغة للعربي سيما المفرد
الذي هو الاصل فانه ابعد من ان يحمل للمبالغة الجمع الذي هو فرعه
بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتحير في موازنه ويجعله
من توابعه واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واتفقا على ادون
البلاغة لكنه رعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل
المعنى فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان في
جنس الاشكال الاتي لا نتيجة اذ وجب عدها على وزن الجموع
التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كونه
جمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كانه لا يصح مع موازنة لكونها
على وزن كواهية والطواعية واشارة الى انه على تقدير كون الصرف الاتفاقي
جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال
ايضا عرفته ومنع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد اصابيح موزون
مفرد عربي او هو جمع منزلة تقديرا ونحو جواري اي كل منقوص
لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة
واعيل تصغير اعلى كان اعم فائدة اي في حالتي الرفع والجر
يعني رفعا وجرا للطرف وهي متعلق بنفي النحو وكالم يقيد الشبه
به يكون في وقت الرفع والجر هو ايضا معتد به اصلى الشارح
بتاويل قوله كقاض بان المراد منه انه حكم قاض في الصورة
آه والاظهر ان مراده بيان مراد المص بمثل اكتب الصورة لا من كل
وجه حتى يكون حكما بانصرافه لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة

جاءت

ينبغي

مقدم

اعلال

مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة اه فيه انه لا
يجوز ان ينظر الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض
في التركيب شبه معنوي فاصل جوار جواري آه فيه ان
الصرف اتفق فلا ولى ان الاعلال من احوال الكلمة بعينها نصيبها فتاخر عن
الاعلال بناء على ما ذكره منع الاعلال الذي بسببه نقل المجرور ان الاعلال مقدم
على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وهذه فاصل جوار في الجر منع مقدم على
فوكه حاشية جوار جواري بالضم والتنوين لو قال الاصل جوار جواري
بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القيا
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة وعليه قول
الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل الا
ان يختارها للهجو التعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن
الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للتكلم والالف
للاشباع وفيه انه هجوه بانه لا وجه حينئذ لاسم الكلمة ولك
ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما التركيب وهو
صيرورة كلمتين او اكثر واحدة من غير حرفية جزء سواء
كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف
غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد و
امثاله واجيب بان المراد تركيب الاسم وذلك لا يتحقق الا
بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة
الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
يصلح ان يصير كلمة واحدة بجعله علما او اسم جنس
ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من التخم

منع الصرف الذي بسببه

القياس

والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحروف لا تمنع من عدم
الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري
وبصري فنقول جائني مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد
معلوم التركيب بقوله من غير حرف فيه جزؤه ويجعل النجم
وبصري خارجين بشرط عدم كون اسنادها الا انه كالتركيب
التوصيفي في عدم الاسناد فان النجم معناه نجم معين وحتى
بصري رجل منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب علما في سبحي
في باب المبنيات وهو ضم كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب
جعل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغنا عن
اعتبار الشروط العدمية فلا يرد النجم وبصري ولا ضا
فانه مركب من الضارب والتاء كشرط العلمية لا من زوال و
قلا ولتحقق السبب الآخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه
لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون
في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي بعلك مؤنث لزم ان
لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون
التانيث لان الاعلام المشتملة على الاخاذ من قبيل المبنيات
قبل اي عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية
عند جميع فقيل ولا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر
اثر منع الصرف لفظا وبناء لا مقتضى للحكم بمنع صرفه مع انه لا
يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم الصرف واعلم ان ما
ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان الاسماء

ربه

ليس

ليس بمعرب ولا مبني كان اكتفى انما قال كان لاحتمال ان يكون
مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم اذ قد
لم يذكر فيما عدا ان خمسة عشر من قبيل المبنيات بل المركب الذي
تضمن كلمته حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت
الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان فيما بعد ان سيبويه
ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره وهو ان المركب الذي
لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك
يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف
التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر
لان حرف العطف جزء له بحسب الاصل وقولنا من غير ان يتصل بينهما
نسبة لا في الحال ولا في الاصل يخرج نحو عبد الله علما فانه قد
نسبة بين جزئيه في الاصل الالف والنون المزيدتان من
اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف
والنون وساير الاسباب فلماذا خصصهما بالوصف بها قلت الشيء
الالفان المزيدتان تخاصا لا مطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج
هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون
ساير المواضع او لما كانت الذكر هنا مخالفا لما ذكر في
عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود
سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان
لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدودة بالافراد
لانهما معدودة واحدة من الاسباب شبيهان ترتيبين
لانهما من حروف الزوائد فهو حرف في هويت السماء اولانهما

تركيبه في الاصل ونزل منزلة الـ بقرينة
جعل بعلبك منع اذ تركب في الاصل
بقي ان لم يذكر صح

من الحروف الزوايد في الكلمة ولا يكون في الطليين و الثلاثي رجح
والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلاء
على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه يتحقق في ضمنهما من غير شائبة
اصالة اذ لو دخل التاء فيهما لكانا اصليين للتاء والزايد عليها او ضعف
الفرعية بزيادة في التشبيه يعني به ما يقابل الصفة يعني
لا يقابل الفعل والحرف واما من قال ان الاسم المقابل الكنية
والمقابل المهمل والمقابل اللاطف اللازم الظرفية انهى عنا الاتيه
اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل الفعل والحرف
حتى يحتاج الشارح الى نفيه وافراد الضمير باعتبار انها
سبب واحد فناسب الافراد عند مشافقة الشرط اليه واما
عند اسناد الحكم والوجه واليهما فالمناسب تثنيتهما كما نفا
كانا فان هذا من فوائد من هو استاذه وجدى وبه طلع انا رحمه
مولانا حسام الملة والدين داود والخوافي افاض الله على روحه
الى ان نعت عفر الله الوافي او شرط ذلك الاسم في امتناع من
الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاولى كالعلم
في هذا البحث وان كان بلا دليه ان السبب الاخرج في هذا الحكم لا يحكم
بدون العلمية او كان الوصفة لم يقل وان كانا وصفة
ليكون من عطف شرطية على شرطية من حذف ان فيجعل من عطف
شرط وجزاء على شرط وجزاء وحرف عطف واحد
حذف كان بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير و
العطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد بحرف ولا كلام في جوازه ولم يجعل
من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط وانا

يتحقق

العطف

قلتيه

العطف بكلمة او والشايع نظائر العطف بجملة الواو وفي التثنية
على الثاني بين الشرطين او على الثاني على الشرطين فتامل
يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه انتفاء فعلانة يفيد
ظاهره عدم دخول تاء التأنيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة
فهو وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة
في مؤنثه لان نفس كلمة فيه الالف والنون ولهذا اعرض
عن ان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر
الفاء وبضمها الا يكون الاسم فعلانة بخلاف الالف والنون
في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة لانه متى كان مؤنثه فعلى
لا يكون فعلانة يعني قطعا لا النظر الى الاستعمال ولا النظر
الى اصل وضع الصفة بخلاف رحمان فانه نظرا الى الاختصاص
والاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى
اصل الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب
الوجود فيه راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب
والحاق المشكوك بالاكثر انسب ثم يحتمل انه منصرف او غير
منصرف الاول فانه غير منصرف واما الاختلاف فيه في انه منصرف
او غير منصرف فلا يحصل الاتفاق في انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد
فان قلت كيف التبس حال استعمال رحمان على هؤلاء الاعلام من
علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر
احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعول عند البلغاء قلت
كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام
او مضافا او منادى دون منكر ان اعترض عليه بانه

برهم

بل يكون مع الاتفاق
ايضا كجواب
ان عدم الاتحاد في
سكران

الاختلاف في سكران الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى
لو انتفى الاختلاف المخصوص لا يحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في
في سكران فافهم وهو كون الاسم على وزن يعد من وزن الفعل
كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه بان الشرط
لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل
ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يعرف في الظاهر للغا ذكر الشرط
لكن لا يخفى ان قوله بعد هذا او وزن الفعل قاصر بهذا التعميم لا بعد
وزن الشرط هو وزن الفعل يشعر بتقييد الاختصاص به
في الفعل فالاول وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل
وزن تغير وزن الفعل بجعل الاسم على وزنه نظرا لان الوزن
ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة
ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة حمل مطلق الوزن
للفعل سبب وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب
الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره انه لا يظهر الفرعية الا
فيما له زيادة نسبة الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد به رعاية المناسبة
بين الاسباب في كون كل منها موقوفا بالشرط كما ان الاصل في كل نوع
ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه
ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ
ط حد التميز المقتضاية لتميز وانما جعل فقد ط بعض شرط
تحققه لا شرط تاثيره كما وهم بعض ممن سمع العقل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم
ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في

الشرط

اللغة

في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار للاسم
واستعارة الشيء من احد لا تمنع اختصاصه بالمستعار منه على ان ذلك انما يجعل
كشمر قيد الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام
من التشمير وهو بمعنى المرور جادّا او محتالا او التقليص على ما في
القاموس وكتاب سبيل القصر اذ يكون علما منقولا من معنى المرور
جادا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يبينها تحاشيا عن فرس الحجاج
والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل
بشمر بدون فاعل مع انه لا كذب بدونه بكونه على التقدير مع ضرب من كونه
مجردا لان التمثيل بعنب بني على طرف و بشمر التحقيقة الاصلية فهو اولى
بالتقديم وكذلك بذر طا في القاموس بذر بمكة ومعناه الفعل جعله
ذا كسوة اي معصية وخصم لو جزي القاموس الخصم الاكل باقصى
الاضراس او ملأ الفم بالماكول او خصم الشيء الرطب كالقثاء و
خضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم كخمر بن عمرو بن
تميم وقد غلب في الفعل المعجزة الكلام انتهى وشلم علما لموضع بالشام
في القاموس شلم كبقم وكتب وجبل باسم بيت المقدس ممنوع كنجم وهو
بالعربية ارض سليم فانه من اسم الافعال غير مختص بالفعل بخلاف
بناء المفعول فانه لم يجيء في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الدئل
لغة في الوعل واسم نحو الاست ودئل حي القبيلة يصحبه اول الاسم من دال
يجاء الى يتشابه كما المغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس وشمس بالضم
والدئل اسم دويبة وقيل منقول منه وقيل لحجا السم وان كان لا لفظ
الفعل لانه في اسم الجنس قليل كما في قيل قال ولم يجب
لانه في خروجه البعض النحاة من الاسماء ولحجا التقييد بالبناء للمفعول
وانما لم يجب اشتراط الاختصاص بالفعل والزيادة وذلك البعض يونس

فان الوزن المشترك كعمرو وكعب وعطلو وعيسى بن عمر النحوي فانه وجب
لان الوزن المشترك هو من شرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم
وجعله غير مختص حض هذا القسم بغير مختص مع انه يصلح ان يكون
ومانعة الخلو لان المختص مانع ولذا زاده بزيادة لا يحتاج الى ا
ان تراط عدم قبول التاء فليس جعل ومانعة الخلو اظهر كما قيل اى
اول وزن الفعل لجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية
ظاهر الضمير او لما كان لجعل حقيقة النسبة محفوظ تصرف في الضمير [illegible] الظ
اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زايد رعاية لما هو
اقرب لظرفية الاول لان حروف اتين اما في محال الاول في الاصل كما في اراق
امر ابقد الارق ولو صرح في الوزن بالاخرج عن الوزن مع بقاء الو زيادة
لم يضر اى حال كون وزن الفعل فيه نيث على ترتيب اللف [illegible]
من المضاف لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة منونه قيل واتبع ملة ابراهيم
حنيفا قياسيا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف اه قيل اراد عدم
القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود نحن نقول يكفي تقييد عدم
القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف
القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وعيرنا
صح بالزيني … الجمع الصحيح لم يرد عليه ربع اذا سمي لا يقبل
التاء فلا حاجة دفعا الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج
اليه تصحيح قول المحققين ان انصراف الربع انما هو لعدم اصالة الوصف
ومن ثم امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط
قلت وجود الشرط النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم
ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم وعما يقتضيه من المحال اذ قيل

حعل

جعل سببا على الحكم بامتناع امر لامتناع … ولا يخفى ان هذا الاخير لا
سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق
الحكم كيف يصير سببا للحكم ان يؤول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به المراد بجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا ينكر ما اشترك بين الاثنين والمعنى يأول ليفهم من المسمى
المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من
الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق
على واحد من الجماعة كما ظن بعض الفضلاء وقوله فاذا اريد به المسمى
الى هذا المفهوم تضمن فرقا فان اللام فيه للعهد الذهني وكان الاو
ضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ونبينه
لا تحرر ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة في
حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد به
غير معين مجازا او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به
او اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييد
ه بالمشتهر لاكتفاء بالمشتهر في التاويل لما تبين اى ظهر حين
يطها يبين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرا
ولذا اختار تبين على ابين ولا يخفى عليك ان كلام المص مطلق
ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي
بلا سبب او على سبب واحد لما تبين و لكان واضحا استثناء
مما بقي من الاستثناء والاولى استثناء من الكلام لا يحوج
فيه الى العجمة مؤثرة الا انه شرط فيه الى انه لا يحتاج غيرها في شرط
فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى في هذا المفهوم
الذي هو مآل الكلام ولو قال الا العجمة مؤثرة فيها هي شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا العدل
شرط فيه والعدل ووزنه الفعل وليس المراد ان المستثنى منه يعتبر
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على تقييد الكلام بالظرف فيتوجه
خبر واحد فان تقييد الثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى
منه لا يحكم بعد المستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون من معنى كل
كل ما يجامع العلمية المؤثرة فيه شرطية الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعها العلمية مؤثرة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث وثلاث فذهب اكثر
النحاة الى انصرافه لان العدل تابع الوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار الشيخ الرضي وابن الحاجب
سيبويه منع تأثيره صرف آخر وجمع وخواته اعلاما والكوفيون
صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما
الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف اي لا يوجد شيء اثر الامر
الدائر بين مجموع هذا بين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما الاخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا
مع قوله فقط ومجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى
ان المستثنى منه شيء منهما اي لا ان المستثنى منه شيء منهما اعم من الوجود
مع الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى لا يكون الا احدهما المقيد بالوحدة
والانفراد ولان المستثنى منه سبب لمنع شيء من الصرف لا يكون العلمية
المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما في ضمن الاخر بصرف السبب
السبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة عليهما الا ان المجموع النفرد سبب
تام وكل واحد سبب ناقص فما ذكره الشرطية ممنوع حيث ع
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه

النفي مع الا الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى

يكون

يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى
منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت نائبة
لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث
نسخت اعتبار الصفة الاصلية لم تعتبر بعد الزوال
وفي هذا على انه قد وخالف سيبويه الاخفش يصح
ان يكون جوابا عن سؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه
يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت (العلمية)
من اعتبارها كالوصفية لما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال
الكلمة فلا يبقى الكلمة على سبب واحد وبلا سبب فاجاب
بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش
اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا
سبب او على سبب واحد ظاهر انه بلا سبب في غير ما الحد منه
العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد
في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح ❁ ولم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة قيل وان كان مجتمعة كما في آذربيجان ان
ضمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها كما في القاموس
لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود
بضمت بالكسر يمكن ان نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ
اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بان يأمر
كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط
من غاية الاضطراب فاضمت غلط لا معدول ولا ملحق فع
للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن

لتنقل الا ما ذكره بقوله وقد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه
الاخفش في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه
سيبويه اي رائحة التفاح لقب امام النحاة عمرو ابن عثمان النحوي
قوله فجعله اصلا هو ابتنى على جعل الاخفش مفعولا
وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ
يجب ان يجعل المقدم فاعلا وكذا اذا اشتبه الفاعل
بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ان
كون اعتبار مفعول للترجيح كونه مفعولا قوله وان كان غير
مستحسن فان قلت اي تركيب البليغ غير المستحسن الا لنكتة قلت
المراد غير المستحسن بحسب اللفظ والبليغ يعدل مقتضى الظاهر لنكتة
وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة لا يدل الا على
ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في
درجة لا تعرض شبهة قوله في انصراف نحو احمر علما حال
والعامل هو المماثلة والمخالفة وعلى التاكيد والحال نحو اوسا صنف
كما في قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا قوله وكذا افعل التفضيل
ولذا لم يقل في الانجلاء نحو احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم
الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه من فلا ينصرف في الاحوال ف
اشارة الى انه بعد تنكير نحو احمر يا فتى يتجه عليه دخول
افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فتقول ينبغي ان يقرأ نحو
احمر مما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون
نحو احمر من كلا من التفضيل حتى لا يتجه عليه افعل من قوله و
هذا القول اظهر وقد سبق ما اول على كونه اظهر ومن
بيانه ان الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لا

عتبارها

لاعتبارها اذ العلمية تشاركها في كونها في الاسم والا صح
وترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله لزم ان يتغير
حال العلمية ايضا الاولى ان يقول يلزم لئلا يكون هو و
فاجاب مستانف عن تامل وقد جعل الجرجاني في اللزوم ولكن
ان يجعل من الا لزوم قوله فان العلم المخصوص اي موضوع الخاص
والوصف موضوع للعام والاوضح في بيان التضاد فان العلمية
كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة وكون
كونها مستعملة كونها في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية
والعلمية ليستا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع
من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقتضي منه التعجب
ان يجعل البعض اظهار التدقيق هنا المكان الواضح في كمال
التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد شخصا
شخصيا فلا يرد اعتبار التضادين في منع صرف الفاظ وهي
واحدة بالنوع ولا منع صرف نحو البرج في حالتي الوصفية والعلمية
لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين
متقابلين بل اعتبار ضد لم يعتبر ضده قوله وجميع الباب اي باب غير
المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤنثة كما توهم كون الكلام فيه
مصونة اي الكسر بما هو على صورة الجر لان الكسر استعارة للحركة
الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية و
بنا ان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي يحققه اللام
لا المجردة صورة كما في الحسن والافضل علما لان زوال العلمية
فيه باللام وهو غير منصرف واعلم ان اختلافهم في انصرافه وعدم

بحث المرفوعات

انصرافه مما لا ثمرة فيه فلذا لم يلتفت اليه المصنف كما نعم الجواب
قوله المرفوعات انما جمع ولم يأت بالمفرد لانه تعريفا للمرفوع
وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا وهو
نما الفاعل فاذا ذكر الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا
في المحروفات لمجيء المثلثات في المنصوبات باستعارة الكثرة
وهنا في موقعها لان موصوفها الاسماء بدليل على النفي والاثبات
فيكون الموصوف الاسم بكونه مذكورا ثم النفي وبعضا بين ذكرت
معهما صح النفي والاثبات وقوله لان موصوفه الاسم لما لان الكلام
ف في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل
الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس
فيه علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينفتح منه ما يقتضي وبالوا
الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على
الرفع وهو ان المشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف
في هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في
تعريف المرفوع الذي نبه على انه انواع اولا واصح به ثانيا على ان
المراد بالفاعلية ونعتين الرفع يحتمل غيرها صح كالصافنات الذي
من الخيل كتب جنانه في حاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث
قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر هكذا والسجل وزن
القطر الضحي كالكتف لعظيم الخلق والايام الخاليات مخاف لا نظلا الكان
لبخفي ما شيء او مضى عليه في القاموس وفي حاشية كان بالمو لبخفي
ليس خلا الايام بل خلا فيها صح اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على واحد صوابه الكلام يحتمل تقييد المرجع وتقييد
المتبادر صح لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلتفت

ذكر المفرد

ذكر المفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول
السنة فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكور لا فروعه
ان يكون موضوعا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال
والمدلول فان الاتصاف لمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل
الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها في التلفظ احتاج
النفوس حلا محلها وتبعيتها لها ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال
الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء وجاءني هؤلاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا
ن هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع ما يشتمل على الرفع لاشتماله
بل اراد ان شموله الى الرفع المحلي مسامحة التابع ولعله توهم
الشارح الفاضل بالتشنيع عليه تشنيعا بليغا بانه ذلك يثبت
ر نقيض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع المحلي كما انه باعتبار
اتصافه بالرفع اللفظي يشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل
ليس في موضع هذا التعريف لان الاتصاف بالرفع المحلي بوجه
البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصود التنبيه
على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح
خلا ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي ودا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصود التعرض
للفاضل فان قلت المعرب بالحركة او بالحروف او هو بحيث
لو فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض
في محل المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب الاعتبار

ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين
معربا بالحروف محلا وهو بحث مثلا ليس بتخصيص الرفع
بلفظ الرفع المحكي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة محل
الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبيا ومثله غير
نادر في كتب العلوم اي من المرفوع برمجه ورود النقض
على ما ورد عليه في التعريف كما هو الشايع وتوافق الضمير ن
البارز بين المتناسبين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها
المبتداء لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا اللا ويشكل
بزيد قايم ابوه فمنها الفتح هو اصل الحمل لان التركيب
رشد واستراح احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر
ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة
الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات
اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه
ومنها يلتبس الكلام به ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقوله فعله م
بذلك اي لاي ومنها ان رجعه لا تنسخ بالنواسخ وكانه تركه رفع
لانه اورد عليه نحو كفى الله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد
وكانه زيادة تكن حرف مع عدم الاطراد ضعيف لوجود
كثير مطرد نحو ما جاء من احد ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل
ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عليه ومن آثار قوة العامل
اللفظي انه يقع عمله في المبتداء ويرجح فان قلت كون عامل
الفاعل اقوى من المبتداء لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى سائر
المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتداء مثلا فيدخله في
حكم خبر المبتداء والمبتداء وخبر ما اصل بالنسبة الى سائر

المرفوعات

الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء
لعدم صحة الاتحاد بين المسند اليه صح

المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه المصدر وهو
ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او
حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم اي باق غالبا وهو ظ فان قلت لا يلزم من اصالة
الاصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتداء اصل في
المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المبتداء واصالة
المبتداء بالنسبة الى اسم ان وما ولا امر محقق فان ظاهر ان
فاعتمد عليه في ثبوت المدعى اي اسما حقيقة او حكما ليدخل
فيه اه فان قلت لم لم يعمل بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت
٢ شبهة لان تخصيص ما في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة موكدة
بين تركها شبهة اسند اليه الفعل بالاصالة الا ان في
اولا على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق
به ادراك وقوعه او طلب انشاء ففي ما قام سلب الوقوع لا
الاسناد وفي ان تم فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة
في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما هو المشهور من
ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او
مفروضا وثانيا ان بنيه على ان التقييد بالاصالة لاخص
باسناد الفعل بل بالاسناد الى الفعل فيه مقيد فالاولى
بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل
الى شبهه فيصح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان
التقييد بالاصالة لا يصح لان احدهما يعتبر في كل ما طرد وهو

ما يقابل البقية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه
الا الاوحدي الالمعي ولا تعجز اذا تجد الالمعي وقل لنفسك اذا جا
الحق البهي والنقص والاماتة دعي فان الملك لله يورثه من
يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل
بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف وفي البدل ما هو بالاصالة
الى المعطوف عليه المسند اليه والمبدل منه وبتبعيه الاسناد اليه والمتبادر
من الاسناد الاسناد بالاصالة فبناء على تحقيق حمل العبارة
في التعريف على ما هو المتبادر فقوله بتوقيته ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوضيح لمناقشة من قال لا يخفى تنقيتها عن التعريف
مما لا يليق وبيانها ان المراد باخراج بعضها وهو المعطوف
بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف
النعت والتاكيد وعطف البيان اي مشابهة في العمل بنقل
ثم في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث
لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور
قبل عملها لانهم يطلقون هذه الاسماء لمشابهة الفعل فالاولى ان
يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على
الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في تلك فقد اوجب
حذف عامله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير
قد خال عن الاستقامة لان ما اسند اليه الفعل رده على المصدر وهو
محمد وحده جعل قوله وقدم لدفع توهم ما عليه بني في المثال
المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفعل عن الضمير
الى المستتر وانما احتاج الى هذا التكلف بحمله الاسناد
على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان

تعريف

تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتميز عن تعريفه عند
الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند
الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه
لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح او لا كما ذهب اليه
غيره والمراد بتقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح
لحمل الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما لم يحمل نحو زيد
في زيد ضرب مسند اليه ضرب وهو غني عن التكلف لاخراج
كرم من يكرمك ثم دفع التوهم لا يشتمل والاحرفية بين وانما
ما اختاره الشارح مع اقتضائه الى التكلف لعدة بعيدة لا
يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه
انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فنقول ورد
اي اسند او اوقعه اجمل بمعمول لا سطلحا فرده الى الاسناد لعدم
اشتقاقه رده الى التقديم فلزم الفصل بين الفاعل والمعمول
بغير المعمول لو الاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة
قيامه كصاحب المفصل ومع الشيخ عبد القاهر والكثير
البصريين والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
ان لم يمنع مانع وهو ترجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب
او دونه لمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل
اذ الاصل بمعنى الاولى الصق في المنفك عن الوجوب لمباحثه
عن بل الاصل وهذا الاصل المختلف فيه فالفراء ابن جني والاخفش
والاصل عندهما كون الفاعل والمفعول به ذا الكثرة فاخرجها
الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد من الفعل فقد عدل
عن مكانه ورتبته يجب فصله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين

من الاضمار قبل الذكر ولان المرجع كونه حقه ان يكون متصلا
بالفعل كانه اتصل به فيقع احدهما ويتاخر الاخر ضرورة وبنو
معدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب
غلامه زيد لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول
متساويا فيه لامتناع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك فرغت تساويا
ز انه يتقدم رتبة لكونه حتى انه لا يصح قوله وانك جاز لان الجواز
ى لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل الا مع تساويا
الفاعل والمفعول في ذلك ايضا نحو ضرب زيد المفعول المسند اليه في
اللازم المتعدي وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير
الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لما يبهم الاخصر وايضا
ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل
واللقاء الفاعل ولدلالة الاختصاص على ذكر الفعل ان الشد
اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمل اذا كان لا يرضى الفاعل
بالفاصل بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى
بالفاصل بينه وبين ضعيف العمل اي يكون بعده حقيقة و
ان هذا الكلام مما يحتاج اليه ايضا في التعريف في قوله وقدم
عليه مكانه لم يتنبه اما عملا او حكما كما في الفاعل المستتر فان
فان البعدية هنا حكمية كوجوده وهو خلاف الاصل المانع الا
لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه ولا على
ذلك اي على كونه كالجزء عند العرب لتسكين اسكان اللام في ضربت
لة وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل ويدل عليه دلالة
انه كما ان السابق يدل دلالة تامة فان قلت اسكان اللام
لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا ملك

وكذا

ولذا لم يقل يسكن في ضربك فتأمل لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالطبع القريب
من الفعل لوجود سببه فنزل القريب من الفعل منزلة
وذلك عند جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا
بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول او بالمفعول ضمير الفاعل
بل هم خالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في الجزية
في المثال المذكور نحو وضحناه لكن تقع قطعا خلافا للاخفش
وابن جني نظر ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير
لفظا ورتبة لا في قطعا وذلك غير جائز جزى ربه عدي ابن
حاتم البيت دعاء عليه اضار باجابته دعائه تفاؤلا او معناه
قتل قتيل الصد الا ثار له فان طلب من الملكية وكلب
عند الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العواء فتقتل
من تحقير مبالغة بقتله ولا رشد عند العرب من القتل هدرا
فان طلب الثار عندهم عار الا بعينه وبهذا صح بديع للبيت
عميقا انه لا تجاوزه كتب خط الحاشية دعوى الكلاب عوي
عواه اي صاح انتهى وبانا لا نعلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر مصل الفعل الى العدي هو ما يمنع ترجيح لي
لا نجار تحيد دا البليغ لانه الموافق للعرف في حوالة الرجل
المعنى الى رسه ولانه الدلالي هو المليء للرجل فاذا انعقد
المطلوب منه تكون اشد عليه اي الامر الدال عليها بحكم
لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ
المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد لو عالم بعلم

التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل
او المنع انما يأتي فيأتي من خصوص المادة فلا تنافي دعوى
الجواز وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة
تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول مع
الا ولا بدونها ويجوز تقديمه مع الا عند السكاكي وجماعة
الكوفيين فظهر من حمل عبارة المتن انه يكون على مذهب اكثر
الكوفيين فكان دعوى الشارح الحمل عبارة المتن على مذهب
السكاكي ان المقصر على وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولكن
تكلف في التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور
فحمل الشارح على اطلاق الكلية لكنه لم يتخصه بعضهم لان في قبيل
قصر الصفة قبل تمامها حقيقة عدول عن الاصل مع مانع عن العدول
ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه
مع المانع عن العدول ضمير اتصل بالفعل بقي فيه نحو زيد
ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم
الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل كما وانما قيد المنع
دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل
ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسؤول عنه ولكن انه جعل دفعا لما يتجه من
ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف
وليس هنالك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون
فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ لان تقديم الخبر يوجب
حذف الجملة من حيث هو ان حذف الجز فقط المناسب

بين السؤال

بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض
الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية
المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة
التفسير برفع زيد مرفوع والاصل في زيد ابن البكاء يتعدى
على بكر بحذف بكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي
قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء وجملة ندائية
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يعد الضارع والمختبط
ما وقعا ضيق ونحوه يناسب كونه بايزيد فناسب ان يبكي عليهما
وذلك لانك في رخاء ونعمة كما في تحفة الاخطار من النحل ان
المتلقي هو النحل ومما يتعلق بالمختبط قال قدس سره في حاشية
ويتعلق ببيك المقدر عما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي فيما حذف وفسر انه يفسر المحذوف وما يفهم منه معناه
نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا اي ولو ثبت انهم صبروا
بحذف ثبت وفسر بان الدال على الثبوت التي خبرها فعل ماض
وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او التمني وبهذا ظهر
ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر ضائعا لا يتم و
قد يحذف فان قال لا اختصاص لهذا الحذف والفاعل بل يجري في كل
كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل
او من الفعل وجميع متعلقاته دون الفاعل وحده وان يوهم نعم
قال في جواب اقام زيد فاعرفه نعم قيام ما يؤدي مؤداه
مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر
مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف

الفعل الا يكون واجابوا بانه يؤدي الى مؤدى مخالف نحو فانه يجب
بالتزام الغير بوصف وانما قدر جملة الفعلية قلت لا بد ان
تقدر جملة اسمية ليتأكد فيصلح جوابا للمؤكد كما لا يخفى فيكون
الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى
بين العاملين اذ التنازع يجري في الفعل ايضا لكن ينبغي ان
يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد
فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري ويكون في
اذ لا ضمير للفعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى تقدم بالتنبيه
على ان المراد بالفعل العامل في قوله والاصل اذ يجيء الفعل قد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول
ذكر الفعلين اقتصار على ما هو الاكثر واعتماد على فهم الفطنة
فيما هو الاقل معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده
لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان
استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول
لا اولا لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق
الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فتفطن ذلك ويصح
ان يكون مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
ولا ينتقض حد التنازع بحسنى وحسنتها الزيدان منطلقا او
منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما
لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لا انفراده
وتثنيته ممكنان لا ايلان بانه حتى يمنع شيء منهما عن وقوعه
في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك الكلام الا انه نحو تثنيته يصح كونه

معمولا لهما ثانيا فيه
ومنهم من قال المراد
انه يصح كونه معمولا لكل واحد
المحل

المحل ينبغي ان لا يمنع ذلك وقوعه وهذا المحل وانما ينبغي مخالف للمعنى
ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق وخروج عن سعة التحقيق
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا
انا هذا منقوض بمثل اقائم وقاعدات فان قائما وقاعدا
تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية
والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان اقائم استتار فاعلها
مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة
بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فتنتقض جواب المبتدأ
ايضا فليكن هذا على ما ذكر منه حتى لا يحتاج الى تنبيه مستأنف
في محل لانه حرف فلا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح
اضماره في الفعل الثاني وكانه لم يلتفت اليه لقصد لا تخصيص
التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والضمير ليعم التحقيق
معنى واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار
التنازع فيه لكنه لم ينقطع العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع
عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار
عجب بادي الرأي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما
بابقاء النزاع بينهما قلت لا بد بقطع النزاع بما هو طريق
الكسائي على ما اشار اليه الرضي في قوله واما على مذهب غيرهما فلا
قطع انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لا انه يلزمهم عدم امكان
قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجاوز بما حصل من هذا
ان في هذا المثال اضمار الفعل في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين
حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه ان قطع
النزاع في ما ضرب واكرم الا اياي عند الكل بالتكرار

يكن

فنقول لسا ضرب الا انا ما اكرمت الا اياى فقد يكون الفاء
جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة و
الجزاء فان اعملت الاول لان كان قوله ويختار بالواو كما في الكثير
النسخ وقوله فيختار ان كان قوله بالفاء على ما في بعض النسخ مفعول
مالم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية مخاطبا على اصطلاح القوم او للارادة
الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية فيه ما فيه لكن قوله
في المفعولية انما يصح نظاهره لو كان المفعول المعتد مشتركا بين
المفاعيل الخمسة ومفعول مالم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلابد
من تاويل بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على
اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه خبر من الاسماء والستة
ذ نبقا استعمال الفاعل له في عباراتهم النحويين شعر باشتراك بينها
فيكون لكل اسم مشترك او اسم مختص وليس هذا قسما ثالثا من
التنازع لان القسم في كل قسم مقيد بالوحدة فكان نقال التنازع
من حيث انه قسم احد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا
من التنازع بل اجتماع قسمين منه خارج من القسم ولم ينبه لهذا
مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين وقال لان الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر او نبكنه ايضا ولا يخفى انه يلزم
ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر
واحد بل في اسمين فقد يكون تنازع الفعلين بناء على حالة
مختلفين متعديين ومتحدين في حال العامل ايضا وهو نوعي الفعل وهو
المنقاد من الضمير الراجع الى المصدر لانه نفس الضمير كما تبادر منه
لان الضمير لا يعمل وهو راجع الى المصدر فيختار البصريون
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه احصر

وبعبارة

وبعبارة في البيان وفق لانه صرح لاعلم ان المختار عند الكوفيين
الاول لاحتمال المساواة لقربه اي قربه مع تساوي العاملين
في القوة وينتقض بمثل زيد ضربت ومكرم عمروا والاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار و
بدا بعدله لانه المذهب المختار للاكثر اسمع الاولان الكسائي مذهب
البصريين بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشريطة التفسير وان
يكون التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر ايضا كما
في الحق فيه فان المفسر للفاعل اجملا ذكر بكونه متعلق النسبة في جملة اخرى
بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا في ما هو محض
التفسير ومنه يفرق المساواة بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها
في الشرط لا لمحض التفسير واللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار
اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا او حكما واللزوم التكرار
بالاظهار في الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار بالاضمار دعم
احتهاد واستناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما بين يس
سنة في غير اهل ... ونقضها اكرمني الا انا واجمع بهم واضرب واضرب
واضربوا القوم باهل واضربني القوم فينبغي ان يقيد الامتناع
بقيود تخصه ليتم الاستدلال على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوف
المذكر والمؤنث نحو اخرج وقيل هند فانه لا يضمر على وقوع
الظاهر بعض مفرد مذكر لاعلى غيره وجاز اي اعمال الفعل الثاني
اخر الخلاف في القراءة عن محل حضار بيانه مطلقا وهو متعلق
باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني
مطلقا وهو عند البصريين فلو اتصل به لكان واضح بان
يقول يختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فا

خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا
اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول ورواية المتن
غير مشهورة عنه بل قال الشيخ عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور
في نقلها فيتوهم مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال
الثاني بالاضمار في الفعل الاول والاختيار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الثاني بالاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني
فيما اذا اقتضيا الفاعل وذكر الضمير الذي هو الفاعل الاول بعد
قلت وعلى هذا التقرير لا يتجه عليه ان حقه ان يقول بقوله ويجب
كما يتجه على التقرير الاول   وعن الاضمار قبل الذكر في المنفصل
قبل زيد رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر شرطه
النقض لا بحض العمدة نحو فقضاهن سبع سموات ثم الاولى ان يقول
وعن اضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في المنفصل لانه لا يجوز
حينئذ احد مفعولي ... اعترض عليه بانه واقع كما في قوله
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
قلت يمكن جعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع
المنصوب لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في المنفصل لا بد ان
يقول والفصل الكثير بين الفعل ومفعوله التي في الاقتضاء
لئلا يتجه انه قلنا خلاف الضمير غير الظ   ولا يخفى ان الاضمار او التكرار
او الفصل لازم في التقدير فالحق الاحتجاج بمخالفة الصريح واختيار
هو لازم من الفصيح على المختار الاول وعلى الاستعمال المختار
وكان اراد بالمذهب الاستعمال ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا
فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان
لان الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا دون المختار فلا بد
لكونه مختارا مطلقا من امر زايد على الاصالة وهو هنا ما ذكره

ويكون

ويكون الضمير راجعا اليه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان
الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه
ان اراد انه لا يحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه
لا يحسن فمسلم فالتوجيه هو الاولى الا ان يمنع مانع اي اضمر
على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو
القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فحينئذ يمنع
مانع يستغني عن الحذف والاضمار جميعا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
فيه بحثه لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية
والتانيث والتذكير لازما للمطلق وشيء منها غير لازم بل
هو مع افراده يصح ان شيء يصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول
المفرد والمثنى في مطلق حال افراده ويطلب الاخر ان يكون
مفعولا ثانيا له حال افراده   ولما استدل الكوفيون قيل لا يتوجه
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والاولى
حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول الا انه يقول
حذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على الالباء
انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاولى فلان اعمال الاول
اولى عنده من غيره سواء حذف المفعول من الثاني واظهر والبيت
شاهد له فشهادته مع حذف الثاني تم واما الثاني فلانه اذا جاز
حمل البيت على غير المختار لاستلزام عدم السعي وظاهره واما
منافاته لعدم الكفاية التنازع لا بد لانه جعل السعي مستلزما للكفاية
فيكون الطلب الذي هو مجد المؤثل مستلزما لها ويمكن دفع
المنافاة بانه لو كان صدور السعي داعية البليغ غير لازم
ما يبرز في التعبية كما في قبل من الال لان اذ في المفعول

على غير

من العنية فقيل من المال الا ان كثيرًا لان حاجته تقتضي قليلًا و
لم اطلب القليل من المال المعيشي لانه كان يتبعني من الناس من غير طلب لما
الكلمي بي حيث فتنقت بادنى ما اعيش ولكن سعى للمجد المؤثل
فكل شريف ينازع فيه ويضر في المعيشة فلم يكفني قليل من المال
ولم يحصل لي بل اطلب ويسعى بكثرة المنازعين ولا يخفى ان
هذا المعنى هو الأدو يحمل عليه البصريون اي اطلب
العز والمجد وفيه انه يلزم الفصل بين الفعل وفاعله بالجملة الغير المعطوفة
على جملتها في غير ضرورة الشائع فيكون مثل جاءني وضرب
بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة
ونكافان قلت ما وجه الاستدلال قلت لما ذكر في البيت
السابق انه لو كان سعى في تحصيل المال الادنى لكفاه قليل من المال
ولم يطلب المجد والعز ربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد
ادنى شيء بل لو المجد باستدراك بجعل المجد المجد ومن الناس
من ذكر في توجيه هذا الاستدلال كلاما طويلا وابالك لا تعرض
بسماعه اذ نال انتسب مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخفى
مفعول عالم اسم فاعل والجملة تصدق على مفعول الصريح وفي المحذوف
الفعل وعلى مفعول الشغل المحذوف فاعله عواض بوا القوم
واضربا القوم وضربني القوم وامثالها مما لا يخفى ونحو
من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا وانما لم يفعله عن الفعل
ولم يقل وهنه فيه اذ داب المص في هذا الكتاب تقديم الفصل بين تمام
المرفوع والمنصوب بكل منه فنتوهم ومنها المبتدا بخلاف عادته
ومن الذي ستجيء نكتة دون ما ترك فيه الفصل حيث فاعل
اي فاعل النحوي فلا اشكال بانبت الربيع البقل ولكن نقول

وضربني

المراد

المراد بقوله وانيب هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن
المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية
الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة
وانيب هو كذا الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلوه
عليه عطف المطلق في عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل من ذهب
الفاعل نظرا لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه
مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف في نحو زيد ضرب في مقام الفاعل
فتدبر لكن انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت انه
غني عنه الى مثل اي كما في المجهول فهو تاويل العلم الوزن
بصيغة المشتق هو بها والمجهول من الثلاثي المجرد لا
المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في
معنى فعل ونحوه ويعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول
البيان ببيان شرط زيد ضرب وغلام زيد في التكلف
وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبفعول فعل بفعل
صيغة المفعول ولما كان في غاية البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى
في اصطلاح بيان المص بقدر الامكان ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل هو كل
فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل انا المتأخرين
جوزوا ذلك يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فيتحقق
هنا زيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون
مسندا اليه باسناد تام لان الاسناد الى المفعول الى موضوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسناد غير تام في

المعطوف

زيد في مقام المفعول لا م

فليحكون المفعول الثاني مسندا او مسندا اليه بهما ولا الثالث ثالث
من باب اعلمت قلت لو اكتفي بقوله ولا الثالث لصح لان لا ثالث الا
لباب اعلمت فيلزم ان يقع لكنه ايضا والمفعول له بلا لام قيل مع
اللام ايضا لا يقع لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف فيه
مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات
المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له
فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب كقصدها
اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك فيه على ان الكلام من قبيل
عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول معه من قبيل عطف
المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجريد لسلوك البيان وجعل كذلك
عمدة والاولى تقييد كذلك بان المفعول الثاني من باب علمت لئلا يكون
اشارة الى واحد بعيد تعيينا تعيين وجوب عند البصريين و
تعيين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة
الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر ليجزي
قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك ننجي المؤمنين و
حمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء ويرد على
هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى بالنيابة
مناف فقد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في
انا الله شيئا لانه بمعنى انه اليه شيئا فقط لشرفه لشدة
تحقيقا انه وكما ان المفعول قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول
قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع
للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع

الى غير
الفعل عليه

الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح
اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا
يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر منفيا المفعول بواسطة الجار
مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على الظاهر
يكون ذكره في قولهم ضرب في الدار ضربا شديدا على مساحة الكلام
اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل وفائدة وصف المفعول
وكذا فائدة زمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا
وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه
على ان الزمان المطلق هو كالمكان المطلق لا يصلح ان يقام مقام الفاعل
لعدم الفائدة ولذلك لا يبنى الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان
لا يجوز قيام مفعول له مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في
مكان لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من
اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم وفي بعض
النسخ منه الاوجه للمادح ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه في حكم
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية للتلازم الواقع بينهما ولا
شتات احوالهما في بيان وجوب تقديم المبتدأ بيان وجوب
تاخير الخبر والعدول وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب
تعريف المبتدأ وحين تعريف الخبر يصح ان يجعل مسائل لها
شتى على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ
لان القسم الثاني انما عرف به للضرورة حيث لم يوجد له عوامل
سوى الابتداء ووفق النحاة الغاية في توجيه رفع انه خبر المرفوع
بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان

وضعوا اللفظ موضع المضمر فقالوا القائم الزيدان فاقتصروا
على احدهما نقلا وبالغوا في التكرار فقالوا اقائم الزيدان فان تكلموا
بما يرى من التكلف هنا في جعل المسند مبتداء وبتوهم العلامة الثاني
المحقق التفتازاني فاقتصر في مختصره في بيان المبتداء على القسم الاول
ولا يخفى ان اللفظ ما هو الاصل فيه تامل اي الذي لم توجد فيه عامل
لفظي اصلا فيقال ان التجريد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل
وجه الاشتراط بالتجريد ليتبين امكان الوجود منزلة الوجود
كما في ضيف قم ابن والصفة جسم اليوم قلت بنيه على ان الا
العامل اللفظي وعدله المعنوي كانه جزء الاسم عنده ومن فوايد هذا
القيد ايضا ان التجريد عن العوامل يفهم التجريد عن العوامل حتى يو
الى السلب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتداء والخبر
بعادياء الاختصاص بقولهم بحسبك زيد لانه لا يصدق على زيد
قام زيد انه يجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسند اليه من قال ونحن قلنا
يحمل على ما قبله بعيد عن الفهم يحمل على ان ما ذكره الشارح ايضا
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يحصل بموثر في المعنى لئلا يخرج عنه بحسب
درهم انتقد بعيد ليس في الكلام معه والاولى ان يعني بالتجريد
الى التجريد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في مسناد وانا اي
ونظرا ويعرج في التعريف حيث كتبه اي الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه محل
ليس مبتداء بل مضاف اليه كما فتدبر وثانيه قسم المبتداء وثاني قسمي
ما يطلق على المبتداء لان المبتداء مشترك لفظي بين هذين القسمين
وليس المبتداء مفهوم عام شامل فيه هذان القسمان فلو قال وفي
المبتداء بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لانا نقول فليكن في

المبتداء

المبتداء بالفضل لو لم المورود بينهما قلت هذا انما لا يليق
اليه في بعض المعاني ولا بعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجب مشترك
اصلا فتامل ولمنع الخلو لان المبتداء لا يخرج من ان يكون ما وضع له هذا
او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتداء فمن قال لمنع
الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع فقد لم يات بشيء فقد
بين ومما احترز عنه بقوله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة
واسم الفعل الا ان يقول لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد
عن العامل اللفظي فانه مبنيا ومنه ان يكون للعامل ولا يكون لفظيا لكن
ح ينبغي ان يجعله مما يشترك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل
اللفظية ولم يقتصر على ما ذكر بعد حرف النفي كما ولا الف الاستفهام
الاختصار لتشمل الاصل هو ذلك بعد حرف النفي والاستفهام ولا ادخل
لشمل انما وغيره هل وكلمات الاستفهام مثل الغير ما قال الشاعر
ونحن ما قال غير ما سوق على زمن قد ملهى بالهم والحزن
كمل وما او من نحو من ضارب زيد وما قائل زيد على ان يكون
من وما مفعولين وعن سيبويه جواز الابتداء الى قوله يرى
ذلك حسنا وكان لم يعرف فلذا والدرد على من جعل الاسماء
الافعال بستثنى وتاتي بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء في الخبر
فانه قد يا بي كذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره
وعليه قول الشاعر فخر الى قوله فاعل فيه نظر لاختصار كون
قال الاسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كونه مبتداء
وكون منكم مع المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الكل
لما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره في اخير نحن تنتقض
قاعدة جواز الامرين لانه جواز الامرين وقد خرج من القاعدة

بقولنا اخير منكم عندك الناس انا رافعة لظاهر المقابل للضمير وحمل
او بان يجري مجراه مرضي بجعل الظاهر الملفوظ كما في بعض الشروح
لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة
لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من حقيقي وحكمي
وبعد لم يتم التعريف لانه يخرج صفة رافعة لضمير مستتر راجع الى
الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل
مكرم وجد سوق التنبيه عليه وان ورد على التعريف اقايم ابوه زيد
فان قايم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة
بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل
باقايم زيد فان عمرو صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالوجه
ان يجعل الوقوع بعد حرف الاستفهام انه يكون اعتماده عليه في
العمل كما في قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
على ان الضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزوم ان يجوز الصفة
الواقعة الظاهر امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان بمفرد
او للمرفوع ولا داعي الى ما اتى بالمصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب
انت عن الهتي فانه طابق المفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم
الفصل بين راغب انت ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل ايضا
بقولنا الطالع الشمس فانها مطابق المفرد مع تعين ها لو كان مبتدأ
اذ لو كان خبر الوجب طالعة الشمس جاز الامران قيل لو كان
زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر
مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قايم واجيب بان قايم زيد
يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يخفى احتمال كونه مبتدأ

بالمرة

بالمرة لانه يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدأ فليس
الملتبس الالتباس اثر بل بخلاف اقايم زيد فان الفاعل يشتمل على كونه
قايم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم
الخبر على خلاف الامرين الاصل ولا يخفى المقصود بسبب كونه خلاف
الظاهر كل الانتقاد فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قايم حتى يترك الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد
يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام بدو المشتمل
على الاستفهام يجب تقديمه فالضرورة قائمة في اقايم زيد فثبت
الضرورة بجواز زيد اقام بخلاف زيد اقايم فتامل اي
الاسم هو المجرد اه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج
عنه نحو بعض المثل الثاني ضرب وان اريد اعم من الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فان
يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس
شاملا للخبر لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاول وعند محقق
النحاة الحمل على اصرافتها الخبر من غير تاويل المفرد فبناؤ كلام
الشارح عليه نعم يجيء ان المصنف ذهب الى تاويل الجملة الى
جزء صرح به في ايضاح المفصل وبناؤ قوله فيما سيق ولا
يتاتى بكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل
الاول يقتضي المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق
التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور
ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الورود المذكور
ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وواقع في تعريف الخبر
فيلزم فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف مرفوع

ذهب

عند المتقدمين فلا نقل اى ما يوقع به الاسناد بعنى
كلامه بان التركيب ثم قبل اسناد المشتق الذى لم يسم فاعله الى
مصدره على طريق قيل المبنى والنحو ان ليس كذلك بل المسند
مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسبب
لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه تجوز النحوى بوصف الالفاظ بصفات
المعانى تقول اللفظ مسند او مسند اليه كما سبق فى تعريف المبتدا
فلا حاجة الى ذكر الباء السببية او يجعل الباء بمعنى الى والضمير
المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب بان يراد المسند الى المجرد او جعل
الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند
الملابس بالمجرد الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى بدلا بالمجرد
كتب فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة اما الاشعار بالمسند اليه
المذكور فى تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة
اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الاشتباه لا يندفع بالتعبير فرض
بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتدا وح يكون
لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان لا فاعل
المسند فى تعريف الخبر متعلق المسند وفاعل المشتق فه فالنكتة
ليس بذاك وعلى تقدير يخرج به القسم الثانى ضميره بل راجع
الى المبتدا فانه يخرج الصفة التى هو خبر المبتدا لانها مسندة
الى فاعلها لاصالة لا الى المبتدا او واجب بانا لم يسند الى فاعلها
لان الاسناد هو النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها
بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد فى تعريف المبتدا بمعنى النسبة
التامة بعد جعله فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد
جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من الاسناد

يجعل

المسند به

اليه والى الضمير او الى متعلق ضميره به ويتجه انه يدخل فى التعريف
نحو يضرب نحو زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع
الصفة ومعمولها كل الفعل الا انه اجرى الاعراب على
جزئه القابل له وهو الصفة اى تجرد عن العوامل
اللفظية ليسند لا شيء كما فى القسم الثانى من المبتدا او ليسند شيء
فى القسم الاول منه المبتدا وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاتصاله
بالمبتدا او ليسند الى الخبر على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل
عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد كما فى عامل فيه و
سمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على
ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدا عن العوامل
اللفظية لان المبتدا ذات والخبر حال قال هذا انما كان
لو لم يجز جعل الشخص خبرا وعينا ولهذا زيد بهذا مسمى
بزيد فالحق ان حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان
يكون اصل التقديم قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل تقدم
على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل و رتبة العامل
التقديم وذكر الفاعل الداعى الفعل العامل والداعى مقدم على
المدعو اليه جاز فى داره زيد واختلفوا فى صحة زيد داره قيام زيد جوزه
الاخفش لان المضاف الى المبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا فى حكمه
وقد جاء فى اكفانه درج الميت ونسخ الحرون وقد يكون المبتدا
نكرة ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدا التقديم
وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له الصدر الكلام الى اخره مباحث
التقديم والتاخير واعتذر بانه قد بحث تنكير المبتدا وكون الخبر جملة
على تمم بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم و

و رتبة العامل

يم

تعريف المبتدأ وافراد الخبر فنبه على اصالة التعريف بايراد كل فرق
فرقة وقد يكون المبتدأ نكرة وننبه على اصالة الافراد بقوله والخبر
الخبر جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة
بحث التنكير والخبر جملة ولعله تشبيها بالعمدة اذ لا يندفع به
لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم على الاصلين الاخيرين اذا
تخصصت بوجه ما يقابل الاخص الاوضح اذا تخصصت بمثل
ولعبد مؤمن آه وبرفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف
عبارة فانها لا يوجب اذ بالتخصيص يقل الاشتراك كما يفهم
من المعرفة التي هي منافية الشركة غالبا فلا يرد ان نحو رأيت رجلا دخل
السوق على ان دخل السوق في قوة الاشتراك غير ظاهرة وكما انه يقل
الاشتراك بالتخصيص قد يفيد الا انه يختص بالنكرة بما هو النفا
ويكفي للوقوع مبتدأ حيث وصف بالمؤمن او قيل الا يخفى
العدم صحة انسان خير من فرس وصح حيوان ناطق خير من فرس
بل يصح جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره من نحوي لا لتزام الغير
تخصيص النكرة في مقام المبتدأ ولا مناقشة في الامثلة لانه
الاختصار ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة ومما تخصص
بوجه ما خوطب بهذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة
فانه تخصيص بعلم المخاطب بثبوته في الدار لا على وجه الاحتمال كانه
قال ارجل احتمل عندك انه في الدار فكانه قال اي من الامرين آه
اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص
عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم لا انه في الدار وهو مستفهم
عن تعيينه فاعلم انه ينبغي النعتين في تحقيق باب ولاستفادة الكلام ما
يندفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور

ماذكره

ماذكره ينبغي ان لا يجوز ان رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان
التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواب كوكب
انقض الساعة فكل واحد منها آه الظاهر ان الضمير راجع الى
كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يتضح عنه قطعا في الدار خبره ويمكن
ان تحمل على الظاهر وتوجيه كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف
على المبتدأ حكما فان النكرة فيه اي تخصيص حكما لانها وان لم
يحصل تقليل الاشتراك او رفع لكنها صارت في حكم ما ارتفع الاشتراك
في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص بعض الافراد
وهو لم يتحقق هنا وكذا كل نكرة آه هذا قول امير المؤمنين
عمر رضي الله عنه تمرة خير من جرادة اذ قلنا انه جرم وهو
الجرم والمقصود انه يصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ
كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف
في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما سيشير به آه
اولا انه لو كان في الاصل فاعلا قدم التخصيص بالنباح المعتاد
فيه مسامحة اذ المرجو من الكلام ونباحه على ما في الصحاح
وقد يكون خوا قيل لا بالنسبة في الكلام اما بالنسبة اليه فشر
وفيه نظر لانه يراد اذا راى عجيبا لا الاشراء غير اجنبي ويمن
اذا راى العدو ولا اضطرابه حيث يراه اجنبيا فقد وصف
وقد يكفي جعل التنوين للتعظيم ولا دلالة بحال هذا العلم
والمتكلم بعلم العظمة فلا تقتضي فالمثال انما يكون المخصص بالمخصص
تخصيص الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل
في نباح غير معتاد فالمثال المخصص بالصفة وهذا مثال
فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب

واما باعتبار المعنى الذي تشتمل التركيب فيفيد من غير حاجة الى تخصيص
المبتدء علم غايته كرأه اورد عليه في قائم رجل كذلك ويمكن
ان يتفصى بان هذا اسلوب نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان
الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرفي هذا هو الذي جرى
عليه بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص حتى
يقع مبتدأ فلم يكن قوله وقال بعض المحققين منهم آه هذا
واما اشارة الى ما ذكره في التفسير سلام عليك والمقصود منه
الاشارة الى ما في المنافشات التي ذكرها الفاضل الرهندي والابحاث
التي نقلها في هذا المقام فارجع اليها كانت لكمال المرام وقال بعض
المحققين منهم نيل الاتفاق بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين
الآن النحاة لما راوا ان الابتداء لا يبقى قوته بالتمييز بين العقد انه حكم على
النكرة وغير ضبطوا الثلثة فلا يتخلف عنه الفائدة لتكون على
بصيرة ما في الحكم على النكرة ولما كان الخبر المعرفة يرد عليه
انه فلا يصح حصر الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم وما
اراد ان يثني او خبر المبتدأ من الجملة التي لها محل من الاعراب وحصر
في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم
وقع بعد الفاء او اذا هو والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل
من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع
المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي تبتدأ المعترضة
والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسرة النجوى والمجاب بها القسم والواقعة
جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا وكيفما او جازم ولم تقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وحرف والتابعة

لما لا محل

لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجمل حتى يحصل لك
الممارسة بتفصيلها معينا ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
لانها اما اسمية عند الفعل والا فالظرفية جملة لانتقال الاسناد الى الفعل الى
الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولذلك نقول لم تنل
لانها سبقت غير مرة بل تتصل بهذه المسألة فلا بد في الجملة وكذا في
المشتق والمأول به وقال الكافيجي لا بد في الخبر مطلقا من عائد والسند
بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا قال وحتى كان ذنيا خالك هو ولا فرق
بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان خبر كان المقارنة بالزمان فانه نزل
الفعل فقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه ولا بد الا انه شبيه مضاف لتعلق
من عائد به كما هو الظاهر الا انه علل ببعض اللفات وجعل من عائد خبرا بعيد
رعاية المعنى كالالام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل زيد قبيل وضع الظ
موضع المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه باعتبار لام العهد فلا يعني يحمل
فيما له ووضع الظاهر موضع المضمر ان جاء في مقام التعظيم
مطلقا وفي غيره جائز في الجملتين مطلقا هذا في سعة الكلام
وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول و
عند الاخفش مطلقا وكون الخبر نفس المبتدأ ولا يقبل
الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف و
كذا وكذا لام العهد ومع الحذف لا ينساق الذهن الى الضمير
لقيام قرينة ذلك لا يدل على ان الحذف شائع كلما قام قرينة وليس
كذلك بل حذف ذلك بعضهم جوز به اذا كان في جملة اسمية يكون
المبتدأ منها ضميرا من مبتدأ او بها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز
الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي نحو الكلت في اطا
الكر ودازده شتي و … تنتهي وتفصيل ان

ان الكرا ثنتى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اي الكرمنه الجار والمجرور المحذوف هنا
رضيعي سبتين فيلزم تقدم الحال على العامل المعنوي فالاولى
ان يقدر نحو حال او لان قيل ذكر جاز في الحال الظرف وقوله السمن
منوان منه في هذا المثال الصفة منوان وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان كالظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان
وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقونه على يوم الجمعة فالشارح جرى على التسامح الاخير تتميما
المقابلة فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متحدة فلا يقال
زيد يوم الجمعة خلافا للهلال كالليلة ومن الهجايات ما وقع لبعض في
هذا المقام حيث نقل عنه الحكم مطلقا وعلل بان الاخبار عن الجثة
بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف
المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لانه لا
يعرف ان الزمان يحدث فيه الخريف ولا يخفى ان الزمان في الخريف مثل
الهلال ليلة الجمعة فلا اعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل فالاكثر
من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجار البصريين كان المناسب
ان يقول وما وقع ظرفا فتقدير بجملة فلا فالكوفيين فالظاهر التاويل
بالجملة لا يعطي قوة ما سيذكره ابل ناظم لاكثر وقوله على انه الشارة الى تقديم
الجار الصحيح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل الحد في موضعا فاعل المبتدا اي
حكم الاكثر انه معتبر بجملة لكان احق اربما قول بجملة اول التقدير
بالتاويل لان التقدير يلزم التاويل والصرف عن الظاهر الصحيح نقيض بما يليا
والحكم عاما وقع ظرفا يكون متقدرا مع نحو ليس مقدر بل مذكور و
هذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا انه مما يجب ان نعرض عنه

الابصار ومما لا يعطل ان ينقل التقدير بمعنى لاحقا يقال قدرت بهذا
بذلك اي الحنفية بابي الظرف يلحق بالجملة ويحصل من جملتها ومما يكفي
البيان ان التقدير بمعنى القياس يقال الفرض من القدرة وكتاب الله
اي العينة فالمعنى ان الخبر الظرف يبهم عن جملة عند الاكثر وبمفرد
عند الاقل بتقدير الفعل الفعل العام كالحصول والكون الا انا
حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض
المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا نسيان الذهن اليه
المقام ولما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه
بمعنى السكون لا بمعنى الحصول بخلاف ما اذا فتحه وفيه اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه فان الخبر جملة وفيه الفعل
او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه او ما حاصل ابوه وهما
جملتان ان الظرف لابد من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان الظرف لابد له من الظرف في زيد في الدار هو زيد
ولا حاجة الى اراضي هذا تحت الظرف بكون ظرفا للامن وجود زيد
في قيامه وسكونه او حصوله وغير ذلك فلا بد من تقدير ليتم
البيان الاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان او لانه
السبع فقوله الا لربط اي على ضمير وجب صدر الكلام وهو ما
تغيير الكلام كالاستفهام والتمني والتعجب الى غير ذلك
وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض
بتابعي سيبويه معنى قال بل غير سيبويه فقد غفل يكون معرفة
ويكون نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وقع
سبق الامتناع في المبتدا المتضمن بمعنى الاستفهام وان كان يجب
منع كونه نكرة وكان الشارح الى هذا المعنى حيث قال فان

دراحتى

ومنع

معناه ما هذا ابوك امرد ام لا فلم يقل فان معناه اى رجل ابوك
لكن في قولهم هذا مذهب سيبويه خفاء فاعرف وربما اجاز سيبويه
في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل مجملة وقعت
صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه او كانا متساويين و
لو اكتفى عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا انه هرب عن حمل على
التساوى بحمل قرينة التعريف فالمراد التساوى في صحة الوقوع مسند
مبتدأ او كان الخبر فعلا اى صورة مخرج بقوله قام ابوه
في زيد قام ابوه ونحوه لصورة خرج الزيدان لان الخبر ليس فعلا
صورة فاما اذا قيل زيد انا زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة
فلا حاجة الى اخراجه فيه بدله يغني قوله او كان الخبر فعلا او كان الخبر
مشتملا على فعله اى بتقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة
وليس الخبر عنده بقوله في هذه الصورة والا لكان التقييد لغوا
لاعتبار الشرط فيه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى الخبر او جزءا ولسم
متعددة او البدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب
التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب على عدم الوجوب
لكان احسن كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر ما يوجب التقديم
الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمن
النفي فان قلت فينبغي ان تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن
الخبر معنى النفي قلت تقتضي صدر الكلام ما يفيد معنى الجملة و
زيد لا قائم لا يفيد حرف النفي معنى الجملة فاعرف لتصدره في
جملة في جملة ما يفيده او كان الخبر متقدما احترز عن كون
الخبر متأخرا الا مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قائم فان زيدا
انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه

فإلا

فاعلا اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل الفعل ويجوز الخبر ولم
يفسر الشارح لمتعلق الخبر ليشتمل مثل قوى بين كل رجل وصنعته
والاخصر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذى يمتنع تقديمه
عليه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الخبر بالكلام دون تعلق الفاعل
بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق الفاعل بالمعمول صيغة المبتدأ ومثال
على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد
تعلق الخبر بالكلام دون المعمول بالفاعل ليشتمل في بين كل رجل وصنعته
والفصل المقدم او كان الخبر خبر ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها اولى بالرفع مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يراد
يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ الشارح تنبيه على ان في الكلام مسامحة
والمراد انه خبر عما تؤول عنه ولم يتعرض له اصطلاحا نظرا به بعد
التنبيه على المسامحة ومن قال الاصلح كلام المص اصلح الله شانه ونحن
نقول كلام المص على ظاهره واذا قولنا عندي انك قائم تحقيق عن خبر
ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقيق قيامك والتحقيق
مع حرف التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو
اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن امر فيما يتعين ونقيضا
المبتدأ نحو اما انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع
حاضر والتخصيص بعد اما مرضى لما العطف اى بتقديم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور فان قلت لكان المعنى على ما ذكره لكان الشرط
ماخوذا في الخبر قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تنكير ما يتعلق
به الخبر الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل
من هذه الصور وقد يتعدد الخبر عن تعدد المخبر عنه قرينة
به تصحيح التمثيل وتقرر ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه

السبع

كثير وعند زيد قايم وعمرو ولم يتبين لوحدة الكلام فيكون المعنى وزيد
تعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابو قايم قاله
تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال فهذا للتقليل والتحقيق
رد والنظر الى المعنى الحقيقي والمجاز نحو صار في الحقيقة وفي
هذه الصورة بترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا تعدد المبتدا
نحو هما عالم وجاهل فان ح العطف واجب للتجمع المتعدد اولا بهذه
الصورة بالعطف ولا تم يجعل خبرا او يجب ان يجوز هذا الخبر جامعا
لفظا وتقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا عالم و
جاهل بتقديرها رجل عالم ورجل جاهل فانهما في الحقيقة خبر
واحد لان المراد اثبات الكيفية المتوسطة بلت يلزم خلو الخبر
خلا عن الضمير فيكون اخبار المشتق خال الباعث الضمير على ان يكذبه وجوه
هذا فلو ان الها حامضا ان قلت اعتبر في كل منهما ضمير المستحق الجموع
كما هو اى على كل واحد من الخبر المتعدد يجب اللفظ لا المعنى
اعراب المستحق الجموع ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف هذا بعد اللايم بالحكم باستناع تعدد الخبر
وهو سببية الاول للثاني والحكم به هذا مذهب اليه جمهور النحاة
واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة
الى التكلف في دارج وما بكم من نعمة فمن الله تعالى القاعدة فلا
عليه اى على هذا الاصل هذا المثال اى حرج ومثلا يكون
الاول لجا معاولم يرفع الحكم شذوذه لكثرته وتوجيه الورود
على ما قال ان يكون النعمة ههنا ليست سببا لكونه زايدة ولو قيل
بتعليل فعلامة الغرض لكان سببا لظهوره تضمن معنى الشرط
من قوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة من سهو حل المقال

على

على قاعدة الاعتزال فشبه المبتدا الشرط لكن قصد
السببية لازم للشرط اذ لا فايدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح
فيه قصدها وعدم لبقاء الفايدة بدون قصدها فلذا افترق في صحة
الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ولم يتنبه لهذا قال في عدم
لزوم الفاء هنا كون المبتداء دخيلا في الشرط غير عريق اسم
الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره فلا اخلال في الشرط
فانه لا يكون الاستقبال في المعنى والاول هنا قليل الا يكون ظرفا ايضا
قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدا الذي دخل عليه اما والمبتدا
الذي يكون احد الاسماء المتضمن معنى الشرط ايضا كذلك وهذا انما
ينقض في العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء
وليست محتاجة لدخولها ولا ينقض باسم الموصول باسم الفاعل والمفعول
لان الموصول بفعل معنى او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى
به بافراد الضمير ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم لو قيل
بان الفاء ههنا زايدة اذ المبتدا ما تضمن معنى الشرط يجب ان يفيد العموم
ككلما الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ويجب
ان معنى الشرط هنا مستقيمة اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة وقد
دفع بان سبب الحكم بالملاقاة كل غلام رجل يأتيني او فيأتي صفة رجل
فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال المضاف الى الموصوف لان الوصف انما
يكون بما اضيف اليه كل لا كل على ما لا يخفى على متتبع كلامهم قلت المراد
بالموصوف ما [illegible] في بعض الاماثل وكل المحيط الافراد الموصوف موصوف
معنى والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى جملة الشرط بلا جملة الخبر
فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا انه يشكل بالاستفهام من جملة
الشرطية فانه حصل [illegible] ولانه فيما بين الناس بعدانه

مهلا نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو عليه اذ وجه المنع في
ليت ولعل لو كان كونهما من تبيين الخبرية لوجب ان لا يمنع بما كان
وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط
اعتبار صدارته فلا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه
وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى
كالعدم وعدم ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة فان قيل باب كان
في التسهيل ان المنع مذهب السبع ولا استعمال انما تحقق في ليت ولعل
وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او
الاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا خطر وجه كلام تخصيص
دفع ذلك هذا المقام ووجه كلام التخصيص الاهم بيان الاختلاف في
الواقع فيها المشهور بان ذلك المانع بالاتفاق فتفضل البيان الاختلاف
ولا وجه لقد الرجال دعاه الى ان خبر الحروف المشبهة اذ هنا سهو
وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يتبين حال خبرها في الوقع كحكم المذكور
فيما بعد المتكلم في اللفظ وقد يحذف اصلا لا انه اصلا في الكلام
ونحو الحمد لله اي الحمد ثابت لله في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص
خبر مبتدأ محذوف لا بعينه بل بتقدير كونه مبتدأ وما قبله خبره
قلت فيكون المقطوع من موانع وجوب حذف الخبر غير التي ذكره
في موضع فيقتضيه بيان وجوب حذف الخبر من غيره وبيان ان
احتمال كون المخصوص خبر المحذوف ينبغي عدم الاعتداد به لعدم
في عدم ذكرها في هذا الموضع ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث
النعت وثانيهما من مبنيات بحث افعال المدح والذم او المبتدأ
المحذوف في الحرف اطراد حجاب الاكثرين فلان المبتدأ او على حالها او في الكلام حذف
مضاف اي كتب او قول المستهل او على الحرف حذف مضاف من

متطفل

اي الحرف

اي الحرف خبر المبتدأ المحذوف في قول المستهل يا لمعنى لا بالتقدير
يطلع صحة البصر الهلال القمر الى ثلث ليال اهلال وبعده
القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر والليلتين او الى
ثلث او الى سبع والليلتين من آخر الشهر ستة وعشرين وسبع وعشرين
وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكن الجيد في كتب اللغة
المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد و
في القاموس مستهل الصبي الرافع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع
صوتا او خفض هذا فاستقبل بمعنى الهلال الرافع صوته في بعض
النحو شي قبل الاستهلال وماؤه في نوادره وماء ابكر وكلاهما مستقيم
هنا فكان اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ الشهير
في معنيه لان المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين
شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال الحرف خبر
الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدأ
جريا على عادة المتشرعين غالبا العادة فيما انتج خلافا ونبه
نفوذ غالبا التعسف ان العبارة من اي قسم ورد العبارة ان الحكم
بما يتكلم لا ناستيناف الرأي من بين التوجيهين الى الوجه مع كثرة
من نظائر الكلام وقطعها الا بنوع منه نصب الهلال فيه وجوابه
فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل في ما فيه بالذكر
الوقف فان تقدير على مذهب الصحيح ولما على المذهب الغير الصحيح
فليس مما يخفى فيه لا ننسيها انا اذا طرق سكان خبره في السبع اي
سكان خبر محل السبع ومنها النظر في الخبر المحذوف والذي يدل
على صحة هذا المذهب عندي ان العرب الا يصرح بالمحذوف
هو المضاف الى المبتدأ اي خرجت في قتل خرج وجه

ك

تهم

ب

السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف
فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي تدل على صحة هذا المذهب عند
ان العرب اذا تصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على
بعض المذاهب لان الصحيح انه على بعضها لما يخفى فيه ايضه وهو انه اذا
معول فاجأ المقدر فالتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف
ويحتمل ان يجعل ظرفا مكانا في هذا التقدير ولم يخف كلام الفاضل.
واما خبر الجزء او الشرط محذوف فيما التزم يقال لولا الرشد الثنى والذي
اي فيل لهلكته وقد فيما التزم اي نحو كيف يقال الزيت عليه
الاظهر وخبر لولا لا يجعلوا بجملة غير العايد للحكم سا ولا يخفى انه لا معنى لتخرقته
الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعايد محذوف اي يوضع منه
فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم وذلك ان يجعل ما مصدرية تجنبا
فيكون المعنى وجوبا في وقت التزام عن في موضع وذلك في
اربعة ابواب لم يلتفت المص المحذوف في خبر نحو زيد في الدار او حصل وحاصل
لان تقدير الخبر لمراعاة اللفظي ابتساع في المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في
الدار ليس الا الاول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام ليستغنى
عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها
على ان تعيين النحاة الضابطة الاول قاصر لابد من غير نقص وقوله
الصحيح يخرج نحو غير كذا على وجوب القسم الاول لا نادرا
وقال الرضي يدل لا يكون الرافع ولا يخفى انه لابد في القواعد من تحديد
مع انه كان خبرا يلزم كون المسند اليه هو لا الفاعل اللفظي ذو الحنفي
وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا حقيقة فافهم منسوبا الى
الفاعل او مفعول فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما او قدا نشوطه الرضي الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو مقصانا قائمين وبعده ما لافي حجب

وهذه

وهذه الحال بواو اذا كانت جملة اسمية واكثر غيري السوق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما قال الشيخ الرضي يجب في
هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير
قايم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يوسن المجاز فجعل الاخر
مجازا فان قلت فلا يكون التركيب مما وقع وجوب حذف الخبر
فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قايم لم يكن التركيب من القاعدة لاشتغاء
الحال ولا يخفى ان ما ذكر كان اولى المجاز لما افاد مثل الا ان يكون
الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في
اخطب ما يكون حينا اي اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل التفضيل
الى المصدر اسم اليه بلا واسطة نحو ضربي زيدا حاصل اذا كان مفعا مما
يقدر اذا كان يحصل الحال عمل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز
ان يكون عاملا لا كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا عاملا
بلزوم اختلاف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عنديهم وهذا
انما يجوز الاختلاف لانه يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي تقدير خاص
محذوف متعلقا الظروف الاول متعلقات الظرف ثم حذف اذا
مع شرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى
وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وما بقيت في حيز
هذه الظرفات ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التام ومن الحال مقام
الظرف هكذا كتبت في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواو مع الجملة المضاف اذ هو
من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها الكثير من ان يحصى في حيز هذا المقام
مع الفاء الفصيح ووجه جعل الحال كان تامة انهم لم يجيزوا انه من جعل المنصوب
بعد المصدر حالا لانه لو جعل زوم نحارة ولزوم الواو في اذا كان الجملة اسمية لو
مقدرا كان الحال جزاء ايجز التوقف غير حاصل لزوم الواو في الحال عن التخلف ان

ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى
وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه
لا يصلح للتعبير عنهما بالملابسة ثم نقول حذف المفعول الذي
هو ود والحال لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما
فعل بعد الحال كان اكثر استراحة من التكلف وتقييد
المبتدأ بالمتضمن وغيره بدليل الاحتمال يقال وجه ان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يحمل على جميع ما يقع عليه
دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر
مضافا فالوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف ضربي زيد
اضرب قائما او لاعب ومنه ولم يجوز واحذف المصدر مع بقاء معموله
لانه لحذفه مع المفاعل ببقاء معموله وهو حذف الموصول مع
بقاء صلته ولم يجوزه لكونه بمعنى فعل يؤيده عدم صحة
تركيبه المضمر وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير
معتبر الحصر ظاهر وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على
معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي الخبر ساغالبا وجعل الكوفيين قوله
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو
تكلف وذلك مثل كل رجل وضيعته في اللفظ العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عن صحفها اعني الصيغة
انتهى كانهم شبهوه وهي ان ضمير ضيعته لا يصلح ان يعود الى
كل ولا الى رجل [illegible] انه كان ذكر رجل [illegible] اسما كثيرة
ضمير ينوب عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار
الى رجل ما في كل رجل [illegible] قيل زيد وضيعته وعمرو
وضيعته وهكذا واقيم المعطوف [illegible] في موضعه لان المعطوف

على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان يقول
عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه اذا قال هو معطوف على
ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المذكر
مع المذكر وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ معطوف عليه بالواو
بمعنى مع انه معطوف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغني عنه بما قوله
ذكرنا اي كل رجل مقرون مع ضيعته ثم يقدر كل رجل وضيعته مقرون ٥
ان ليكون في محل النائب عن الخبر من لفظه فيصح الحال بنيابته قوله
يكون مقتضيا به بمعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر منه
انه ذكر الاقسام ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القسم المرفوع عا
العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري اي برب
خبر ان واخواتها نبه على انه ذكر خبر ان لئلا يتوهم من خبر المبتدأ وبل انه
من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة
مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات في معنى الاشباه وليس
هذا وضعا نحويا بل هو مستعمل لغوي كما قال الله تعالى كلما دخلت
امة لعنت اختها وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان
قصدا الى البناء على جعل المذهب الاصح ومذهب الكوفي [illegible]
في باقي الاقسام احد هذه الحروف [illegible] لفظ الاحد لانه لا مرفوع
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في الحدود
الى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال
خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول عليها
اي على المسند وتلخيص انحو ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول
هذه الحروف على المسند لا المسند في انحو وانه كان صحيحا

في الواقع ولا حاجة الى حمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
والمراد بدخول هذه الحروف كانه جعل عرضه الدخول والمتبادر نحو في قوله
الفن الدخول لا ايراد الشى لفظا لان نظر الفن فيه فالتقييم فلا فائدة
ومع ذلك معترض لانه يوهم ان التعريف المسند الذى وضع عليه ان الحقيقة
الملفات في السعى فانا وورث على المسند والمسند اليه لا يراث
اثر معنوى هو التاكيد لنسبة المتعلقة بما مع انه خبر المبتدا الا جزا الا ان
يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشمل
فان يقوم الالفاظ من حيث الشاده وبقوله ليس بما يعترض عليه انه بهذا المعنى اصلا
فلا وجه لتقييده بالحيثية فلا يحتاج اليه الا انا يجاب عنه بمعنى ان الجواب
السابع يغنى عنه هذا الجواب الذى تحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر
من المسند المسند المصطلح لا المسند الى الاسماء بهذه الحروف وهذا انما يتم
اذا كان ما يحمل عليه الحروف مع متبادر من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا
اليه ويلزم منه عطف [illegible] نجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان
يحمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى المسند اليه ما وكما انه يلزم خروج
قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل الظاهر الاسم ان وتوقف
معرفة خبر ان على الاسم المنفى المشتق الظاهر طويلا فيحتاج الى تاويل الاسم
بما هو في الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل
لان الخبر الجملة يتبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا اذا كان الخبر جملة
للمبتدا ويبين بقوله ذكره تعريف مختص بالخبر المفرد مثل قائم في ان
زيدا قائم [illegible] بالمثال على المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وانه
بدخول هذه الحروف ودخول هذه الحروف والمراد ان امره
كامره لا تخفى ان المراد من عبارة المتن توضيح خبر ان بحيث يعرف
انه اى خبر صحيح وان خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف

على

على انه ما فسره هو وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه من اقسامه
نحو المفرد لصدر الكلام لزوم ان يكون خبر ان ايضا كذلك و[illegible] القضايا
انما [illegible] بعض الاستثناءات وينبغى ان يقول الا ان تضمنه
استفهاما في نحو جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه الكوفيون مع جواز
زيد اضربه وبما ذكره عدم صحة دخول ان على خبره مع تضمنه
معنى الشرط بكون الجملة سبق ذكره وقوله انه زيادة ابراده على مذهب
غير سيبويه فان [illegible] في ابواب خبره يوافق على الصحيح اختياره
مذهب سيبويه في تقديمه اى تقديم خبر ان فان تقديم الامتناع و
حكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل
حق البيان الا في التقديم فانه مشترك الا ان يستثنى عن وجوه الغيب و
الشى بحيث يكون مشتركا الا اذا كان ظرفا فانه يلزم حكمه حكم خبر
المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر ظرف لان
يتقى بالصدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء
لصدر الكلام الا ان يقال اللام في صدر الكلام تحقيقا [illegible] ومن وجه
اذا كان الاسم نكرة ويجب لانه يصح وقوع النكرة مبتدا او صرح
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقط [illegible]
الا اذا كان ظرفا فانه [illegible] المكانية لتيقن [illegible] المعرفة باللام
ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوضيح والمشهور في
امثال تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز
عند البصريين التقدير خبر كائنة لنفي الجنس على حمل كانه [illegible] لا
من كلام الا [illegible] المنفعل [illegible] بمعنى الفعل المستفاد من اضافة خبر
اليها اى خبر لا [illegible] وعليك رعاية جانب المعنى اذا عارضه
جانب اللفظ فانها الحاكمة لاولى الالباب اى لنفى صفة ادلة

جل

لا رجل

قايم لنفي القيام عن الرجل بنفسه فيه ان الرجل يتقدر بلا رجل موجود لنفي الرجل
لا لنفي صفة والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشي يقال انتفى
لا يقال نفي صفة الشي اذ نفي الشي الا نفي وجوده فنفي الصفة صار نفي
نفي غير الوجود فلا يمكن ان نفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل
قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التتمة فيما هو لنفي النفي
ولو حمل على نفي الوجود فلا بد في التتمة بلا رخصة [illegible] بعض
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى ما مر فافهم ولذا [illegible]
ما عرفت وخبر انه [illegible] لفظا او معنى فنفي [illegible]
نظر كما عرفت لظهور [illegible] معنوي محذوف وجعل الدار
صفة قال المص المثال الجنس [illegible] واضحا [illegible] لان [illegible]
محتملا يستغني عن الايضاح وكان في الدار [illegible] لا رجل في الدار يحتمل
ان يكون صفة رجل يحتمل [illegible] في لا غلام رجل فلذلك عدل عنه الى [illegible] المثال
لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند
جماعة فاراد الشارح ان يدفعه على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة [illegible]
المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال في لا غلام رجل ظريف بالجر [illegible] دون
الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحينئذ لا يتغير بالظرف فانه [illegible]
عن [illegible] وفيه نظر لان الظرف فيه [illegible] التقديم
لم يصح [illegible] فالاولى [illegible] لا يتجاوز عن المثال ويقال لا
بحسب الظرفية [illegible] التقييد ولا يخفى
ان نفي جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير [illegible]
والمعهود [illegible] نفي [illegible] الدار عن الغلام الموصوف بالظرفية
ويكون مثلا لنفي [illegible] خبرها ويكون مثالا للخبر المتقدم فاذا احتيج
الى الايضاح فلو [illegible] بان [illegible] الخبر لكان [illegible] ويحذف

خبر

خبر لا بد منه خلافا لقدر [illegible] موصوف كثيرا مصدر الفعل والشرط
وشاع تقدير الزمان وهو الملائم لقوله ونبو تميم لدلالة النفي
عليه لا يقال لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص يقدر
الا العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود
الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا بد له على الوجود
في نفسه وهو ليس بشي لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه اي لا الموجود الا
جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر
وكتب رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل
لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الا له وهذا مما تحير فيه سعد
الدين كما يدل [illegible] كلامه هنا وانما وضح ذلك بكلام وجيز وهو انه لو
لا والا [illegible] وقيل اعلم الا الله كان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو
النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لرعاية لفظي هو ان لا ابطال خبرا
او لا يحتاج اليه المعنى انتهى الاصل وبالجملة فلا يحتاج الى تقدير خبر نفي
بان لا ح يكون اسم فعل [illegible] الفعل لا يكفي على هذه الصيغة ورد ايضا
بان اسم الفعل الذي بمعنى اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح
الى توجيه لانه يجوز ان يكون ثانيه لا [illegible] بانتفاء [illegible] وعن
ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها وعلى
التقديرين يحملون على ما [illegible] في مثل لا رجل قايم على الصفة اذا
ولد [illegible] لا غلام رجل قايم برفع قايم فلا يمكن لا بكار النحاة
اثبات الخبر في كلامهم معنى لانه لا يقول لم يجعل قايم خبر لكن
هذا البحث ليس بخفيف العرب والانكار انما ياتي لو التزم في مثل
لا غلام رجل قايم بنصب قايم ولهذا قال الاندلسي الذي [illegible] انه

بهذا الفعل ويحق انه يجب اتيانه اتفاقا اذا لم تقم قرينة وعند المجاز
يجوز بهذا فقول نفى كلام المتن ويحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه
انه لا يصرح بكثرة لقيام القرينة الظاهرة لا ينفى الحذف في بدون القرينة
وكثيرا ما لا يصرح بهذا كما في قوله ويجوز كثيرا حذف حرف
النداء قوله وقد يحذف المنادى نحو قوله تعالى يعنى الفعل والفاعل
ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ
الخبر ومعناه الانتفاء وح نفى فوقه وبنو تميم لا يثبتونه ثم لا يثبتو
عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بنى تميم لكان احصر وبما
عرفته من خطأ النحول قد عرفت ما يمنعك من التعقول اى عمل الجنس هذا
مفهوم من اضافة الاسم الجنس ولا لا يتعول المستفاد من الاضافة عما
لا عمل ليس قلت نحكم بالشذوذ على عملهما عملها عمل ليس في نحوهم
كثرة على آخر وانما قال الشارح اى عمل ليس يعنيا لما هو
الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه ليس فقد بعدوا كذا ورد
تجويز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذ
في تحقيق التشبيه لان الشذوذ في نفس وجوده على الابتداء وكخبر
شاذ قليل جدا على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ ينفى الخروج
على القياس احتمال فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن
قال وهو الشعر فبيانه محل من حركته الى الشبهة الصدور
الاعراض والبراح الزوال والضمير في براحها للحرب اى من اعراض
غريبا انا الحرب فلا نزول عنها ولا يجوز ان يكون نفي الجنس
رد على الشيخ الرضى حيث قال انه نفي الجنس ومنع وجوب تكرار
المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب مع الفصل عنها وبين
معمولها نفى احتمال انه يكون لا براح من قبيل لا شي فتحمل

بين — الحق — ما عملها — الجنس — ب

مطلب منصوبات بحث

بحث المفعول المطلق

الثاني نفى عموم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل كرجل عدل
واحتمال انه لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مع
فلا استشهاد في البيت على عمل لا اعلم ان المراد بالمبنى هذا النوع
مبني على الفتح عما ذكره في تعريف الفاعل علامة كون الاسم
مفعولا من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرف تعريف
علم المفعولية ولا طرف تعريف المفعول بالمعرفة بسلما وسليمى
وسليمى بل بعرفت بن زيد وقوله وهي انه علامة كون الاسم مفعولا
مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الا بقيد الحيثية لصحة
اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصلح الاطلاق على
كل من خمسة وهو ما فرق بين الغاية لم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى ان ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله
فانه مفعول ولم يستعمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه
باعتبار انه كان في الاصل مفعولا لا اصطلاحيا وقوله يخالف المفا
فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهت ومثل
الضرب والتأديب وملت زيدا وضربه فانه يصح اطلاق المفعول
على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه
آخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فاحفظ فان قلت صح
اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار مفعول به لا المفعول
المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه في جميع
المفعول المطلق كذلك نحو فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع
واما ان المفعول يتعلق الفعل بالمفعول فلابد له من التسليم في نفسه
على ايهل فان قلت اذا صح اطلاق المفعول صح اطلاق مفعول

عيل — د — صح

لان محل الاطلاق من لوازم محل الاطلاق المتعدد قلت المفعول به خارج عنه
متعلق بالاسناد وسابه فقيد به لغني المفعول لا متعدد وليس محل الاطلاق
المطلق من لوازم محل الاطلاق من المتعدد فلا يرد عليه شرب زيد سوطا وكذا
ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان فعل بمعنى انه قام بفاعل بمعنى الفعل
المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا يحتج مع هذا التقييد
الى جعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لئلا يخرج نحو ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في
وجه زيادة الاسم واضح الامر فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق ق
بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلا يحتج الى ما قيل ان زيادة
لاخراج صرت انته وضرب زيد فان الضرب … فعل فاعل فعل
من كود ونحو عليه … ما قيل ان ضرب … ليس ما فعله الفاعل لانهم
لا يجرون صفات … في نقيض على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني
الباقية وثانيهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد صاد
فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن
في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته
اكتفاء بذكره في تعريفه او اسما عطف على مقاله مذكورا او
لا بمعنى الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم
الفعل كما هو الشايع وخرج بالمصادر التي لم يذكر فعلها
الحقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج وبك
لك وانواع الضرب وقعت الفضة … وقعت لكنه لم يخرج
بعد ضرب شديد نحو قولك ضرب انواع والف وانما هو لاخراج
مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ومحقق الكلام هنا ان
معنى اسم ما فعله فعل مذكور انه اسم يدل على فعل فاعل التي

مثل ضربت يا في ضربت ضربا بل اعلم ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا
اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة الى اخراجها مثل
اضارب زيد وضرب زيد شديد كما في قول … بناه لاخراج تاديبا
في ضربته تاديبا وانما هو لاخراج امثال وضارب زيد
على سبيل التنازع فان ضاربا اسم فعله فاعل الفعل بحسب
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فعل وبهذا اندفع
التعريف وروده كرهت كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه
فعل فاعل صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلق بمذكور
بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
غفل الشارح عما ذكر ان الاسم اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل
فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا
عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال الفعل
على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما صدق
من الافراد فلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على
ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين
الانواع ثم خرج تاديبا لما تقدم لو كان التاديب عين الضرب اما
اذا كان في الحقيقة عين الضرب فلا يخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت للتاكيد اذ لم يكن في مفهومه زيادة على
ما فهم من الفعل اي تاكيدا لعامله باعتبار تمام معناه اذا كان
مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره
نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون ضربت ضربا في
الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد والنوع اذ دل على بعض انواعه الزمان
… يدل الا على بعض انواعه فقط او ضمن الدلالة على

جميع انواعه لما لا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب والعدد
ان دل على عدد الفعل لا عدد نوعه ولهذا امتاز المثنى للنوع
عن المثنى للفرد الشخص لانه دال على الماهية من غير اعتبار الدلالة
على التعدد والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل وقد
يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فايدته هذا الحكم كلمة قد
المصيرة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون
بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على الاثنين ولا
يجمع اي الاول فقد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم انه كونه للتاكيد
يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي
لا يكون بغير لفظه ولا يبعد انه يقال اراد المصرح بانه ليس تابع سيبويه
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم
القعود مخصوصا بما يقابل الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في
شرح المصابيح النوبة ولا يخفى ان مثال المغايرة عين الباب ايضا وسيق
بقية لم عاملا فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل اعطا
الانبياء سادون مثل قعود جلوسا خبر مقدم هو من قبيل النوع
من الضرب وخير اسم تفضيل محقق لخير ولا يغير في التثنية والجمع
والناديب في القاموس يقال خيرة الرجال فلان خيرة النساء و
تحديح قطع الالف والاذن اه في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو
للف وهو دعاء عليه بالزوال ونحو الحال وهذا المعنى وجوب حذف
سماعا لا يخفى ان معنى وجوب حذف سماعا هذا لكان القياس
ايضا وجب حذفه وسماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال
الافعال العاملة ولا قاعدة لديهم فيها فلما ابعضهم الصواب المصنف
لانه لا يجوز الادعاء من لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او

يكن
نيت
فق

بواسطة

بواسطة حرف لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب
حذف ناصبها سواء كان هذا المصادر وغيرها فحذف عاملها
قياس اذ ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة الصحاح
الجواب الاول مثل ما زيد الا سيرا انه لا حاجة الى حمل الشيء على ما زيد الا سير نبائه
بعد نفي داخل الظاهر انه قيد لنفي صفة لان الصفة الوصفة لا تصح ان نحو
تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمعنى صفة معنى نفي وما ذكره المصنف
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة المقررة والموصوف والحق انه صفة لقوله
نفي او معنى نفي بتاويل يوجد منه نفي او معنى نفي والصفة في الصفة الحقيقة
صفة واحدة منهما ولو قال بعد دخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه
بارجاع ضمير معناه الى النفي المعتد لكان اوضح فافهم داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه اي داخل على اسم طالب كالخبر ولم يكن المصدر خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل
ما كان زيد الا سيرا عطف الا سير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد
لفظا لكنه داخل معنى لانه لنفي السير زيد الا سير او وضح بقولنا
لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى
لا يصلح ان يكون خبرا الا بتاويل او مبالغة وفيه نظر لا يصدق
مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس يحذف فيه الفعل لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما انت الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية فلا يكون
مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بقيامه
مقام الفاعل قلت لا يكون حينئذ مطلقا لانه مفعول للفعل المجهول
والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك
الا سير سيرا فانه حذف فعل الا يحتمل لا يصح ما حالك الا سير سيرا
شديدا ودفع بكونه لو قال او نحوه يا لعطف على مثبتا كما

ن

علی

اخبر الا انه احترز عن توهم عطف قوله خبرا اي في موضع خبر
غير اسم لا يصلح وفيه علي لا يخفى اذ لا تفي العبارة بتقدير هذا وكذا جعل
المصدر ضميرا وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه لانه كما ذكرنا انه بعيد بنفسه والاخصر كما هو اوضح هو ان يقال
ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعده لا يكون خبرا عنه
وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه فانه يقتضي ان يجمع بين قاعدة ما وقع مضمون
لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة البريد معروف [illegible] واسم المعنى
اسم [illegible] اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما لمعنى يدل تنبيها
على ان اسم الواقع موقع الخبر او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم
يلتفت الشارح الى هذا الوجه لا يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون
بحيث يجب تقدير عامله بعده لا كما في المثال الاول اذ لا يصلح استثناء
المثبت المطلق عن اليد المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال
الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت شيئا الا سير البريد
مصدر [illegible] وهو [illegible] بحسب اسم المعنى براد علامة قطع الذنب
ثم صار اسما لمعنى يدل ومنها ما وقع تفصيلا قبل القرينة على
العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى امارة وفيه نظر اذ لو كان لا
الانتقال منه الى امارة لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة على ان
القرينة في حرف باسم المفعول المطلق نفسه لا ينبغي ان يكون
بمعناه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما
اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل ومفعول له فيما اذا
كان مناط الفائدة للنسبة الايقاعية [illegible] نفوله والمصدر المعتقد
بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو صحبت مع زيد مسرور

حذف

فاما

فاما ان تنفعه او تنفك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت
السرور والاخر اثرها فاحفظ فانه من المواهب [illegible] فنقول جعل
وبانه غرضه وغرض الشيء اثره فاعلم ان الضابط يشمل نحو قولي
الظان يجعل مثل فتدو والوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا
فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهوميات
القيود واعرض عن بيان احترازاتها لظهوره لان ما قبل
مضمون احتراز عن مضمون مفرد نحو استقر [illegible] صحت او يفهم يغتنم
اغنانا لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل لان صحت اثر مضمون الجملة
لانه اثر سقره وسقره مضمون الجملة وكذا ما قيل انه سقره بيان
للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ثم وكذا ما قيل الحرف عن
واجب الحذف صونه بتقدم التفصيل او توقعه فلعدم تحقق فائدته
التقدم ثم لم يتعرض له وتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة هكذا
في الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يحذف في مثل فتدو
الوثاق فاما منا بعد وحذا او وحذا او ثم فداء ولو لم يذكر المحتمل
لتناوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه امر بوجه عليه مثل مررت
بزيد فاذا صوته صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق ببيان الشيء بشيء
لا تشبيه بشيء فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه شيء
والمفعول المطلق حقيقي في مثل لا بمحالة التشبيه او بمعنى التشبيه الذي
هو فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه او بمعنى
سوى اي كان شبيها كما في المثال المذكور في المتن واذا التشبيه كما في
مثال ذكرنا او مشبها كما في اصوت صوتا مثل صوت حمار وقيل بهذا
التركيب صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول
المطلق لانه القيود والاولى ان يقال القيود المذكورة لتعيين

يغتنم

محل الخلاف لانه مثل هذا التركيب في مذهب سيبويه انه لا يحتاج الى
تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من محله السابقة فاراد المص
التصريح بوجوب العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه
صوت حسن بدل او وصف لصوت ورتبه مع صفته شيء بمنزلة
شيء واحد وهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل
صوت تاكيدا لفظيا قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على
الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف بتقدير
او بتاويل وهذا اذا كان منكرا اما اذا عرف ترفعه لا يجوز
بالوصفية لاصح بحمل لانه يتعين بدل وهو لا يعرف بالا
وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح
تاويله بان مع الفعل وعمل بهذا التاويل وانما لم يجز لان مع الفعل
موجود بعض في هذا المقام مقطوع به قوله واحترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار الاولى احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله صراخ هو
اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره لا وضح وقع مضمون
جملة غيره في مقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه
العبارة فغيره مرفوع على انه خلافا والمحتمل اسم مفعول كما هو
الظاهر له صفة محتمل اي محتمل لا يتناولها غيره منصوب على انه
مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر ميمي وهذا خلاف الرواية
المشهورة قوله اعترافا فينبغي ان يكون خلاف سيبويه في
القسم السابق جار فيه وفيما بعده قوله ويسمى هذا النوع من
المفعول له التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم وتسمية
فالاولان يجعل نحو على صيغة المتكلم مع الغير وتكون صيغة المتكلم
حكاية عن المتاخرين قوله او وقع مضمون جملة لها تحتمل غيره

ارجح مما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو حج
القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا لانه من حيث هو مضمون
يعني لا معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر تاكيد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقط جعل المؤكد معنى المصدر
وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول
المناسبة بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق الدال
على ما دل عليه واما التاكيد بقوله فالوجه ان يقال المحتمل لا يسمى
قوله تاكيدا لنفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة
على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه
يؤكد بلفظ جملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم
في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه
تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المص واورد على قوله حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يوجه انه بعد ليس ههنا
التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكريره وتقريره
مع ذلك تاكيد لدفع غيره لحسن التقابل انما يكون مع عالو سمي القسم
الاول تاكيدا لنفسه لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية فيه رد على من توهم ان المراد ما يكون مثنى
للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله
مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضرب
الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى
فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربته
فالوجه ان يقيد الاضافة بكونها لا لبيان النوع وقد صرح
بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف فائدة

التثنية

حد القيد كلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان
بالمثال يفيد بظاهره اشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز
ان يكون نسب المكان فان قلت بل يتعين الاستغناء عن حرف
الدلالة عن تكلف للاحتياج اليه قلت كان اذا احوج اليه حمل اللفظ
عليه هو اكثر استعمالا في القاموس لب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم
على طاعتك الباء بعد الباء او معناه قصدي واجابتي لك من قولهم و
داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة
لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حب لباب
خالص قوله يحذف الفعل ليفرغ المخاطب لسماع التلبية فيه
عنه وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بغيره ويفرغ لسماع
المامور به والاول انسب لمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى
هذا القياس سعديك اي جواز ان يكون غيره محذوف وف
الزوليه فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال البعض
انما سمي به لانه اوقع به او يتعلق به بمعنى ان الباء للسببية فيتعلق
بالفعل والصلة متعلق بالقيمة لمكان التعلق ومن … عليه
او عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود
المحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق نظيره وان المفعول
به في قلت زيدا وقلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل بلا دفع اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق
اوتفنا فتنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة
البيان وتعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم
من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال فيتكون المفعول
دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام

التقييد — اجابة بعد اجابة م — سوى م — اما م — الفعل م — او اكتفاء م

والشرط

والشرط لانا نقول المتضمن معنى الاستفهام والشرط دال على
المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عد اسما ولم يعتبر بدلالته على غيره مستقل وقد
صرح وليه ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون
يعني ان ارباب اللغة يقولون لكنه تحقيقه ذهبت بزيد فانه
يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد
زيدا فوقوع الفعل يشتمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف جر في الجر لتعين المعنى وبعد التعدي
تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد
مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق
الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى ضربت زيدا قائما ضربته
في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه يتعلق الفعل بهما بل
في التمييز تعلق بما تبين به وفي المستثنى بما اخرج منه ثم قال
المراد التعلق ولا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على
تمييز فيما بين الاحوال لعله انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث
ح اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يبحث انه اشكل على بعض
عمر في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق
بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر اول المبحث في جميع
التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد
لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا وانعم تقييد التعلق
واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل و
قوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم زعما

واذهبت

يرف

لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على
الضرب والضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى في
قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب
زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى درهما
واخراج زيد اغا يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار وما لم يوجد منهم تصريح
بان مفعول به وقولهم بان المفعول به فيه يصح ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم
فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمنع عدم كونه
مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال
وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع اخر وهو انه لو قال
الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي الاصل كما في نظائره وكم
فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع على المسامحة وكذا
في الاكتفاء تمثيلا بالفعل الاصطلاحي بخروج شبه الفعل
لفوت الفعل انبه على ان ذكر الفعل هنا ليس مجرد الاكتفاء بما
الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل او المفعول
كالفعل قوله كونه نوعا في خبر ان وكون الفعل مؤكدا بالنون
لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقديم الدال على
كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد زيدا اي تريد مكه
قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر والجمهور على ان العدد
لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره لينضبط المذكور

عند

عند السامع ولا ينفك شيء لكن يتجه ان المذكور حينئذ
المندوب على طريقة الصوفي عادة مذهب يقتضي ان يحمل ابو
خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس
سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزم وقد نحو الجد الجد
ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قوله نحو امرأ ونفسه الحث على الفراغ المراء او قصر اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه
واعترف الزمخشري وانما قال العلامة التفتازاني المحقق التفتازاني
ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه اخر فالحذف
منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد من الحذف كالجايز واجبا
سهل البلاد اخرنا في الحاشية السهل نقيض الجبل و
غلظ من الارض قوله يوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض
الادبار والتعريف تحقيقه لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه
ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حايل
وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا اجدا
صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى حمل
الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب
الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال وهذا نداء
قوضع لتنزيلها منزلة الاقبال اذ لا وجه له ولا قابل ولا بد
لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره وجعل داعيا

الاغراء فيقدر نحو خرج بعض [illegible]

حايل

على في

الى التنزيل وبيانه على اخر يقال القول تنزيله تعالى منزلة
من اصلوح النداء وتردد ب فالاولى ان يوفي المراد بالاقبال الا
جابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه
لو اريد بالاجابة انعام ما سئل منه لا يستفاد من تقدير ادعو
مع انه قد يكون المقصود بالنداء مجرد فلا معنى للاجابة فيه
وان اريد التنبيه منه لا يكون خلو بامنه تعالى **قو** وفيه تحكم
يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على
السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع **قو** فالاولى ادخال
تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل كانه منع الصرف
ذلك انهم لم يعدوا كلمة وا من حروف النداء بان يكون
الا الطلب لفظية الطلب اللفظي يقع على لفظية الله
والطلوق فانهما في صار الطلب بتقدير يا فالاحتمال
الثالث من اقسام هذا الاحتمال قائل **قو** او المنادى او
الحرف في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا عنه
يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان ذا نائب كما في ضرب زيد
قائما والقرينة هنا ثابتة ويتجه على جعل المفصل المنادى دى
لانه لا وجه لتخصيص هذا المفصل بقرينة المنادى دون
المفعول المطلق والمفعول به والمبتداء والخبر الى غير ذلك
قو وعند المبرد بحرف النداء لسد مسد الفعل كان المبرد زعم
ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه
فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا مجال

فلا

جعل

جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فالاولى الفرق بينهما
قو فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا ان يحمل اللهم **قو** مظ
فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والكلام المقدر ان يقال
انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق
انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف
فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **قو** وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة ولا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام
الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم هـ
مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة **قو** وعند
ابا علي احد جزئيها اسم الفعل فلا بد ان يكون المقدر عنده
جزء الجملة والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل
لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر وتعقب بانه صوت
لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ف وفي حروف
النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن
المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد وجه
واجيب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط
والقسم وهذا الا يتم ما لم يتبين ما عرض هنا بل الجواب على
مذهب سيبويه ان كلامه تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف
النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد
بدون متعلقه ونحن من لي على انه استعمل الجملة هنا لطلب
الاقبال منه بمنزلة الفعل اقبل والمنادى كم نحن به بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما
هو المقصود بدون المنادى فاعرفه **قو** ويبنى اي يجب ان يبنى
لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر كما في المسائل الوجوب لا الجواز

فالعلم الموصوف بابن مستغن عنه بحكم كما سيأتي قوله لقلتها اي لقلة
كل منها الا القليل ثلثة لتساوي كل نوع بالنصب واقسام المنصوب
ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح ثم قال اقسام المرفوع
والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان
اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث
بالالف ولعل الاختصار في بيان النصب لانه لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة غير
المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في
بيان بناء على ما يرفع به لا بد منه ثم في جعل الاختصار في بيان النصب
على طلب الاختصار في بيان البناء يتم نكتة تقديم ما عدا النصب
عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة
التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء
بخلاف النصب فان المكور مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف
جر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء او التقدير بحالة الاصل قوله يرفع به المنادى في غير
صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى
باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان ثم قصر النظر على الاول فقد غفل عن الثاني بجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله
او الفعل المسند الى تاء الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه
في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قيل ويبنى على ما به الرفع
ويحمل على ان ما به الرفع النون وكانه بهذا اختار البعض

ارجاع

ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف للمفرد
في هذا الباب معنى ما يقابل المضاف واما مقابل شبه المضاف فيدل
فدل بعون على الارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في
مقابلته وقيل النص في المفرد اليه لان المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس
مضافا قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه الا انه بقي
الانضمام لا يحصل به حسن كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في
باب النداء دون باب لا فانه يليها الا اتحاد شبه مضاف دون
لا عليهم بجمل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى
محصل به حسن كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف
في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد يشتهي فتح الشارح
واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم مجرى اربعة من ثمانية
زجر التنبيه وليس بذلك بل المعنى انه يعمل في اعتباراته هم
اما الذي هو سوى او الاضطرار نحو واما الاول فكان يكون ما بعده
معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف عليه اسما
لشيء اما علما نحو يا زيدا رجلا او عمرا اذا جعل علما او اسم
جنس نحو يا ثلثة وثلاثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد
مخصوص كاربعة وثلاثة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف
بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف
المنادى ولا يلزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من وصف الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف
في باب المنادى لما فيما بعده والمعطوف على الذي مع المعطوف
اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاول ان

فقط لو وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى الكاف
الحرفية فقولهم المبني ما ثبت منه الاصل بمعنى المناسبة
لا بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض
الخطاب للكاف للمنادى في الدلالة على المعنى المراد فيه الى قرينة
التخاطب فبني لتلك المشابهة بالحروف وتلك العلة وان فقدت
في العلم لكنه لم يعتبر فقدها لانه طرد الباب وكونه مثلها انما …
قيل اعتبر مثلها لا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وفيه ان النكرة لم تقع موقع كاف الخطاب وان يرد ان ما اشتهر
فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف
مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والمقصود
يا رجلان اي لام يدخل وقت الاستغاثة يعني لام الاستغاثة ولا
ملابسة التي من قبيل اضافة اللفظ الاعم … كما هو المتبادر
وهو لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لتنقذ
ولاجلك ونحو يا لله اغثني لمقتضى ذاتك وكرمك نحو
يا للزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة
الا في مقام الاستغاثة او التعجب والتهديد و واجب عن الالف — عن الفين
فاقبل او بان فهو مثل عبد الله في تمة الفائدة مبني على الفعل
… فال يستغيث بالمهدد اسم مفعول ه وفيه
انه يأبى عنه التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد
والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء يحضر فينتقم منه لانه
لا يتصور الاغاثة منه فالاوجه ان يقال ليستغيث بالمهدد
لتغير حاله وترك ما يوجب ما قتل او ضرب فيغيث المهدد
ويخلص عن اسم القتل والضرب او يستغيث لا بان ينجي

نفسه عن القتل بتغير احواله وترك ما يساوي خصاله ويستغيث
بالمتعجب منه ليغيثه المفرح الذي فوق طاقته فيغير حاله و
يرفع عنه ما يوجب هذا التعجب لانتفاء ما يقتضي
فتحها الا التخصيص المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع
كاف الخطاب صورة واللام فيه ح ظاهر كلامهم ان الحمل
حالية فيحل بالحول لان تقبيل الفتح بالالف بعد اللام لا نقول
لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح
مع اللام بغير الالف لان الالف يوجب فتح ما قبلها الا انا نقول نحو
الالف غير ضروري لجواز انفصالها بالاقتضاء اللام الخفض
وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما
بالاتحاد لان خبر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد
الباب ولكنا نقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر
والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية و
ينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا
يخرج عنه نحو يا زيد لا ينفع المال ولا البنون ويا مثل
ما انقضى ويا غير ما انقضى مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب
لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما
وان اراد نصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو
مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواهما ويمكن ان
يقال اراد بقي على ما كان عليه النصب ما سواهما وبهذا عرفت
فائدة قوله انه كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء
عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا زيد لا ينفع
مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى مثل يا طالعا

بهذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعتمد لعمل طالعا وتعريف
الموصوف مشكل لانه اذا قصد بموصوف منادى مفردا معرفة و
يجب تعريف طالعا ولا يتوجه هنا انه شبه مضاف وذكر
في الامثال التي في اشاء وياحسنا وجهه ظريفا وفي الحاشية
انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد
معين فانه لو قصد به معين يقال وجهه الظريف هذا لكن
وصف شبه المضاف بالمعرفة قصد المعين مشروط بان لا يكون
موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل ويا فقيرا فانه لا يجوز
القدوس ويا جملا ذات عرق طويل فانه لا يجوز للطور
وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في
صورة وحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى
حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع
هنا بما يخرجه في ذكره هنا سيجيء في كلام الشارح قلت يتبع
كلامه ان ادني يتبع المبنى على ما يرفع به قبل هو المتبادر
من لفظ المبنى لانه قيل فيه ويبنى دون غيره لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظة هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا
عبد الله وعمرو وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب
المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال
يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف لان حكمه لم يساعده
حكما وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو والحكم بنفسه
حملا للمحل لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع
المنادى المبنى يرشد الى تقييد المبنى لانه حكم مخصوص ببعض
افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى توابع

المستغاث فانه تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر
نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب
لانه يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد فوقوع
مضاف المفرد الحقيقي يخرج شبه المضاف فلا حاجة الا ادراجه الى تعميم
المفرد وانما يحتاج اليه لادراج المضاف بالاضافة اللفظية
ولما يجرى الحكم الاتي فيه ان عموم الجريان المذكور لا ينبغي
التفصيل فيصح ان يقول وتوابع المنادى المبنى المفرد سوى
النداء والمعطوف في الكلية الممتنع دخول يا عليه بل العلم يكفي
نفسه كان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته
في التفصيل ليعرف التوابع اجمالا وينبه بذكر التاكيد والصفة
على انه لا يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثر
في جعل التاكيد اللفظي كالبدل لان التاكيد اللفظي حكمه في
الاغلب الظاهر ان يقول لعنه الاكثرين ليلايم قوله يجوز
فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف
يرشد الى ذلك فيه وكان المختار عندهم ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعده والبدل
والمعطوف والتاكيد المعنوي المذكورين حكمها حكم المستقل لكن
تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك
التقييد هنا مبنى على الغفلة والصفة فيه رد على الاصمعي حيث
قال لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول
النصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص
لضعف الداعي وعدم خبر بان التاويل في وصف المنادى
المستغاث الا ان في مشابهة المستغاث بالمضمر يعتبر حيث

لم يبق بحاله المنادى المفرد المعرفة والمعطوف الممتنع دخول يا
بعض المعرف باللام ينبغي ان يفسر بقولنا بقولنا سوى لفظ
الله وهذا لم يقل الا المعطوف المعرف باللام مع انه اخصر
واوضح يرفع على اللفظ هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة
والمقام لا يحتمل تفصيل فتركناه لما هو ابين وهو الظاهر او
المقدر فاصل لانه لا يشمل الحمل على المحل نحو يا هؤلاء العاقلون
فان هؤلاء محلا من محل نصب ومحل رفع واقتصر على مثال
ولانه اولى لما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام في محل النداء
وهو اولى بالتمثيل بعلم انه يثبت فيها شرح حرف النداء مع
منافاة له وهو استاد سيبويه وهو الذي قال المحقق التفتازاني
في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه لان المعرف
بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حاله جارية عليه فيه اذ لو بالنصب بالاضافة اللفظية
او شبه المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي لاختيار
فيها الرفع ان كان كالحسنة الحسن يعني علما مفقود والاخفش
ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي من ان المبرد ويكون
المص في شرحه الى ما ذكره الشارح وكان المص ناظرا
النقول اي اللام في بعض الاعلام كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي
الفرق بينهما فيه العلم في كلا بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم
الجنس على اسم مختص وما ينحكى من الاعلام لا بد من هو
معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كما في الاصل مصدر
او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس

كل اسم

كل اسم كذلك عما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا
لم يجز دخول اللام عليهما والا يجوز نزع اللام عنه معرف
باللام قصد بلام التعريف وجعل لا جزء العلم وكذا كل علم
هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصية لا تقتضي
ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق
نحو بلد وسمي به لان اصابته الصاعقة واما تقديرية اما العيوق
فهو جنس هو الربيع لكن لم يثبت لهذا اللفظ اوردت يصور
لكن لم يعلم الثبوت للمعنى العلمي كالمشتري والمضاف عطف على
المفرد وينصب عطف على يرفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتداء والخبر واحد هو الابتداء حكم كل
واحد منهما والضمير راجع اليهما باتا ويليها الا في النواسخ
فعلم منه انه لو قال وما في حكم المستقل لكان اخصر ولما
العالم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر
مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع
المضاف وجب اختيار بناء المنادى على الفتح المبني عن جواز
ضمه لانه لم يعرف من البناء على الضم والفتح وفيه نظر لجواز
ان يبني اختيار الفتح عن جواز نحو في يا زيد بن
الفاء او ملحق لها يعني من غير تغير اذ لا يجوز الفتح في يا هند
عمرو بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو الشاذ
الشاذ ما هو الاعم اي اذا اريد نداؤه فيه انه لم يجز جعل
المعرف باللام منادى فلا يرد احد من ارباب اللسان نداءه فكما
انه لا يصح ان يجعل المعرف باللام منادى لا يصح ان يجعل المعرف
باللام منادى لا يصح ان يجعل مراد النداء فينتقد بالارادة

لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك أن هذا أيضا من مباحث
التوابع لأنه تبين أنه قد يكون تابع المنادى المبني يلتزم الرفع
فلا وجه لأن يوقع فيما بين أحكام المنادى قيل مثلا ينبغي الكلام
على سبيل التمثيل فلا بد أنه يلزم أن يقال يا أيها الرجل أن يجوز
أن يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة يا هذان العاقلان
إلى غير ذلك من فتنة تفطنه الناظر في المقام أنه إذا أريد
الزيدين يقال يا زيدان العالمان بحذف اللام لأن النداء يغني عن
جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيه وجمعه باللام وما يجيب
عنه من أن اللام فيه يجبر النقصان للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام أو في يجوز أن يجبر نقصان التعريف ليس إلا
بالتعريف على أن المعرف باللام عندهم دون العلم وهذا أحوج
إلى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال أن بناء الكلام
على التمثيل يرفعه وفيه ما فيه وإن قصد النداء في يا زيد
إلى تنبيه العلم لا المعرف باللام حتى لو أريد أن المقصود أن
يقال يا أيها الرجل بدل أن فلا عرف فإن بنيت الكلام هنا
ملتفتا على المقام لا يناد إلا الكرام يا أيها الرجل يتوسط
أي الموصوف المحذوف وما أضيفت إليه بتعويض حرف
التنبيه عنه عند غير الأخفش الموصولة عند الأخفش بتقدير
يا أي هو الرجل حذف صدر الصلة أكثر لأن المنادى طلب
التحقق والأول هو المرجح إذ كانت الموصولة أكثر لكون
هذا وأي في التوسط على نحو واحد ولأنها لو كانت
موصولة لصح يا أيها النجم والفهم ولأن جعل المعرف
باللام وصفا أوفق بإفادة كونه مقصودا بالنداء

الكلام

الا الكرام

فمن

فمن أجاز قول الأخفش بتقدير الموصوف فأصبحت عن هذه
الوجوه الكثيرة مع هاء التنبيه لمشاركته بحرف النداء
في التنبيه ووقوعه في يا هذا الرجل تشعر بالتزام حرف التنبيه
في مقام التوسط والفرق بين ها وهذا أنها لا يكون
مقصودا بالنداء أصلا وهذا يحتمل الأمرين فلذا قدم
أيها والتزموا فيه رد على الأخفش حيث جعل أي موصوفة
لأنه على هذا التقدير لا حاجة ولا نكتة لالتزام الرفع ولهذا لم
يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم أي صفة الاسم
المبهم الذي جعل وسيلة إلى نداء المعرف باللام إذ لا يجوز
إخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة أي يجوز
في يا هذا الرجل وجهان إذا قصد نداء اسم الإشارة منادى
آه ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا بد أن
تابع المعرب يجوز يتبع محلا لأن تابع المنادى المعرب لا يتبع
محلا ومنهم من قال التنوين معرب للوحدة أي تابع حكم
واحد وتابع المعرب الواحد ما يكون لا إعرابا واحدا فإن
المعرب بإعرابين مع أن حكما ولا يخفى أنه بلغ في التكلف
مبلغا لا يلتفت إليه الأمر لا يخلو عن التعسف فأما ما
قيل إنه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له إعرابان
ففيه أن إعراب النصب للمنادى لفظا لا المنادى حقيقة
وقالوا يا الله خاصة هذا إشارة إلى ثلاثة أحكام
للفظ الجلالة في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه
بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء يا أيها
أنها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا توسط

المبهم وتخصيصه بالحكم الاخر وان كان اشرت تناسباً
بالمقام فمن حيث لفظي الذي لا يليق بالكرام وكان
تحمل معنى فيه حاضة انك تقول يا الله خاصة
من غيران تقول يا ايها الله منادى في حين ومن خصائص
هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم
المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء
باداه شذوذا الطه وكانهم توسلوا في التفصيل
بصيغته اشروا لم ينبوا من الشذوذ فعلى تحمل الشذوذ
لمزلة العيب وتمم الثاني تاكيد لفظي ولم ينو لعنهم انصل
لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في النعو
يقتضي النعو عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية
كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال
الشيخ الرضي من ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ
الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول
للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وانه لم يصف
وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاده وهو الخليل
وهو تابع له فيه والسيرافي فجاز الفتح مكان النصب
وكان المصنف اشار الى رده لحصر الاحتمال في الضم والنصب
بتقدير الخبر لا ابا لك قال الجوهري هو مدح
اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري
انه شتم فوق المغرا انك لست بابن رشيد قلت
لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس
لا اب لك ولا اباك ولا ابك ولابك لك كل ذلك

ولاب

دعاء

دعاء في المعنى لا مجال وفي اللفظ خبر فتح الياء وهو
الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر احترز عن
نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعها وتثنية فينبغي
ان يجوز فيه اسقاط الياء للالتباس بياء الجمع والتثنية على
الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف
هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها
واما اذا كان اكتفاء باشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة
الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا
اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كان
الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب
بالالف وقد المغيرة بالحذف او القلب يعني عبارة الرضي
حيث قال البدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة
وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف بغلو وقد جاء شاذا في
غير يا بني فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا وجعل الهاء
في الوقف وكوجوب ليس لاهم الالف واما الوقف على
غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء
والسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز
الهاء والاسكان فالاولى ان يكون بالهاء عطفا على نحو وقفا
اي بلا هاء وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب ان يحمل
الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيان غلاماه و
قالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من
عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الا

متعلق بيكون في الجواز عطف على الجلال او على الجملة المعطوف عليها وعلى التقدير بن يعد العبارة

الاربعة وتبدل الوقف بالهاء ولا اخصر الاوضح ان يقال ويا ابت
ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المنفي والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة بابدال التاء
التاء وصلا الابدال وانما يدل على التاء بدل عن التحتانية وما فوقها
الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام وقد جاء الفتح
جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة
للتانيث يكون ابدالها عن التاء كما فى بنت بكن توقف عليها
بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض
عن حرف اصلى او مكسورة لمناسبة الياء لانها بدل الكسر
الوارد عليها بل بيانى فيها وانما بنيت الكسر فتحها فالاوفق
ان يقال لما ابدل بالياء والتاء فاقتضت كسابين تاءات التانيث
فتح ما قبلها انتقل الهاء الكسر الذى هو مقتضى الياء غير محفوظ
بعد حذفها الله لا دلالة عليها كما اذا اعرب المستثنى ينقل الى غير
بعد ان غير المستثنى بما حدث فيه من الاعراب وبالالف عطف
بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على
فتى اى كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف
اى بلا الف والعطف المقدم فانهم يقولون بنت ام
لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر
الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل الوث واخلاف
ذكر المنكور كما شاع مثل يا ابت يا غلامي فقالوا اه
وقالوا بالها وقفا وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخصر
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابت يا غلامي

وبافتى

مطلب الترخيم

وبافتى الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان و
سهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهى رخمة ورخيم
ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق بها قوله اى واقع
في سعة الكلام يعنى ان الجواز وقوعى مقيد بسعة الكلام
ليحصل مقابلا الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم
بالطريق الاولى الا ويخرج ان الجواز فيه مطلق وفى غيره
مقيد بالضرورة قوله اى لضرورة الشعر ظاهره انه جعل ضرورة
منصوبا على انه مفعول له وعلم الجواز قدره وان الجواز صفة
الترخيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلو يوجد
شرط نصب المفعول له على مذهب وهو المشهور وفيما بين الجمهور فقيل
الحال فضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرو
وذلك ان تجعل الاسم للوقت اى جائز وقت ضرورة ذلك
ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اى الترخيم في غير المنادى
واقع لاضطراره الى الوقوع لمجرد التخفيف وسمى حذفا على
سبيل الاعتناء وهو ادراك الموت شابا مجحا كذا في القاموس
وفى هذا المقام نكتة المخوان للاعتناء اذ ذبح الشاة بلا علة لم
تثبت القاموس وجعل المعنى المجرد اورد عليه تجويد فانه حذف
لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبل معتقب الاعراب والمحذوف
لعله لا يكون منسيا وقيل حذف تخصيص الاعراب ظاهر الا لمجرد التخفيف
وقيل الترخيم حذف بعد التركيب الحذف في يد قبله قوله او
شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على ان الشارح لم يلتفت
الشارح الى الارجاع الى ترخيم المنادى واشتباعا يجعل الضمير
لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله هو حذف

الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ذلك قال تحمل الضمير
الى قوله وترخيم المنادى قوله امور اربعة منها عدمية
للثلاثة العدمية رابع فافهم ومن ان لا يكون المنادى
الذي مع التاء موقوفا وغير لحاق الف الاطلاق فانك
تقول فيه يا ضياعا في يا ضباعة في الوقف ولا يجوز يا ضباع بالها
لان مقام لحاق الاطلاق فانك تقول فيه يا ضياعا فترخيم
بحذف التاء ويقف بالف الاطلاق لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو
لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخم
بحذف الجزء الاخير قوله ولو زيادة على الثلاثة لم يلزم نقص
الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز
نقصانه ان لم يكن منه با او في حكمه نحو اوين فقد غفل من
قال لا بد من تقييد الاخير بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة
كان في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت وانما
لم تستثنا تاء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف
بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولانك موقف منك الوداعا
ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم وتقول لما فرغ من بيان شرايط
الترخيم او تقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق الترخيم شرع في
بيان خصوصياته او تقول فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في
بيان اقسامه قوله زيادتان قبل الا بد ان يكون لمعنى فيخرج نحو
عصبصب قوله في حكم الواحدة في ان زيادتهما معا وان كانتا لمعنيين
نحو سلماني وسلمان علمين وهاتان الزايدتان زيدتا للتثنية

والجمع

والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادة عمران
يمكن قيل وفيه نظر لان زيادة اخر شملاله للالحاق ولا يحذف
منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا معا زيدتا معا لان الام
الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به ب
عن ثمانية ومرجانة وثبة به على وجه حذفهما معا
قوله وان كان في اخره حرف صحيح اصلي المتبادر الى الذهن
فاعتباره اولى فقد اعتبره المحشي حيث قيده بغير التاء
لاخراج نحو سعلاة والسعلاء بكسر القول او ساحرة الجن
كذا في القاموس لكن ان تريد بالاخر اخر الحقيقي وتاء التانيث
في اخر حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما يمكن ان يفسر في حكم حرف الصحيح بما يقبل الاعراب
فلا يلزم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح
قوله اي الفا او واوا او ياء ساكنة احترز به عن دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها
من جنسها احترز به عن نحو رجيل وستور فانهما لجمع منه
قوله والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها والمراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن
مدة في اصل وانما صارت مدة بالاعلال وانما لم يأخذ هذا
القيد ولكن ان يأخذ فيهما ويجعل ثبوته اكثر من
اربعة احرف في الاصل لان نحو ثبوت جمع شية وايات
ان تجعل ثبوت جمع ثين لانه لم يستعمل او كشمود فينبغي فان
ان يفيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين لا يأخذ بجزاء التقييد

بالشرط لانه لغو فقيه لبس كما ينبغي ولو قال المص فان كان
قبل اخره مدة حذفتا نحو [illegible] قال كذلك لكان
اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين فى جهة حذف
حرفين فقد غفل قوله ونحت فى النقد الغفل صغار الغنم على ما
كتبه فى الحاشية قوله اى فيحذف حرف واحد قد المضارع
مع مضى اخويها الماضيين لحاق كلمة القاء فانها لا يجوز في
جزاء المعنى بغير قد ولا انسب ان يحمل التقدير فقد حذف قوله حد
فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله
ولا الحرف واحد ينتقضان بياضاربة فان ضاربة مركبة ولا
يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويمكن دفعهما بحمل المركب كب
على المركب حقيقة او حكما والضاربة مركبة حقيقة ومفرد حكما
وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وبيان حكم الثابت
ما يكون لعلة موجبة بخلاف كذا نحو بدوم ويستثنى من القاعدة
اسم اول فيه الترخيم موجب حذف حرف اللين نحو اعلون و
قاضون فيقال في الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع ع
التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبل
مدة نحو استحاد نفتح الميم وتكسر ها البنت فان نفتح الساكنين
عند سيبويه ويكسر عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل
اخره مدغم متحرك في الاصل قبل الف نحو راد فانه يرد الى حركة
ولم قبل اخره مدغم ليس قبل الف على مذهب الفراء نحو يا محمر
فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركة قط
فيقال الفاء وفاء التنجيه ومن قال هي فصيح خرج عن الفصاحة
قوله وياكن وكتب في الحاشية كن وان ظاهر ضعيف طويل العنق

انتهى

انتهى كلامه قال في الصراح وهو طائر يقال له الحبارى وانرا شواد
كويند كرى ين ورى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة
على غير القياس قوله كادلة اد لولان المنادى في حكم المعرب لعروض
بنائه فاعل بما يعل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه مبني
قوله وقد استعملوا الا وجه لا يراد المندوب في اثناء مبحث المنادى
والفصل به بين مبحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى بن منه
قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد يا
خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا ايا في المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعتبرت للمندوب
قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر في المتفجع عليه من يبكى لاجل
وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جمله الاولى ان يقال انه جعل
[illegible] ويلاه وواحسيناه ووحسرتاه كناية عن الميت لانه كان به الهلاك
ومصيبة وحسرة قوله واختص المندوب بوا امتيازا به يعنى ان تعلق
قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص
لان الباء التى صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور ففيه رد على
د العلامة التفتازاني حيث قال الغنى دخول الباء في الاختصاص على المقصور
ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والغنى
دخوله على المقصور عليه لا يرد عليه لانه كره ليس ورود هذا باعتبار قوله
على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء وحكم المنادى بما اوليه لكون قوله
ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عنه فهو وحكمه في الاعراب والبناء
حكم المنادى بما اوليه لكون قوله ولا يندب الا قوله وجاز لك فيه رد
على الاندلسي حيث قال يجب مع يا ان لا يلتبس بالمنادى وفيه انه
لا بد مع الالتباس بالمستغاث وفيه ذكر ان النص بالنفع

بالمستغاث

اشعار بوجه زيادتها قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص
فيما كان حركة اخره اعرابية كما في وضرب الرجل فانه يقول في و
اضرب الرجلاه وا غاقال المص فان خفت اللبس بالتقريب اشارة
الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والظاهر ان الياء
منقلبة عن هذا الالف حفظ حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا
الواو لانه بعد ولا يبوح كالالفاء وعبارة المص وقع في مكانه
واعلم انه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
على خلاف المنادى فانه لا يجوز خطاب الاثنين في كلام واحد من
غير تثنية وجمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج
المندوب عن المنادى وعدم جعل منادى على ضرب من الدعوى
والتنزيل كما في جبال الان لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح
واعلم انه قوله لا يجيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او
بنون التثنية او الجمع او الاضافة لاتحادهما بالكلية اي داعيا
وفيه خلاف المضاف اليه فانهما متغايران اي نحوا والا فالمضاف
والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله وتحجي القدح
ومن غرايب هذا المقام انه قال المص في ايضاح المفصل يحجي ويكال
قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس لا اولى الا مقارنا مع اسم
الجنس لانه لا وجه لتقديره اذا كان قوله ويعني ما كان نكرة سواء
كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد اسم الجنس ما يصح
دخول اللام عليه لان نداءه لم يكثر مشابهة بالعلم فلا يرد
ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحرف بالعلم لكثرة نداء
العلم من المعارف وان كان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم
لمزيد قوله فبقي على هذا من المعارف التي جاز فيها العلم وما

عطف

٩٣

عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان
ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لانه منه لفظة الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المستفاد منه بيان المص انه يجوز الحذف
من لفظة الله مطلقا كما في ساير الاعلام فالوجه ان يقال
قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة نجز اجماعا نبه انه لا ينفك
عنه حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء
عنه قوله نحو يوسف والاصح انه عبري وقيل عربي والاصل
يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما تغير الاعلام المنقولة
كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كفعل مجهولا
قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بذي
اللام والموصوف وما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا و
يخل البيان قالته امراة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه
الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل العموم
قوله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قوله واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن
وسر فرو كردن قوله يعني يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد
فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله
فان أن مع ناصبة وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون
قبل ولا زايدة او بدل من اعمالهم ومتعلق بصدهم او
يزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر اي قدر
عامله قوله مطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده

طرف الرجل اي سكت فلم يتكلم واطرق اطراقا خرج عند
نظر الى الارض مختار صحاح

عز وجل

المفهوم

طه

زين

بل اما اضمر عامله على شريطة التفسير

مختار الضمر عامله على شريطة التفسير

في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصصه العاقل بما هو
المراد في هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف
الاسم لا المفعول به لا دخل كل كل تخصيصا على انه اعم من المفعول به
وهذه من فوايد لفظ الكل في التعريف قد تعرف به المقام وقد
تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا لا
يختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو موجب الاجمال
في بحث المفعول فيه قه اي اضمر عاملا بناء قدرة بحمله على متعلق
خاصا بوكلا بناء وهو اما منصوب لمطلق الاضمار او منصوب
ولكن ان يحمل على ضم طرف المفعول الاول قوله الثاني على واحد الثاني
اما للنقل او لكونه صفة لمحذوف في نحو العلم ونظيره الحقيقة
قه احترازا عن الجمع الاول احتراز عن صورة التفسير
لئلا ينتقض بنحو جاءني رجل اي زيد ويرد فيه نظر لان العث
عاملا مضمرا في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا
ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم التغ
وكذا لو قيل لابست زيدا جئت عليه فلا بد في اتمام وجه و
الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل عنه
صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعل صفة لكل
منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف
مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قه
مشتغل عنه صفة متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ
او الاعراض ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق
الجحي [illegible] قه ومتعلق ضميره بان يكون مضافا اليه
لمفعول المفسر او المعطوف على مفعول نحو زيدا ضربت

عمرا

عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او الصلة نحو زيدا
ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا
لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قه
اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف
في المفرد لا غير وفيه بحث لان العامل ايضا مجرد الفعل
او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر
متعلق بجميع امور اعتبرها في كلامه الا بمجرد قوله بالمفعول
قه بقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور الضمير لانه ليس
المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه اذ
مانع عن العمل الا ان يقال الاشتغال مانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال
بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده
فيه قه وبتقييد النصب بالمعمولية خرج خبر كان نحو زيدا
كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر
في هذا المقام من قوله النصب النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من
كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول
والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه
زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله النصب لاخراجه قه
والاحسن في ترتيب [illegible] وجه الغير الخفي يقتضي سوق كلامه
خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس
منها ولما فعل المص ايضا وجهه حسن الاول عدم الفصل
بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول على حدة وثانيها
تقديم المتسلط نفسه ثم المتسلط على ادفه ثم المسلط بالاو

نحو زيدا الغيت عمرا ورجلا يضربه خ

نحو زيدا الغيت عمرا والذي يضربه خ

قوله وجه اخر وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها خ

الا انه قدم بهذا المقسم ما هو اعرف فيه فقال قوله ينصب زيد
جعل ضمير ينصب الى زيدا دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لاقتضاء قوله اي ضربته ذلك ولك ان تجعل تفسير الناصب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه
منصوب بما بعده والمراد مستغن عن البيان قوله فان الاصل في
ضربت زيدا قوله والمحذوف ضربت دون المفسر اذ لا احتياج الى
المفسر مع الذكر ولا يجوز ذكره قوله ومظان الاضمار في حاشية
الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنه لان يكون
كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما
اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان المناسبة للسابق
بالبناء ان يجعل ما هو ابعد من المناسبة اتم وقيل لانه
ارجح بسلامته عن الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الاول
الذي هو العامل في المبتدا والخبر لا يتعين بذكره
كونه مبتداء والثاني قصد المبتدى الذي بمعنى كونه
مبتداء وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجردا لانه مقدر بل
لانه ان كان لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع
مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل
قوله لانه بتجرده عن العوامل اللفظية لا بد من قيد اخر وهو
للاسناد يعرف الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده
يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان
المراد تحقق تجرده تصحيح فتدبر اي توضيحها الخ

قوله

ترجح

ترجح خلاف الرفع وهو ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة
موجود لا يحصل منه الترجيح لانه في صورة استواء الامرين
ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بما زاد على المصحح
وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب لاستغنى عن قوله وعند
وجود اقوى منها اذ في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة
وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد
القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار
في محل الا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله
او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن
وجود اقوى من قرينة يوجب اختيار الرفع في التركيب
فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح
دون التصحيح لانما لو اذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجود
وانما لان عدم قرينة مصححة النصب لا يجعل اختيار الرفع لان
الرفع حينئذ واجب قوله لان قرينة الصحة متعلق بيختار لانه
قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم
قوله بسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على
تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن ح
يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى
من قرينة خلاف الرفع لا لعدم قرينة المرجحة للنصب
والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه لعدم
قرينة خلافه قوله كاما الاخفش اوضح وعند وجود
اما مع غير الطلب في المفاجاة فان الاقوى الذي
يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذا واذا هذه

ترجح خلاف الرفع

لا بتقدير

مثل الفعل في قالكم زيد عمر وقام او كرم ضربته فانه ليس للعطف ع

قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر
في عرفهم خبر المبتداء قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا بتاويل هو لا يجوز قيل ولانه يلزم كون الجملة
الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب
خبرا بتاويل لا يكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم بحجة ما
الاضمار على شريطة التفسير قال بالعطف على جملة فعلية حقيقة
او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقبلها فان اسم
الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه بحكم فعل
التعجب بجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء او نقول
ولفظا ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية
لا معطوفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه
ان عمروا يضربه استعمل في اثناء التعجب والتحير وما
اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان متفقتين في
القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى تفاوت اسمية
والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولتان ولا تفاوت
في المقولية بين الشيئين قوله ولا يقدر معمولا لضعفها في العمل
كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي
وجوب التقدير فلا يرد ان وجوه الفرق بين لم ولما
انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح
انه لا يقدر معمولها هذا لكن الظاهر جواز حذف الفعل بعد
لما فيما سيأتي بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما

في انشاء نحو

قال

قال الحرف لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي يخرج عنه
نحو ازيدا ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل همزة فيما ذكره لا
يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة لذكر بعد في اختيار
على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف هو ان اسماء
الاستفهام يجب دخولها على الفعل الصريح فلا يجوز متى
زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل لانه يقتضي قد
في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل بما يدل عليه كلام النحاة ان
هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل واما اذا لم يذكر في الكلام فيدخل على الاسم
نحو هل زيد قايم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة
الاستفهام ليشمل هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب
فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب
المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرفت انما هو كلام المفتاح
وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان
غير المفتاح كما لا يجوز هل زيدا ضربته وعلى بيان
المفتاح لا يقبح هل زيد ضربته بل يحسن فلو جمع القول
بتجويز هل زيد ضربته الحكم باستقباح هل زيدا ضربته
وفيما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة
لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل
في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل
اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا
للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة نصب

واختيار

د الفعل ع

ة الفعل

لوقوع الجملتين بعده على السواء خلافا للاخفش فانه يجب بعدها
بما الفعلية فيجب النصب بعدها قوله ومما قبل الامر والنهي قد
تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف مع بقاء المضاف اليه على اعرابه
اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة يعني سوء صنع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا احتياج الى الاول وهو
ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الرواية عن الصلة
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما بما اي يختار النصب
في اسم قبل الامر اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني اضافة
المواضع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها
مخصوصة به بل علة اختيار النصب قوله وعند خوف لبس
المفسر اي عند لبس خال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند
اللبس لان في الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع
اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة ومن قال ارجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع
فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم
ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر فيه وكون الصفة لانه يفيد
فايدة تامة فيرد عليه انه ترجيح كونه صفة رجحان كونه فعلا
بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فايدة تامة
على انه كما يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم مفيدا وانه ينبغي
ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس
بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفعول متعلق يحتمل
جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب

خوف خ

يرجح خ

المعرف

المعرف ولا فيما اذا لم يكن للمفعول متعلق فلو قيل الشيء الذي خلقنا
بقدر يتبين بل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل
كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما اخرجت
من العوق الى الفعل وارجو الله تعالى ان يكون فيما منه وهو
فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا
ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد
ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما
لا يلتفت الى اهانته الا بالعناية قوله فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق له بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصود ويتبادر معنى غير مقصود ولا احتياج في نفي كون
المقصود وصفا الى الاستدلال بانه يستدعي فساد الا ان المدعى
ان مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان
مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد
بالوصف معنى صحيحا اولا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب
في الاية مختارا عند الفريقين مع ان الفريقين متفقان
في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك اه فان قلت
فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغناء
عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده بلا
بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا قوله قيل هي معارضة بقرب
المعطوف عليه ولكن نقول فالنصب مرجح بالاستغناء
عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المعنى
واما باعتبار المبدا فالصفة اقوى اولم يحصل فيما بين
ارباب العربية اعتبار مثل هذا القوى ولا بد لاعتباره من

المعتزلي خ

شاهد قوله ولابالتشريك ليس الا عند غير الخليل قوله لوجود الحذف
عند دخولها على الفعل اما حرف التحضيض فبالاتفاق وحرف
الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب
النصب بعده عند البعض الا للعرض والمعرفات اما بهنا او فيما يختار
النصب فاغتنم ومما اخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة
فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله اي فالاكان
فيما ذكره مفقود محقق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل
المفسر في القصد ويكون مقصودا فلو قصد بزيد في ضربت ابن
احد زيدا او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون
هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد
هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير خلق الله
زيدا الا بحرف النفي ضابطة مما لا تقول لعله نعم كلما اتحد
الفاعل يكون كذلك لكن لا ينعكس عليه وبهذا اندفع ما يقال
ان ازيد ذهب يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون
الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه فيما لم يقصد
ولو دل قرينة على قصده فلكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان
المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما
نحن فيه لشك لك تريد بان الذهاب وان نصب بذهب فقال اذهب
زيد ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص
ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا
الى المصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رده هذا الاحتمال بهذا القدر

فقوله واجب

قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من اطلاقه
في هذا المقام وقد قيده به الطايفة ووجهه ان احتمال تقدير
اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء
وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل مرجح على ان احتماله
مرجوحا يكفي لابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذلك
اي ازيد ذهب به قوله تعالى اه يريد ان مرفوعا وقع بعده فعل
هو وصف للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييد
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب لانقلب التقييد الى الاخبار
ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا
التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب على بيان انه لو سلط لفسد
المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون
مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام
وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف
المرفوع بما بعده لكان لا نوا بالمقام لكن جمل عبارته على
هذا المعنى بعيد عن ذات الكرام واعلم ان قوله كل شيء
فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به اذ يتوهم انه من باب الاضمار
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر
بالصفة قوله في الزبر اي في صحايف اعمالهم من القاموس
الزبور كالقبول الكتاب وجمعه زبر كسرر قوله لانهم لم يوقعوا
فيها افعالا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
كانه ذكره لدفع حمل الفعل على الكتابة فانه لو حمل عليه
ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه
بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة

وهو انه لم يكتب فى صحايف اعمالهم كل شىء بل كل شىء فعلوه
ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون او فعلوه كناية عن اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاصا كناية عن كرام
الكاتبين بافعالهم ﺻﺢ وان كان صفة لشىء بناء على انه يجوز
الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف ﺻﺢ لا ان كل شىء
كاين فى صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه نعدم موافقة
المافى الاية الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير من الاعادة
وان اراد انه ليس فى افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى
السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب فى صحايف اعمالهم كاذب
بل صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم ﺻﺢ بحيث لا يغادر اى
لا يترك ﺻﺢ والظاهر ان قوله كون دخول تحت القاعدة ظاهر
لا سر انما هو بالنسبة الى المبتدأ الغير الفارق بقاعدة اعمال
ما بعد الفاء فى ما قبلها او باعتبار ان جعل الاشتغال خبرا
خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد فيه تحملا واخراج الاية
عن هذا الباب ظهور كون الفاء بمعنى الشرط ﺻﺢ عن بعضهم هو عيسى
ابن عمر ﺻﺢ الفاء فيه مرتبطا اى تقدير الخبر بعيد عن الفهم
والمتبادر بتقدير كاين وجعل الباء للسببية ﺻﺢ ومثل هذا الفاء لا
لا يعمل ما بعده فيما قبلها ويتبين بمثل هذا الفاء فاء الشرطية التى
وقعت موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها
والمعرفة موقع الفاء ومقام اخراج الفاء عنه مقام الاية جملتان
اى انشادة الى ان قوله والزانية والزانى عطف على كل شىء فعلوه فى الزبر
وقوله جملتان بتقدير الاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط
عند المبرد والجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله كل شىء فعلوه

المبرد

فى الزبر

فى الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ
خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد تعريف الفاء فانه بمعنى
فاوه فمن تقدير العايد فيه فقدار تكب ما لا حاجة اليه وجعلنا ان
عطف على الخبر ويكون النكتة فى قطع الاية عما قبلها انه من
هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقل
ووقع ما ينجه ان دينا ضربته انه جملتان والمراد بالاستقلال انكى
ذكر احديهما مستفرغا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان
تبين ان الزانية والزانى جملتان مع رفع الزانية وما
هو جملتان فى حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا
يحتاج الى تقسيم الجملتين بالاشتغال او للتفسير بهذا فقط
واختيار النصب بط بالاتفاق اه يعنى ان قوله والا
فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين
ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب
وعلى تقدير ان يجعل الاية من الباب فح ان يقول والا فيلزم
ان يختار النصب فلا وجه له لانه استدلال على جميع ما ذكر فى الاية
مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من
لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان كان
من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد
ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التركيب الثلث
المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما فى الاول والثالث
فظ واما الثانى فلان التباس بالصفة ﻭﻉ لضيق الوقت
عن ذكره لانه لو ذكره لفات وقت التحذير عما فى الفهم
الثاني الذى يحتج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله

على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماع
ولهذا لم يذكر المحذر منه معها اي اسم عامل فيه تنبيه بذلك
على ان المعمول بتاويل المعمول فيه والمعمول في هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل
قوله او ذكر محذرا منه فيكون منصوبا لا فان قلت في جعل المحذر
منصوبا لا للتقدير عن تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب
الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف
او ذكر لا يقال لا يصلح جعل المحذر منصوبا لا لكن التقدير لا
يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن
بهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة
لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا
بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما التحذير عما
بعده ولما ذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام بمعمول بعد
ذلك المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب التقدير الفعل قبل المضمر
ولا دليل عليه بجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصالحة الضمير
المنفصل فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
هذا ممنوع بل لا بد من عايد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو نم
الضمير لما انتفع ما ذكر في الجواب بل الاولى ولا بد من عايد ليصح
ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العايد تنبيه الضمير
عن افادة ما في الضمير مثل اياك والاسد فيه نكرة تكرار
مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم التحذير اذا كان ضميرا
ان يكون ضميرا لمخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر والظ

أطال ح

المنفصل ح

فيه تقدير

فيه تقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه يكون
قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير
ح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون
اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واياه
الثالث فيستوي فيه الاسم الظاهر والمضمر كليهما قوله
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في النوعين غير صحيح لانه لا
وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا
عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين الفعل معنى التبعيد
فقد جنف وقال ونحو اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتبعيد عن الاسد بنفسك وتبعيد الاسد واياك
بتقدير اتق نفسك من الاسد فتعبير عن الاحد فيصلح كان الكلام
في تبعيد منك وابعد لم ولم تسرع عنه وتقدير بعد في مثال النوع
الثالث غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون
بتبعيد عن خرقه منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل
التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال بلزوم
نصب الطريق لحذف الجار وهو سماعي فان المعنى بعد نفسك
مما يليك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب لنفس
محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثالث وليس من
افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بمحذر بما بعده الا ان يراد
بما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير
عن النفس بالتوجيه على تبعيده عن الاذى الذي يوذيك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير

يد

القسم

يقال

يدل

نقول ح

قوله

بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر لاشتماله على
بيان كيفية الحذف فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام
كلام يتعجب الافهام ويدهش الاوهام وهو ان ابقاء الشخص في نفس
والتحذير منها ليس الا الابقاء للشخص في ضرر المحذر منه
في الحقيقة هو الغفر ويحذره بالهال فاذا نظر الى الحال صح
هذا المعنى وبقوله في قسمي النوع الاول اياك من الاسد تقدير
المحذر وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف
اى اياك تحذف بتقدير لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز
في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير حرف
العاطف وما ذكر من ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع
تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف فيما ذكر
من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير
من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان
امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع وقت ما لا يتجه
ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان شامل لاسماء
الزمان زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه سواء ذكر الفعل
الذي فعل لفظا او تقديرا بالذكر المذكور في هذا البحث فلا تفعل
مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ان يوم الجمعة لا وقد فعل
فعل طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة لم يفعل فيه
ولا لكان للزمان زمان ولكنه تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد
ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر
المطلق فيوم الجمعة مما ذكر فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور
ضمنا فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه

فائدة لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في قيد الحيثية صح فيحتاج الى اعتبار

ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع فيه اعتبار قيد الحيثية
يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه
فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد
معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم
في شهدت يوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه
الحيثية لا تقول لم يستفاد من كلام الشارح حيث قال ذكر
يوم الجمعة فيه اه انه جعل قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور
فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر فيما جعل هذه الحيثية
لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريف
ليكون بعيدا من الاعتبار فلا يكون قيد مذكور مستغنى عنه
اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية و
المعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس معناه انه ليس ذكره
من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه من حيث انه كذلك
ولا بد يصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل
انه فعل فيه فعل فافهم ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاعتنائها
عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما يعاب الا ان
لم يعب بل نبه على امكان الاختصار مبهما كان او محدودا
والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدود نهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والشهر والسنة وظروف المكان
اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان
مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير

راجع الى ظرف المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان
اذا رجع الى المكان خلى الجملة عن ضمير المبتدا وهو لا يحتاج الى ان يقال انما
رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى
المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتأويله بالقسم
لانه قسم من الظرف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره
بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل
غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير
ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في [illegible]
ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في
معناه لانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما
يقبلان مع انهما معينتان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام
اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر في
محل ابهامهما تاويلهما بالمجهول والمجهول عليه وعلى التقديرين
وجه جمع الجميع مذكور ولكن يحتمل الضمير الى عند ولدى في
محل ابهامهما بيانا لوجه التشبيه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل
ابهامهما فانه لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ
لابهامهما كما يلاحظ والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما
ويحتمل الرجوع اليها والى المبهم قوله ولفظ مكان وان كان
معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال
كنت مكانك ويقال جلست مجلسك وكل اسم
مكان ينتصب على ما اشتق منه او رادفه ولا ينتصب المكان
بغير ما اشتق منه او رادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته
على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل

لكثرته في الوجود لا لابهامه لانه اذا كثر مكان الشيء للامكنة الكثيرة
فيصير مبهما قوله وما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لاختلافهم في انه منصوب به يدل على انه محل
معه والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم
في غير المكان جائز فيه وسمع ان استعمال مع في صحيح وحكم
سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه فيه بحث ويعارضه ما يقال في الفارسية در امدم
در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح
على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت
الدهليز ودخلت الدار فاذا كان الثاني مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت
قوله قلت المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله زيدا اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق
عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وفي ما
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد [illegible] فيه فيدان
تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
معرفته على انه ينتصب بالفعل لدار ورد [illegible] لا يرد فيه ايضا
انه يرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني
التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل المذكور معه الفعل
فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب قوله مثل ضربت تاديبا الى
قوله فان التاديب يحصل بالضرب فيحصل التاديب عن الضرب فكيف
يحصل به واجيب بانه يحصل به في الخارج بما يتضمنه التاديب

وهو التأديب وانما ينصب التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع
ضربته تأديبا كما صرح به الرضي اتفاق النحاة فالحق يمتنع ان التأديب
عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث فقد
سبيله قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر
ان يقول يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل و
خلافه انما وقع مع ... ورده قول الزجاج بان صحة تأويل ايعول
معناه الى المفعول المطلق لا يدعو الى ان مواد التركيب هذا المعنى
فقد فيه يمنع كون المواد ذلك بل هما يؤول اليه ورده العصام بانه لا فرق
في المعنى بين تأديبا والتأديب في ليس قولك التأديب متصلا ... مطلقا
وهذا لا يتجه لان قولنا التأديب مفعولا له عنده لا عند القوم
فليس عند الزجاج رده الى المفعول المطلق وخص اللام ... بالذكر
التعرض لوجه تخصيص اللام بها دون الباقي قوله مبني على
ان الفعل غير البيان ... ودخل المفعول فيه ... نحو قمت
بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا يعني ... ان يقول احترازا
عما اذا كان غير فعل الشمل نحو جئتك للسواد قوله اي يتحد
فاعلا وفاعل عامله الذي اشار الى ان المصنف لو قال ... هكذا لكان اولى فانه
الواضح الاخصر قوله ومقارنا اي للفعل ... المذكور في الوجه بان
يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة ... الموجزة انما جاز حذفها
اذا اتحد فاعلا وفاعل عامله وزمانا قوله ويكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الآخر ولا حاجة الى هذا التصحيح في المثال المذكور
لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه
الا ان يقال هو الجبن من اوله الى آخره حينا واحدا اجتنابا ...
قوله وعشيت ... الحرب ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب

مطلب المفعول معه

وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له الوجود لكم المقا
او لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود لا انه لو المراد بالمقارنة
في الوجود اعم من المقارنة في الوجود الواقع وفي قصد الفاعل قوله وفي بعض
النحو حتى ان هذا الذي شرف ... الحمل ما هو محط الفائدة فانما
مقام الفاعل والحق هو عين تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر
المؤكد مقام الفاعل مع ان كتب النحاة على انه لا يجوز اصلا في السعة
توجيه ثالث وهو انه يتعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قايم
مقامه تقديره الشيء مثل كائن ... مع هذا فالظرف فاعل مجازا
كالخبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان
كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
قوله احترازا عن المذكور بعد عن كالعاق ولا يستقيم الاحتراز على
ما ذكره بل احترازا عما اذا لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان التعبير
بالاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لصلاحيته اه
متعلق بمذكور فيه لطافة وكذا ولو قال بالمذكور لكان السلف فتدبر
قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على النصب
زيدا او غيرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا
مفعولا معه اذا الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد التحكم
وانما جوز الشارح على ذلك حسبك وزيدا ويجوز ... ولا يخفض
زيدا لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى
الظروف المتقطعة عن الاضافة فالمراد بقوله نحو ما عدا المفعول
به المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا ان يكون ما يدل على الحدث
كما ... فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا
لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى

فالوجه ان يراد بالفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في نوع المذكور اذ كثيرا
ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل وقوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما عرض
له لان بعض معنى الفعل اعمالا سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعيه
وغيره لا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل ههنا ولا وجه لتأخيره الى قوله
فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور
في السنة الجمهور نحو استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل
صح الماء اذا ساوى الخشبة وكما عينه صاحب المفتاح للنابيات
استوى بمعنى استقام او بلغ كمالا كما يقال استوى الرجل وليس شيء من
لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كمالا بل الماء فقط وعند الاخفش لم
يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه
الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد
ما ذكره الشارح في هذا المقام يبينه عبارة اللباب قيل اعتبار او
الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال
المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد
مع تعدد الزمان لا يستلزم ان توضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه
المشاركة في مكان واحد في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تقييد المصاحبة بالمشاركة في زمان
واحد ويجعل اللام مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو
لم يحفظ الناقة واهلها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها
ايضا لرضعها وتركها في مكانين من قبيل حفظها وداخل في عدم
تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته
صيغة معروف فكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه

في المتبادر نخ

واهملتها حيث بيان

قوله

قوله وفصلها كتب في الحاشية فصيل الجمه شتر ازشير باز كرده
رضيع الصبي شير خورده كودك قوله واعلم ان مذهب ابن جني مذهب جمهور
النحاة احترز به عن قول جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل العوامل
نفسها عاملا وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو وكونها
بمعنى مع وجعل اعرابه ما بعدها كاعرابها بعد الا الصفة قوله وصلها او العطف
وكذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابن الفتح ولا على عامله
خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مصاحبه على الفعل بحيث لم
يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان اسم [illegible] الفعل
داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه لا يجوز
في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز
في كل موضع على معنى يصح فيه واغلب حملها عليه جعل معمول الفعل اعم من المنصوص
حتى يدخل فيه المتعدي نحو كفاك وزيدا ولا يخفى انه في التعبير ضربت
زيدا وعمرا ايضا يصح انه ليس معمولا معه منفق ضربت زيدا وعمرا
خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع ولا
ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه وعطفه
لا العطف وعدمه يحتمل الشارح والجزاء قوله يتعين النصب بدون عدم
الى ترجيحه قوله يتعين العطف عند عدم ما ترجح العطف فان قلت
مال زيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس معمولا معه بل من التوابع
قلت هو مفعول معه اذا صح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو
والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو المصاحبة عن المعمول سواء
كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو
على الشارح فيه بجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه والنصب ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح

فارغ عن نوع المفعول معه تخصيص معمول الفعل بما ذكر في ضربت زيدا وعمرا

بحث

الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بتكلف
في بيان المثل بقوله لان المعنى ما تضع ولا اظهر ان المثل النصب اي
نصب الاسم من بين نصبين المثل لان المعنى ما تضع قوله الحال من حال الشيء
يحول اي انقلب سمي بها القسم بالانقلاب غالبا قوله هيئة الفاعل
الهيئة الحالة الظاهرة على نهاية الشيء كذا في المغرب هو هنا الحالة في المغرب
والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي
مقدرين الخلود وسمي الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
نحو وايضا هي اعم من نفس الفاعل ومتعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه
لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية
يتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان
تدوم للفاعل او يكون كالدائم بكون الفاعل موصوفا بها غالبا وسمي
دائمة ومنها المؤكدة كالمجيء من ان يكون بخلافه وسمي منتقلة قوله
اي من حيث هو فاعل او مفعول لا احتياج الى قيد الحيثية غير
لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل من نوا ما نقل فيشكل بجاء
زيد سمينا فان السمن لم يثبت له من اجل انه فاعل واما تقييد
ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات لما تحقق مع صفة الفاعلية بل
نفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما تبين
صفة الفاعلية وهو ان يكن تصحيحه بانه تبين كون الفاعلية في وقت
خاص الا انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول
له وغير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول
النحوي بل يبين هيئة صدر عنه الفعل او قام به او تعلق
قوله مثل ضربت زيدا عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا
واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق

عمرا راكبا

فاذا لم يكن

فاذا لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد ذكر على سبيل
اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل قوله او يبين على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور
قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالين فيه لا يصح تمثيلا
قوله الا لدخولهما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قواعد عبارة
التي على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة
ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد المفعول به محققا او مؤولا
مثلا يجعل العرب الحال في ضربت المضروب مجردا عن الضرب بلا
تاويل باحدث الضرب قوله وزيد في الدار قائما لمثال اللفظي للمفعول
مما ورد على ما في شرح اللب اشتمال الحال عن الفاعل معنى قوله هذا نحو لية
زيد هذا الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم
الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا
عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة نحو ذكر زيد ليس
لتعلق الاشارة به بل الحكم به قوله فيدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل
ويكون من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المقيد هو لمعناه وخرج
خرج اسم الفعل من شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على
ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل
فيه اسم الفعل قوله او معنى المستنبط والعامل الكل ما يستنبط فان
ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العامل معانى وجعل
حروف النداء منه مبني على انه لا يكون المنادى مستقلا بل او معمول
يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل

المعنوي
اي ان في الحال العدم وورود الاستقبال
مع علمه في الحال ٤٢٠

عند المصنف ومما سمع عن النحاة التمني والترجي وخالفهم
الشيخ الرضي فان المعنى بتقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني
(متن) نكرة موصوفة وقيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان
ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة في لا يحسن التقابل
بينه وبين باقي الصور (متن) ان جعلت من احال الامر كل امر واما لو
جعلته حالا من المستقر في حكيم فليس محل بحث فيه (متن) او بعد الا استقصا
النفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا
النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة
لم تقع بعد الا بل حالها او منهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع
ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي وهو ظرف لغو لا
يعمل الا ظرف اليه هو والصحيح او قيل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان في جاءني
رجل الا راكبا صحيح تنكير الحال فيه منع الاحتمال وصفيتها الذي
الحال عن ما صح بكلمه فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه
بحث لان ما يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الاول كان محتملا الصح
جاءني رجل الا عالما او لغا منه نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما
من قال لا منع الا حجة وقوع الصفة بعد الا نقول فيه بلا
لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ
او الحال (متن) او ارسلها العراك او ردها سوقا فلم يذدها ولم يشفق
الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات فلم يورد
الاول على وجه بتعريف بشيء اما الاستشهاد البيت فيما بينهم بحيث
تكفي الاشارة اليه واما الاول ايضا شايع في المحاورات بحيث
لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس

لقاموس

موس يقال اوردها العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا
فادخل ال ولم يتغير معنى المصدر هذا كلامه (متن) ولم يذدها كتب في
الحاشية الذود المنع (متن) ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق
خوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل
نغصا اذا لم يتم مراده انتهى في الصحاح نغص مراد ناتمام نارسيده و
سيراب ناشده فكان المراد بالارسال البعث والتخلية الظاهر انه
وعطف لم يذدها بالتعقيب (متن) ثم يرده مضاعف مجهول (متن) من العطن
الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك
الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن (متن) ومررت به وحده
كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا و
حدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى كلامه قال الشيخ الرضي وحده
لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع
مخصوصة (متن) مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها
الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
(متن) متساو لا اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضميره نحوه بل سوا احق
بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وعن نحو
غير مرتب بهم الجم الغفير اي كثير ساتر بكثرته وجه الارض ونحو
دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده الضاق من الصادر من غيرها
نحو جاءني الرجال ثلاثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء والثمانية مضا
الى ضماير ما تقدم منصوبات على الحالية والحال لو وقع ما هو وقع نكرات
فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها في بعضهم عربات
باعراب ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلا في نحو لان الجملة
ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مأولة بالنكرة فجمل

العلك ونحوه مصدر الجملة الحالية لحدق قلة اطالة للطرف ح بمعنى احد
انها مصادر لافعال محذوفة وهو الاصح على قياس تعدد الخبر الظرف
بالجمل ويجوز تقديم الصفة اي معترك لان الاصل في الحال الافراد رد
الشارح على مذهب الاكثر وفيه تنبيه راد على كلام الشارح حيث
قال لافعال محذوفة اوصفات فسوى بينهما م اي يعترك اشار الى
ان العلك مصدر لم يستعمل فعله بل يستعمل المزيد فيه ح فهذه الجمل
الفعلية وقعت حالا الظاهر احوال م وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرة نحو الجماء الغفير الذي يؤذن بجريانه في الاحوال المعرفة
كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر فان كان صاحبها
اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجمل لا يجب فيها التقديم بل الواحد
من الضمير والواو او كلاهما ولم يكن الحال مشتركة الحال المشترك
صاحبها المجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله النكرة يخرج صاحب الحال
المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم تكن الحال مشتركة بينها
وبين المعرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب
الحال بكونه غالبا فاحفظ فاذا لاختيار فان م لانها في المعنى مبتدأ وخبر
فيه ان جاء قايما رجل في الحقيقة قايم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم
الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء ولا تقول الحال
بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار
عن الجثة بظرف الزمان م ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي
ان لا يقيد بتخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بما
باستغراق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عالما راكبا
ونحو ما رأيت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد م ولا
يتقدم اي الحال فيما عدا زيد قايما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على

نسخة م

ظ ليس بظاهر الواو

حدثين

حدثين عن متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل
منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم
على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدثين حدث قايم بالمشبه وحدث
قايم بالمشبه به والمتعلق بما قام بالمشبه العامل وما قام بالمشبه به المعنوي
ح على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر
بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر
باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا
وهو من قبيل زيد قايما كعمرو قاعدا م فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فاكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي
والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة
اصلا ولا يرفع به المستدرك الاستفادة من دلالة الكلام فالاوجه ان يقال
المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه
في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب
الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في التقدم
عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها
مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا يعرف وجه ويحتمل فرقا بين هذا
الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بغير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كا
او جملة معترضة م وهذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان
الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار
والمجرور واذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على
العامل المعنوي ح فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان لا يتوجه استثناء
العامل المعنوي لان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف ولا على

ولا يرتفع به المستدرك

ذو الحال المجرور لتبادر المتن ولا على العامل المجرور فلان الاسب الاوضح
ان تقول لا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي خلافا للبعض
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البعض
وممتنع عند الكوفيين اذا كان مرفوع تقدم على عامل الحال ش لم يتقدم
على الحال اتفاقا الا اذا كان مضافا بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ش لان الحال تابع وفرع لذي
الحال فتقتضي جواز ذلك جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال
وذلك ان تقتضي بجواز تقديم ذي الحال الا ابتداء بهذا المعنى بعينه
الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ ش في الكل تكلف وتعسف اما كون
الاول تكلفا فلان تاويل المبالغة في الحال غير معلوم الوقوع حتى انكرها
البعض في غير فعال وفعول ومفعال وفعيل والتشبيه بالكافية والشافية
غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون
الثاني تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان
اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلانه كافة
غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا ش فكما ذكر على بعده اي
صفة سواء كان الحال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال
الغير المشتقة ما تسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي
الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة
نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد في شجاعته ومن الحال
نحو بعت الشاة شاة درهما وضابطته ان يقصد التقسيط
فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال
وتاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت

الى قفيز

١٠٨

البر قفيزين بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا
اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا
بهيا انهما حالان مترادفان ش لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط في
المنعوت ان يكون مشتقا وجامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي
ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض
من وضعه تلك ش هذا بسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس ش ولا
ان يؤول البسر [redacted] بالبسر لهم يا ت المجنس بمعنى الصاير بسرا وجاء المرطب
بمعنى الصاير رطبا علية رطبا واو صفة الحال وهو من حيث لا احتياج الى تاويل البسر
بالمجنس لهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل والمفعول الموضوع اذا لم يكن حلو
في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد ولا يتوقف
على وجود المشتق من لفظ وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتفسير
المراد به واما قوله لان المبسر لتحصل فيد لعلة انه جاء المبسر لكن صفة التحصل
فانه انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل الا انه عليه وهو غير ظاهر اذ لو انه
سمي مبسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح تولهما لا من غير تاويل كما اختار المص
فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قد ضاقد بها ش لكنه
لما كان الضمير بالنسبة الى الظهور كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة
الى الظهور والبارز كالعدم فافهم ش لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمييز الباء
فلا يتقيد الاشارة بحال البسر فيه انه فليكن ح حالا معتبرة
مع انه مبسر الطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به
والله تعالى اعلم وقد تحمل الاسم ش ويكون جملة قال الشيخ الرضي وقد يقام
الجمل الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منه اعراب الحال
ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ نحو بعت

يدا بيد اى يدى بيدى اى النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة
بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما
بالواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب
صار الجزأة لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتى به على الاصل نحو
بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم بهذا ولا يخفى انه اذا اتى بالاصل
ينبغى ان يوتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو
والا على ضعف الاسمية وفى حكم الجملة المصدرة بليس لا بالجر نحو
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية وقد يخلو
الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثلها كما عرفت وكذا المضارع
المنفى بكلمة ما والمضارع المنفى بكلمة لم وبكلمة لا فى الاغلب وشرط
فى المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن ويجوز حذف العامل فى الحال ولم يقل حذفه لان المتبادر منه
حذف الفعل او شبهه كما شاع ارادته فى نظائره المذكورة
ولو جوز حذف العامل باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه
ومثال الحال ابينا اى من الحال بينا ومقالته فى حق
قوله تبين حاليته والمراد بالرشد امه تنبه الرشد بنفسه تمهما
امكن له اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا جرم ان الرشد فرع
الهداية فينبغى تقدمه مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف
والتداخل وعلى الثانى ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة ويجب
حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وكذا فى حال تبين ازدياد
ثمن او غيره مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت
جزءا من القرآن فصاعدا اى فذهب القراءة فى الصعود

والمستقبل فقيد العامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التى تغا
ذا الحال نادرا تقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة شاذ
مقارنة عاملها بالحال لزوما فيكون مؤكدة لا مقيدة قلت تحقيقه
ابوة دنع لما ذكره المحقق الرضى من انك لا تقول ابوك تثبت الابوة فى حال
كونه عطوفا فانه لم يكن ابا فى غير حال عطوفه لكن عطوفا ح منصوب ثان الحال
ووجه الدفع ان ذو الحال فى هذه نقدير احق ابوته بخلاف المضاف المعطوف
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اشد وان يكون مقررة اى مؤكدة
اما بتحقيقه واما للحجة الا على ان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له
فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال به
وانما جعل قول المص بخلاف شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له
على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية
كما صرح به الزمخشرى منه فى قوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين لكن
تكلف الرضى به صاحبه قال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص
الحال المؤكدة مخصوصة بعض مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى
ولو مدبرين منه فان اردت الاسما قلت دائقة مضمون الجملة
احتراز عما يؤكد بعض اجزائها نحو زيد رسولا لا يؤكد الا الا
الارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله
لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى لا الوارد به مضافا الى الشئ
وهو بعثه الله الى الخلق بكتاب او شريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو
الارسال الله ولا بد من تنازعه فيه نظر لانه يصح ان يراد
بمضمون الجملة الاسمية ما هو بيد اختصاص الجملة الاسمية وهو سالم عن مضمون
فعليه وبمضمون انا زيد ساير شهادة الله وهو مضمون شهد الله انه
ومضمون الاسمية خاصة ما يكون للاسمية ليس فيها اشتقاق

ولو سلم نصح ان نقدره وانه شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير
فيه مع وجوده يعمل في محل طرد الباب والله اعلم بالصواب التمييز قوله
التبيين والتفسير والتمييز بمعنى اي الاسم الذي يرفع الابهام
الوضعي عن مثل نكته ليس باسم لكنه ينتقض بالجنسي نحو
حسن زيد دارا اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه
او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كونهما مع انه ليس بتمييز عند البصريين
للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بنحو
زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انه ليس تمييزا
عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رأيه والم
شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز والخفي
انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه فمن اتفق عليه الجمهور انه لا فرق
في المفهوم بين سفه نفسه نفسيا ولا يصح جعل حسن الوجه شبيها
بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على
اشتهار وجوب تنكير التمييز في المعنى الموضوع من حيث انه
موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهو اشكال لم يوجد
الى الآن خاطري ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما
وضع الرطل له وهو ابهام موزون وان ليس الموضوع المراد اخذه
للدلالة فانه من مثل الكلام [red] تكون المطلق منصرفا الى الكامل
هنا اذ اعتدة العمل بالملاقة والتعذر هنا موجود لانه لو كان على الملام
للفاكه ويعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال
معا وهو من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه

ان الثابت

ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا يمنع تفسير
الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية
بالمستقر على ما يتوهم فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يرفع
عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب صار على
صاما عن مرتبة ولو فسر المستقر بما هو الثابت وفي قصد المتكلم لان التمييز
للتفسير بعد الابهام المتكلم يكون في النفس فالابهام ثابت في العقد في
صورة التمييز فاما اذا لم يكن حسنا [red] والابهام في نفس المفهوم بحسب علم
يلزم اذ لا يصح جاء رجل على انه تمييز وكذا على ما اتفقوا عليه ولا يصح
كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجاز فلا ابهام وضعا الا ان يقال انه
ذا مع في المبهم بحيث صار موضوعا فاضح التمييز عنه وكذا في ماذا
اراد الله بهذا مثلا يقال نعم وما في ذا المبهم [red] عن ذات لا عن وصف فرق
بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال البيان صفة في
شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس المسمى
وبيان انه اي جنس وحمل عاقل البيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا
لبيان ان الرطل كائن من جنس الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا
من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان
اوضح فيقال في رطل زيتا ان ذات الرطل مبهم لا يعلم انه اي جنس فلما قيل
زيتا بين ذاته بان تبين انه من جنس الزيت وبعد تحمل تخرج التمييز
بوصف نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض
من وضع المشتق المعنى الذي يقع التمييز اخراج الاسم عن وضع الذي
لم يظهر المعنى وجعل البيان بجنس [red] فانه نوع وانما طلب شيء منسوب
الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد
المضاف عنه يتجه عليه ان لا يناسب في كان زيد رجلا فان الرجل

بخلاف لا رأيت عينا جارية فان المعنى بالعين المبصرة الا انه لزم الابهام من غير قصد صح

عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب زيد نفسا
بتقدير الشيء منونا وجعل زيدا بدلا منه ويعني به ما يقابل الجملة
لم يجيء المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكانه اراد معنى ما
بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد في مقابلة النسبة في هذه الثلاثة
فالمقابلة يقتضي ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او مضاف
ويتجه على ما ذكره على التمييز في مثل ادنى رقاد مضاف وقد يجعل
من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب
الاضافي والمقدار اما محقق في ضمن عدد وجعل ظرفية المعدود
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والظاهر ان يجعل من ظرفية
المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم
فان الرطل نصف المن وقال نصف علمنا لكان بيانا المنوان نصف
فان تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد وكالكيل نحو
قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كتنور مكيال
يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثمان اواق او نصف كويس
او ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل
بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار
بالكسر اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم
والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من درهم والويبة
اثنان واربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان
او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد
يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا انتهى جميع
ذلك من القاموس وانما اقتصر على الامثلة الثلاث اي

نزيا — ل — طل — والدوانق صح — والويبة — مكيال القفيز — من ثمانية واربعين جزء صح

غير

111

غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان
سمنا بقفيزان برا او قوله وهو اي الشيء محققا او مقدرا كما
في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويرتفع بما يتم به المفرد ما ينصب
التمييز والا وجب التثنية على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام
الناصب للتمييز التام بنفسه نحوه على معرفة اقسام الاسم التام دون
المقدر لانه بناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار
اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يجوز ان لم ينفصل بين هذا الحكم وبين
استفادة اقسام الاسم التام كان ادخل في الانتظام لان المضاف
لا يضاف ثانيا اي عن اللفظ فلا يقال غلام زيد عمر بان يجعل غلام
مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا عن اللفظ لانه يضاف ثانيا معنى
ثانيا كما في قحف زمانك فان قحف مضاف الى زمان ثم
الى الكاف لانه يقال اذا لم يكن للمحافظ زمان بل رجل زمان نحو اللفظ
اضيف قحف الزمان الى المحافظ ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد
بان ... لا يجزئ العاطف اي كل فرد وفرد وانما ذكر
بهذه الاشياء قال الرضي وقد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا
ومثل في ما ذا ... عندي راقود خلا وفي القاموس الراقود
الدن الكبير او طويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال
معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا وهو ما
تشابه اجزاؤه في الاسم الكل والاولى ... ما تشابه بنفسه ...
ويمكن ان يحمل تشابهه مضارع المفاعلة وسند الضمير ... او
... ويشكل بالانواع لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع
مجردا عن التاء على القليل قال الرضي اذا قصد الانواع جرد
التاء وانما لم يقصد ... نحو ... رجلتين

ن اقسام صح — ن كما سيأتي وانما قصد على الاستيفاء صح — الكون صح — والزمان صح — ل — والكفي صح

للنوع جاز ان يقول طاب زيد جلستين للعدد وانما يقال طاب زيد
جلستين دون ان يقول لعدد لنوعين ولا يمكن المناقشة في
كون نوعين للعدد عادة وجلستين بالفتح فانه لقصد الافراد
لا المحاكاة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات
مذكورة ونوع خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التمييز
فيها عن اصل الكلمة سواء كان صيغة المرة او النوع واين الفارق
بين الجنس والوحدة فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل
والكثير من انواع الجنس واحادها واما ثانيا فالمناقشة في المثال
ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل
التنزل ليس مما يتحمله اربابه الترقي ثم يمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك لا وفي
ان يقال افراد الجنس بل الحصص لان الحصة لا يطلق في المتعارف
الا على الفرد الاعتباري الذي يجعل العقل باخذ المفهوم الكلي مع
الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي ثم ويجمع في غيره
اي بعد التمييز على ما فوق الواحد فتجاوز نحو التكلف
كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ما يراد صيغة مع انه
لا حاجة الى التكلف لان الصرفيين يجوزون في ضد المفرد الا صيغة
جمع فلا يجوز عندهم الا عدل انواع صرح به في ايضاح المفصل و
يؤيده انه لولا المراد بقوله يجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى
منه لعلمه ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس
والتحقيق ان المراد غير الجنس المقصود به الانواع ثم ان كان
اي المفرد المقدار فلان الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد
وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا ثم او المضي

ان

ان وجد التمييز لا يوجب الجمع كان في التوجيه الاول ناقصة وفي
الثاني تامة كان اراد الشارح الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه
الثاني تعسف جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او نون تركيبه
جدا والمتبادر منه فلو جاز الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين
لا الاضافة الى الشيء الذي يليه ولا داعي اليه الا امر اعتباري كتضمين معنى وان
كان في الدمج والصرف فيه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس
هاهنا التراخي في الزمان بل التفاوت في الحكمين في ان احدهما متعلق
بالتمييز والاخر بالتمييز ثم اراد عشرين من رمضان يجب ان يقع عشرين
رمضان الا ان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف
والنون الزائدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب
تنكير التمييز وح فلا التباس في هذا المثال ايضا نظرا لانه في
صورة الاضافة الى التمييز نكرة معرف في صورة الاضافة
الى غيره معرفة غير معرفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان
لكن سوق الكلام لا يساعده ثم وغير مقدار قال الشيخ
الرضي كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع
الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على
التمييز نحو قطعة ذهب او قول فيشكل تعريف التمييز بقطعة
ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال
ان التمييز لا يجوز نفسه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من جهات
انا نحفظ اكثر في النسبة فقال ثم لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة لا يستلزم ابهاما فيها رفعه القسم الثاني من التمييز الا
ان قولنا عندي رطل ابهام في النسبة فيه ابهام لا ابهام

ان الابهام

في الطرف وبازائه الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الشخص طاب
زيد ابا فان نكر فيهما على ابهامها فكل من الحكمين اغنى قولنا
الابهام طرف النسبة يستلزم الابهام فيهما وقوله ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد بالطرف المقدر وكذا
ما كان فيه معنى الفعل فيشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل و
ليست شبه جملة بل جملا واعلم انه في قوله وهو اسم الفعل وسيات
والمراد وهو اسم الفعل مع فاعل وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفعل والمشتق
والصفة المشبهة ايضا بما ليس جملا ذكرها الاشياء او ان لا يجري
على النحو والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد
لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك والمثل به هو التمييز من
حسبك لا من حسبك بزيد قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر
في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن وهو نهيكم من المطر
وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله
الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشأ العجائب فكل شيء
عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعني قوله لله دره
ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله تقول الشاعر
اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة
قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بذا
القيد لدفع ما ورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه
لم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد
الشرط بهذا الماصار ظنه ان يكون قوله اولا متناولا لطاب
زيد نفسا فبطل به قوله ومن متعلقه فيتوقى الا يضاد وفيه نظر
لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو جعل الصحة على الامكان

شيئا وينسبونه اليه نعتا م

من مظنة محمد

قوله م

العالم

العام واما لو جعل الاحكام على خاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد
الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط
ولان التمييز لا يكون محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيحذف الشرط
والجزاء وكذلك يتجه على قولك الله والحمد لمتعلق اذ ليس فيه
فايدة تامة فان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء
هذا وهذا المقام من مزال الاذكياء وقد خصصت بمزيد فضل
يتعلق بحل الاغنياء وشرحت عبارة المتن بحيث لم يتجه عليه شيء ولم
يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته في خصايص شرحي على الكتاب
فلو طولت به الحشية مع ما لا يحصى من الحجاب قوله فان يكون لتبيين رفع
الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكان المراد
رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه او في متعلق زيد هو الذات المقدرة
دون عين زيد قوله اي الشيء المنسوب الى زيد نفسه الذات المقدرة
التي حكم على التعلق فانه يحسن كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه ولا حاجة
الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب
الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كالنفس قوله فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الامران فيهما راجع الى القسمين المذكو
فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما
كان نصا في المنتصب عنه لا يخفى اذ تعسف جدا قوله اذا اردت به واحدا اي
دالا والمراد بالاجناس ما فوق الواحد قوله فاذا قصدت نفسه او جملة لا يلزم
ان شيء ذلك الجنس هذا بناء على ما سبق منه الجنس وجملة لا لجنس فصل
الانواع بل الامر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد في احتياج
الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما يحمل
نسيانه لما تقدم قريب بيانه الواو بمعنى مع والمطبق مفعول

الا كونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم تحريه نصا في المنتصب عنه الا كونه عينا او [redacted] م

اي المتعلق الذات المقدرة م

زين

ان يتخذه م

سوء لصاحبته فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها الى ما انقلب
عنه ومما يقتضي منه العجب انه جعل نفسه مع صاحبته فاعل كان فاحتيج الى ربط
فالاضعف وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت لهم فاحتيج الى ما في الصحاح
جعل التمييز فاعلا مغنى عنه ومن ثم بيت العنكبوت فاثبت المدعو بما يوجح
الى الثبوت والخلاف اى الصفة المذكورة محال الا معنى لحصر الاحتمال في الصفة
والحال لا يجب ان يكون مستقلا بل يجوز ان يكون على هيئة صح ان يقع حالا لكن
زيادة من فيها زيادة من في التمييز عن ذات يجوز مطلقا ويجوز في التمييز
عن الذات المقدرة اذا كان مما لا ينتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي
وانكر المفيد محتجا بعشرين درهم وكان الصواب حيث صرح بتجويز
دخوله على مميز كم فلو كان يجوز دخوله على التمييز من الذات
المذكورة عاما لم يخصصهما بهذا الحكم فان قيل يؤيد التمييز قلت بل
زيادة من يكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال على عامله اذا كان
اسما اما بالاتفاق فيشكل اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او اسم المفعول
فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام بل اسم الفاعل او
فالاولى ان يقال ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق اذا جعلته لازما يقتضي ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب
منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة بهذا الاعتبار جعل كل الفاعل
وليس الغرض فجرنا الارض عيونا في معنى فيه تحول تنزيل اللازم للمتعدي
معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة
اياه ولا لانفعال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء
فمبنى الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه و
ههنا بحث ليس البحث ورد الان وجه تاخير التمييز عن العامل لكونه
فاعلا اما حقيقيا لورود المذكور للمتعدي واما مجازيا اذ لم يرد

الا انهم

الا انهم توسعوا لكونه فاعلا حقيقيا بالورود اظهارا لما خفي من الوجه مايوق
على قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا
الى تاويل فجرنا الارض عيونا فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه اذا اريد
بالفعل مجرد الفعل يفيد انه خلاف المازني والمبرد في مجرده فان اريد
الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد انه خلافهما في جميع
شبه الفعل ولكان تفسيرا قبل الرواية الفصيحة وما كاد نفسي
المستثنى في اصدار ان التاكيد على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين
او متباينين ولفظ الاستثناء من قبيل الثاني وذلك انه ذكره يشتمل مرة في الجملة
ومرة في التفصيل بعد ولكن انه قول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين
قسما داخلا وخارجا عنه ولما كان حلوه نبيه بهذا الوجه الغير المحتاج
يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد يقع فيه راى المحقق الرضي حيث
عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن
المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل
والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلهذا قسم اولا
تقسيم اللفظ المشترك ثم عرف الاستثناء في المنقطع مجاز وقيل المراد
ان الادة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى هو المخرج سواء كان ما بقى
اقل او اكثر او مساويا من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى
قرينة لانه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يرد
النافية ادخاله في الحكم واخراجه عن الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى
عنه او ورد انه لا يصح ذكر نحو جاء القوم سوى زيد فانه ظرف للمحل
وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فلا يشمل الاسناد الى المتعدد المخرج عنه
زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا وبالنصب على الظرفية

وعاية لصورة الاسم والاحتياج اليه لا الاحتمال الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سوى ولكن ان يريد انه
مخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعدد وتنسب الى
الشيء فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان
الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة
الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد
وهذا غاية ما يتبادر من تحقيق المقام ولتجد في كلام غيري تحقيقا
لك الا لحاذ بالكلام والبه الواهب بالابهام رجل الانعام   سواء كان ذ
المتعدد لفظا اي ملفوظا جمعا او مفردا لفظا او تقديرا تفصيلا   المتعدد
لم للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولكن ان تجعل تفصيلا
باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على المتعدد
ويل صريحا او كونه متعددا باعتبار التقدير بان تجعل متعددا بالتا
نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه متعدد الاجزاء بتأويل الاجزاء
ولكن ان تجعل تفصيلا للمخرج او المستثنى كما يكون ملفوظا يكون
محذوفا نحو جاء زيد ليس الا   اي بعد الا واخواتها الا لكن
صح المنقطع الا بعد الا او غير و بيد مضافا الى انّ المشددة   في كلام
موجب اه بهذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله   وهو
ان يكون الكلام موجبا تاما بان يكون فيه ذا بان يكون نفسيا لا اصطلاحا
عليه في الكلام التام في باب المستثنى وسمي ما يقابلهما كلاما ناقصا
لان الكلام في كونه منفيا مطلقا لفظا ان الكلام في كونه منصوبا
ينصب بحقه لذاته لا لكونه تاليا مناب المستثنى منه نحو لابد منه
قيد تام لتتم المطابقة   والفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا انقطاع اللفظ بقولنا القوم خرجوا الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت

لعدم

لعدم توقفه على المثال وجواز ان يكون موضوعا   او مفعولا لم يعد
كان في هذا القسم قسم المنقطع كالاعادة تحملا لان الثلاثة مشتركة في
وجوب كونها بعد الا في غير الاستغناء عنه بحيث كان في هو قوله في كلام موجب
قدم لم يشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد
متقدم يشاركه في القيد المحال فقول الشارح عطف على قوله بعد الا
نظر الا ان يوجه بان يعتبر النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني زيد القوم وفي لما
جاء القوم غير حمار الا ان يرى المستثنى بعد في حكم المستثنى المجموع بعد
بنيه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه
بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما
خلا سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى انه بين هذا القسم وما تقدم به
ولم يعتبر كلا منهما ما يقابل الاخر ليعلم انه اذا اجتمع فيه القسمان وجب نصبه
لوجهين اي المستثنى منصوب ايضا وذهب بعض النحاة الى ان المنقطع منصوب
بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به وان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا وهو كما تحكي في دفع الموهم بعدها وان ليس حرف عطف والمستثنى
بالا وهو كما يحكى قالوا انها الناصبة بنفسها انتصب كلمة المشبهة
بالفعل وخبرها محذوف في الاعلال الخارج القوم الا حمارا في تقدير
لكن الحمار لم يجيء ونظائره نحو قوله تعالى لا اقسم يونس الا سوء كشفنا وقال
الكوفيون هو بمعنى سوى لا بمعنى الاستثناء ان في المستثنى المنقطع
الاستدراك لدفع توهم وقوله في الحكم السابق   في الاكثر
متعلق بالمنصوب رسم بصحيح حرف متعدد كان وعلى مقدم نحو ما جاء
راجع زيد الا عمرو   او الى بعض مطلق المستثنى منه بمعنى الضمير راجع
الى بعض منكر لاستغراق في الايجاب كما علمت نقول اي كل بشر
وانما قلنا الى منكر لانه لا دخل فيما بعد او بعض منهم ولعله عمم

النكرة في الاثبات اذا كان فالا تكلف ثم قال قد يستعمل البعض
بمعنى الكل واذ نبه هنا هذا المعنى ولو جاز الضمير راجع
راجع الى البعض المضاف اى خلق بتقدير زمان مضاف
اى زمان خلق زيد كما في مذ ساو ونظائر في المعنى ما جاء و
اى النصب بما فالانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى
بخلاف وما يختار فيه النصب بتقدير خلق زيد وعدو وعمرو
وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير
المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلو زيدا على ان الضمير راجع الى المجى او الجاء او البعض اى وقت
خلو كخلق خلق بعضهم وكذا في مقام وقت مجاوزته ايهم والاوجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى المجانى
ايضا كما سبق في خلا وهو ضمير راجع اولم يذكر هنا احتمال
الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان
عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى
ان نفي زيد عن المجى لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا
لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا الى المجى
لا يوجب فيكون التقدير ليس المجى مجى زيد بقيد الحق لكن لا يكون
لفظا ومعنى فافهم ٠ ولا يتصرف فيها ولا يعني فيها الا تكون
الى غيرهما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعا
ومحل يكون متاخرا عن الا الاخفاء في بحجة هذا التوجيه
اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد ولا
معنى لان يق في محل دفع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه
كما نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض

من الكل

من الكل وعما يقتضى منه العجب انه قيل توجيه الشارح احسن لان تعلق
بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية
كنف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حال المجمل اذ ذكر
مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب ولا يخفى
ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان
في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى
وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هو له فيجب
الانفصال لانه يق المستثنى هو منه كما يق احتراز عن تعقد بلا
ضرورة لانا نقول تعقد فيه هو من تعقيد الضمير العائد الى
الموصوف وفي هذه صفة لكلام غير موجب سالمة لانه صفة
ثانية لكلام ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا متقدما كما ذكر في وجه
عدم التقييد ضعيف ادعاء في المص يستثنى المتاخر عن الحكم العام المتقدم
المنافي للمتاخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الكلام
السابق ولا يقتضى تقديم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يق
لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا
ما تقدم لكان ذكره قولا ومقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاولى ان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم
جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون
البدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية
كما تقدم فلا لم يحتج الى التقييد بالمنقطع والمتقدم
على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو شائع ذكره

فاستغنى بنفي القيد بأن يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب قام القوم الا زيد فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفات عنه هذا القسم واعلم ان البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد كان عامل المستثنى منه يكون بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الحكم في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامل وعامل الفعل بواسطة الا ومن قال وعامل الفعل بواسطة الباء فقد سهى فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ بما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعراب العامل فيكون المستثنى مفرغا عن العامل مفرغا وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطف على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى وكوجهان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى

الا

منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى مع صحة عدم الذكر في الموجب فيصح استثناؤه قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من محذوف الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من اوقات الكلام اي لا في وقت الا وقت ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا او بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي على ما تحققه مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعلا بدلا عن قولك كل حيوان اه مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا مما نحن فيه الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى لغا وضعفه بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشئ في غير محله وقلت ما لبحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعراب المستثنى كذلك فالبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وضعفه الغني اد بمعنى ما زال يثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل فيما نا وما يقال ان الدليل الاثبات الدوام الا ان يقال المراد نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيهم ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادت الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشئ في حيز النفي عام فنفي زال وقع زوال ومعنى ما زال الدهر لم يقع زوال فعموم النفي يفيد دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يتحقق نفي النفي الا للاثبات قال بعض قوله نفي النفي اثبات مستلزم للاثبات لانه

عنه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
عليه فقد عقل فيكون المعنى كان زيد وانما البحث في المعنى لم يدم المطلق
بل في المضي من قبل اذ يحتمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي
مبالغة فوق ان ينفى عنه جميع الصفات المقابلة الا العلم لجهل
العلم الحق بالانتقال عن المقابلات واذا تعذر البدل لا يخفى
ان هذه المسألة تتمة لاختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها
بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف
على معرفة المواضع على حسب العوامل من شك ان البدل قوله ونحو ما جاءني احد ليس
زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب
فعلى المحل البعيد نحو ما جاءني من عشرة دراهم الا درهم فان من عشرة له
محل قريب هو النصب ويمتنع حمل عليه فيحمل على المحل البعيد وهو
الرفع فعلى الموضع اي محله اي يختار البدل على الموضع اختيارا او في
الاختيار فيحمل على اللفظ فيما لم يتعذر نحو كثير من المواضع
فان نصب على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لان الابدال على
اللفظ نحو لا احد فيها الا دينار وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام
في ما جاءني احد الا دينار وقد ينقض نحو لا ابهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل يمنع اللفظ ابهام الكفر
بيده وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف مثلا ثما وضعفه ب
لا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال الا لا يلزم توهم استثناء الشيء
من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح النفي يحمل يحمل
التنوين على التحقير لانه من الاستغراقية لا يراد اتفاقا
بعد الاثبات تقييد من يكون من التي اتفاقا اذ من يزاد في الاثبات
عند الاخفش بكون الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع زيادة

في الاستغراقية

من الاستغراقية بعد الا وجاز في هذا المثال وسواء من الاستغراقية لا يزاد
على اسم الشخص والاظهر ان الصحيح جعل الاستثناء بل ابتناء على منه التجريد
ولذا لم يعتبد كلامه لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل الا احد فيها
الا عمرو لو ابدل لعمرو من لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والبكر
لانه موضع كما يجيء ان شاء الله ولولا الاعتقاد ان الا حقيقة اذا لم
يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل
مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب وسراية حكم المتبوع ع
اليه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار المصنف في
اشكال توجيه قول المعتقد ان على انه مذهب الشك واشار الى ان العبارة اقرب
الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المعتقد ان على بل توهم جواز التقدير ي
غير الا ليس فيعرب مرفوع او النفي الناسخ اذا دخل على المبتدأ والخبر
على ما عمل فيهما الا كسر ينبغي ان يعتبر علة اذا كان العامل صحيحا في الصفة ثم اذا كان
العامل صحيحا في الايقين حتى جاز اعتبار ذلك المعتقد بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم
وعمرو وان عمر مضى فلا يعتبر ذلك المعتقد الا اذا اضطر اليه كذا قيل فيه نظر
اذ نعت اسم المبني الاول المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن وبعد حاشا في الاكثر يكون حرف جر
وهو مذهب سيبويه وبعضهم فعل فيه حاشاي بالنون الوقاية وعدم دخول ل
ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وبكثرة النصب المستفاد من
قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده بعد
وقوله وبعد حاشا التصريح باختصاص قوله في الاكثر ومعناها تنزيه
المستثنى فلا تستثنى الا ما عاب السيء اي حاشا الله يعني فاعل حاشا
ضمير الله تعالى اضمر عن سبق ذكر لتقيد ولا يخفى ان حاشا زيدا تعلق العمل بالعمل
المذكور وافضا بالمزيد على وجه التنزيه من غير ملاحظة بتركه

الله تعالى اياه فالاظهر ان يقال جاء ضمير الفعل المقدم اى ترك المجئ زيدا
عن نفسه حين استماع المجئ واستقاده عند بنوان بترتيبا اياه انتقل
اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد مثل كان ن
اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان بالا وفيه نظر لان الاعراب بعينه اعراب المستثنى
بعينه الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم وقد دخل نحو جاءني رجال الا
زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم
عليه كالاثنين وليس زيد باثنين نحو اى منكر لا معرف باللام يستغرق
كلامه ان منكرا احتراز عن المعرف باللام ولا حاجة لتخصيص الاحتراز
اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو ما جاءني اخوتك زيد الا عمرو
فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او باسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا
واسم موصول نحو ان الناس الذين امنوا والا وجاء يجب جعله تابعا
لمنكر يصح جعله صفة لان غيره لا يصح وصفا لمعرفة فكذا المحمول عليه
فتدبر نحو جاءني رجال الا واحد لا فائدة في هذا الاستثناء والا لا نعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل من الجمع مع كونه منكرا
محصوصا بمعنى ونكرة لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف وبيان هذه الفائدة
اذا كان مراد المصنف بقوله كما حمل الا على الحمل غالبا فقد التفت المصنف اليه حيث
لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره كالاكثر بالا ان يقع موارد ما لم يلتفت حكما
اليه المصنف ابهاما او ترك قيد غالبا او تسامح في حذفه فان قلت
قد التفت المصنف الى الاصفة وجمع محصور حيث قال وضعف في غيره
قلت الضعف مع معنى الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال ما قل النقد في المحصور جعل استعمال الصفة بغيره ولو

ذلك

ذلك كان قولك وضعف في غيره سقيما الا ان يحمل ضعف في غيره اى تعذر
الاستثناء ويتعين الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة فان قلت ما ذكره
لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر
الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروج بعضها يقينا قلت نفي الدخول ل
يقينا فان الدخول مشكل فاما ما ذكره المصنف يعد فيه نظر لان عدم الدخول
يقينا يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على
ما يقابل الشك بعيد فان قلت يتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة
فليحمل على البدل قلت رده المصنف بان لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي
الضمني المستفاد من كلمة لو كان كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح
انما هو في ما واقل وابى ومنصرفاته ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز
البدل في الاحيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلام النفي حين تجوز
لا يجوز الاستثناء ولان التعدد يستلزم التغاير لان المتعدد حين التوحيد
ينطبق على المعنى في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله
باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة
لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء قولنا جاء غير زيد لا يعنى ان كل واحد
منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا فائدة في وصف
الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بمغايرة الله يفيد انه اذا تعدد
الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون
شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة
يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بيقين بهذا البيان فاحسن تأمل
الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به ومنها
فرقدان وخالف الشعر مثنى و موحد كذا في القاموس وفي الصحاح
الفرقدان نجمان قريبان من القطب وقال في البيت ونحو

نظر ان الا وفي قوله الا الفرقدان شذوذ ان الخبر عن احدهما وقوع صفة
كل دون ما اضيف اليه وثانيها الفصل بينه وبين موصوف بالخبر وكلي
المعاد لكنه تنبيه على ان ليت مما لم يتجاوز فيه عن استعمال الشذوذ في بيت اكد
كون صفة فيه شاذا وكان الشاعر قصد نظر افرده حمل لفظ الفرقدين شا ذا
رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقوى يحمل
ان يكون الاستثناء اي لا يكن الفرقدين اي انه لا احد فالمعنى انه لم يوجد
الفرقدان كان كل اخ مفارق اخيه فالاستثناء في ثبوت اصلاح
بذا واعرف انه فصلا وعند الكوفيين اي بعض ونصبهما اي الظرف
خلافا فانه يجيء قول النصب على الظرف فان اعرابهما النصب لا غير وذلك
النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض
الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح ان في قوله للنصب على الظرف مسامحة
والمراد الظرفية ليس بظروف بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه ثابتا
على الظرف فلان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على
موصوف والذي هو الظرف قال الرضي ما فعله انه سوى في الاصل مكانا
سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى
البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت مكان عمرو اي
بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء
وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء و
ستعرفها اي اخواتها ولذا لم يشبههما الله ولك انه يجعل ضمير ستعرفها
الى كان واخواتها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها وخبرها
فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد
ليعلم به المسند بعد دخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها اي بعد

فيه نظر

فيه نظر لان كون هذه الافعال مجردة ولفظ الجملة الاسمية بحكم بان يكون
الاستثناء وقيل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها واما كلي
خبر المبتدأ او بمعنى المراد شريك مع خبر في الاحكام السابقة لا في جميع
الاحكام لانه لا اعتبار بعد ذكر احكام لشيء وتشريك الشيء معه فلا يرد
انه لا يشارك خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل
وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع
قد ظاهرة او مقدرة والفعل انه لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا
لان هذا الحكم لا يصدق على ابن مالك خلافا وذلك فيجوز ان يكون الفعل
ل معه وكذا لا يجوز انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال
ايضا ولا زال وجاء فانها لان صار للانتقال الى ما يتجدد غالبا وما زال واخواته
للاستمرار والصالح للاستمرار هو المضارع الصفة والمضارع وما زال ما دام
فلان ما للنفي اللازم يقلب المضارع الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي
مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الصفة
والمضارع ويتقدم على حكمها حال كونه معرفة لما كان يتجه على ان المخالف
بخبر المبتدأ ولا يجوز ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح
لدفعه بقوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى
ان الحاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان
المصنف لم يجعل حكمه حكم خبر المبتدأ او استغنى عنه كون تعريفه مانعا
عن تقديمه فانه ليس هذا الحكم من احكام وامتناع التقديم فيما
اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام
الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او
في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر ويشير اليه قوله
فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب اه ويحذف عامله اي عامل

حتى كان لم يحتج الى ارجاع الضمير الى عمرو حتى كان والسابق حتى كان
ولخولتا بعيد كما وقد سبق مثله ان يرجع [illegible] الى حين كان نحو اخولتا
ولذا ان يجعل الضمير راجعا الى حين كان واخولتا اجعل [illegible] في [illegible]
الغلام [illegible] فقد لا يخصصه بكل وشرك الغلام [illegible]
بالغلام ان خبر [illegible] بعد انه لا الرشد [illegible] بحيث ثبت الحق كذا
قيل والبعيد فيه فقد اخر [illegible] الكون [illegible] وتخصيص [illegible] ان خبر ليكن
[illegible] يجب الخبر يرجع وصف [illegible] العلم ولم [illegible] البصير والتفسير الاول
مستفيض كما بين ويجوز في مثلها اى مثل هذه الصورة [illegible]
مثلها بين الصورة [illegible] منه [illegible] الخبر مثلها [illegible]
بارجاع الضمير الى المثل [illegible] المذكور لانه لم يرد مثلها ثانيا
فالارادة اولا [illegible] اختصر منه [illegible] الى تقسيم الشارح [illegible]
[illegible] مثلها ويجوز يجئ بعد [illegible] ثم فلو [illegible] اسم
[illegible] كما [illegible] او رجل [illegible] ويكون
ان يوضع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التركيب [illegible]
وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف [illegible] ان [illegible]
[illegible] فيه تقدير [illegible] كان [illegible]
[illegible] اسم [illegible] ويجوز
تقدير نحو [illegible] كان الخبر اربعة اوجه اى الوجه [illegible] كثر وجه
سوا [illegible] الاربعة [illegible] بعض [illegible] عمرو [illegible]
ان معا [illegible] كان الفعل [illegible] متصلا [illegible] تعدد
[illegible] ابن سيف [illegible] الرضى
وحكي عن يونس [illegible] صالح ان الاصل [illegible]
الرد [illegible] عدة الوجوه في مثلها الاكثر

كما

ى

اعقد

اعقد بناء على انطلقت في نحو ان ضربتها اى ان كان [illegible] خبر
[illegible] خبر فيلزم ان يجعل [illegible] الى الطرف [illegible] الطرف
اى [illegible] او يخبر خبر فانه [illegible] قال الشيخ الرضى انه ليس يراد
المتكلم انه ان كان في [illegible] خبر [illegible] الا انه لا يعقل [illegible] الحق
المتكلم [illegible] يجعل [illegible] ذلك [illegible] دليل على نفسه و
[illegible] يجعل الضمير الى الاول [illegible] فكان [illegible]
اى [illegible] كان [illegible] الا اذا حذف فعل الجزاء
[illegible] الفاء [illegible] المذكورة [illegible] الجزاء [illegible] النص
من [illegible] ويجوز [illegible] الاربعة [illegible] الا التركيب فقط [illegible]
[illegible] كان [illegible] وجاز [illegible]
تقريبا [illegible] اى ان كنت [illegible] على الكوفيين
حيث قالوا [illegible] ان كنت منطلقا انطلقت [illegible] جاء
[illegible] هذه الصورة [illegible] ههنا اختلاف [illegible]
التركيب [illegible] معنه [illegible] كان [illegible] الكسر
كان التركيب استقبالا [illegible] ذكر [illegible] البصريين
فالتركيب [illegible] القاضي [illegible] استقبال [illegible] الشيخ
[illegible] اللفظ [illegible] المعنى [illegible]
استقامة التعليق [illegible] الشاعر [illegible]
[illegible] الكلام الفصيح [illegible] فلا يصح تعلق [illegible]
كنت [illegible] تقدير [illegible]
مستقبل [illegible] في ذلك [illegible] المعنى لا يثبت [illegible]
استقامة التعليق [illegible] التركيب [illegible]
وقد [illegible] لفظ ما بعد ان في موضع كان [illegible] على ان

لفظ ما زايدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع
زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زايدة لانه يقطع حيث عن الاضافة
ويعلم بذوق هذا ان الزايدة ما لم يتعلق بها غرض في الكلام فيجعل عوضا
عن كلمة يكون موجبا لحذفها غرض لمعنى زايد فاقتصر النص على الاول
انكر الشيخ الرضي مجيء ما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف
شرط ان مع كان موجبا تفيد يوجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت
منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الا ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا
بالكسر لصيانته بهذا القول اسم ان واخواتها وستعرفها اي نحو
انه هو لفظ ان واخواتها فانها انه قد يجوز في حروف الايجاب ولا ما
لما فلابس بما ان هذه وقد سبق ان لا اشارة الى قسم الحروف المنفي
يرد المنصوب لفظا او تقديرا ولا يكن التعريف جلبها وما نفاه
اي تنفي صفة الجنس وحكمها لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة والاضافة لتقدير سطوة
بيت الله قوله وحكمها ويمكن ان يقال ببيت بقوله وحكمها الى تقديره بل الاشارة
الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس نفي وجود الصفة بل نفي حكمه
ويرد نفي الجنس ولا التي تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان الحق في الاعلام
رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل
فتدبر لكن الاكثر فيه نحو المعقولة وفيه كذلك نظر لان
المجرور يرد بحرف الجر والاولى مع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال
كان المنصوب باسم المخصوص باسم فيما بينهم وكان المنصوب اسم
بالبيان فدعو ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف
ساير المنصوب منها لم يخص باسم ولا يبعد ان يقع تعريف كتاب
من ان غير المنصوب منها قبل خرج بالمحالة فيكون مثل الاغلام ابوه
قايم للاعراب في حق البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله

قوله

يليها لانه لا تعارف في كلامهم تكون للدخول والبعدية بهذا المعنى خرج
لا محالة فيكون نحو ما نفيه لم يليها خروج الخارج فانه مما قبل لا احتاج اليه
في هذا التعريف يخرج بقوله يليها وكانه يتكلف لتصحيح قوله وهذا القدر
كاف اه ومشبها به هذا مما اختلف فيه اللغات فنحو بعض الملحق
بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله و
توجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني والاول
متعلق بالاول وفي الثاني يتعلق بمدلول عليه الكلام اي لا يعصم من
امر الله ولا يجوز كونه من امر مستجن لان المجرور خبر عنه الا اذا كان
المبتدأ مصدرا كما في الاول لكن على النسخ المشهورة فيه تتمة المثالين
بعيد جدا اذ لا يليق لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى فصد
في المثالين حذف خبر لا وذكره على طريق طبق لا نجد كثيرا
وكذا قدم مثال المحذوف والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب عن نحو
مستحسن وقيل تنوين لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء
وقيل جمع المؤنث يبنى على الفتح والياء المفتوح ما قبلها في
المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف
والمعطوف عليه فصار كان المضاف والاشبه ان يكون الاعراب
المحلي المعرب بالحرف في الحرف الذي يبنى عليه لانه لو وضع موضع
الاغلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة
نحو جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد والتركيب وكذا في
التكرير في النكرة المنفصلة فلا بد من التكرير الا اذ العطف عليها الا ان
القرينة على ارادة نفي الجنس نفس الاسم او نادر وقد انتفيا
فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف

المقصود بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المقصود بلا لانه تخرج بقوله بعد
دخولها كما عرفت من معناه هذا جواب دخل مقدر في قوله ان كان معرفة
في التعريف بانه غير جامع بنصب ... الفصل بين الحق
والباطل فالطلاق الفيصل ... رجل عدل اي ... بحذف الكلام
يقال بحذف اللام من العلم القائم مقام المثل ... بالصفة المشهورة ...
واجب التنوين فيها اذ ... علامة التنكير ... حذف اللام ...
اي فيما كررت فيه لا ... الرجل في الدار ولا امرأة
كان ... انه لا يجوز فيه نصب الثاني ... فيما كررت فيه لا ... العطف
ولم ... الا ... او ... عقب كل منهما نكرة بلا فصل ...
المذكور يجوز نصب الثاني ... كون الثانية مزيدة ويكون العاطف لعطف
الاسم على الاسم ... التوجيه ... التفصيل
الوجوه ... انه يكون ... الجنس ولا ... انه يكون ... الثاني
زائدة لانه جاز ... مع الزيادة نظرا الى لفظها عطف مفرد على مفرد
وجزء ... وجزء ... لان ... او ... الا
بكلام ... في كلام ... او ... قيل
... لا حول ولا قوة ... لا واحدة ... ولا ...
... لا حول ولا قوة ... موجود ... الاعتراض ...
... بالاصل ... حذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية ... خبر الجملة الثانية مذكور ...
انه ... فالاولى انه ... وخبرها ...
... الاخوات ... العرف فان الاسم لا
... وجه النصب ... لا زائدة ...
... لا لنفي الجنس فيكون ... بجواز الالغاء ...

التكرير والتنكير لا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء
والاعمال وضعف ... ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء
عمل الاول ... ضعف ... ما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس والا يكون
عاملا اذ ... هنا ... على نفي الخبر والضعف على الاستعمال
والغاء الاول وضعف ... ضعف الاول ولم يقل ضعف ... اشارة الى
ان ... ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف ... حينئذ له
الضعف لانه يمنع الضعف في الاستعمال فان مدار ... على كثرة الاستعمال وقلته
واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل انما خصه لبيان ان الهمزة لا يغير عملها
لان لا التي ... العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ما ...
على نفي الماء ... على نفي ... وقد مر انه اذا بطل
النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض لذلك ... بليس
ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولا فيه خلاف الا انه ... العرض
فانه يجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها
للاستفهام وخلاف سيبويه ... حمل التابع على المحل في صورة التمني
اذ التي ... الخبر ... لا الا غلام ... الغلام
او ... لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال ... بلا مال صار مظنة توهم
التغير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال البناء على الفتح نظرا الى
لفظها كما يبني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها انما ... حقيقة الخ
انه نبه الشارح على ان ... حصر المعنى في ثلاثة ... كونها للمعاني
الا ... التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير
ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الاختلاف فيها دون ما
عداها فانه لا اختلاف فيها فيجب انتصابه ... نحو الا زيدا اكرمه
في وجوب الانتصاب بحث نحو ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم

نحو الا الذين لا للاف بتكلف وبقاء دلالة وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير الا لاجل نحو اما الله حين اخو وبدل على تحصلت المجد
المحصلة المؤاة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تحصلت تحصل كذا
ونعت اسم لا المبني اشارة الى معمول وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج
عنه الاماء وماء باردا فان باردا ليس اسم لا المبني فاذا نعت التابع
اسم لا فقوله والمبني قوله ونعت اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
مما لا احتياج الى اصلا مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا يجد بعد عود الى
جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا او ظرفا ونعت
مبني اوله مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اوله يليه حالا
من ضمير ضمير مفرد فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع
اي الحكم الاعراب لا عن الا في ان يقدر في محل الاعراب ان كان المعطوف نكرة
بلا وتكرير لا زائدة وكلام المتن قيدين والقيد اطلقه كون المتن مطلقا اذ الكلام
في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا
ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف
على اللفظ والمحل وقوله الحكم ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد الاخرجه
لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام ولم يجعل حكم لنتصل لفظة الفصل
اذ لا احتاج الى جعل لفظة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعطف
وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو حرف واحد وهو ضعيف
اذ نحو ولكن في تحصل كثير والبيس على حرف واحد الاحرفان حكمها حكم
توابع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل
دون وجوبه من اثبات الالف يحوز اب اراد به الاسماء الستة الا اذا
فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يحتاج ز
هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله وحذف النون

نعت اسم لا المبني

من نحو غلامي اراد بنحو المثنى والمجموع يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين طوي ما يشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب
ى سؤال وهو انك قلت اسم لا المفرد في النكرة مبني ومثل لا ابا لك ولا غلامي
لم مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا يحصل الا ولا دليل على اعرابهما
حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لا يحصل بهذين التركيبين
من تقدير سؤال اي سار كل اسم لا حين يضاف الى قابلين للتوجيهين
في المال وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة
الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميرك الى المضاف في اصل معنى
ع الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد بارجاع
ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره اي الى
تركيب يشتمل على الجامع الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان المعنى
في الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاص
تفاوتا تاما يستفاد من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى
اصل معناه اصل الاختصاص ويكون معنى الاضافة لان بين الاختصاصين
تفاوتا فيكون قوله الاختصاصين تفاوتا تاما منفهومات كلام المص وهو
احد القيود ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في
دريا خصوص معنى الاضافة لانه تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب
خبري وبعد الادراك لا يخفى علي ما فيه من الطرد لم يجز تركيب
لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة
النصب لانه ليس فيه بانه شبه المضاف حتى لو كان فيه ضاربي لا يجوز
لا ضاربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني ضاربي اليوم في اصل
المعنى لان الاضافة في اشارة المعنى في لفظ المعنى فالاصل

ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكان لم يذكره في المتن لانه
معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم التنوين بالتكلف يمكن ان يقيد
من عدم التكرير والرفع بانه لا عبرة بصورة المضاف مشابه المفرد النكرة
فلم يرفع ولم يكرر وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه فيما بينهم
فيه بحث لان حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
بان تحليل النحو كما منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يستو تحليل
فيما بين علماء النحو مثل ولم يختلف فيما بينهم مثلا اولان النحو
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين للنحو بعيد عن العبارة ولا
يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بيين
قوله هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل عليك بركة ذكر فيه الخبر
وهي خبرية خبرها ولا حمل العين الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة
والاقتصار انه يستلزم حمل الخبرية على لغة اهل الحجاز حمل الاسمية
على الضد لان الاسمية والخبرية متنافيان بعد ما جعل نكتة الاقتصار
ينبغي ان يجعل نكتة بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز وفيه
اسم لا وما مع نفيه وتاخره الى بحث خبرها ولا وهي زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة لفظا ان زيادتها عند البصريين لفظا كما
النفي او انتقض النفي بالا خلافا ليونس تشهد بقوله وما الدهر
الا مجنونا باهله وما كان الحاجات الا معذبا وأول وجعل من قبيل
ملاث الا يا بجعل معذبا مصدرا وجعل مجنونا قايما مقامه اي
دوران مجنون اي يقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم المقدم
على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين فلان ما عال ضعيف او لكراهة
ابدال الناقية في معرض العال اي حكم المعطوف الرفع

لاغير

لا غير من الصفة ويجوز لان جر خبرها لا يكون الا بالباء الزائدة المحضة
زيادتها تاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لتاكيد باعتبار الباء و
قرينته بقوله واذا عطف على عمرو ان العطف بعد الموجب
هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ماذن بو قائما
بل قاعد بتقدير هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر
لانه مرفوع لكونه خبر المبتداء في الاصل وقيل العطف على سبيل
التوهم توهم بطلان عملها وقيل الموجب بطلانه بعمله
اي اسم اشتمل ليخرج آه جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا
عند سماعه فاحتاج لاخراج الحرف الاول والاخر الى تعيين
ما ادن بكلمة ما لو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا به لمجيء
لافادته معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحرف
الاول والاخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخر لاشتماله على الخبر
كاشتمال الاسم يعني المراد بالحرف الكسرة وما يقوم مقامها
لا المعنى المصدري كما يوضحه قوله سواء كان بالكسرة آه فلا يتوهم الدور
وقوله لفظا او تقديرا متعلقا بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو
غلام اخي ولم يقل ومحلا لانه مصدر مما لا غير مشترك بين الجميع
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا اسما
لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج لما جعل بمعنى الشيء الغير المنسوب
وعلى هذا ليس قوله المضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر وما
على توجيه من وضع الظاهر موضع المضمر لم يذكر التوجيه المطلوب في
مقام التعريف والمضاف اليه وان كان مخصصا بما عرف به لكن
للتنبيه على علامته المتميز منه وبما هو مشبه به اشار بقوله وان كان
مخصصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مخصصا بما عرفه

به بان يراد بما نسب اليه معنى اعم منه وبما نسب اليه حقيقة او صورة وقد
يكون المشتمل عليه اعم منه وما هو مشتبه بمبني على ان يراد بالمشتمل عليه
ذات العلامة لا على العلامة من حيث علامة او الاشتمال حقيقة او صورة
وفيه انه ينتقض بتعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان
يدفع بان المراد بالكسرة بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف
الجر حقيقة او حكما وان عممه اشتمل على علم المضاف اليه اولى بتقدير ان
لا يختص المضاف اليه عاملا فيه كما تقتضيه كلمة الوصل وذهب
في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم ورد علم المضاف اليه
بتقدير الامكان بلا تكلف فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير
الحرف مراد والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط فهو صحت يوم الجمعة
وضربته تاديبا والاولى ان يقال والارادة شرطاه اي من الجر
يعني ازيد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد ان الوجه
ان يقول بتجريد التنوين والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى
الانسلاخ تنوينه او ما يقوم مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض
بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه تحصل في متعلق المضاف اليه ولا
ينتقض باسم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين
لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه
تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث
لو كان فيه تنوين لا سقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين
لسقط لاجل اللام التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا
لمنع الخلو والتخفيف لازم لكل ثم المتبادر من هذا التعريف
المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بحرف الجر لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما لانها تفيد معنى

المضاف

المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية اما مفاد الاضافة فانها افادت
معنى للمضاف اليه ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى في المضاف بوجه
والاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ
المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية للفظ علامتها ان يكون
فقد علامتها ان يصح الحمل والمشهور انها في شرط تقدير من ولكن تقدير
العلامة احد مخرج كما لا يخفى كاسم الفاعل او المشتق في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه لاجل ذكر معنا
الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره ولا اي لا يصدق المضاف
على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا والحاصل اي حاصل
البيان في هذا المقام واما مساو كليث اسد اذ يريد المساواة التي هي
قسم اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد
التساوي في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الاخر بلا علاقة
مقابلا بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يدل عليها فيلزم تكلفات
كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف شارع الى انه ينبغي ان تقيد
عبارة المعرف فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في
جنس المضاف بمعنى بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة الاتية لا تخرج بذلك
رجل وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل ماء رجل مطلقا لانه لا يصح جعل
اضافة لامية ولا بيانية لا يصح ماء هي رجل او يجب هو رجال الا
ان يقال من رجال الجنس والتنوين للوحدة بجنسية اليه ماء من هذا الجنس
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى
ان يكون هذه الاضافة بيانية والظاهر فيهما حالة غير التكلف لانه اعتبر
العرب جعلوها لامية ولا نظر لما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر

فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل فيصح حمل مفهومه على كل رجل انه
متعدد لا استغراقا ولا للمتعدد على سبيل البدل قلت نعم يكون لبيانات
الاضافة بمعنى في واما هذا الكلام ظاهري او قع او لم يدفع فيه قال الشارح
وتبعه كثيرون لمنعهم رتبة التعليل عن التنكير والتحقيق ما اذا
نا ليه التمسك بحمل اليه التوفيق وهو ان كثرة ما يتنزل منزلة الظرف الحديث
منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه بهذا التنزيل بمعنى ضرب اليوم
بمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا التوجه جاريا في نحو خاتم فضة
فاصرفا اى ضرب كحو واقع في اليوم الظان في اليوم فيما هو اصل ضرب
اليوم اعنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير
واقع في اليوم اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة مطلقا وتقييد
تعريف المضاف مع المعرفة ظاهرة تعريف طرف الاضافة مع معرفة احد طرفيها
الا انه خفي المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله شرطها تجريد
المضاف من التعريف فلنا ذكر له قوله بلا اشارة الى معين قد تبقى
في ذلك الشيخ الرضي وتولى ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخولها او قسم منه وقوله ولعدم ان على اللام مفهوم المعين
وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللام في الورد من عوض استعمال اللفظ فيه
مستفاد من القرينة ووصف اللام بابي صفة النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مثال الغاية فيه مجهول العلمين وتعادت الاصطلاحين في كلام الشيخ
رحق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة وليس يجرى هذا الحكم في نحو
غير ومثل وشبه ونحو وغيرها كذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون
فرقا بين غلام زيد غير اشارة الى معين وبين مثل وغيره في عدم افادة الاول
الاضافة التعريفية فيها مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف
دون الاخيرين فان يجعل واحد من جملة يسمى بذلك اللام اى

يجعل

يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق
على جماعة يكون مدلول العلم واحدا منهما واقل المسمى بهذا الاسم وقد يحصل
في بعض الاعلام لمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم
في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع
ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر
اوصافه فبيانه ان تنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك
انما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ثاني
ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا
الطريق العلم لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع
لغير معين فلابد ان يراد بتنكير العلم وتجريده عن التعريف
جعله في حكم النكرة وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
او المراد بالتجريد تجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان
طلبا للاولى ونحو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف
اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو
بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا ولو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل في النكرة لا يخفى ان تحصيل الحاصل في فتح
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيصح الاضافة وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا وورد عليه ان المجموع علما هو المركب و
المعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين
المراد بالنجم حاصل من غير جعلها علما بل المجموع لتحصيل تعينه
تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة
المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل
التعريف لازما باقيا فليس منه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل

واما ما اجاب الشارح فتح على التنوين لانه تحصيل الحاصل كما فيه
تقسيم اذ لا فائدة في ازالة تعريف الموجودة في الكل واحداث
التعريف بطريق آخر واما استعمال الفعل لا يثبت عن الفصحاء
ترك اللام اي اولى فالاخصر الافصح فلانه ما ثبت عن الفصحاء
قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى التحير الذي هو في عمه عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي
من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع بلقع اي الخالي
وفيه ان الاثافي بمعنى الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير
الا ان يقال الثلث في الاصل صفة الاثافي وكانا اصل التركيب الاثافي الثلث
فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من يستعمل الثلث الاثافي
اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز
نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع
وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد مصارع البلاد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى
الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال
اضافة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول فاضافة لفظية وان قصد تقدير حرف من حروف الجر فمعنوية
في الاضافة المعنوية مثل اسم الفاعل والمفعول بمعمولان الموضوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية حيث صرح ... وانما ان ... ان العمل في
المفعول به وغيره مما لم يذكره سابق وهذا خلاف ... في اللب
وقيل اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المعرفة غير السبب لا غير

فيقال

فيقال زيد صائم بطنه ومرجب خدامه الا الى عزم كما ان زيد ضارب في
في دار عمرو لا تخصيصا ولا تعريفا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا
في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا في اللفظ لا في المعنى اه اشار الى فائدة
لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل
وثانيهما انه يحصل الحصر نظرا مضافا فاما خفة المعنى لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ الا في المعنى فلا يفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا الا انه يقال ثم
ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او تبيينه وان كان بعيدا فلعل
الاولى ان يقول لو قال لا تفيد الا تخفيفا ليتبادر الذهن الى التخفيف في
المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف للتعميم كان اصله
القائم غلامه لا يخفى عليك ان بهذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز
القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف الى اللام بتبديل حرف متحرك بحرف
ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف بعد حذف الضمير والضعف
القائم الذي قيل به جعل شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب داعوا
في الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة
الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في
الصفة بدل من فرع ... لئلا يلزم ... بلا ... وينفرع على هذا ان
لا يكون المضاف اليه الصفة محل رفع والمراد ان المثال اليه تمام اه
قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء اللاحق على سابق وابتنائه
سابق بلاحق ولا يثبت المجموع ههنا لما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة
التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة
التخصيص لان معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما
يتفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتنكير

قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام قد عرفت دفعه بما هو الحق
بالاختيار ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها
لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد
في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو
لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا
قيل لو افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف
والتخفيف وتقديم المتفرع على الصريح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور في
بيت الرجز فيما افتراه المص واما المدغم في شعر الاعشى اعني
خمس عشر ثابر بخمس عشرة قبائل وتعضيده في القاموس وضعف
الا ان يكون التضعيف يعني ضعف الفصيح اولا يكون موثوقا به
وح لا يتوجه مصادرة لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني
امتناع الضارب زيد منقول بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول
الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا ثبوت للمصادرة الا ان يق يق
اسناد الضعيف الى الاصح لوضوحه كمال بعده عن العبارة وبقوله وضعف الواو
الثانية الا بما احتمال آخر وكونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا ح
تخفيفا في اللفظ وكذا نظايره فاعرف بتامل منتج فانه يحتمل
النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به
الجر ولو لم يحتمل لما ادعى ان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى
نصب العبد حملا على المحل سبق في فيه الجمع والواحد قيل اي هو
مشترك بينهما كالفلك او في قبل الثلاثة الاثواب وح يكون
وجه آخر لضعف وعبدها اي ذا عبدها من الاضافة العبد الى الماء ومن يد ١٠
مدح للممدوح بانه يعطي عبدا يتعهد مائة من الابل الحدثيا

التقايج

ب

الشيخ مع الحسن لها وهو اعم من الجامد اذ الماء يذكر اما يوجد بحلاله
مثل هذا العبد واما لانه قال عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح
قوله خلاف للفراء لا انتفاء التخفيف لزوال التنوين بالالام لا يكفي في
اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه لا اضا ق
كان في الحسن الوجه حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه
المختار توديعا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا قبيحا
ولو نصب وان كان ح كفصل احسن ابيه كان انسب الى الحسن لكن يشتمل على
تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لا نعقد سبق من هذا
القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى الموصوف فلا يجاب في المختار في الحسن الوجه وجهان
الا انه حمل بناء على ما هو مناسب وهو متعين فكذا اطلق المص العبارة
لا يخفى ما فيه من على الوجه المختار وحسن الوجه من حسن يعني سيبويه
واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم ينقل الا بالمفعولية وفي الرضي
ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري فيمن
قال اي قوله من قال حمل بتقدير المضاف لان الجواز هو قوله فيكون
طرف الاقوال ويكون بين الاقوال بين القائلين والظاهر ان في يعني عند
اي عندهم قال فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل اشار الى فائدة
قوله فيمن قال والظاهر ان الشارح الى رد قياس المبرد على الضاربك
في وجه آخر وهو منع كونه مضافا اي لمحموليته على ضاربك فالتحد
فاعل المفعول له كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر الشارح الى
هنا الحق بما قبل الانسان شتوع من النسيان ويحتمل هنا ان يكون
مفعولا له للقائل اي انما جاز عندهم قال كذا حملا من غير اعتبار
حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل الا بقوله مضافا فيظهر بالتامل

الصادق ولم يحمل الضارب زيد عليه اه تتجه انه لم يحمل الضارب زيد
على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين
الضاربك وضاربك كان منشأ هذا الاشتباه عدم التامل الموجب
للانتباه والاكتفاء بتشبيه مثال على الفضلاء المتمازين فانا اضافة ضارب
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشارك
في تخفيف المضاف يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد
وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار
في حسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل
في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا انه يحصل التخفيف
ويجوز ونحوه بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق ان التخفيف بالحذف
لان الكلام في هيئتي التركيب الوضعي والاضافي ومعنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر فيه بحث لان الكلام في هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع
معمولها غير اخر وحذف قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام
هيئة تركيب العامل مع المعمول وثانيهما ان يكون الوقت متحدا وفا
والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة وان
المراد الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال الابهام
اي نوع تعيين فيكون من قبيل احد المتباينين وما يقتضيه التعجب
ويعرف نقصان الشرح وان كان التعجب ساكتة وهذا المقام من جامع
بين العلم والادب وحاصل ان اضافة المتحد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سيناء وصلوة الوتر ونملة الكريم وجانب الغربي صلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة الجبة واحد حب الحنطة ونحوها
والجبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت بذرا وغيرها وضعوها

بالحق

بالحق ذهاب في مجاز السبول وهو اول الاقدام ومثل جرد قطيفة
كتب في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنك ومرسود كى حتى
صار كانه اسم غير صفة في انه استعمل بدون الموصوف فان الصفات
لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر وفي جرد صيرورته اسما انه قصد به
ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا والحبة في
الصحاح والقاموس الحبة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اريد بالمماثلة
في العموم ان يكون مدلولهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين
او متساويين بالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما شخصا واحدا — تنبيه
واحدا والاخص الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين
الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم
وكانه اقتصر على ما ذكره لانه وقع في اللفظ ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم
وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه فيكون ذكر الاسم واضافة الليث
اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة
اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف من المضاف اليه فلا خفاء
بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يكون متعلقا بالاستثناء اي الاسم المماثل كالليث ونحو بخلاف
كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثلا الدراهم والعين ليس
مماثل الشيء بل يختص بالاضافة فان المضاف فيهما يختص اريد بالاختصاص
التعريف او غيره والبيان بقوله سواء اه واما اذا كان للجنس فقرها
خفاء بل الخفاء وصحة عين الشيء ونفس الشيء والخفاء اغناء
من جعل الشيء شاملا للغير الموجود في الخارج كما في اللغة
فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه من قال الشيء هنا

بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالعين
اعم بلا شبهة وتفصيل ما بين الخفاء ان الرجل الحبشي اذا اريد
به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه
على فرد الطبيعة وكل الطبيعة بخلاف فانه يصدق الا على نفسها
وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
الطبيعة من حيث هي ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد ولا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه
على قوله وشرط تجريد المضاف عن التعريف وكان غفل المص عن وروده
ثم فاخره الى هنا فاجاب عنه فانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز جاءني مدلول
هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلقا المدلول وهو بعيد
بل الظاهر توفي تشكيل العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل
سعيد كرز مسمى سعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد
بالكرز مدلوله واللفظ ويراد السعيد المسمى به فيكون من قبيل اضافة
العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح بمعنى اللقب يكون اوضح
احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح او الموضح بمعنى اللقب يكون
اوضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع الآخر اوضح سواء كان اوضح
او مساويا او دونه فلا مانع في اصل التوضيح ان يقول كرز سعيد
الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق والرجح من حيث القياس وكرز — ولا مانع
اللقب اوضح غالبا نظرا الى انه لم يكن مشتركا كالكرز مشترك
في القاموس الكرز اللئيم او الحاذق وابن علقمة وبن جابر وابن

وبرة

وبرة واحد غير منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا
لسعيد ومن معنى الحاذق لا من معنى اللئيم وهو شيء عرفي النحاة احترز به عن
عرف الكوفيين ولهذا لم يقيد بيان الملحق به فانهم اذا التبس لغيرهم فيه عرف
واختلف في انهما الاصل وفي تقديم مفتوحا ساكنا ياء باختيار
ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت الساكنين الظاهر منه ان السكون هو الاصل
فتامل او محلا لانها مستقلا لها في حكم الابتداء بها المشاكل ياء المتكلم
لان مشاكلتها حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها مثل غلامين
اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقول اذا
اضيف ولو كان تقييد لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول صار مسلمي
بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وكسر ما قبلها الا انها لما انقلبت ياء وساكنة في جنب ياء التي
قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي وكذا الياء فيما لم يلزم الالتباس لا فيما
يلزم فبقي الضمة كما في جمع الرومي على امثل الصفة ابو الفضل لئلا يلتبس فتقبل
ينفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ
الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف واختير
الفتح لخفته الظاهر ان اختيار الفتح لانها الحركة التي كانت للياء
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هنا بمنزلة الاستثناء وفرقه واذ كان
اخره هذه الغائبيت وان كان واوا وقلبت ياء او ادغمت فان كان في احد هذه
الاسماء الحروف الثلث في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي
الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الجمع والثاني
فاستثناؤها ببيان حكمها او بمنزلة الاستثناء واضافة
الاسم الصحيح ثم يحذف الخاد هنا تنبيها منسيا لما صحيحة مع ان
بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي واب على ما

كان

نبغي

المبرد ويتجه ح انه ينبغي ان يتعرض المص لاخي واني وفي والتعرض للياء في
عارغم الفائدة فاخي واني قدم الاخ لانه ابعد خلاف المبرد واد سخ
في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما
ورد في اخي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه في قوله
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما قصر فيه النحو واد اد ة
الاعم من كل عجب يرد لام الفعل فيها او هي الواو في حال الرفع وفي حال
الجر الياء فقياس قد المبرد كذا في الحاشية او قد لحلك
ذا المجاز وفذاري قضاه ذو المجاز بسم سوق بمناه مني وادي
اظن بصيغة المجهول واجاب المص بان ذلك خلاف القياس او على
انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر ويقولوا وابراءة قائلا
جعل صيغة غايبة مع ان المتبادر من اسناد في عبارة المصنفين صيغة
الخطاب دفعا لما يتجه ان المص ويقولين ويقولين واحتراز غير بعد
ما قبل ان حمي فيه حذف مضاف اى حمي ذو حمي وقال المص ويقال
لكان اوضح وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية
وضمير افصح منهما عايد الى غير المذكورة ذكر تقريبا
ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة بكذا ولو وعصا ويد
وجباء ولغة اوغر منهما بل سواء وذو اصلا عند الفراء ذوى
كفلس وعند غيره كفرس وكانه
خص الضمير بالذكر كان ما ذكره
مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر
في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان
بالاضافة اليه فيهما افاده باستعمال الكاف
المناسب اداء حق الشمول

[illegible]

بحث التوابع

قوله كالاول فهل كتب في اي نسخة الكامل باب الكتفص الشهي وهو الحق الاول
بخلاف التابع فانه اسم المنفصل لم يجعل التوابع جمع تابع مع انه فاعل لكنه
الوصفية اصح بجمع على فاعل ولصح ثالث الاسم التابع لانها كلمة
تابعة لانها لو كانت بجمع تابعة تقال لكل ثانية معربة باعراب سابقها
ويجعل جنس الاقسام التابعة من التابع قوله والمراد بالتوابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما
فلا يشكل بمحل الوصفية والجمل التي هي معطوفات تتبع حال الاعراب قوله
فلا ينتقض حده بالجزء اذ اذ وضرب وضرب في ضرب ضرب زيد
لانه زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص العرف بجعل ان وغيرها
من التوابع فالدليل على قول المص فيما بعد ويجري في التاكيد اللفظي في
الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون
من جعل التابع اعم قوله لفظ ثان اي متاخرا ودفع ما يورد على التعريف
من الثالث فصاعدا ولو قصد طريقا ان جعل الثاني بمعنى المتاخر او اعتباره
ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لانه في الذكر والصفة الثالثة في المرتبة
الثانية في الوصف وان كان ثالثا في الذكر ولا كلام نظرا الى الاول
والثاني الا الثاني وبهو شرط بان المراد الثاني في الرتبة لا يتوجه الاشكال
بالتابع المتقدم ثم قال المستشكل عليك وردة الالا ان يراد السوابق او
الثاني بحسب الرتبة فقد غفل والاتيان عليك انه في المص تنبه بقوله
باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن
نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث
والرابع في الذكر لان كلا منها ثان في اعراب قوله اي الجنس اعراب بعد
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين
قوله اي ثان كلا منها من جهة واحدة شخصية مثل جاءني

زيد العالم الح لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والمترحم والتاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وثانيه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح وللتاكيد وكذا الاصح في التاكيد و
عطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فانه يجز دالثاني باعراب سابقه من جهة واحدة للشخص في حالة الكائنة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل الكل تجزء سبقه الاعراب من غير تاخر عن الاخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه لمنع الجنس اعراب سابقه الخوجه لانه يعني اعراب سابقه لا يجتنب لانه اعرابها واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر ضعف محلين
فقد اي بكلام لا يتحقق فيه ونسبه على انه حمل بقوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بمعنى اعراب سابقه ولا يحصل على بلاله
قوله يشمل التوابع وهو ثوان كانت بهذه الامور ان حصلت لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرف **قوله** اعلم انه الاعراب المعتبر في هذا التعريف هو الاخص انما يتوقف عليه المتابع في الاعراب ولما لم يكن يشاء ما تابع حركة المنادى تابع حركة الاسم لا تعرض لهما في محلها لم يعرض بالجاء
الاتيه الجاب **قوله** ثم انه يحفظ ثم هنالك في موضعها الان التعريف انما يكون بالجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه
كما كان فذكر فيجع صحة الحمل فاحفظ فانه من سوانح الزمان فالحدود بالحقيقة التابع لا افراده وعلم مثل انه لفظ التوابع ليس في موصف لانه
ليس معرفا بل على وزن المعرفات ونظايره فتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المعروف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بانه ذكر التوابع اجمالا ليست على انه مقتداق بمستدرك **قوله** لكنه يقال
دخل عليه كل ثان لفظ كل متحتم زايدا يشير بزيادته الى الكر

لها

فيها

ذكر التعريف ما فيها **قوله** والظاهر انحصار المحدود فما يعد الكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من لاحظ في اساليب ومافي التركيب مما يليق المتحرز وياتي في الصافي الى السائل من الاعاجيب **قوله**
يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلقه واشار الشارح فيما بعده ودفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحاله باعتبار يحصل بسبب المتعلق لانه بوصف بحاله قائمة بالمتعلق معنى مشابه ولاله على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة فهو خلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبار قائمة بالمتبوع والحق انه على حسن انه دل باعتبار اسناده لما فاعل على حالة قائمة بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه **قوله** اي
يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه والا فيرد عليك انه لا يخفى زيد علم وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لانه لا يدل على حصول صفة في زيد بهيئة تركيبه مع زيد بل لا لاضافته الى ضميره ولكن دلالته كلهم على الشمول في القوم ثبتت بهيئة تركيبه بل لاضافته الى الضمير فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته **قوله** اي دلالته مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة والا يلزم عدم العبارة لانه يجب ان يؤنث مطلقا الا انه يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث فاعله لا يرد في الدلالة على ما سناه من الانشاء **قوله** فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع الذي بخصوص مواد ما ذلك فلا يخفى القوم كلهم باطل لانه تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد نقرير الشمول فيه ولا ولالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي

يدل على المتبوع **قوله** وفائدة اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما
يدل على ثبوت شئ لشئ يعني ليس الغرض في الوصف الاعلام بحصول المعنى
بل تخصيص المتبوع بما عداه وذلك بحسب وظيفة النحوية لا بيانية كما توهم
وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان الاعراب التي يجب
ان يقصدها المتكلم بالتركيب زايدة على اصل المعنى بهذا والفرق
بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح النحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح
يستفاد في تقييده بما يعادلها بالفاء كما يستفاد من حرف التعليل **قوله**
ولما كان مراد المصنف بهذا حاصل كلام العرض شرحه قال الشيخ اعلم ان جمهور
النحاة لم يشترطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
مررت برجل اسد وصفا دون جاء زيد اسد حالا واعترض على الفرق
وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر
قوله ولم يكن بهذا مرضيا عطف للمتن على الجملة لما اي ولما لم يكن اه وفي
صحته نظر والاظهر انه حرك للحاء في قوله ولم يكن من سهو الناسخ **قوله**
رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق والامر يوجب
للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الاشكال التي
ذكرها في شرحه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره الاخصر الاوضح ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله**
في صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصلح عدم
الفرق مطلقا لان المشتق يغلب راجحا على غيره **قوله** اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق بغير هذا التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال لسواد كان
مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل قائم مقصده والفرض عاترتب

ك

وجوده

وجوده على الشئ ويقصد به بهذا التركيب سواء وجوده العقلي او الخارجي
وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب والتنبيه
على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي مثل الشارح لغرض الدلالة على المعنى
لا التقدير الى الاوضح انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده في
التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مما من باب الاقحام في الكلام
اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب
ان يكون للمتبوع فانه يصير بوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدا او خبر او في
حال او موصوف او غير ذلك مثل مررت برجل اي رجل اي
كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على في القاموس اي اذا اضيف
الى لفظ موصوف بعينه يكون مجازا عن الكامل في حقيقته دل عليها لفظ
موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله في مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا به وعلى انه ليس في هذا التركيب
يمكن ان يجعل موصوفا في يظهر انه عدم الصحة من جانب اي رجل فانه
انه يقال في مثل مررت بضاربه اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا **قوله** وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالته
مقصودة **قوله** ويوصف النكرات اي النكرة وما في حكمها من ذي
لام يقصد بها الفرد مبهما كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى ان
تخصيص الجملة بالنكرة بقوله وهي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة
في حكم النكرة لكونها للافادة شئ مجهولة كالنكرة التي هي للافادة فرد
مجهول فاذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب
في تعيين موصوفه عند المخاطب بما تعرفه من النسبة ولذا قيل
الاخبار بعد العلم اوصاف الا انه يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها تفيد
للافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة

عدة

لاولى

بيت انه لم تتعلق لا بنفسه

ضوعه

طار علي وضعها وقوله الا المعرفة اشارة الى انه قول النكرة احترز عن المعرفة
لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها الا لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف
بالجملة اصلا فعبارة المصنف اعم واصح لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد فقيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل
الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مشترك
بينها كما هو المشهور ثم ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى اعطاء
الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد
لا العدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة
وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها
فقدر اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تأويل يقرب
من تأويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تأويل رجل مطلوب
ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما ذكره الاستشهار
قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل
المحكية فلا يقال رجل اضربه الا فيما امر بضربه ولو كان المبني على التأويل الذي
ذكره لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيص
بالطلبية المحكية قوله انه مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تأويل للمقول
المحذوف وانه عبارة عن استحقاق المقول في حقه لا انه قبل ذلك
ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية الخبرية فتقدير المقول في حقيقة
صحيح بلا شبهة الا انه يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته
بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام
اظهار الاستحقاق لانه يؤمر بان يقال لاحد قتلنا قوله واذا لم
يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية الى بادي النظر فالتزم الظاهر احترازا
عن انه يظنها انها جملة اجنبية معترضة بدلا لكونها صفة ولم يحترز عن

قوله

وبل

تحصل بيان

تخصيص

صحيح

ذلك

ذلك في نحو الحلوة الشيء بما يتوهم مقام الضمير لانه يوجد المحال الطرف فوق
توجيه الى الصفة فلم يبق مظنة النقل عما لا يظهر الاعتبار به توجيه ولذا بالغوا
رابطة الحال الصحيح فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا انه في مثل
من انه لللازمة منافية لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ
قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وتقريره بادواته
اخر البحث عنه ببيان كونه ما يحتاج في قوله شيعة في الحكمة يحتاج الى تأويل في المراد
بحال الموصوف ما يجعل حالا له ولو تجوزا فرد يحسن الوجه من قبيل
الوصف بحال الموصوف وان لم يحسن الا وجهه ولذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما يجعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان
قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال
المتعلق مع انه الحسن قايم بزيد فاعرف حال قوله اي بحال فاعله به
قوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه او لما ان الحال
على الوصف بحال المتعلق لا النعت تابع على معنى في المتبوع وليس
بحال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه
انه لا يكون النعت في جاء في رجل حسن غلامه الحسن بل انما هو مافي
ان كان بحيث يحسن غلامه ولا يخفى انه يجري الوصف تابع للنحو
في الاعراب النعت كالوصف بحال الموصوف بل يلزم انه يكون
جاء في رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه
وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال يعني
قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجري على اعراب التابع ويجعل نعتا وتكلف في
صدق التعريف عليه بانه يدل بجعل وصفا على معنى اعتباري حاصل
بالقياس اليه في متبوعه قوله والنكرة جوز الكوفيون

في

صوف

وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها
قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان
مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجال عدل وامرأة
عدل وافعل التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او فعل التفضيل
المضاف للزيادة مطلقا من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وما في الشرح في هذا
سهو بين ومع من بهذه الاقوام قوله فان قلت اذا نظرت حق
النظر وقد ثبت الافراد هو الوصف اه فيه بحث لان الالف الدالة على التثنية
في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد وكلامنا في التي تلحق الصفة علامة للتثنية
والضمير فيها مستكن وكان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها
نعم بل الحق ان الموصوف هنا كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية
المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة
نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف في حال الموصوف مطلقا
تابعا للموصوف في البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان في
نظيران في رجلين يضربان لا تشبع رجلين بل الحق انه ضمير الفاعل لتحصيل
صفة التثنية الا انه يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او في حال
الجملة التي وقعت صفة ما اولت بمفرد مطابق قوله حسن قام
رجل قاعد غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن
كالفعل لامتنع فاعلم قوله وتلحق علامة الحاق كالفعل يتحقق
اللام قوله ويجوز مع غيرها حسن لا ضعف مقعود غلمانه لانه لا يخرج
بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع بمقام
الاسناد الى الظاهر باجزاء ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل
مقعود غلمانه لوجود متابعة لموصوفه قوله اجتمع فيه

المقام

فيها

فاعلان

فاعلان في الظاهر الا انه يخرج الاول نزلنا في الظاهر ليتصل الاستثناء
بلا فصل وقيلا انه يجوز ان يجعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس فلاف الظاهر حتى
يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
الاول او يجعل الجملة وجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في
اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على ضمير المتصل قوله فلا حاجة
الى الالتزام صنيع فيه اذا اعترف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد
من السبق ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليس في مرتبة المتكلم الواحد
والاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر و
حمل عليها ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه تمسكا بقوله الا الرحمن الرحيم
العزيز الحكيم وحمل الضمير على قوله قال لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اه
اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ولكن
انه يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه
وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به عقيبه انه انما يصح عند من يجعله الاول
بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع
الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما تحد
بالموصوف قوله الجمع المعرف باللام والموصولات … المضاف الى
المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعده المنادى والقياس ان يكون في مرتبة
الضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب بل علله انه انقص منه
قوله لم يوصف ذو اللام الاستغراقي وذو اللام الاخرى والموصول الا ان يراد
عنه [illegible] التعريف ليشمل المضاف [illegible] فلا حاجة الى قوله او بالمضاف
الى مثله الا انه يقال المراد عدم خروج المضاف [illegible] من قال انه انقص
من المضاف اليه [illegible] في كونه ذا اللام [illegible] يجيء

في الاول

على الفعل

في بيان مرتبة … لم يسلم عدم حاجة الى التوضيح … فلا ان لم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب الى التوضيح ح

وحمل الجمهور مثله على البدل يمكن ان يقال هو اسم … اسم كالوجه … ح

انه يقال الخبير الاوضح لم يوصف ذا اللام الابذا أي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف
ذو اللام بالموصول نحو قوله فتكلف بان المراد بمثله الموصول بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه
نحو مررت بالرجل [illegible] لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا
واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو للتعريف
المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف بالعطف
المضاف الى المضمر دون العكس ومن قال انه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف في
الى مثله بجواز ان يوصف المضاف الى الاعرف منه ان يقال المضاف الى الاعرف
منه ان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله ان باب
اسم الاشارة بذي اللام [illegible] يراد بذي اللام ما يشتمل الرجل واخواته
قال الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا
الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا [illegible] الظاهر انه يراد
بهذا في قوله باب بهذا خصوصه وبقوله باب بهذا اسم الاشارة لانه مراد
بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله اما القياس فيقتضي جواز وصفه او
بمثله من اسماء الاشارة بالمضاف الى مثله قوله بل رجل متصف بالعلم اي
مقصود نسبة المراد بالنسبة ما يعم المتعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام
زيد وعمرو جاءني فيشكل التعريف بجاءني زيد الفاضل والفاضل لو جعل
الفاضل وصفا لا معطوفا كالشيخ دون [illegible] بالمعطوف في قولك انواع
رفع وصف [illegible] الان فقال النسبة التي في هذا المقام نسبة التقييد
لانه يجعل المجموع جزء التقييد بعضه كلاهما فان المعطوف مقصود في
هذه النسبة قوله وقوله بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم
من الكلام وتوضيحه انه ليس متعلقا بالكلام والا لكان المعطوف نفسه
مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة

ذي قال كذا وبهذا اسم

قوله

قوله

عطف البيان

نسبة

نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم الى لانه عبارة عن قصد نسبة
او نسبة شيء الى شيء قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ
المفهوم من لفظ المتبوع او من المتبوع قوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
لانها لم يبين المجانسة ولا الاحاطة لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل
منه فان راح التعصب ليس لعقد الاحتراز عن غير البدل البيان المشترك
بينه وبين البدل فاعرف العقد ولا تغفل عنه قوله واجب انه فهم عدا المعنى من
كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه بل الغلط
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد
وعمرو وبين قولنا جاءني زيد بل عمرو فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف
بهذا المعنى دون الاخر تحكم قوله ولما لم يكن ما ذكره جميعا وصفا اردف
لزيادة توضيح او يحتمل انه يكون قوله بتوسط شرحا في بيان حكم المعطوف
بعد تعريفه يعني اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا
لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف بعدم الاكتفاء فكان منها
مقصود زيادة التوضيح ومنها بيان ما المقصود في ايراد المعطوف ومنها انه اعلى
ان بعد الحروف العشرة يطول واما ان يجعل فينبغي معرفة المعطوف
موقوفة الا وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فحكم
منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو ما عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق
الرفع مرتين نعم ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر
المقتضيين واما ان يعتبر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به قوله
لان الحروف قد يتوسط والمراد بها الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله
فحينئذ انه يدل على انه يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد
جوز الزمخشري [illegible] على ان المراد بتوسطها الحروف العشرة
توسط احدها ما هو بتفصيل كالسبح والواو التي تشارك المعطوف

كان م

لم يبين العوض بالكاف في بعض النسخ لا خلاف في جواز دخول ثم بين المذكر
والمؤكد فينتقض التعريف به قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه
والوجه الاول انه الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا فانه وجه قوله
اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داع عن التاكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل قلت بدل من عطف الضمير على المفرد عطف الجملة
مثاله ضربت وضرب زيد فلما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه
يحتمل تقديمه على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختار
على زيد ضربت هو وغلامه لان الراجح على الحكم بالتاكيد زيد ضرب هو وغلامه
طرد الكلام في الاقرب زيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير
للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل
وقوله خبر الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حسن التاخير بتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم بطول
الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف في
ما هو كالجزء من الفعل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف
قوله واعلم ان مذهب البصريين يدل على ان المنفصل خلاف فيه والتاكيد
مستحب لا واجب قطعا كما يقتضيه مقابلة الكوفي جواز الترك وما يسبق
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف يتعين النصب مثل جئت
وزيدا قوله حرفا كان او اسما كان الشيخ الرضي لا يتناول العامل الاسمي
الاولام يشك انه لا ينبغي لو انه جلب هذا الغرض كيف لانه لا يتصور
بين اثنين فان النفس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما
واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا لفصل

على الجملة

ره

التاكيد هم

عن جاره

بين الا في صورة العطف على الضمير المجرور كذلك لتسوغ مثل بين زيد وبين عمرو

عن جاره فينتقض بقوله كما رحمة من الله لست بقوله فقربت تهجونا وتشتمنا
قوله به نحو قوله بيني وبينكم لو نص لانتفاض الاتيان مستعد هذا اذا نظر الى ان
لو لم يكن زيادة وانه يقال ان هذا العطف من قبيل اعادة الجار بحكم الضرورة كما
في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف
السند لانهم لكن لا يفتقر السنة لانهم عدلوا عن الاشعار بل استدلوا بالقرآن
العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام وواجب بجعله قوله و
الارحام كقسما قوله جاء في كلامهم فيه انه لا اشكال في جوازه جاء في كلامهم
وجواز العجب لا يحاله لوجود الفصل في الاولى التمثيل بجاءوا بكلامهم زيدا و
بمالك زيدا قوله وفي الظاهر وتستوي بحث فيه الاحوال العارضة له نظر
الى ما قبله الا وفي نظر الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فعمرو
فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدا او واجب
التعريف محصورا فيه القائم يفصل الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل
ان يكون من تتمة تقدير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة
التي ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون
اعتبار امور في عبارة المتن لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح
قد انظره المكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا احتياج اليه لان
معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه
المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف فحق يا زيد وعبد الله
ان يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب وكذا المعطوف
في يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه الكاف فيه الا لم الفصل
عن كلمة يا قوله المعطوف قوله كالاعراب تسليم الاعراب من الاحوال
العارضة له واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او بالحرف فهو

بين الا في صورة العطف على الضمير المجرور كذلك لتسوغ مثل بين زيد وبين عمرو

عجبت

فقد انظره

نظرا الى العامل م

من الاحوال الحاصلة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة
نفسه تامل لان [illegible] نوع قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما في
ربه شاة وسخلتها فتستقيم التشكيك لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة
عن نفس الشاة المذكورة وهو [illegible] على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع
الى الشاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة [illegible] السخلة الا بتقدير [illegible]
بمعنى الشاة والظاهر انه يريد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما
جعله عبارة عن السابق لا بعينه [illegible] فلا يقال على الشذوذ وبهذا ا
الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل هو جوابا [illegible] وعطف المضاف الى الضمير على
مدخول رب بهذا التوجيه ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير
جوابا والتشكيك جوابا آخر [illegible] الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون
نكرة ولم يظهر في الجواب الاول ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرة على [illegible]
يجعل قوله [illegible] في الباب
الى [illegible] قوله اي رب شاة وسخلتها [illegible] على قوله [illegible] الشذوذ
[illegible] يحمل على نكارة الضمير [illegible] التقدير التشكيك و
لا يحمل [illegible] **قوله** فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ
هو عمرو والقائل ان يقول لم يتعين ذلك لجواز ان يكون الرفع على انه يكون
خبرا مقدما على المبتدأ اي هو عمرو والقائل ان يقول لم يتعين ذلك لجواز
ان يكون الرفع لكونه مبتدأ [illegible] على هو عمرو لان [illegible]
مفردا [illegible] واما اختار الذي جعل جواب هذا السؤال
ثالثة احتمالات الاول منع كون [illegible] عاطفة والثاني تخصيص

كونه

كون المعطوف في حكم المعطوف عليه على انه لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
بسبب لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران في حكم بمنزلة امر واحد فيكفي
رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد في
الجملة الثانية ارتباطا بما ارتبط به المعطوف عليه بهذا ان يكون
الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن جواب آخر بتقدير الرابط والتحقيق
عليك اي كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف
على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية
بما ربطه به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة
فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى
كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب
طيرانه **قوله** ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة اه
يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا للمنع عدم جواز ما عطف
في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وبسند جواز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب **قوله** بسبب الضمير الراجع الى الموصول انه اي يغضب بسبب طيرانه
قوله اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من
قبيل جل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن
الفاعل بل مصدر عطف اي عطف مبنيا على عاملين ولا يخفى
انه بعيد جدا وما قال بعض شارح اللباب ابعد منه والحق
مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين اي
غير متحدين ماذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقع
منه نحو الاولى ان لا نتكلم بمثل الوجب والوجه ان يقع
في محل ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف
الشئ بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله لجنس

نية

ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فوصف بعاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال
احترز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرو وبكر خالد فان زيدا وخالدا
معمولان بعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على
تنزيل العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي
عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله الا اذا كان مختلفين
وقع بين معموليه مثل منصوب ولئن مرفوع على حذف المفعول
الاول لتحسبن لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت
عند البصريين وتاء توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد
لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء في المجهول
قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة وقع لما ذكره الفاضل الهندي انه يترتب
الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف بل
عليه وان الماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف
بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل و
قيل اذا عطف يعني اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يترتب على الارادة بل هو ثابت اريد او
وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجواز اقيم مقامه والتقدير اذا اريد
العطف على عاملين مختلفين يجب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
لما اتجه على الشارح ان قوله خلافا للفراء بيان المخالفة قبل تمام
الحكم لانه ادام بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلقا بجميع
عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه متكلفا جدا يتجه
عليه ايضا انه ح يفيد بيان عدم الجواز مع مخالفة الفراء

في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وانما
مخالفة سيبويه في عدم الجواز ما هو المقصود وعدم الجواز عند سيبويه
مطلقا الجواز اذ يكون الحق نفي مخالفة الفراء في ما عدا هذا التركيب
وانما قيده بما علم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل النص والمسئلة هكذا
انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان
فصل بين العاطف والمعطوف المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع
مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف
عليه فعلى هذا خصص مثال المستثنى والمعطوف والمعطوف عليه
محفوظ فاحفظه قوله التاكيد جار بالهمزة والواو فان قيل كان الابدال
انسب مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل
قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا
سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب
التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى
ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده وتحقق الظ
ثبت وتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بل لك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة
ليس نحو الظهور اذ جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد
التنبيه اذ يقرر امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم
في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول
نحو جاءني القوم ثلثتهم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد

باعتبار النسبة مضاف الى العدد الى ضمير المتبوع وفلان ثالث الثلثة
ومافوقهما ولا يؤكد بهما الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكرهما
والا لم يكن تاكيدا بل افادة الوصف في نحو جاء القوم ثلثتهم فهذا هو الغرض
اى تقرير المتبوع في النسبة والشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
فالتعريف جامع لجميع الافراد اذا عرفت هذا اى كونه جامعا لجميع الافراد
فنقول اخرج المص الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع و
قوله وافاده بما توضيح منه على ان بعض المواضع ليست بالوضع لو
تعرض التاكيد متبوعها لكان انسب قوله اللفظي يختص بالمعارف الا في
في المحكوم به وكذا المعنوي بالمعارف مطلقا عند البصريين و
وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت ضربت
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره
متصلا قصد الفرق بين ضربت انت لجمع اكتع ونهم من لم
نسبته لغرضه واعترض بقوله بعد الفرق بين ضربت انت واجمع
اكتع اعلم انه قال ان الضمير في انت بمنزلة التاء وان عماد فالتاكيد
في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء والوقف عليه او غير
مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما
يجب اتصاله بالاول نوع من الكلام والكلمة وما اخر نوع منهما تكرير
تكرار عماده والسعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان
زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على
اى تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي

ودفعه

ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلهما بالشمول للانواع لا بجميع
الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في نفسه وعينه وكذا
في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد ونبه المص على ترتيب الفاظ
التاكيد اذا اجتمعت لكن الجمهور على تقديم اجمع على اكتع والزمخشري جوز
في تقديم ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات وعلى
هذا لا اتجه لذكرها بين الفاظ التاكيد من الاسماء المعربة بعد
مهملات ولذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد وايراد
هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء
لكونها موضوعة مستعملات في كلام العرب لا من خطلها في الصيانة عن
الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين
احدهما تعديل الاول وثانيهما ان تقويته بجواز نسج اتباع بزنة ان الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الا
معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر
نحو خبيث نبيث وزنت الشراى تتجيه واستفيد مما
ذكره ان مرئيا تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما
يعني ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن
ان يقال ان المص جعل صنعا كا شفعة ولا يخفى ان النبث اذا جعل
بمعنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط نكات
خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام ما
يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اي يتبعان يعني
حال غالبين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر

والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين
المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع الاتصال
لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وعلى الاصل [illegible] يقال نفسا
هما بل نفسهما قوله باختلاف الضمير في كل وجميعه وعامة كذا
في تسهيل الاشارة قوله وهو اجمع لا يلزم لا دلالة على الاجتماع عند
الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر
العاقل قوله والجمع اي الجمع الذي يجري في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر
السالم قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر غير العاقل
وجوز الاول [illegible] لانهما قال غير السالم الا بعضه قوله لا حاجة الى ذكر الاول
بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جوازها في الانسان كلا منهما [illegible]
فعلى قول من اصطلح قول الله ذو اجزاء بتاويل [illegible] افرادا كان
او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحكمي
بدون الافتراق الحكمي قد ذكرها النحو وفيه ان المصنف حكم بصحته في
المفترق الحسي لا يحصل للاهل عليه [illegible] نقل من الائمة العربية بناء
على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق الحسي بدون الافتراق
الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق الحكمي في
بادي الرأي فيحصل التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاني زيد
كله ومثل اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور بعدم صحة افتراق الزيدين
حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة
القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع
ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل قوله
اكد ذلك الضمير ولا كان دالا على النص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه

للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه
للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع و
اخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال
هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته
اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه
ان يعود فتامل فاعرف قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع يخرج في التعريف البدل من المتبوع نحو ضيقت زيدا اخوك
والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله
او المقصود النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع كما كان
البيان او ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود
من جاني زيد اخوك الا ذاك وتكلف لتصحيح التعريف بان جعل المعنى
قصد نسبته بنسبة ما نسب اليه وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء
الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد نسبة بل نسبته
الى زيد مقصود من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصود
من ضمه اليه فلابد من زيادة تمحل وهو ان المقصود في النسبة
الى المتبوع النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ
بالمتبوع سهو وحال النسبة من تغيير وتمكنة في الذهن كما
في البدل قوله دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من التابع
في المقصود اي متجاوزا عن المقصود في كونه مقصودا وقد غفل
عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف للنسبة او حال

من المستتر فيه اي متجاوز من المتبوع فانه صح ان يكون المعنى انه تجاوز
ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه من المتبوع والحاصل انه نسب الى التابع
الى المتبوع في انه نسب اليه او لم ينسب الى المتبوع ويحصل له كما ترى
بل يكون الانتساب اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع لا حقيقة
او حكما كما في البدل الغلط فانه وان لم يجعل التوطئة بل كان سبق
لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وهو جواب التقييد
والتمكين عن حق البدل ولعل نسبة ما نسب الى التابع من عدم القيام مقصود
بالنسبة الى زيد بقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكره في شرح الكبير اذ
ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بل نسبته الى احد في الكلام
قلت ليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى
وليس نسبة ما نسب الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة
اي النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد
او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة
اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما يسمع
في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دون ان يكون
ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى النسبة على طريق آخر في
الدفع اي بل هو كل المبدل منه لا يخفى ان التركيبات الاضافية الان
صارت اسماء الاقسام الاربعة كبعلبك علما وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه الاسم
الثاني وهكذا الى آخره وبهذه مسامحة شاعت في كلام القوم
المصنفين لا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين
بيانية وفي الاخيرين لامية لا يخلو عن بيان ما هو
اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف

يعطف

يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه
بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في
الاولين ايضا لامية فهو بعيد اذ المقام ليس مقام الاضافة
اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور
فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور باللام المقدرة
وان لا يجوز عطف المجرور باللام المذكورة على المجرور
بمن المذكورة اذ لا يحصل له فرق واما اشتمال البدل على المبدل
منه فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد
والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه
الى البدل وهذا وجه مطرد بخلاف ما ذكره الشارح
فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح
على هذا فقد رضي بالاحتمال فتأمل وبدل الغلط اي بدل بسبب
الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقر و
جعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية
اذ هو الشائع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام
الثلاثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حيث جنبناها النجم انها
فصلا من النجم كل نجم دعوها وحيثها فنقول بدل الكل معناه بدل
من الكل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان اول
وجيء بجميعه بالبيان فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل
فما جيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون
بدل الكل وبدل البعض بدلا عن بعض ما قصد بالمبدل منه
اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع
اليه اجمالا فقيل يده ابدالا للبدل المبين اجمالا وبالبدل المبين

وكونه والاعلى اجمالا
يحب بيعه ساغ من البدل منه
منتظر ذكر البدل مح

... البيان ... بالبيان الاول فبدل
بجميع المبين مح

١٠ انتهى

تفصيلا فتفصيل البدل بعد اجماله فهو بدل البعض او غير
البدل فالمبدل منه متروك بلا عوض ولم يحذف شيء من المبدل منه
سوى تقييده وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المتروك
ولم يحذف المتروك بل ابدل الواحد منه بما اشتمل عليه المتروك
نحو زيد راغبا ولا يتعجب من بدل الكلام حينئذ فانه ثمرة
الانتباه ولا بدل الكلمة الله ولا يشاركه فيه كلام سواه
فالاول مدلوله مدلول الاول لم يتغير مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول
وفي مثل هذا المقام يؤتى بالفاظ الاظهار المغايرة يعني متحدا ذاتا لا ان
يتحد مفهومهما اذ لا يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه
كثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان
ذاتا ووجه تجويز عدم اختلاف مفهوميهما زيد واخواله ان ما ذكرا
على وجه التمثيل ص والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع
الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول
الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير مدلول
مدلوله جزئه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه
على مدلول الاول كما يتوهم والا لكان عطفا على عاملين مختلفين
بدون ما يجوز جواز عند المص ص بحيث يوجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا وقيل زيادة قيد في عبارة
المص لابد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله الا في
ضربت زيدا غلامه ص بغيرهما الاولى والاصح ترك بابه الا
والقول بان بينهما مباينة الاغيرهما ص نحو نظرت الى القمر فلكه فقيل
نظرت النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل كما قبل
يكون من اوليه الا الاشتمال وكذا المثال الاخر وقلت اذا يكفي

قط م

الاخير م

في الغلط قرو على المخاطب الذي يكون الاسناد الى القمر من حيث الاسناد
الى الفلك اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت
بيع الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل
ص والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان المقصود
الى البدل قبل الغلط واعادة ذكر ما ذكره في ما اختص بالتفصيل والنسيان
او سبق اللسان مكان يريد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني
ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت بغيره فانهم ولم يقل بعد ان
غلطت بالاول تفننا ص اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي
هذا ليس الا في بدل الكل بل عندي انه على بدل الكل ايضا مقيد بما
اذا لم يشتمل على فايدة مغايرة للمبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين ص لئلا يكون المقصود انقص هذا وجعل
في الكل مخل بالمراد ولم يخص هذا بدل الكل كما فعل
المص وقال يجيء في بدل البعض والاشتمال لانه لا بد فيهما من ضمير راجع
الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة الى او بوصفه بهذا
ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم او في الاضافة ايضا كالوصف
جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل
فلذا خصه ص نحو الزيدين في تعقيبهما اباهما قال الشيخ الرضي ان هذا
تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة
واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لم قصد اسناد
الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو
قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا
تاكيدا ص ذ بدا پشت رشتن سوده پای وقوله كان مجازي
كذب فقال اي بين فاجر ص قال الامام صدق وصدق في الظن

ل

بالسهو م

باطراده م

المثال

مسناد

عطفا والاخر تفسير م

يقوله لان جعل افعال المقاربة لا تكون الا اضافية عح وعلى الظهر بانه يتعدى
التارك اذا جعلنا بمعنى ترك جاء المتعدي ودع وبمعنى صير صرح بالاول
تسهيل ابن مالك وجعل بهذا المعنى يرد داخل المبتدا والخبر و
صرح بالثاني القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال
جعل التارك بمعنى الصير تضمين الترك معنى الجعل مح وهذا الحد
لا يصح الا ان يعرف ماهية المبني على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبني
كما هو الظاهر بعد قوله اى الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني
الاصل موقوفا على معرفة المبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفة ما بينه
فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرف
يعني لو لم يعرف ماهية المبني كما اى تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني
بالمبني فلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم
تعريف الشيء بنفسه ممنوع انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما
اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور
نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني
الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين
ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة
الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ الامر عند النحاة الا بغير اللام
قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
الاولى هو المناسبة فانها قوله اوغيرها وهو الاشارة الحسية قوله
فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن
جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب
مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب

بناؤه

بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بنائه هو الا وقوع غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للتشكيك ينافي التعريف
فقد سهى عن السوق فان قلت يخرج من القسمين ما في صوت الغراب
قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعا قلت كلمات
فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها
عح ايثار التقديم ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب
في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على
رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء وفي حال التركيب
وعدمه خالي عدم التركيب فيه احق بالتقديم او نقول لما عقد بحث
المعرب لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاولى
به وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب
فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل من حيث حركات واحترز من حيث
نفسها فانه لا يقال المبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح
والمكسور مطلقا لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون على الواو
ويا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر عح والمراد
ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا به على ان المراد باللقب
ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة كما هو الشائع وان التعبير
بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية
والبنائية وغيرهما عح وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني
الا انه قدمه لان غيره جعل تعريفا للمبني فنبه على ان حكم الشيء
لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها
على رد العدوله هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك
بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب

الظرف

يحكى ان يختلف آخره باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما
قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى معربة وحدها
لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين
لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو
خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات
ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
بحيث لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية
والصفة والتامة ومن ما قيل مما سوى الموصولة لان المراد بالموصولات
ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية نحو
كانت وغيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد
باسماء الافعال ليس الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء
المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك
فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان
طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل ولا غير
مع ما ولي وان ولت لدخولها هكذا في بعض الظروف قوله والمضمر ما
وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضماير لمفهوم المتكلم والمخاطب
والغائب والتحقيق وضعها للجزئيات معتبرة بهذا المفهوم حتى انها
الظهور فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما تكلف الشارح لاخراجها
نحو ما اتيتك وكن من الساكتين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان
يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بنفسه وبعد
او مخاطب او غايب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظ المتكلم والمخاطب
هذا وانت تشكرته لا زيد تكرم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم
ونحوه على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات

المبنية — مجرد — طب — ان

للعموم

للعموم والمراد بكلمة اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج
بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا القيد
ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة
الغير الموصوفة بما يوصف به الغايب على انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما
وقوله فان الاسماء الظاهرة في بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان
في الغايب ووجه الصحة انها موضوعة للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد
المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري
المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فان المتكلم ظاهر واما المخاطب
فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب لا
بمعنى للمخاطب الذي ما توجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر
الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب بهذا ومنهم من قال ويخرج اه متعلق
بالتوجيه الثاني واما على وجهها بالتوجيه الاول فلا لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقد اجيب
لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب
وهذا قوة بلا تكلف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى
عن نفسه في تعريف المتكلم واياك ان تحمل كلام الشارح على ما ذكره
هذا القائل ايضا لان القائل من الاذكياء فلعله سمعه من لا شعر فلعله
البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله وتقديره
متن من يشغلاه زيد جعل المقسم رتبة داخلا في المقسم لفظا
على انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا يجب تقديره الا انه
انسب منه بسائر الاقسام نحو كلن ما يخل بالبيان قوله
من حيث المتكلم من حيث اللفظ زاد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى
مقصودا باللفظ مستعملا فيه والا فهو اللفظ باعتبار انه مدلول

طب — الكوفي — داخلة

اللفظ باستتاره من كونه لفظا قه فكأنه متقدم من حيث المعنى او
كان لفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدم بعضه فكأنه تقدم لفظ العدل
وقوله من حيث المعنى تعليل والاوفق ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ
قه فكأنه متقدم ذكره معنى الخ فكأنه متقدم ذكره لفظا قه فاما جاء
في ضمير الشان فلا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا على المجيء فكأنه نحو
لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكره مستقلا كما وكان العبارة المحررة
فانما جاء في ضمير الشان قصدا اه والضمير الراجع الى المتقدم حكما
قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل
كما في تنازع الفعلين قه وهو مرفوع ومنصوب ومجرور بالاضافة الاخصر
الاوضح والاول له مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب
قه والاول اضرب وضربت يقال الاول ان يقول اضربت وتضرب الى
ضربت وبعض من ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفات قلت
اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها دائرة على التقديم في المعلومة في
الصرف فلم يذكر الماضي والمستقبل بحروفها لكن اراد التنبيه على ان
الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا
القياس المجهول بطالة قه فلا تجعل المنتهيين او لهما بدل
من المستتر في المنتهيين بدل البعض من الكل واشار الى ان
كلا الى للاسقاط الا لما الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم
قه وانما بداء بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغايب لتجرده
عن اللواحق ثم بالمخاطب ثم يعودوا السلوك الترقي قه لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد قه هو ان اجتماعا هكذا
ذكره الكتاب وقال شارح العضدي انما جمعا من البصريين والاخفش والفراء
جعل الضماير بكاله وبعض الكوفيين ذهبوا انه التاء وتصيا

الى

وان عماد

وان عماد قه وضعوا الكلمة لفظين بيان لان على ستة معان انما
انه اشتراك لفظي والحق انه مشترك معنوي فانه موضوع لكل ضمير
مع الغير ايا ما كان ذلك الغير وايضا دلالته على الكثرة من ستة
معان لانه يدل على المثنى المذكر والجمع المذكر والمؤنث بخلاف ضمير المثنى
قه خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من
فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء للتانيث اي طائفة خاصة وفي
الهندي التاء للمبالغة والخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص
خصوصا او الجملة معترضة بين ذلك ان تجعل الجملة حالا لا بتقدير
قد خص خصوصا قه كما يخفى في اخر الكلمة المشهورة ظاهرة من
على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وبه الذي ذهب اليه اه وقال الاول
ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل و
هذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح بلغنا فيه
بلطف الله نهاية التحقيق فلا تشتغل عنه ان كنت من اهل التوفيق
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان
المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان
وجود المرفوع المتصل فلا يحتاج الى تقييده نعم انه يناسب بهذا القيد وقس
عليه نظايره قه مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد
كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او نونث
وكان الشارح عبر الى الواحد وفوق الواحد لانه احضر واوضح لانه
لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع
على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح
مثنى ومجموعا والاوفق بالمشهور تغيير مطلقا بوحده او مع

الغرض ماد

الضمير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا من الضمير اي زمانا
مطلقا ولا منصوبا بقوله ليستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي
الصفة مطلقا ولا منصوبا بقوله ليستتر حالا من الصفة كما يشعر به قوله
سواء كانت اسم الفاعل والاولى ان يقال مطلقا ولان الضمير المرفوع
كما يشعر به قوله سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا لانه
لا يصح في قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان
زمانا كون الصفة اسم الفاعل او غيره سواء كان زمان كون المرفوع المتصل
مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان المطلق بمعنى زمانا مطلقا عن المعنى
قوله فلو كان ضمائر يتغير الصور كما يتغير الخ وكانه سهو من الناسخ
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا
التثنية والجمع قوله لاجل شي نبه على ان اللام في قوله لا لتعدد للتعليل
للتعليل الا للوقت لانه على نمط التعليل فيتمكن لا يبعد عنه قوله وفيه
نوع فصل لم يجوزها هاهنا على السواء قوله وذلك اي تعدد المتصل المتعدد
قيل تعقيد قاصر لانه لم يشتمل القائم انت وفاعل المصدر او قول قائم
انت داخل في الفصل الغرض وهو دفع الالتباس او لو استتر لم يعلم انه
المخاطب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بان
واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت
اولى وفصل الضمير بعد انا فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس
يجب شهد به شرح المفتاح وغاية التحقيق ولو وجد فاعل المصدر الضمير
غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا يجب الا بتقديم المفعول
للظرف لا غير عن اليه الغرض يصح تعلقه بما قبله من غير فصل قوله او حذف
عامل يشبه انه اياه حذف عامله دونه او حذفا معا لم يخرج عن الاتصال كقولك
زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله

عن الاتصال قوله او جوابا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او
لئلا ينتقض بضمير انت فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل الا انا نقول المراد
بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاحهم لا الضمير قوله او يكون اي يكون الضمير
مسندا اليه او في ذلك الضمير صفة جرت والمراد بالجريان ان يكون نعتا
او حالا او صلة او خبرا ولو قال او يكون صفة لم تجر على من هي له كان اشمل
لدخول القائم انت فيه فان قلت الحجة اي افهما او يكون صفة جرت على غير
من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب
الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار القبيل منه
وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل
بالاتفاق على ما قد مضى قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى
ان جعل انفصال الضمير علامة رجوعه الى ما خلاف الظاهر بعد وجه
يجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى مما هو خلاف الظاهر والجواب
ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر
فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك انه يقتضي لما جعل جوابا
ماضيا قوله انما قال من اهل الاختصار ان الاولى بالمصير ما هو اولى وما ذكر
من النكتة لا يحسن ولا يغني من جوع مع ان كون المعقاد اصلا في جريان
الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياها قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو
عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للبعض قياسا
على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل
يرجح الاول وفي حيث اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيتك اياه بكونه فاعلا
في المعنى قلت لا اختيار زعم المتقدم لا مرجح في بادي الرأي والترجيح
كما ذكره محمود الخضري من التأويل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال الخ

حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن الوهم وحكاية سيبويه عن النحاة
دون الوهم مع كمال ثقته دليل ضعف كما صرح به قوله فقال انما هو شيء
قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحرف في غير موضعه واستجاد المبرد
مذهب النحاة قوله واذا ثبتت وردته منفصلا فالوجه الاولى في
ثاني باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله
ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض
اشارة الى جهتين ودونه احديهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالا
وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لانه خبر
حقيقة والمفعولية شبهية قوله والاكثر لولات الخ او قيل لولات
وعسيت لان اخرهما يكون احصر لئلا يوهم انه يجب استعمال اخرهما
ولا يدفع هذا الوهم حصرهما في لولاك ولولاه وعساك اخرهما العد
حرف التنبيه المقصود بتغيير قوله لكن غير الاكثر نسبتهما على انه ليس
بضرورة ولو غير الى ما هو المتعارف في التوظيف لكان اولى وفي تغيير مع
فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم قوله الى انه لو اوقع
هذا المقام حرف جر كان جعل في حكم حرف الجر وحمل عليه فانه في معنى اللام
التعليلية لكان او قوله لولا لكان كذا في معنى لو يكن كذا لوجود قوله
فيهما اتفق الاخفش بغرضه في التعريف فيه لكونه حملا وفي الالف للمحل التعرف
وكذا لكونه مناسبا لان التاويل في المتأخر تاويل عند الحاجة قوله ونون
الوقاية مع الياء ونون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير
الظرف ونون وانت مع النون واو وقوله ويختار في ليت الخ وقوله كذا
وعكسها لعل اصل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير
وكذا عكسها لعل وقرينة على ان المراد باخواته ما عدا ليت ولعل
قوله نفي اخواته عن الكسرة المختصة بالاسم التي يرادف الجر

وهي كسرة تكون في اخر الفعل لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة
نون الوقاية مع ان الحروف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها كجزء
على حرف ونحو ليس كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال التي
عن الكسرة على حرف الكسرة الى اخره لتم وان ذكر الاخر مما يحتاج
اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون
هي الوقاية تلبس بخلاف كسرة تقريبي لانها في اخر كالشيء استغني
ياء الضمير وفيه انه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول وكيف علامة
الاعراب بعد الياء والمتاخر عنه وبخلاف كسرة لم يكن الذين كسروا
وقيل الحق لم يعرضها الاخ ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل
الياء وانه يعوض مما ثلثها المجرد فالاولى الاعراض عنه وان تمثيل
بانه كالسكون حيث لم يبق معنا المحذوف فلا التقاء الساكنين
قوله وليت لعني يطلبت ولعل لان عبارة عن الامرين
على وفق الاختيار فالاولى اختار ان ليت ولعل مستثنيان
عنها تحرزا عن اجتماع النونات ولو كلا الوصل لعل على لغاتها
قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر فيجردو تاكيد لانحو كمبتدأ
والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اللفظية لانها
المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توضيحا لقوله او بعدها وان لم يكن
بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر
حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصالهما
بهما المعنوية مختلف الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت
الشاة في شباب وصباه لانه يتعلق بالمشتق جمع بين حقيقة
والمجاز لجمع كون باحق فيه حقيقة يكون الى
حقيقة فقد عقل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز

فمن تمسك ولكن فيه خفيف لكونه هذا التركيب حقيقة فقد نقل
والعقل بانه من المجموع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن
الصحة وبجواز قوله مطابق للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر
كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على
تقدير كون المرفوعات فمن تمسك به في دعوى انه مطابق للخبر فقد اى
قوله لم يقل ضمير مرفوع لكان الاخصر فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون
فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف
في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا اتم موقعا كما ستعرفه وفيه ان قوله صيغة
ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس شيئا بين الجمع واما
متفقا فاختياره للتنبيه على انه لا بد عنه قوله سمى هذا المرفوع
الاول سمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان ينبغي لظهور المراد قوله وذلك
التوسط ليفصل الخ قوله ليفصل متعلق بقوله سمى فصلا وذلك
لان اللام المقدرة بعدها لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها
والسبب بفصله بين كون خبر المبتداء نعتا وخبرا المتوسط لا سيما قوله
لان انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف ولما
لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج
اليه من المبتداء والنكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او
افعل من كذا او افعل مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله [illegible] وكرا ولكن
يبور وبه يحتمل كونه مبتداء وتاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى
وزيد [illegible] تاكيد [illegible] بالمضمر [illegible] ولا يخفى ان كلام على المسند الاخص
قوله واقتصر على مثال افعل من او فعل المتفق لان الدخول اوضح اكتفا
على الفصل كل الاستغناء [illegible] في افعل [illegible] بطريق الاولى
قوله وبعض العرب يجعل مبتداء اى يستعمل بحيث يحكم

النجاة بكونه مبتداء لو كان فيه الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء احوج
الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعل ثم لا
من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشيء متصفا بمفهوم
لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء وفي الرفع متعين للخبرية لتعينه
لما سبق وتيقنه قبل الجملة اى الخبرية الاسمية او فعلا ايضا من غير
ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا
يبعد ان يقال في الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى
التقدم ان يكون هناك متاخر وهو اخرجه بهذا التوجيه عن مقتضاه
وجعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع هذا خروج عن مقتضى التقدم وحمل
الجملة غير مضاف الى التقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب
ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجها وان ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا [illegible]
بان المتعين بقوله قبل الجملة الاخراج المفهوم الاعم [illegible] الاحتراز
عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة العدم ما يجوز به عنه مع
ان ضمائر ما يجوز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضميره ربه رجلا ولا
يبعد ان يقال الاراد بقوله قبل الجملة كونه فصلا والفصل ذكر ليعلم
به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او بجملة
معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس الكلام جعل الجملة
للجنس ليشمل الجملة بعده لخفض فيه يتقابل [illegible] رد على من قال وضع
الظاهر موضع الضمير بالجملة خلاف ما هو شاذ فكانه من مظان
التعبير ولا يخفى ان ما قبل اهون مما ارتكبه فقد بلحسن الى [illegible]
واحترز قوله ويجيء تانيثه اذا كان مذكورا بالقصة عن
كون العمدة فيها مؤنثا قياس السماع كما حققه الرضي قوله

والظاهر انه لا يسمى ضمير الشان والقصة جاء معوضة بين الرجوع
والصفة اعني قوله يفسره قوله فان لا دخل للتسمية في هذا الحكم
لا يقتضي الدخول في القاعدة اذ يكون لدخلها فيها وعلى الثاني ابل
يكفي ان يلقب بضمير الغايب ونعنيه قوله وايضا يجوز ان يستدل
قول الرضي فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تقديم بعد الجمل
دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير على انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق
مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى تفسير ويصح ان يكون ضمير الشان
منه باعتبار انه يرجع الى الشان والقصة لتعينه في المقام فيكون
ما بعده خبر الا تفسير للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان
المتعين في المقام وذكر على الابهام تفسير فيه خروج الا عن القاعدة قوله
فعلى هذا لو لم يجعل التقديم بحاله فانما انتقض القاعدة بقولنا الشان
هو زيد قايم الى ان توجيه الشارح بقوله بتقدم جميع ابدا يشو قف
انه ثم القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض
انه لا يجب تقديم هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان
هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب صحيح يستغنى عنه بالمفرد وهو زيد
قايم فلا سيما لاتبانه لا يختص القاعدة قوله واذا كان متصلا يكون مستترا
وبارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل
قوله فان كان عاملا معنويا الاولى ان يجعل التفصيل وحقه
ان يقال ان كان معنويا او حرفا هو مرفوع كان منفصلا او لا
فان كان مرفوعا يكون مستترا والاعتبار فيه قوله فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة بين يدي لا دليل عليها الا استقلال
ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف قوله ومثالا اي مثال
اي مثال الحذف ضعيفا ان من يدخل الكنيسة وانما حمل اسم

ضرقا ٣
قايم ٣

ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلام المجازاة كما في الحاشية
الكنية معين الصنعاني الجاز جمع جوزر وهو ولد البقرة
الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فلا يستحسن حذفه حذف ضمير
مراد به ولا دليل عليه لان التزام حرف جعل حرف جادة لا يحل الشان
وطريقا واضحا قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فيه بحث لان ان المفتوحة كبدونه وان المكسورة كهي فتامل قوله
وهي ذات النسبة اي الاسم الثاني ذا حال كونها فيها ان ذا ليس حيوان بل الخبر
المجموع فلا يشكل ذا على النسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل من المجموع
من حيث المجموع تدبر ولولا هذه التقيضة لكان لتوجيه الفصل
وقيل خبر هي محذوف وذاي هي خمسة قوله انه هذان لساحران على
احد الوجوه ثانيها ان بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان
محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الا
لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
قوله وعند يوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالهاء والياء معا والا شيء من ذا او لا يرد على صورة المثنى
والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بما هو موضوع لمثنيين ولو كان
مثنى لم يكن في مفهومه تعين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير
واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا احصى الالف المتصلة
ولذا كتب قبله الواو لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا يكتب الممدود
اذا اتصل بكاف الخطاب في لا يقال اولئك بالياء فيه اولئك
لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله وهو ليس في الحقيقة منها من قوله
كل الحروف التنبيه على انها ليست في الحقيقة منها على ما يوهم
شدة الامتزاج وكتابتها بحروف الكلمة ولم يقل وتتصل

مبحث اسماء الاشارة

اسماء والاشارة ٣

مبتداء

قوله وته وذه بتبديل الالف والياء اي الالف
من تا والياء من ذي فالاوا والياء ٣
المثنى ن
ذ حال ٣
المحجوب ٣
بالالف ٣
يغني ٣

[illegible]

بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين فاعل نحو ذا انا وانتم
وهو واخوانها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم ﴿ لامتناع وقوع الظاهر
موقعها لا يمتنع وقوع الظاهر ضميرا مثل تقول بفعل نحو انها اسماء يوقف
ان ضميرا مثل مثلا وليس نحو خوله الصوت واللفظ بخلاف ما نحن
فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمعنى و
معنى ذاك انت بمنزلة البناء ونحو ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون
من التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا ﴿ وهو او
حروف الخطاب نحو تانيثه نحو لتذكيرها وهي حروف الخطاب
والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهي نحو لكان
فيه تقريح نحو فيه الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله نحو ﴿
مضروبته [illegible] بجعل قوله نحو لافادة ضرب النحو في نحو وهو
ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد [illegible] موجودة في نحو [illegible]
الاشارة فيكون نحو وغيره ﴿ وانما قلنا من انواع الخ [illegible]
ما يتصل بحرف الخطاب باعتباره [illegible] فلا يرد ان ما عدا من الواحد
يشبه ذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
او للبعيد واللام لتخصيصه على البعد ﴿ ولما راى الشارح [illegible] نقول
نبه على ان حكم هذا مستند الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال [illegible]
ما ذكره انه لم [illegible] الذكر القريب ﴿ ولا يبعد ان يحمل ذلك
اشارة الى ان ذلك بمعنى ان كلمة ذلك هناك [illegible] المتوسط [illegible]
ذلك ﴿ على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك للتعيين [illegible]
هنالك لولا انه للواحد العقال او غيره وقولنا ما عداها اشار
الى وجه تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان
من اسماء الاشارة ليست هي حقيقة في المكان وغيره وبينها

وبين

وبين ما عداها فرقا اخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ
لا يكون الا ظرفا ﴿ ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
في تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه
لا حصر لها والاول انه منحصرة في ما ضبط وما عداها فيما التزم
بعض منه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوب بعدها
احوال وقوم ما هو الراجح في البيان الا ان جعل المنصوب هنا تمييزا وجعل
حالا لكان اوفق بالغرض [illegible] وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى
صار وهو غير ظ والظاهر انه بمعنى كان وجعل نحو [illegible] التام بمعنى نحو في الاول
واراد بالناقص نحو الخ وهذا انما يتم لو كان المبتدا او الخبر او
المقول بمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
تفسير له ولا ينفك عن ان يكون الموصول بمعنى قوله الا الصلة الا عائد
بما انه ماخوذا منه على هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال
لا يتم الدليل البياني [illegible] التام والتي كيف كناية عن نفي البيان والدليل
فالمعنى هنا ما لا يجوز نحو الا مع صلة ﴿ ولقائل ان يقول لم يمكن ان يعرف
الصلة بانه تتوقف الصلة [illegible] على الشرط الاسماء [illegible]
[illegible]
[illegible]
والاول نقض [illegible] فقد سهو [illegible] وذكر العلامة
انه ماخوذ في [illegible] الصلة لا يخفى انه يكلف [illegible] ذلك نحو ان يكون
ما لا يتم جزءا الفعل الا جوابه من نوع الصلة ﴿ ولما كان الصلة [illegible]
المتعرف الصلة [illegible] حتى يرد ان التعريف غير مانع ﴿
عنهما بقوله صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية ﴿ نعم ما قيل
لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان اوضح واخصر

ضمير

هؤلاء ح

قيل ح

معنى ح

خلاف ح

للتخصيص بيان

غيرها ح

حالا ما

ذكره ح

صلة ح

قه أو في معناها احتج إلى هذا التأويل لأن اسم الفاعل والمفعول
مع مرفوعيهما مركبان تامان خبريان قه والعايد ضمير لا غير ضمير
لم يفرق المالكي في التسهيل بين العايد إلى المبتدأ والموصول لكن الحق
أن المراد بالضمير أعم منه ومما ينوب منابه قه وصلة الألف واللام
اسم فاعل أو مفعول أي مما يتعلق بالفاعل أو المفعول وغيرهما كذا اسم
المفعول بدليله صدر من ابن الحاجب هذه الجملة أما التعرض لها البتة لأنه لم
يتعرض لها في تعريف الصلة وأن الصلة المعرف ما عداها بل الاختصاص الألف
واللام بعض يجعل وضع اسم الفاعل فاعلا واسم المفعول مع مرفوعيهما أو
أن يتلى وصلة الألف واللام فقط اسم فاعل أو مفعول لا غير ولا يجوز
أن يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدوث ولا تابع لأن بالفعل فلا يصح أن يغني الجملة قه وهو الموصول
يعني المرجع مأخوذ من السياق قه وأي أي مضافا إلى حرف لفظا أو تقديرا
يعني الذي وفي عينه كذا قوله وأية بمعنى التي يريد تحرزا وفي عينه قه
أنثى في الذي قلت في التسهيل أحدى اليائين العائد وأخرى
همزة تخفيفا أي اجتماع الياءات قه وذا بعد ما الكوفيين كونه
جميع أسماء الإشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت أولا
ولم يجوز البصريون إلا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين
إذا لم يكن زائدة كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
أي من الذي فإن ذا زائدة وبعده موصول قه والعايد المفعول
سوى عايد الألف واللام فإنه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها
والضمير أحد دلايل موصوليتها قه إلا إذا كان فاعلا يعني التقييد
بالمفعول لإخراج الفاعل فلا يرد أن الحذف لا يختص بل يعم المجرور
والمرفوع أيضا ولا يخفى أن التقييد ضعيف والأولى أن الحذف

عنه و

فيه كثير فلذا اختصر وحذف المرفوع إذا كان الخبر جملة ولا ظرفا
وأن يكون مبتدأ أو الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء إله و
في الأرض إله فإن طال الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور
بشرط أن يجر بحرف جر يجر به الصلة أو بإضافة صفة ناصبة له
تقديرا نحو الذي أنا ضارب زيدا وضاربه قه باب الإخبار بالذي
تقييد الإخبار به لأنه أول ما يعرف من كلمة الموصولات ولأنه يجري لما
بالتمرين به وإلا فيجوز في كل من الموصولات فيقول ضربت زيدا وما
خبر وقولا وما يقوم مقامه يريد به الألف واللام وحق المراد بالذي
الذي وفرعها إذ فيه يلزم أن يخبر بالذات قه مثلا ولذا تدرج
في قولا أو ما يقوم مقامه وقوله إنما تعلم ما في النقل الاصطلاحي العلم فاعرفه
قه بعد بيانه طريق الإخبار يشعر بأن تمرين المتكلم كان بعد
تعلم طريق الإخبار وذا غير لازم بالإخبار يجوز قبل التعليم
فيه مثل تصوير الذي ووضع الخبر عنه وتأخير المخبر عنه لأنه
من فروع المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم في هذا الباب
تأمل قه أي باستعانة الذي أو بما يعبر عنه بالذي غالبا وصلة
الإخبار قه صدرتها هذا يشعر بأن يكون من مواضع وجوب تقديم
المبتدأ أن يكون موصولا ولم يذكر في موضعه شيء من كتب النحو
فلعلهم أرادوا التصدير علما بما هو الأصل في المبتدأ قه أي ما هو
مخبر عنه بالذي يريد أن التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يئول إليه و
أن تريد والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة إلى الجملة
قه فيصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بأن ذلك
في الإخبار عن زيد في المثال المذكور إخبار اسم الفاعل والمفعول
فتقول الضاربه أنا زيدا وتقول المضروب غلامه ويعنيه با

زيدو

بالتعليل على ما صرح به الشارح في شرح الجمل المفصل ولذا وقع
بعد انه ليس بواو تعليل المسائل كالسين وسوف في حرف النفي فيه
بحث لان السين يفيد التاخير كان صيغة المستقبل يفيد ذلك و
صيغة الماضي التقديم فاذا لم يبال في الاخبار بالالف واللام تفوت
الزمان الدال عليه بحال جاز ان لا يبالوا لتفوت ما يفيد السين وسوف
فانه يفيد كون الزمان ولانه يجوز ان يوجد في الفصل المتنع بين الفعل و
المعمول لتقدمه في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللام الداخلة فان قلت ينبغي
ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قايم بالالف واللام فتقول القايم زيد
القايم الذي يجي الحال اروي عن زيد والذي في القايم زيد يحمل اوفي معنى
الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر و وضع عايد الموصول
موضوعه هنا عند التفصيل مراد وضع الضمير موضع الخبر عنه و
جعل الموصول فالامور ربعة فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع
ما ذكره في ضمير الشان قيل لا نفع في الضمير المبهم المفسر
العامل الاحضر الاول في العامل وبحال الاولى و ما يجب تنكيره فا
يزد ذلك تمييزا قوله وما الاسمية تحقق لما الموصولة وبيانا لانه ليس
مما يختص بالموصول وكذا ما ذكره في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول
في بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصفه على ان ما الموصولة بين المعنى الاسمي
والحرفي ايضا ولما الحرف تحقق الموصولة الى استيفاء هذه الكلمات استعمل
عن وضع بابها وقس عليه بيان فعال فغير اسم الفعل في باب اسم الفعل
فانها اما كافة نحو زيد قايم او وفيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون زايدة
ايضا استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستفادة المعنى
في معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار و
يحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل

وما الاسمية تحقق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصول لا نه
ربما يكون النفوس قيل جاز ان تكون ما كافة قال العمراني النحاة
اختار واكونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقامه يعني من الامر وذكره قبل الاستفهام لتقدمه هنا والاولى ان قال ان النحاة اختار
الاستفهام في تضمنه حرف الاستفهام او تضمن تنكره ما يستدعي كلمة من او الحكم
بزيادة ما او جعلها التعجب والتبادر في هذه البيان لما كلمة ما وقوله له وجه حسن
فيه حالية متعلقة بالامر وهي حال صفة الامر حقا وبلغه بالكلية بمعنى البلاغة
وانما قيل اي غير محتاجة الى الصلة او صفة قلت وموصوفة بقوله بعد
صفة تامة ذكره تنبيها على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولا لحاجة
بيان المعاني ما سوى الموصولة وتحصيل الغاية الباقية ضمنا وصفة لحاجة
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
اما للتحقير او للتعظيم و للتنويع او النوعية ويتفاوت معناها بحسب
المقامات واختار المصنف كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض و
من لو يقال ومن الاسمية احتراز عن الحرفية الزايدة لعدم المسالة
بها اذ لم يثبتها البصرية الا الكسائي ردا على ابي علي حيث اثبتها من
المباحث المهمة لا ينبغي ان يعده الناظر في هذا المقام نحو وجوب
لذوي العلم ولا يقع ما لا يعلم الا قليلا وما لا يعلم الا قليلا و
لصفة العالم فتقول يا زيد في السؤال عن صفة وللمجهول ماهيته و
حقيقته ومنه بيت الشيء وهو في الاصل ما ينسب الى لفظ ما في النهر
يراد به بيان مقصود اريد به لغة فنقلا للفظ وان قلت الهمزة
هاء وتقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي
والموصوف نحو يا ايها الرجل الذي حكي كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة وهي معرفة بالاتفاق وحدها نص المصنف بقوله

وحرفها على رد قول الذين ذهبوا وفعل ابي طلحة وقد ضبطه الشارح ما قصده
بجعل بيانه مختصا بما هو المشتق فافهم قوله الا اذا خرج صيغة بصلتها وكان
مضافة وبكون الصيغة غالب فيبنى على الضم وسيبويه يجوز اعرابها ايضا
ولم يكن مضافة قال ابو حيان قراءة بالضم وعند بعض من قراءة بالضم
فانه منهم من جعلها استفهاما وجعل الجملة شبيهة بتقدير مقول فيه
ايهم اشد وعلى هذا صنعت قوله ذا الذي موصول ولا زائدة الا بعد ما
ومن الاستفهامية والاولى في ماذا هو ومن ذا هو جعله من تلك الزيادة
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي وما قولك من ذا قائما وفيه اسم اشارة لا
ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اشارة كما في قوله من هذا الذي
فان هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة وليس من بيان الوجهين فيما اذا
ضعف الاضافة الى ثبات ذا موصولا مبنيا على الاحتمال وليس قوله بحكم
بجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه قلت جعل صنف خبر المحذوف الها
الى المبتدأ وان كان قليلا ولمثالا فيما اذا ضعف احتمل ان يشكل بما اذا كان
الفعل مشتملا على ضمير المعمول فان الرفع قليلا ومن جعل المختار رفع بعد
من فرقة على الرفع وان يحتمل فعلا محذوفا لاسما فانه اسم كان كان لفظ
ان يقال اي اسماء قوله يقال كان هذا يحتمل التمام والنقصان والصحة
والزيادة لا يخفى ان الثالث انسب ومن خواص اسماء الافعال انه لا يكون لها
ابواب كالامر والنهي وقيل من نوع المحل بالابتداء وهو مبتدأ وما له سد
كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختار المصنف في ايضاح المفصل
وان فات ببيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هو مصادر منصوبة بافعال محذوفة
وبيانه في نقش الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهل لما هو
بمعنى المتعدي كالقول هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي واللازم ولما هو اسم
فعل ولما هو اسم فعل فقط ولما استعمل في معناه الاصلي واغا ثم

فيه فقط ورويدا ما تصغير محذوف الزوائد بمعنى الرفق واما تصغير رود
بالضم بمعنى الرفق عند كل المحققين في المعنى فقد مضى الاهمال وجعل بعضا
قوله انه فقط المحكي عنه مع الحاضر وفي القاموس الفتح بالضم الخالص من اللوم
قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي صفة الاسم تقدير المشتق وتقدير
الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر كما بنائه الثلاثي
ولا يخفى ان يكون الشيء قياسيا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ كلامهم
بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فكذا اذ تأخذ فعال
من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال قياسا بمعنى
انه يصح لك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجيء فلا ينافي كونه قياسيا
عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا
ان بناؤه وكونه بناؤه على الكسر قياسيا غير متوقف على السماع قوله
قوله الاماد فانه صوت بمعنى صوت من الصوت رعاع اي تلاعبوا بالصبيان
بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه
من باب الاماد اسمعنا انه اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا قاد
الا ان فعال بمعنى الامر من باب الاماد لان فعال بمعنى الامر من باب من الرباعي
وما ذكره من قرقار وعرعار فليس بفعال كالاول قوله ولم يقم دليل فالحق
على ان يقولوا قال الاخفش كان مذهبا ان جميع او ابلغ فعال امرا او صفة او مصدرا
او علما مؤنث فاذا سمي به المذكر وجمع منه فانصرفها وبجوز عند النحاة جعلها
منصرفة وهذا منهم دليل على ان وجه كونها مؤنثة وحال كونه صفة مؤنث
لم يجيء فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما للاذى
للنداء سماعي نحو فساق واما غير لازم له وهي على ضربين احدهما ما علم
جنس بالعلمية لهما البنية وهي في الاصل الكلام ما يجب اي الحدث

ثم اختصت بالعلم تجنيس المنايا والفرق كنا نحو فظلوا اى فلا كافية قوله
كيف والاصل فى كل معدول لم يزل لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه
يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة ليست
بقائها اسماء بل لفظ مركب عن اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان
يقال المراد ان الاصل لا يخرج عن نوع اصل او عن نوعه بالتمام مثل قوله
علما للاعيان مؤنثا حالا او خبرا [illegible] وقوله مستقل عن التقييد بجعل ضميره
واجعاله الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله
[illegible] ومبنى اى مختلف فيه ولا يجتمع على معمول واحد عاملان واحتيج الى حذف
معمول احدهما كما عرفت فى باب التنازع قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت
هو علم مؤنث لان الزايد على الثلث لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بل الظاهر انه
الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما المذكر ولا يخفى ان بناء فعال
مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما المؤنث فانه مبنى اتفاقا الا ان يقال
المراد بكونه علما كونه علما فى اصل وضعه من غير نقل من غير العلم وفى كلام الشارح
ايضا انه قيل مؤنثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب هى اسم امرأة
قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعرابها كلها فمعنى قول المصنف فى تميم كلهم الا ما آخره راء
فانه ليس بمعرب فى تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجاء الاكثرين ان الراء
حرف آه وجه هذا منع ذكره الفاضل الهندى والصحيح الشارح والمشهور فى
كتبهم وجاء نحوها انه الامالة فى ذات الراء مستحسنة والصحيح لكونها [illegible] قوله
قوله اعلم ان الاصوات حكايات تطلق على لفظ الانشاء بل على لفظ المركب اما الزجر و
دعاء وغير ذلك فى تسكين البهيمة ودعاء على الشئ وبالاخذ او الطير لازجر لاناخة
البعير قوله لانتفاء التركيب فيها وهى داخلة فى قوله او وقع غير مر

فهو

قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل
الحكاية قال الفاضل الهندى لان اسم الاصوات ربما يقع قوله وهى بهذا
الاعتبار ليست باسماء ولو وجب ان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت
بين القسمين فيقال قال زيد عم ويقال زيد غاق فيصير قسمان واحدا و
فى الوجه الاول نظر لان الناطق بالصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر
وليعلمك ما هو الغرض من صدوره كما هو فى الغالب وعلى كل تقدير فهو صوت
وليس باسم لا يقال مراده انه اسم حكاية فى احكام الاسماء وبنيت لها حقيقة
او حكما لانا نقول الاصوات تطلق عليها اسماء وحكمية ولذلك قسمان الاسم
المبنى وكذا فى الثانى لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار
ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار
ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا
فى كل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
يشكل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على جميع حكاية صوت
او صوت بالبهايم يعنى مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهايم للتمثيل
حتى يشمل الطيور وغيرها بل التعليل للتمثيل ليشمل وانواع الاخرى
للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تحقيق تحير فيشمل
القسم الاول وما يفيد بتكلف واحد لا بيت منه لغيره فخرج هذا القسم
واما ما وجه به الشارح اقتضاء الفاضل الهندى ورد على ما نرى
مدفوع وحسن ما صنعه قوله فيتنزل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قال الفاضل
الهندى وكان انما ذاذ المتعلق بالغير كما فى تصويت البهايم فان الصوت
الملحق الى البهيمة وكما فى حكاية الصوت فانه لاسماع الغير فان الصوت من المركب
مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوى

للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير قصد الى الغير فغاية البعد من
التركيب ح الغير وانما الممكن ماهو اقرب الى الغير من بابه فما هو ابعد منه
بالطريق الاولى لانه لايكون معربا وفيه انه بعده عن الاعراب لا يوجب
اولوية الحاقها بالمبني بعد سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لايكون
ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات
يشعر بعبارة هذه لان جعل اللام للعهد يجعل كلام لا على ما لا يصح التعويض
لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذه اى المركبات وجعل كل اسم تركب من
لفظ محذوف اى المركب كل اسم لايلايم جعل التعريف في اخواته للمذكور
على ماهو الظاهر من كلام المصنف وبيان الشارح جعل اللام للجنس ويبطل الجمعية لا
جعل نظايرها معدودات فيفوت العبارة من المصنف داعية الى جعل اللام للعهد حتى يجعل الالا
للمعهودات قوله كل اسم صرح عن المركب ولم يعبر عنه بما هو اقرب اعتمادا
على تبادر التعريف كما في اخواته لان تخصيص الاسم المبني لانه في قسم المبني
والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المبني الاين اذ بعلبك معرب وبهذا
سقط ماذكره الرضي ح ساقط في نفسه من قوله اسم غير محتاج اليه
كان في سائر الحدود والتقسيم لانه في قسم الاسماء على انا نقول كل
ماهو من كلمتين عند صحة جعلها فيما من اسم يدعوا الى التصريح بقوله
كل اسم فتامل قوله لا يصح وصف المركبات المعدودة من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبنيات ما هو من المعدود بنفسه او بجزئه قوله من
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين اى ماوجد من هذه الاقسام في
التركيب منها اسمين حقيقة نحو بعلبك وحكما نحو سيبويه ومن
اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب
لو بخت بمعنى الابن وحين عند ضم اسم نصر فصار نصر بيت المقدس
ونحوه مما ذكر في التفصيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال

ولاتقبل

ولاتقبل التركيب رد لبيان التركيب حيث قال اى ليس بينهما نسبة
قبل العلمية وجاز ورود انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك
لان الاسم عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فلا حاجة
الى التقييد بانتفاء النسبة قبل العلمية حملا على العموم يوجب اغتفار
ما لايحتاج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله نحو خمسة قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر
او حرف كما في بيت فلا وجه لان يقول في التقليل لان بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين
على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعين ولا متعين على ما يستفاد
من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره يتعلق
والاحسن الا يقيد بالنسبة على وجه يخرج منها بعد النسبة ثم كم من الصعوبة
[illegible] ثم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال لا نسبة اسناد ولا اضافة
ولا [illegible] ولا [illegible] [illegible] على وجه
يخرج نحو خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
او يرد عليه انه لو كان بينهما [illegible] موضوعة لبيان معنى العطف فانه
[illegible] من [illegible] والا [illegible] النسبة [illegible] والا [illegible]
فان [illegible] التوجيه [illegible] ان يكون الاحسن [illegible] وجه [illegible]
ان [illegible] لا [illegible] بل [illegible] عشر و[illegible]
الا [illegible] خمسة عشر بالعطف على ان
[illegible] بعلبك مركب من [illegible] خمسة عشر [illegible] الحروف [illegible] اللام
الا ان [illegible] خمسة عشر [illegible] خمسة وعشر
[illegible] الا [illegible] البعض [illegible] الحرف [illegible]
بخلاف بعلبك هذا [illegible] التحقيق [illegible] افادة [illegible] اظهر [illegible]

في الاسم المبني بلا تسامح فاعتمده وان كان نحا الفاضل هو المشهور
بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كالظهور احق من غيره وان كان
ثابتا على اصح السنتين والشهور قوله واما ورود مثالين ليعلم ان
البناء لم يحصل بدون البناء كون الجزئين عددين حتى بينه
على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكم ما على تضمن معنى الحرف
وان لم يكن ثمة في جزئيه عدد انحو بيت بيت فالاولى ان يقال
اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه
في اصله قوله ان المراد بصيغة الفاعل اه محل الجواب ان المراد بتضمن الحرف
حرفا اعم من تضمنه الكلمة في الحال او في الاصل فحادي عشر الا انه
على الاحتمال الثاني فحادي لتضمن العطف وان لم يوجد في المعنى المعبر اليه موجود
في المعنى عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن المعنى
معطوف على واحد تضمنه الحادي لا الحادي اذ المعنى على ذات من الاحد
والعشر ونحو وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره
الشارح بعد مسخ واختصار ما يدل ما ذكره حيث قال عطف
الكاتب العطف على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير الى الآخر وهو
معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه من عدد
معطوف على عدد المشتق على عدد متعدد لا يستحق التهاكما بينا
بل المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه في ظاهر اهذه عبارة
قوله والاعراب التقديري فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الكلمة
والا فالمتصف بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني
وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم
ليوافق ما هو الاشهر والاولى والاقيد نقل الرضي جواز اعراب
الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظ عبارة المص في هذا المقام

وفي بحث غير المنصرف والاولى وان كان قابلا للاعراب كان قوله
او ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كلا اسم مبني قبل التركيب
عندهم في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما
هو افصح اللغات مخالف لعبارة المتن تكثير اللغات الفايدة والا فالواضح
عنها ليس الا بناء جميع بناء الاول واعراب الثاني على انه لا يرجح بناء
الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره غيره جعل قوله
كبعلبك تمثيلا لاعراب الثاني لا تمثيل الجميع قوله جمع كناية وهو في
اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا وبكنه كناية تكلم
بشيء واريد به غيره او بلفظ كاد يحتمل احقيقة ومجازا قوله الا كل
ما يكنى اذ كثير منه موجب كهن كناية عن الفرج وعن القبيح الذي يحسن
ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر القايل
ومن وما ولا كل بعض لا وقفا بينه وبين كل ما يكنى او الصواب
ولا بعض بهم ولكن اشتهر من الشارح قوله ولذلك لم يقل بعض
الكنايات بقي انه ما جاء الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله
لكونها موضوعة وضع الحروف اي وصفت ثنائية وتسمي هذا
الحكم اسما ناقصا القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفه
من كاف التشبيه وما ثم قصرت ما واسكنت وهي للاستفهام وينصب
ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع فتقول
كم رجل كريم هذا وقد يلوح في كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية
واخر لبناء الخبرية فتأمل وما جاء كذا كناية عن غير العدد ايضا

نحو حبست كذا عن يوم السبت ونحوه اما مجرور وعطف على يوم السبت
او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت
وكيت بكسر اخرهما اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله
انهما في الاصل كية وذية على وزن الرمية فحذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث
كما في بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالهاء ولا
يكونان الا مفتوحين كذا في الرضي وبني على بناء همام على الضم ايضا ولزم
استعمالهما مكررتين لو او العطف قال وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة آه ولا يخفى ان بهذا الوجه لا يصيبه في شيء من قسمي المبني لعدم مشابهته
بمبني الاصل ولا ايماء فيه غير كب و[illegible] يرد عليك واحد بعد واحد
تعقل قال فرتبة في البنية بخلاف اخواتها لان في الاصل مبني والكسر فيه عارض
والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة الكلمة حيث صار كانه مبني على السكون
ويحتمل انه لا يتعلق بنائه قال لانه لو جعل كالجملة الظرفية كان حكما اى حكما
بلا حجة فان قلت نجعله كالوسط تحكم قلت الوسط لا يساتينا في الظرفية في
كونه ظرفا وغير عنها بكونه وسطا فلا تحكم ولا حجة في اخر جزء التحكم الى
ما قال الفاضل الهندي اذا اشير لا الى ما ذكر الرضي انه لما استعمل في الاغلب
لا يعرف القلة والكثرة فجعلها على الدرجة الوسطى او على والهاد يقال بعضها غير
كم الاستفهامية لانه جعل غير كم الخبرية كالظرفين دفعا للتحكم فلو جعل غير
كم الاستفهامية مثلها اى مثل احدهما لالتبس كم الاستفهامية بكم الخبرية
فجعل كالظرف فيه على الوسط قال لكن جوزه الزمخشري ان يكون كم هذه
رد لقول الرضي لانه ذكر كتاب من كتب الفن بانه دال على تاييد كلام الزمخشري في
تفسير الاية ومما يؤيده ما ذكره قبل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية
المجرورة من نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت ويجوز

نحاها بيان

نصب
يطابق

نصب تطابق كم ومميزها وجرها والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزها كما
في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها فقصد
التطابق هنا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها
منصوب مفرد من الاستثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل
من فيهما قال والخبرية تدل على انشاء التكثير هذا ورد بما ذكره الفاضل
الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل
المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب
لانشاء التقليل لا يخرجان كلاهما فيما نحن فيه من الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الخبر الخبري قال كلاهما
نعم ما قيل ان في تكثير كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة
النحاة تاويل كلمة وتذكيرها باللفظ فقوله كم الاستفهامية في تاويل كم
الاستفهامية والظرفية التكثير فقوله على تاويل كل هذا ان النوع
كما لو قيل بتاويل لفظ كلاهما في اللفظين والاسمين قال اى كل واحد
منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوه ان كلا من جهة اللفظ ومفرد
وجه لطيف في تعلق بلفظ وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد
اعتباري وذكر كلاهما تكلفا اعتبار التعدد لئلا يوهم تخصيص
اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم قال ما بعده فعل ويشترط فعل بعده
على ان المراد بالفعل ما يعم ونحوه ليشمل نحو كم يوما سايرت وكم رجلا
ضاربت قال او متعلق ضميره النسخ الصحيحة غير مشتغل عنه فلم
يعم المشتغل بالضمير والمتعلق ومن بعضها بضميره وهو قاصر لا يصلح
بزيادة او متعلق واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح
للاشتغال به لموضعه بالاشتغال فليس حال [illegible] في كم جاءك به
مشتغلا في كم بضميره فلذا اعترض الرضي قوله فان كان بعده فعل

غير مستقل عنه بان ينتقض بقولك كم مال ولا يخفى عليك ان
المتبادر من غير مستقل عن الشيء ما هو مستقل به وان كان المعروف
اعم منه ومنه غير الصالح للاستقلال بنفسه انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
ثم الاوضح الاحصر فان كان ما بعده مستقلا به قه وعلا الا يكون الا جب
التمييز المشار اليه الى دفع اعتراض الرضي بانه ينتقض بكم يوما ضربت
لانه ليس منصوبا على اقتضاء وفعل بعده فانه منصوب كثيرة وليس
نصب الا على الظرفية فاجاب الشارح بانه اقتضاه بكم يوما ليس
الا بالظرفية وبلا انه اقتضاه تمييز قه نحو كم رجلا ضربت مع
المفعول به قال الرضي وليس بمعرف انتصابهما او ظرفا او مصدرا
او خبرا كم درهما كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم
ظننت مالك قه واما جعلنا الفعل او شبهه ليعم ومن انه يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة كنصب نحو قولك كم رجلا ضربته
اجاز الفاضل الهندي جعل داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفع
وحمل قوله منصوبا على رجحان النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا
ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف قه وكذا بالاضافة وجر فيه سيما انه اخص واوضح
لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليهما مع اقتضائهما صدر الكلام قه
نحو بمن ابوك نظرا لامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل يحبك فانه
يتعين كم هنا للخبر لان النكرة لا يكون مبتداء للمعرفة بالاتفاق
وما عدا مثل زيد ابوك مررت برجل افضل منه ابوه كاتب قه
فكم هنا منصوب المحل والا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المميز
محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي نائبة عن الخبر قه اي مثل كم في كل وجه
الاربعة جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وكذا ان تجعل
المشار اليه من قوله وكلها صدر الكلام الى هنا والمالم يجز الوجهين

كالاربعة

الذي بعده في كل اسم استفهام وشرط وقال الشارح بان المراد انه تتاتى في تلك
الوجوه جميع الاسماء وحمل بعضهم التاء على التشبيه فقال يعني قوله كالاربعة
اي مثل كم في بعض تلك الوجوه وحسبها اسماء التلميح والاستفهام
ولا يخفى ان قوله وكذلك الاستفهام والشرط خارجة لا بد جميع اسماء الشرط
وباقي اسماء الاستفهام اذا كانا شرطيتين فكذلك تتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلثة واذا كانا اسم شرط مبتداء فعلى اربعة مذاهب جميع اما
الشرط والجزاء او الشرط فقط او الجزاء فقط بالنظر الى المعنى فهذا او الجزاء
فقط او اسم الشرط مبتداء لا خبر له قه وهذه في بعضها في مثل ثلثين باعتبار
بعض الوجوه والظاهر ان المراد ما هو تمييز عن الظرف فان قلت فليكن الوجوه
الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل
التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت اذ يكون حينئذ اربعة ذكره نصبا
وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قه فكان الاليق تاخير
هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لبيان تاخير الفرع عن الاصل
في التوجيه مع التحرز عن القيل عليه على التمييز في بعض الوجوه في التحقيق
فالاولى ان يقال المراد بالوجه الثلثة نصب عينه وجر بالجميعة والمراد بقوله
وقد يحذف مثل تمييز كم عندك بالجر وخلافا فان الذي يستوي فيكون
اشارة الى ثلثة اوجه باعتبار المميز المحذوف فيكون كم مالك وكم ضربت
تنظير لحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربت والعدد كما في كم مالك قه فتامل فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا يعني حذف لان اللام يغني عن غناءه هنا فيكون ذكره ذكر
اليه وكذا ان تقول حذفا ان الا انها كون بعض الظروف اسما كاسماء
الاشارة قه ما ان الظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظرف
وكذا تستعمل على عمومه اشار الى ان من الظرف ونائب بمعنى قلع

عن الاضافة من كل وجه حتى كريبوا انه من الاضافة كما في ما عوض عن المضاف اليه
لشيء فانه كان لا تقطع فيه فيد خرفي الظرف فجرى مجراه لا ان غاية
الكلام وكانت ما اضيفت اليه لان غاية الكلام في كلام منسوب الى
المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف فلا
حرف صورة غايات اي ملاحظة بل عوض من غاياتها واما ما عوض فيه عن المضاف
اليه ككل وبعض واذ وقاته فيقال هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض
كان مذكورا والغاية العوض وبشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه بغير مانع اعتبار اشبه نظيرى المضاف كقولهم نظيرى الى
المضاف اليه لعدم المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مقرون بالجملة
ولا من الظرف في السمع فقطعها عن الاضافة وهو على الضبط الرابع
مع ذكر امامه وخلف وفوق واول ومن عل على بناء من علو على وزن
قبل ودون ما هو نحوه وقوله لا يقاس عليها ما بمعناها فضلا عن الليس بمعناها
فساغ اي سهل مدخل وكذا في القاموس كما ذهبوا من باب علا او فتح على
ما في القاموس لشبهها في كثرة الاستعمال وجرد عن فيها بالاضافة لا عجب
ان يقال لان حسب بمعنى الاخير اذ اتي في بناء ان يقال جاء زيد فحسب اي ان يقال جاء
زيد لا غير والنقل عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لو لم يحمل حسب
للغايات في الجملة لانه لا ابهام لا يتعرف كثير ومنها اذ لكم بنا او اذا استعمل
من غير شائبة الاستعمال يحكم ببنائها على ما يشاهد بنائها اما بناء وكما في
موجب البناء على متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد
والعامل في الظروف المتضمنة الشرط سواء اذا هو الشرط ومع اذا الجزاء وعند
الاكثرين والاولى في قولهم فيما سوى اذا واختار المفصل في اذا بناء اذ قصد
سوى الشرط فالعامل توهم واذ جرد لمعنى الظرفية فالعامل هو في موقع نحو او
قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى بكلمة

الجملة

فرق

فرق الشرط ولا جواب لها ايضا ولذا جاز جوابها بالاسمية نحو كقوله واذا ما
غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجئ جملتها
الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابذى مائل الراس
انكب لا يعمل في المضارع الواقع بعدها والفعل اشار الى ضعف معنى الشرط فيها
بقوله ومنها معنى الشرط اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله
ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كانية بقوله ومنها معنى الشرط
قوله اختير اي جعل المختار بعدها الفعل ولم يجب كما في حتى واخواتها والذي
يستفاد من الرضي انه مجيء الاسم بعدها شاذ كما نبه هناك عليه قوله مفاجاة لمفاجاة
بالضم والمد بمعنى من حد سمع ومنع وانما قيد بالضم والمد لان الفجاة كالفجاة
حسن ومفاجاة من حديث بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدا او غلبته
ووقوعه بعدها هذا بعيد وقيل اللزوم المبتدا او في غير باب الاعتماد على نص
باب الاعتماد قوله ولدن زمان ومكان كلوح ومكان مفعول فيه المجاز الاختصاص بالزمان
والاكثر يبقى اذا ظرف فيتوقف سبق انه قال الرضي انا لم ار فاعلا اذا مجرده
عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم افادة من عدم بنائها ظرفية لا يخرج في الكلام
لانها عوض من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان منذ ومنذ قد عدا انهما ظرفان
مبتدا ان عند المكورة قوله وقد تجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم وذلك تنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل
كالماضي في تحققه ويجوز ان يكون من الآية للمستقبل لجواز انه يكون من مطلق الوقت
كانه قيل فسوف يعلمون زمانا في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف
يعلمون قوله وقد تجي للمفاجاة كما تجيء اذا نحو زيد قائم واذا الرجل الاعلى ككل اذا
جواب بينما او اذا في جواب بينما ولا تجيء بعد اذا المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الاسمية في غير بينا وبينما كقولك كنت واقفا
اذا جاء عمرو وفي الباب اذ واذا مكانيان للمفاجاة والحق الاولى الضعيف

والشائبة بالاسمية ايضا حاكى الفة بينهما وبين الزمانية ق الحال
كونهما للاستفهام والشرطية كانه جعل استفهاما حالا بنفسها اى
بتقدير ذا اى استفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان يقال
انه المعنى جعل ظرفا جوابا عليه قوله ثم الزمان منهما قه وقد جاء انه زيد
بمعنى كيف واى القتال بمعنى متى قال الرضى انى اى بمعنى كيف فى قوله
وبحلى بمعنى متى واول قوله ثم اى شئتم مع الاوجه الثلثة ولا انا بمعنى
متى وكيف الابعد منقول قه والمشهور فتح الهمزة والنون وايان وقد جاء
كسرها بعضهم يتبادر من هذه العبارة ان فى كسرها لغى مشتمعين وليس
كذلك قال الرضى كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا و
اختلف في اصله فقيل هو اى بن زيد فيه ماء وادغم في الياء والياء تحرى اصل
اللغة حيث ذا وه في باب النون وقيل اصله اى الحين الى اوان
حذف منه الياء الاخيرة فصار ايوان ادغم الى في الياء وهو الصواب وقيل
اصله اى آن حذفت الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجى الآن خاليا عن اللام وجوابه
اى معنا ان المفرد المعرفة وزيتق الاول هذا اين للمكان وايان للزمان ق
بمعنى اول المدة بمعنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول زمان الفعل
المتقدم عليها بقرينة سبق ذكر الفعل فلا يرد انه ينبغى ان يقال بمعنى اول
زمان الفعل المتقدم ولا تخرج نحو قوله اذا ان اللام للعهد او عوض عن المضاف
اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحتاج تقدير قوله اول المدة باول مدة زمان
الفعل المتقدم لانه ليس مرادا للمص ق اى اول زمان عدم رؤيته الغير
لغير رايته وليس فلا يحفظ ان المراد اول زمان عدم رؤيته كما يتوهم
ق للمفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا
شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما فى قوله ق سبق فينبغى ان يراد بالمفرد

الواحد

١٦٣

فينبغى ان يراد بالعدد الواحد
كما فى قوله سبق

الواحد كما فى قوله فيما سبق وتقول فى المفرد من المتقدم اى يقع بعدهما
الزمان الواحد المعتبر وحدته اليقين اللتى تعدده ق نحو ما رايت منذ
يومان اللذان صاحبتها فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضى انه لا يختص
ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة
او حكما وفيه اخر هذا التاويل بعينه الجمع شئ يقول اذا لم يكن
الجمع عددا ولم تعرف المفهوم فى المفرد وجعل المثال المذكور عالما لاجله
الى المص تعليقه وقوله ما دام لا يلاحظ هذا ذاليومان امرا لانه
يمكن عليهما باوليه المدة حتى لا انا اهل بيان وجه ملاحظ اليومين
امر واحد بل الوهم انه لو لوحظت تلك اليومين يصير امرا واحدا
وليس كذلك فنقول هذا الشئ بانه لو لوحظ بمعنى ان زمان المصاحبة
الا انجى دبالمثنى لتعينه ان زمان للمصاحبة ق لحصول التعين المقصود
الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه وقوم يوم اللاقاة ق اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباقى قوله بالعدد للمصاحبة
وقطعه عن الذى يعلن جعل الباء للالصاق انه لو لم يأول بذلك كان
العبارة قبلها المقصود بالعدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة
جعل مقصود ابو الكرم مقصود ابيان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا
واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد
بالوحدة نحو ما رايته منذ يوم ومنذ يومان ومنذ ايام لا انها ليس اعدادا
لكنها يفيد الى العدد نفى الاحاد وقد يقع بعدها المصدر لانها
ما يقع بعدها المصدر الاحد يتقدير زمان بمعنى اول المدة فينبغى ان
يجعله ستة احوالا ولا يفصل بينها بالبيان المعنى الحكم لانا نقول اما
ما رايته منذ سافرت اذا اريد زمان حدوث السفر وهو اول المدة
واذا اريد زمان السفر وهو ممتد وهو بمعنى جميع المدة اى جميع

عدم رؤيته جميع زمان لبعوث او النعل الاول وجر البعلم
ان الزمان المعتد مضاف الى جملة لا الى مجرد الفعل كما يوهم عبارته
او ان اى ما يكتب على هذه الصورة ان الذي يجمع عبارته شعلا وتخفيفه
فاوزان الكتابة باستقلالها ولا يلزم معناها اى ما كتب على هذه الصورة
ولا يخفى انه يوجب ان يقرا او ما كتب على هذه الصورة فلا يثبت
عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار
الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يستعمل المخفف
فيقصد معها زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة
او ساعة على او ساعة جها القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقصد كرر
المضاف ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك منذ يومان
نكرة والخبر معرفة ويرد عليه انه دفع الفساد الثاني يجعل منذ بمعنى مدة
زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تاخر المبتدا فيما كان
معرفتين بمعنى ما رايته منذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الخبر والله
اعلم بالصواب لدى بالالف المقصورة وهي بمعنى عند فلا وجه
للحكم بنائها لمجرد موافقتها بعض الحروف ويكون مع عدم الموافقة
في المعنى اذ لدن بمعنى عند وتضمن معنى فهذا يبنى لا يرد عدم الحرية
لبنائه لغة لانه يكفي بجهة البناء كون الذي فى فصله في على التخط
ما هو مبنى على انه لا يوجد حرف ما عليه عدم تضمين معناه ويجوز ان يكون
الدخول للتاكيد ولدن بضم اللام فيها ثمانى لغات لا يحتمل ايرادها في
الكتاب لا سبعة وثامنها ما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر اللام
الا انه يقال كان اكتفى المحل البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولا يلحق
في بيان بضم الدال ايضا بالتقييد بان تقييد الدال بالحركات الثلث معا
لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر له

بفتح

بفتح الدال والحذف بفتح الدال وجمع ان بضم اللام مع لدن بفتحها باصحة ونفت
في الشارح الانسب كلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند
ولدى بمعنى على ما في الرضى وغيره ولا يقال الحال لدى ربها ولدن
زيد لم يقتصر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره وجمع لدى وعند
ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان يحذف قبله فيقال
شبه نونها بنون التنوين لانها يثبت تارة ويسقط بضم السين
وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبل الصبح كذا في القاموس
لكونه منقطوعا عن الاضافة فهذا يقتضي استدراك ذكره بعد
ذكر الغايات بدليل الاعرابة مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز
ان يكون ما بني منصوبا مفتوحا بالبناء ولان عوض جاء منقطوعا
ويجيء مكسورا بعده عن كونه منقطوعا عن الاضافة لانه تظلم
لا يكون الا مضموما المعرفة والنكرة هذا باب بيان المعرفة والنكرة
الا انه جامعهما لانها الكثرة ذكرها فيما سبق من بيان كون
كثرة احتياج للبحث المتقدمة اليها او لعينه الى ذكر تقدمها على
بيان المنصرف وغير المنصرف الا ان اخرها التوقف معرفة بعض اقسام
المعرفة على بحث المبنى الى هذا المقام بوضع جزئي الوضع الجزئي
ما لاحظ فيه الموضوع الجزئي وهو الاحظ بعينه ويسمى وصفا
خاصا ايضا والوضع الكلي الاحظ في الموضوع الكلي بنفسه
او الموضوع بعنوانه اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار
ووضع لبعينه اسم الاشارة ويسمى وصفا عاما ايضا فالاول
وضع عام والموضوع له عام والثاني وضع خاص والموضوع له خاص
لشيء ملتبس بعينه اى بذاته المتضمنة وهذا انما يتم
لو جاء العين بمعنى الذات المتضمنة ولا يساعده اللغة اذ بمعنى

هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء الا وهو وضع تلك
الشيء بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسيره في امثال هذا المقام بالتعيين
ولا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان يقرر جوابه ان المعلومية
للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم والمخاطب في التعريف
ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
وقوله بعينه يخرج به النكرة اذا كانت على نكرة بالتاويل وهو
ما جعله الرضي عن هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام
بيانه ولا يبعد ان يقال الاطلاق والتنكير يجوز لما انه في حكم النكرة و
يعامل بها معاملتها واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب
المرتبة تنبيه في ذلك الى منعه وتيسر بذلك بذلك فان المبهمات منها
ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما فوضعه ما يساوي المعرف
باللام ومن بعض فهنا قال فعلم كل والموضوع له جزئي اضافي وما يكون
كليا او مما ينبغي ان يعلم الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما قال به
بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعتبروا علمه حتى المصنف جعل
معنى والشيء معنى الشيء بعينه لافادة بعينه وقال الواضع من
وضع المضمر مثلا لمعلوم كل فرد في جزئي من جزئيات وشرطه
ان لا يستعمل في مفهوم الكلي فمفهوم الكلي يجوز في الاستعمال
والا ان يقوله الشيء ليس محلا الوضع لغرضه والشارح لما ادعى ان امكن
تطبيق عبارته على ما هو الحق انه جد به بعلما لما هو الحق ملم
يلتفت الى ما قصده به من حيث مفهوميته يتبادر منه سابق
كلام الموجود في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس
وكون من المتذكرين ويشكل بتصوير العلم الشخص بان الذي
تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع

تعالى

لنعرف بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
فلا يكون من قوة وصفه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو
فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع اباء الاعلام لابنائهم قبل تعينه
الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخص مع انه يتبدل اشخاصا
من اول عمره الى اخره ويوافق تصور من علم الشخص حين وضع العلم
للشخص فانه موضوع المشخصات المتبدلة من اول عمره الى اخره يكون موضوعا
بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ما عرف باللام العهدية
والجنسية والاستغراقية فيه ان اللام منحصر في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في
صدر الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى
نفس الشيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه والميم في
قوة بعضهم ليس من ابن صياغ اسم بدل من اللام حتى سقط ما ذكره فحوله
ومن خواص دخول اللام انه لو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم
الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانا فالوكن حرف تعريف بدلا منه فلا
يشمل حرف التعريف بما بعده كالاشتمال الحروف المبدلة من اللام في قوله
الرحمن الرحيم الصمد الرحيم الحي في ذلك ولم يذكره المتقدمون
في جوء الى ذي اللام وهو مد كونه في المتين وكان لم يكن في منا ومثاله
سهو كاتب وكان اصلا ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في
الرضي وجه كونه في الاصل يا ايها الرجل حق حد الاخبار عنه في
من انواع المخبرين فيكونه فرع المضمرات لان تعرفه لو قوعه
موقع كاف الخطاب ولا يلتزم صحة الاضافة اذ لا يخفى انه كاف
حد المتبادر صحة الاضافة الى كل انه يحسن هذا جعل الرضي الربع
الاسوة الاربعة وهو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض التكلم

في المغني وكانه عبارة المتقدمين من المتكلمين لذكره في النداء ولم يبق على
كلامهم هذا الاربعة فلما اراد المص ان يورد هذه العبارة بعينه احتمل
الضمير قوله ولايخفى عليك نظرا الى انه سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل
او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم ● او انه لم يذكر ذاك الاستثناء
خبر ان ولو قال المص وما عرف باللام والنداء او بالاضافة لكان اخصر
واتم ولا يبعد ان يحمل المضاف مصدرا مبنيا في معنى الاضافة معطوفا على
اللام فيكون صحيحا وما عرف بالاضافة معنى قوله العلم اسما كان اي هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فان معانيه ثلثة مترتبة في العموم وقد عرفتها
فتحفظها قوله لانه ان صدر بالابن والاب والبنت فهو كنية هكذا في
كتب النحو قال صاحب القاموس ابو الفيانة كالرماية لقب ابن اسحق
اسمعيل ابن حمويه لا كنية ووهم الجوهري هذا فلخطفا فاذ بديع
قوله واحترز به عن المعارف كلها الا ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه
لكان اخصر قوله ولا يخرج الاعلام المشتركة لانها لم تخرج بقوله
غير متناول لغيره والاعلام المشتركة فهو لم يوضع واحد بل خلا الاتلاف
يخرج لانا نقول التبين المذكور مع عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج
به الاعلام المشتركة فافهم اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا
الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اضافاتهما وسيصرح وقد عرفت
اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اضاف المضاف الى احد هذه
وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول
اراد التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون هذا الترتيب يحتاج الى التنبيه
قوله ثم المخاطب لئن يكون المضمر المخاطب اعرف من المنادى ظاهر الان
يجعل التعريف لكنه في الاصل منوطا بالاشارة قوله لكنية احاد الاشياء ففيه فائدة
كانت تلك الاحاد مجتمعة اشارة الى ما ذكره الهندي على سؤال

حيث قال لا يخرج عنه الواحد والاثنان لانها وان وضعا لكمية الاحاد بل
لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء
منفردة لا مجتمعة ونحن نقول في تحقيق الرضي في بحث التعريف باللام
ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة
جماعة قلنا يصح ان يستثنى منه عنه فيقول جاءني العلماء الا واحدا او اثنين
او جماعة فان في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق
كالمحلى باللام فكذا الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا
اشكال وانما حقق الرضي ان الكمية كلمة منسوبة الى الصيغة المنسوبة الى كم
وهو العدد المبهم الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن مبهم العدد المعين
فيخرج بجموع عن تعريف العدد مثل الالوف والمائة ودخل رجل ورجلان
على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة ما وضع
لكمية الشيء الى الحساب ورجل ورجلان وضعا للماهيتين وكمية كما ذكره
الشارح هنا وفي كونه سؤالا عن العدد المعين بحيث كيف ولا ينكر صحة
الجواب عن كم رجلا عندك بنحو الالوف وما ذاك الا ان يقال هذا ليس
جوابا عن السؤال بكم بل اعرف بعدم العلم بما سئل عنه وبانه سئل عنه تعنتا
لاستطلاعه ولا ينكر بالتنوين لان ما عبارة عن الاسماء لا يتوهم انكم
لم تخصصوا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسافة كالاذرع وذلك من الالتباس
للكم الكلي بالكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودة واحادها كل واحد منها
جعل الاحاد جزء المعدودات فيعرف ذكرها ويمكن ان يقول الكمية الاشياء
فينبغي ان يقال المراد باحاد الاشياء الوحدات لاحاد الوحدات القائمة بلا
واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله واذا لم يكن عند
بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند جمهور الحساب
لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم يستثني التعريف

الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج
الاول ايضا عددا اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث لم يجعل المؤنث الواحد والاثنين من الاصول ولعله احسن لانه
من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث والغد وكذا لم يجعل فيما فوقها
الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلث اصل
وثلثة فرع وقد اشار المصنف اليه حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد و العشرة
من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول في
اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل
واريد باصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء ● وسبع
العرب يفتحها ما بين الثلثة الى العشرة تقول بضعة رجال وبضع نسوة و
بضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة قال لم يقصد التعيين قال الجوهري
اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والشهور
جواز استعماله بجميع العقود نحو بضع وعشرون رجلا و امتزاجا نحو عندي بضعة رجال
العطف لان الاصل بالعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل
لكن ذا وضعها او تضمنا لكان امتزاجا تقول واحد واثنا عشر ويجيء الواحد
واحد اسما لان الواحد بذاته كما يجعل الصنوة مضافا لذاته واما الاثنين الاخوة
المتكررة والراجح هو الثاني والا شار اليه حيث قال الواحد بمعنى
المنفرد اي العدد المفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ اسماء العدد فيقال
رجل واحد وقوم واحدون اثنان وثنتان والتاء في ثنتان
للتانيث كما في اثنتان واللام ياء محذوف فوزن ثنتان فعلان نحو ذلك الاسم
كانه هو بنتان بدل من اللام التي تعود التثنية من البنت وهو ما فوق
العشرة الواو ابدال التاء من الياء وفي الواو كثير احد عشر
الاحد اصل واحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلت واوه

على
الفاعل

عني المازني
الفاعل بسبيل التذكر وزعند الجميع وفي احدى كذلك عند المازني وامنا
عنه فقلت الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ويستعمل احد و
احدى الا في التثنيف وسفاضين نحو احدهم واحديهم ولا يستعمل او حد
و واحدة في التثنيف الا قليلا ومعنى الواحد الواحدة ههنا
بدون التركيب الا للتصريح بقوله احد عشر وعشرون واحد وعشرون
نكتة سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله بالعطف
المتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف
بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعطف والعكس هذا على طبق ما ذكره
الشارح سابقا له في حواشي الهندي انما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا ذهن للنكتة فتقول مائة واحد
او واحد ايالك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحد ومائة واحد ككلمة
يشاء العطف الاقل على الاكثر لانه لا ذ فيه تقوية المناسبة بين مائة وواحد
في المناسبة واحد ومائة يتعذر فهو فيما بعده ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل عن
ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية
لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على ذائق وفائق
لعطف سياق المعدود بحسب السياق واعلم ان اصل مائة مائة كرنة
حذف لامها وعوض التاء عوضا منها كافي عزة وبتقو لامها ياء الا ما حكي
الاخفش منها بغير مائة وانما يكتب بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة
يا لمنهلي منه خطاء و لحق التثنية بالمفرد دون الجمع كما في حسن كرب
مثال التثاقل بالتركيب ولكون الاشكال بالتثاقل فان الاشكان في حسن
كرب واجب وهذا مرضي بالرضي قال الشارح الهندية بذلك على ان ما يتبادر

من عبارة المص مما لا يقتضيه الوضع فان المتبادر منه ان جمع القلة في الاكثر
غير شاذ بل واقع في غيره وكذا ان الباب مخصوص لبيان حال مميز العدد
ومميزاته لا لان المقصود لبيان اسماء العدد وبالمميز فاحتاج الى بيان احوال
اسماء العدد والجمع فتلك الحروف لفظة المضافة مخفوض اي مجرور الى
مجرور باضافة العدد اليه لا غير اذا كان المميز مجموعا لفظا او مجرور بكلمة من
في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع جاز نحو رهط بفتح الراء وبحركة
فانه قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة
وما فيهم من امرأة كذا في القاموس واسم جنس كالتمر والنمل وقيل كون
صحيحا وان لم يكن التمييز الا جمع قلة فنقول وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك
الا ان لكلا منهما لا ... ان يؤتى بجمع النمل ليطابق العدد المعدود في
وان لم يكن الا جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقولك ثلاثون عجو
وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل بل اختير هنا صورة جمع المذكر
السالم لانه اختلف فيما بين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين ومنهم
عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدلت الياء الاخيرة نونا
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا تقول ثلث بنين الا ان
قول المص وكان قياسه مئات او مئين غير مستقيم والقياس مات
لا غير فلا انحصار مخصوصا فضلا عن اعتبار افراده ويكون المفضل
قليلا فقليلا وتخصيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مئات فلا
فصلا عن المجموع لفظ بعضه بانه صارت في الكلام كثيرة فاحتيج كثرة نحو
تخفيفها لان استعمال جمع مئة في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بل الالف اعم تسميتها فافادها انك
وما اخواتها جمعت واضيفت الى المفرد اهمية مخصوص بمفرد
وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال الشاعر

النوع ما سبق عاما فقد ذهب الاذوة والمساحة واذا كان العدد
مؤنثا ولفظا له تلقواعد الضابطة بالقول في الوضع الا انه ذكر الشيخ
سابقا لما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مائة
وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل
او امرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة فلا يميزها المائة والالف
لان ما اضيف اليه المائة والالف في هذا الكلام وانما قال المعدود مذكرا و
لم يقل واذا كان مذكرا ليستمر الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة
ويرد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا عند
بيان المائة والالف لعدم انتفاء عينهما تذكيرا وتانيثا فان قلت
قلت ثلثة اشخص انت تريد النساء باعتبار اللفظ جعل الوضع
الا قليلا والا كثيرا بل ان مميز الواحد مستغني عنه فيه اشارة
الى منع الاعتبار لجواز فائدة التاكيد كما في الواحد والمثنى اثنين
لا يجوز ان يكون منه الا يقال اثنى رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل
ومن انشاء المنع الذي ذكره الوضع نحو واحد رجال واثني رجال فاعرف
لا التزم سوء الحجية في مميز الاحاد والاولى ان يقال لا التزم الموافقة
بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على العدد وينبغي ان يعتبر في
ايضا فلا تلزم ويعبر ان النحو في الهندية ويقول انت فقد مر في
مذكرات الا ان يقول صيغة المخاطب ويعمل الغيبة بارجاع السكنى
الالوهيه ويرجع ما اضافه فقوله ان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب
الاول فنقول في المفرد باعتبار حال اي بترتيب الجمع ان التصير
ابقي حال ثم الاحوال فلا يحسن مقابلة الحال بالمتربة لانا لو
نقصد باعتبار حال الحقيقة واحدة تلك العدد ومن غير بيان مرتبة

يقال واحد الثلاثة والاربعة وواحدتها ولا يشتق لفظ الاول وهكذا الى
الى غير ذلك او فوقه من مركبات لا يشتق اشتقاق اسم الفاعل منها يشتق
حادي عشر ونظايره اذا اتخذ اسم الفاعل من اول جزء من تلك المركبات ليتذكر
لذو حده حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاقه
الى التمييز ومن ثم ومن اختلافه في الاعتبارين الاول ان الاول من اجل والاول
بمعنى ما قام بالنسل وهو التصيير من اقل الى مرتبة العدد المشتق وهو منه
بمجرد انضمام ما اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه
اذ لا يودي معنى فعليا لانه لا يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة
فان جاز من تلك الصفة على حدة بمعنى التصيير الا بمالا حرف على فاذا جاوز
حد فانيف ولم يجي مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة
لامتناع استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعل
ومن اسم فاعل على صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد من مرتبة خاصة من ذلك العدد ثالث
اثنين بالاضافة والتنوين والاول هناك اكثر بخلاف ساير الفاعلين
فان الاضافة والنصب فيها متساويان اذا كان كذا في الرضي والا
يلزم جواز ارادة الواحد الاول من اثنين عشر يجوز ارادة المبتدا او
المنتهى من عاشر لانتهائه في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتدا فينبغي ان يقول
والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني من الثالث مثلا فيوجب الجزء الاول
ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخره حرف علة في حال
النصب فان البناء ساكن الاخر والاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا [illegible] كمهند وكذا و[illegible]
وانت وبعضه تعريف المذكر وتحصل التعريف بالمؤنث بالعلامة
وما يقابل النقص سلبا بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات بالعلامة

وما يقابل النقص [illegible] مع عدم اختصاصها ولزم
اطلاق المذكر على هذه الصفة وعلامتها وعلامة التانيث وان
لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في
هذا المقام او ممدودة كصحراء وحمراء اذ الالف التي تمد قبل الهمزة
وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية ففي قولهم الالف ممدودة نظر الا ان يحمل
وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدود ما قبلها
وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة تعريفا
وفي وكساء وتعيين الحروف التي هي التانيث يستلزم الدور فاعرفه
وفي قوله وعلامة التانيث التاء على الكوفيين حيث جعلوا علامة
البناء والتاء [illegible] والبصريون على ان العلامة التاء او الهاء
غيرها لها ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان
عن النخلة فانها بازائها ذكر فانها يوصف به النخلة بالتانيث والذكر وليس
تانيثها بحقيقي واذا اسند الفعل الى المضمر كما هو الاصل يعني
يتبادر [illegible] بلا فصل في العادة لاصالته ولا يبعد ان يقال
المتبادر من الفعل اسم المتعرف فلا يرد نعم الرجل ونعمت الفتاة
فان في الفعل يجب اثباتها [illegible] لدفع الالتباس الظ
ان وجوب الاثبات [illegible] على التانيث [illegible]
في جاء [illegible] واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء [illegible] فانه من
غير حقيقي والاختيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تانيث التانيث
علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى
ايضا اسم جنس [illegible] كثرة افراده فانه يجب ترك

التاء وفيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا
يتم به استدلال الامام ابي حنيفة رحمه الله بالقراءة عن عطاء في غلة
سليمان عم كانت انثى وهو من مسكوات النحو قاعدة فيه واعلم ان الضمير
المنفصل في حكم الظاهر للاستقلال فيجوز هند زيد ضاربته هو ذكره
الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في شرح
القيم يجب ان يستغني عنه بنون فانه لتعذر ابن فيه حصل كالكلمة
ويجوز جاءت بنون كما قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموع
بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف كارضون وسنون وثبون كذا
حققه غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير
حقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي فيه قوله جمع المذكر غير السالم الظ في
ان غير العاقل فتأمل اي اخر جزءه بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق
على سنون وثمانون فعدة تبدل عند التقدير باشكاله قوله الا لحقها
في تكوين التثنية مجموع المفرد والالف والياء عند النون فلم يكن مسلما
البدل تثنية اذ المراد جمع مسلم جمع اللواحق لا يقال النون حذفت لان
النون في محل المضاف كالتنوين كما لا يعد التنوين منها لا يعد النون
فراد
والا تصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على مثنيات
ولا يصدق على المفرد ولو اكتفى بنظر المراد لا استغنى عنه لكن
التكلف لعل المراد ان الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء او
نون لحقها كما عرفه لانه على تقدير تسليمه يخرج بالجمهور على من كون
علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوض الحركة او التنوين
في المفرد وما ذكر على تقدير التسليم في غاية السماحة وكيف وليس
الغرض لحاق الالف والياء او النون الدال على مجرد الالف او الياء
مع مفرده هذا بعد تعين المفرد والتعريف تحت حسن قوله

ويشكل بنحو اسد بن بخت نحو عين فيما لم يوجد تحت جنس الموضوع
للاحد بل تحت جنس المراد بالاحد وكذا الابوان على هيئة فان التثنية
باعتبار المسمى بالاب هو ليس موضوعا للام من الموضوع الحقيقة او حكما
والمثنى المجازي في حكمه ويحمل ما ذكره في القمرين والابوين كما شاع
ولو اريد بقوله اسم اسما بالنسبة الى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
في جنسه هذا الكلام من الشارح وليس كذلك لان هذه الارادة يفيده
بالنظر الى ما ذكره في التعريف الجمع حيث قال البناء على انه اكثر من حيث
فان الناظر فيه لا يفهم عن قوله شامل الاسما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال
ما من جنس اللفظ كما ذكره الهندي وهو ما في آخره الف مفردة الى آخره احترز به
عن مدة في آخر المفرد بهمزة فانه ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائدة في الوقف
فانه لا يصير زيدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدودة يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والحبس
الاخير بالنظر الاخير من القصر بمعنى الحبس والمنع لان تحمله من القصر كعنب
بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال فلان قصر
ككرم قصرا ونحو قصر كعنب بحبل قصير كل ذلك في القاموس او حكما بان كان
بمجهول الاول مثل كالوان فيسمى بالياء الالف في الاسماء والبناء وكتي وعلى
والي وذا على ما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو اسم متمكن لم يعرف
اصلها حقيقة الى ضعف المقال الى على مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول
ولم يمل وما اميل كمتى لا ممالية بسبب من انقلاب الالف عن الياء فان الرضي
شرط في قلب عدم الاصل ومجهولها ان يكون مع المنع منها الامالة ولم يكن
هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء فان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد اميل لا بد من قلبها ياء وهو انه لا يكون للامالة سبب سوى
كون الالف منقلبة عن الياء كما عرف كفتى رضي الضاد وتشديد الياء

بجيد القراءة والتنسك من قوله اذا تنسك هذا من نسخ القاموس الراء
كلتا في الحسن الراء وجمع قراؤون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ
وجمع قراؤن وقرائي كلها عن مقتضى كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب
وكتب في الحاشية بعبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة اما ان يسبقها
الف او لا فالتي سبقها الف اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصل كعلباء ومنقلبة عن تانيث كحمراء
فهمزة الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والبواقي الاحسن ان لا تقلب وقد اجيز
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت
همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي
ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وجوز في
القلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق
كذا في الصحاح غير ما وقع في شرح ابن الحاجب انه قد تبدل المبدلة عن اصل يا
وقد يقال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا تنفع في بيان القاعدة هذا
القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة لا يحتمل غير آخر المتن
اي غير آخر مفرده المثنى الجموع ما دل على اسم ولا يخفى ان سلمين ليس
باسم لانه ليس بكلمة بل هو مسلم مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم
او ما هو في حكمه او على التقدير الاشتراط على جملة آحاد فبالاحاد بالجزئية للكل
بتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في نفي اسما والعدد في
كونه اعم في الاحاد جملة او تفرقة كما نقول واثنين او واحدا او واحدا فيدخل
في قوله ما دل على آحاد يكون رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف
اسم العدة يخرج الغير بقوله بحروف مفرده ويكمن ينبغي التثنية بحروف
مفرده اي بحروف زيادة المفرد وعادة ... يدخل في الدلالة كما لا يخفى
والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفردة المحقق فيه كما في رجال ونحو

الحروف المفردة المقدرة فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد
في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلان الاوزان
المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال واما ما وقع في كلام النحو الهندي
ان المراد بالاحاد حقيقة واعا المعاد بين المجموع في تحقق المفرد
وتقديره فلا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالمراد به
دون ما هو في حكم نحو الاسماء الاحاد ... وتعريفه يسبق تقرير
الرهط والنفر جمع الناس على الاحاد ... او ما دونه العشرة كذا في القاموس
فنحو تمر مما بيه الفارق بينه وبين كل مجموع ... وواحده الكاخص نحو
تو كلم حنطي وواحده لفظه يصح تقديره بقولنا ... على الاصح
واما اسم جنس الواحد من جنس لفظه فليس بجمع بالاتفاق ... المتبادر
كاسد كرة ولا يخفى ان تقييد نحو ركب بالواحد من لفظه فانه جمع
والواحد نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كاسد كرة ايضا ولا ان
ركب بنحو تمر يطلق اسم الجنس ونحو ركب يطلق اسم الجنس
وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا اختلافا ونحو تمر نحو
تمر وركب جمع عند البعض لكن ما كون من التوجيه اصح واعود وكان
يحتمل تقييده بنحو تمر والملائكة بنحو ركب اشارة الى التوجيهين لانه
انه لا بد من تقييده بتعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تغيير قوله
فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه كما انه هو جمع حمل
وباقر هو جمع بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله حكم الجمع حكم
في الموصوفين على المذهبين فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان
قوله والمذكر بتقدير مضاف اي جمع المذكر الصحيح بشركة اليه
قوله فالصحيح المنكر حيث لم يقل فالصحيح منكرا فالاولى
تغييره بقوله فالمذكر بقولنا المذكر الصحيح الى اخره مفرده

فيه انه يصدق على رجلين ومسلمين يا ملفوظا كالقاضي او مقدرة
كقاض فان قلت يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان
يختص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة وبحذف التنوين لالحاق
واو الجمع وياءه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست
علة حذفها الذي كان قبل لان علة حذفها التقاء الساكنين بين الياء والتنوين
وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع
وان كان آخره اي آخر الاسم ولما ان تجعل الاسم وقد اخذ منه الاسم دون
حذف الضمير الراجع الى الآخر بدلالة عليه قوله اي الف مقصورة بلفظ و
وفيه تنبيه على ان التاء والالف الزايدتين المذكورة والمقدرة حيث
مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون لا تقل
وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعيته جعل شرطه اي الاسم يريد والنظر
الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير مع قوله فيذكر علم يعقل الا تاويل
نكرة مذكر يعقل كالسيف الله وضمير كونه ليس الجمع بلا سابق
قال المص في شرحه شرط التذكير لانه يستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر
لتسمية كتسميته اسود بالبيض قال الرضي فان علما وعلانه وان
لا يجوز وقلبا نحو وقاباء والاحتشا وقال المصنف سادا فائدة الشرط
انها وصف المذكر دون نفسه كما فقال شرطه ما جمع بالواو والنون ان يكون
مذكرا صادا نحو قوله جمع المذكر السالم سعيد والضين وثنيين و
ثلاثين محاعزة مونث وكيف لا وتنم هؤلاء الى جمع المذكر السالم
في بابنا الآخر كما ضم اولو وعشرون ثلاثهم بشرط جمع المذكر السالم
ضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستقيم بكون الكلام في جمع المذكر
مع اشتراط التذكير نحو مذكر اي نكرة مذكرا اشاره الى دفع
اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما مذكرا بغير فصل

عبارة

عبارة تركيبه وذلك لا يجوز كون الشرط مبتدأ وما بعده في الشرط والجزاء
خبرا لان قوله فمذكر في جواب نحو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيتم الخبر العائد
الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام بعض كما لا يخفى على الناظر على المغني الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما ليقطعها ان كان اسما فالجزاء وما اعترض فيه
الشرط وفيه وان تلزمت الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ يتضمن
معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى
الكون مذكرا والكون علما ولا يخفى في العبارة ما يحملها مصدريين والثالث
الفاء والشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت
ولم يلتفت الى جاء الرضي جعل الشرط والجزاء خبرا لغو لشرط بعينه و
قوله فمذكر علم تحصيل بقولنا وهو حصول المذكر علم يتصل فالضمير فالضمير
راجع الى المبتدأ ولا حكم الرضي انه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من
التكلف الظاهر حذف العايد المرفوع مع انه صرح الرضي في بحث خبر
المبتدأ وما اشار اليه المحشي هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو جملة
شرطية بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده الرضي ان لا يخفى العبارة
ما يحمله حسن الا انه يندفع بسبب الخشية اي فمذكر علم خبر لانه مذكر علم
يؤول الى كونه مذكرا علما يجيء انه لزم الفاء والشرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه يندفع الشرط كاختصاصه بالشعر يجيء
انه هل يستقيم مع المذكر لما ادعاه الرضي من سند من توقف به يعقل
من حيث مسماه اشار به الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل
وصف له بحال مدلوله بحر نحو اعضر في الغرس في القاموس اعضر بلا
لام فرس بعينه هلال بشب الى الا لموجبا كان لنكرة فاقدة
سلم ثم صار الى هلال وصار اليهم من خيل الجياد وفرس
يفي بن احصن هذا كلامه واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء

ملفوظا و مقدرة اجاب به فيما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول
بدل قوله فذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو علامة و يدخل نحو سلمى و وزراء
على رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف صفة الصفات غير علم
للفائدة لقوله غير علم   الشرط الاول كونه مذكرا يعقل على
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متباينة كما ذكره
الهندي ان سلط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه
بكمال الكلام مع جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا
بالمذكر يجب ان يكون ما ازيد به مذكر سابقا والا كان الكلام خلفا
لو اكتفى في التذكير بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو
والنون واسند لك فقد ولا يكون بتاء تانيث   اي مذكر غير مستو
في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصيغة لا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث
لحوق التاء بل يكون بالصيغة خلافا للاصل المشابهتها بالاسم مع
ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك
بينهما كما في الانسان والجمل والناقة والاتان والفرس كما ذكره
الرضي فالوجه ان يقال في عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة
وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه نحو نقصان على خلاف الاصل
في الصحيح للفرق بينه وبين فعلان فعلانة نعم منه جوانا مثال
ندمان بالواو والنون لم يرض به الرضي وقال من قال به فقد شاع
في غير سائغ السماع   الشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكر مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف
فالاوضح هذه العبارة استحق في العبارة السابقة

لان

لان ضميره ان يكون عايدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى ان لا يكون
الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا يخفى
لنبذ الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستو
يا فيه المذكر والمؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضميره ان
لا يكون عايدا الى المذكر اي الوصف فلا يلزم ما ذكره وجه استحقاقه
فان الشارح في العبارة على ما اجاب بالهندي ولم يلتفت الى شهرة
الرضي   الشرط الخامس انه لا يكون الاسم المذكور متشابها بالتاء وتيقن
بقي عند الشرط التذكير وعدم المساواة فانه العلامة ليستوي في
المذكر والمؤنث   ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي
يجب حذف نونه بالاضافة ما حذف نونه كنون كتعقر لعله الصلاة كما في
قوله الحافظو عورة العشيرة وقيل الام ساكنة اختيارا كما في جاءه
الشعراء انكم لذائقوا العذاب نصب العذاب فلنين بواجب   وقد
شذ نحو سنين من وجهين اذ لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعائي
من نجد فان سنينه وتانيتها ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق
حذف النون لان تعلق الاعراب ذكر قبل حذف اللام ولا تعلق له بحذف الشمس
وان لم يكن اي المفرد مذكر جمع بالواو والنون الا وجه لنقيد كلام المتن بانقيد
بالمراد انه لم يكن المفرده مذكرا اصلا لان ما يكون مذكرا يجمع بالواو والنون وقد
على حكم في قوله فان يكن مذكر جمع بالواو والنون   فان لا يكن اي في وصح حيث
ان لا يكون مجرد عن التاء والتانيث اللفظ الاحصر فان يكون بالهاء
اي جمع تغير بيان واحده من حيث نفسه واوردته الداخلة فيه كما هو المتبادر
فبيان التغير في التعريف غير مجهول كما هو المتبادر فيه والا لم
يتناول نحو فلما اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا
للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون

التفسير باعتبار الامر اللاحق فيوهم التبادر في الاول دون الثاني يعني
ان التغيير بنحو افراس يفهم باعتبار الامور اللاحقة يكون فيه التغيير باعتبار
الامور الداخلة حيث فرض المواد لسكون وصيرورة حرف ثانيا بعد ان
اذ كان اولا لفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين
التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والا
وجب ان يقال المراد بتغيير الحاق الواو والنون او الياء والنون والالف والتاء
ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم بتغيير مفرده تغييرا ما
لا بتغيير صيغة لان ما يفهم الحق لا يبين الصيغة نقول اما تغيير بناؤه اي صيغته
لاخراج جمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان لم يتغير الحركة جمع القلة افعل الى
آخره اذا انتهت هذه الاوزان تفعل اذا جاء المزيد وزن كثيرة واما اذا انحصر جمع
التكسير فيها ثلاثي الكثرة وكذا ما عدا الستة بكثرة اذا لم يختص فيه الجمع
والاوزن مشترك كاجاد لو صانع   اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث
المطابقة كالضرب او تضمنا كالحلة والجلسة   يعني بالحدث معنى قائما بغيره
ليس بمعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ الليس بالالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياه
بل بمعنى سياه بودن من معنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق
المقال والمراد يجري به على الفعل علاوة جريان اسم الفاعل فان معناه مرة ان شئت
للفعل وعلاوة جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها
اي مبتدئا او ذا الحال او موصوفا ومتبوعا لها وكلام الثلاثة اصطلاح مشهور
عن ثلاثة في التعريفة وان كان الاخيرين مفعولا مطلقا ان اريد جواز
وقوعهما فلا اختصاص لهما بل يجري في الاولين ايضا لاحد في المفعول المطلق
وان اراد وجوب وقوعهما فيرد قوله تعالى ويل للمطففين فتامل
سماعي اي سماعيا لم يرد انه باب السند محذوف اذ لم يثبت حذفه بل اراد
انه مجيئه سماعي بنحو او حذف مضاف اي وسماعي   اذ لم يكن مفعولا

نابس حدثا

اذا لم

مطلقا

بحث المصدر

مطلقا في حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضرب ضرب
الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي   ولا يتقدم معموله هذا الكلام
النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديم لتوسعهم
فيلزم اجتماع آه اعترض عليه الرضي باذ فيلضمير فيه الفاعل المخفي والمجرور
كما يضمر في اسم الفاعل والظروف فلا يلزم اجتماع التنوين والجميعين
واجاب عنه الهندي بان العمل بالاسناد في اسم الفاعل والظروف مجاز
بمعنى الاستتار الذي يقول بان عنه والاظهر الاقطر ان يقال لا كما
ان يخفف فاعل فلا ضمير فيه لا لتبس بالمحذوف   ويجوز اضافة
الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنوي كما ظن صرح به الرضي
اذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ
للفظ وجاز جعل تابعا للمحل ايضا عند الاكثر   فان كان المصدر
مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل تقديره ما سيأتي قال الرضي
المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلق
سواء كان الحذف جائزا او واجبا   اي فيجوز فيه وجهان
اي كلا وجهين فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن
ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابته الفعل لا لنائبه باذن مع الفعل في كونه
تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح به الرضي   وقيل عمل المصدر
المصدرية وعلى البدلية لا للمصدرية وهو التوجيه ليس موجه
وانما فصل بين قسمي المصدر عنه بالم يكن مفعولا مطلقا وما
كان اياه يفهم هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يتاخر
عنهما فاجاب بانه عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على
انهما في اختصاص بالاول وفيه ما عرفت من امتناع التقديم
المعمول يختص بينهما بالقسم الاول   من فعل او حرف اما

اذ يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر فيكون الحكم باشتقاق
من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملازمة
بينهما واما ان يريد بالمصدر لان سيبويه يسمى المصدر فعلا
وحدثا ومصدرا والشيخ يوافق تفسيره صفة المعنى مسنده الى اللفظ
قال الرضي والدليل على انهم يريدون بالفعل نحو ضرب يضرب وان كان
مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل
من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقيام هو الحدث
بهذا الكلام فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك
الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب يضرب قلت قد شاع فيما
بينهم اسناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى الى
التضمن والتزامي موضعا عاد للاسم لمن قام افعل انه الحاوي
صلة قوله اشتق يتضمنه معنى الوضع وقال تجمع التعليل اي
لاجل افادة من قام بالفعل يستغنى عن التضمن لذات من قام بالفعل
بهذا يكفي ويغني عن مقدار الفعل وقد اشار الى ان المراد لمن اقام من
العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله
قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام بالفعل مع الفعل و
مناسبة اذ اسم الفاعل للجمع وللجحد من قام بالفعل وهو المتبادر من عبارة
من قام الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد مثل زيد ضارب
عمرو او مضروب من فلان ومستقيم منه ومجتمع فان بهذا السبيل لا يقوم
باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن رفعه بان معنى الضارب
ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص بعينه
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باسم الفاعل
بحذف مشترك بين اثنين فالضارب مشتق من مصدر هو الضاربية

قوله للمضارع الحجري فيه لمن قام اذ القيام بالشخص

لمن قام بالمشاركة الضرب متعلق بمن ضرب بمصدر عنه ضرب متعلق
بضاربه وكذا الافتراق معناه التفرق بشخص هذا يضره متصف
بضربه الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر
فلا معنى للحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على
التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما لا
ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة
بالانتساب واما ما اجاب الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري
والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان
اطلاق الضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضرب بالفاعل فتامل
قال المصنف رحمه الله اي المصدر والتعريف وان يكون من قيام باي قام المعنى
الموضوع له فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من الصفات نحو كا
وسبة قطلت نحو لا اي ذو علم بالطول ونحو لمن قام بحدث نحو زيد
الا ان يشتق من الطول بمعنى العلية ولم يجوز الا ان الم يتعرض لا منهم
بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للعلة والى فحص رحمه في
تحقيق تعريف اسم التفضيل بان كلا منهما للزيادة في المشتق وهو
حتى جعل التعريف متشابه وانه واخرج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى حدث اه عليهم مع ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت
للحدوث مع بالصفة فلا يخرج باسم التفضيل اسا وجعل احكام صيغ
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيما مر ان احدهما انه جعل احكام المثنى
والمجموع مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى
والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فمخرج
بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتقييد الشارح للاسم
البالغة نكلف على ما ذكره هنا بالاخرج بخروج التعقيب كما يرى

على زنة فاعل قال المصنف سمى بكثرة الكلم فلم يقولوا اسم الفعل ولا
المستقبل لجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لما من بين اختصاص بهذه التسمية
وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا ان نقول ان قصدهم
ليس الى ذلك بل تصريحهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل
وليس الفعل المستقبل وغيرهما على هذا النحو والشاهد انهم سموا الكل
اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المفعول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان
والمكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل
وهو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده ما
تيا وقال الرضي الاولى ان ماتيا في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر
فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل
ان يكون المراد وكان اهل وعده ماتيا من عنده فحمل اهل الوعد في كونه
ماتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة من نفسه فاسند اى التى الى الوعد
قيل بيان الصيغة من لطايف التعريف وقع والنحو استطراد اقول بيان
الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لوضع الاحكام النحوية
بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر كلام النحوى اى شرط
معنى الحال والاستقبال والاولى ان لا يشترط ذلك لتقوية معنى الفعل فيه
بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه اقول
قال ظاهر النحاة لان الظاهر عطف قولهم والهمزة او ما على صاحبه ويحتمل
ان يجعل عطفا على معنى الحال اى يشترط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط الهمزة او ما فان دخلت اللام الموصول قيل اللام
بالموصول احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يفيده معنى
شرط من شرايط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام
استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد

على

على صاحبه فان اللام الموصول لي داخل في المذهب وقد دل ما سبق على
انه لا يكفي الاعتماد على المذهب فاستغنى من اللام لانه يكفي فيها
الاعتماد والسوم ما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وتسمى لام
التقوية في نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من صدر
الافعال لكون التقوي بالباء والجوار زيادتها في فعلها ايضا فيقال علمت علت
بان زيدا قايم ولا يتقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد
ضربت كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة يعمل باتفاق
من النحويين واما عليم وحذر فعملها مذهب سيبويه لا غير وغيرهما من صيغ
المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل كالصفة
المشبهة وما فيه من معنى المبالغة من باب مناسب ما فات من المشابهة
اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة اللفظية تجعل الاسم بعيدا
عن مشابهة الفعل لكن يجابر النقصان المشابهة اللفظية لعدم نظر
خلل الى صيغة المفردات انه لا يفي ما ذكر بوجه عمل جميع الكل الا ان يقع
من نقص اطراد الباب قال الرضي اما المثنى والجمع السالمة فظاهرة
لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما جمع
المكسر فلكونه نوع الواحد [illegible] العمل معه يتحقق بنصبه على المفعولية
يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية
اذ لا يختلف في عمل رفع الفاعل الا في حذف لاستطالة الصلة بذكر
المفعول كما ان اطلاق العمل يخل بقوله مع التعريف اذ اللام الموصولة
لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يخفى ان النوع من لام التعريف ولقد
نبه عليه الرضي حيث قال لا يفيد التعريف ودخول اللام يكون تطريق
فلتنبيه قوله اسم المفعول من المتعدى على الحذف والايصال

اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول واما على ما ذكره المصنف في
اسم الفاعل الى الهيئة الاكثر في باب الفاعل فلا حاجة الى التحقيق والايصال
وكانه الذي جراه على ما قال وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا
يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على
خلاف الوضع تنزيلا للظرف منزلة المفعول في العمل اى عمل النصب
قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط عمل باحد الزمانين
وقال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن
بعده صرحوا وجعلوه كاسم الفاعل ولو التحق بمفعول وانث في العمل كاسم
ط الفاعل يكفي لان الاشتراط ايضا من امور في العمل واعاقيد الاصوب والاشتراك
يخرج حذف المفرح العمل والتعريف ما اشتق من فعل لازم
كان الظاهر ان يقول من الفعل المتعدي الثلاثي ايضا نحو علم الله
لئلا يبقى الصفة المعقولة بلا لفظ الا ان كان المتعدي غالبا حادثا لم
يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت
اى المقابل للحدوث على تقدير المصدر ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث
مره والمستمر المجرد عن الحدوث وشرع على تحقيق الرضي فيخرج عنه نحو ضامر
والمنهزم به لمخالفتها بصيغة الفاعل وصيغتها مع اختلاف انواعها
في لفظ لصيغة اسم الفاعل ونصبه للفاعل الذي هو بين ان اسم الفاعل
ويرد على التوجيه الاول انه خرج من شرط الحد ان نصبه للمبنية من
الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح ابن مالك في التسهيل بانه
يجيء قليلا وزن اسم الفاعل من خفيف شرط الاسم المنصف الشبه
من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل للمبالغة اذا ان يجعل
صيغة المبالغة اسم فاعل اى كائنة على قدره ويرد عليه ان في
الالوان والعيوب الظاهرة قياسه على وزن افعل وانه

من الثلاثي

من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال الحمل ان يكون
مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا
لا يكون مقصورا على السماع ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من
غير اشتراط الزمان لا يخفى اختلاف عبارة المتن الا ان يقال بينه على
انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يرد عملها على فعلها فانه يشبه
السببية بالمفعول دون فعلها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او ملتبس باللام او مجرد منهما لفقد الحلو لاجتماع او الاضافة في
في زيد حسن الضارب الضارب الغلام بخلاف افوية فانها للانفصال
الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو
بصدده فيلزم كذب قوله متى وقعت فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد
بالمضاف المضاف الى الضمير بالواسطة ليدخل زيد حسن في بالاضافة
من المجرد من الاضافة فلا يخرج في الممتنع وزيد الحسن وجه غلامه بالرفع
في القبيح والمعمول في كل واحد منها اه قال الرضي لم يقسم باعتبار اعراب
نفسها لانه لا ستوى في بحث النعت اقول لبيان المقتضى فيه بيان اعراب
معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لانه ضابط القبيح والحسن منبئة على اعراب
فلذا بين اعراب معمولها دون معمولها وحسن في وجه عطف على حسن وجهه
اه وفيه ان صورة الخطية لا تطابق الا الوجهين فانه لا يقرا صورة لنصب
من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراده
المصدر بالامثلة الثلاثة ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات
الثلاث لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا اثنان منها ممتنعان الثلاث
اى بالاتفاق كان الرضي بقويه كما في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع
الحسن وجهه معلل لعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء
بقيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا

الفاضل زيد احدها ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجيهما
مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون
من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه لاشتماله على ضمير زايد على قدر
الحاجة فالقياس ان يقتضي حسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه
بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه اللهم الا ان يقال
المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه وكذا لم يحكم بكون زيد ضرب
احسن من زيد ضرب ابنه في داره لان ضميره لو لم يخرج ليس للربط بل لتعيين
المضروب وموضع الضرب وما الاضمير آخر فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد في الفرق
بينه وبين زيد حسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على الضمير
الزايد التابع عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير
فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف حسن الوجه لان معمولها من قبيل الفاعل فلو كان فيهما
ضمير يلزم تعدد الفاعل وفيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال
يلزم تعدد الفاعل والالتباس بالبدل الفاعل ففيهما ضمير منصوب
موصوف التباس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الاضافة الى الفاعل
لا يكون فيهما ضمير وان كان الاضافة الى التمييز والمشبه بالمفعول يكون فيهما ضمير
لا دخول الفاعل لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة معنى ما اعتبار
في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو الغالب اجنبي فيلزم حينئذ الجر باعتبار الفعل
لحين النصب ويقال تفسير تركيب الزيدان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسن
وجهها بالجر فثنيت الصفة اي جعل ثنيت على صيغة خطاب المفعول
محذوف ولا داعي الى الاسناد الباقي جعل صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة
فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
مع الرفع وكذلك مثل الصفة المشبهة نحو هل تحمل ... احسن الوجه

وهو قليل كذا في الرضي بموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة
الموصوف اما لخد وفا او موصوف بالفعل والزيادة والزيادة ولا
يخفى ان المتبادر في الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف زيادة
فالاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذا اصل المتصف بالزيادة سواء
وصف بها اولا والمراد بغيره غيرما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارا
كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا في ذلك الفعل مبني ان الجار والمجرور
محذوف والتقدير بزيادة على غيره او فيه والاحتياج الى التقدير
ليخرج نحو زايد عن التعريف فانه مشتق لموصوف بزيادة على غيره ولكن لا
مع ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم
ان يكون من ذلك الفعل او لم يكن الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه
من الحمار وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ما لا اخرج في الاخراج الا حمل الموصوف فعلى ذلك انما اسماء الزمان والمكان والآلة انها
زمانا ومكانا وآلة موصوف بالزيادة او مكانا وآلة خاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لانه لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغ المبالغة
ولو حمل الاعلى مذهب من جعل اسم الفاعل سالما المنع نحو لخروجه نحو صيغ الموصوف
بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولذا وجب ذكر المفضل
عليه في اسم التفضيل دون ما اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه
فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالعموم وبناء اسم التفضيل من ثلاثي
صيغة فقد يثبت اصبح مثل افعل علم التفضيل والاولى حذف المضاف والحمل على
تقدير وصيغة لانه للحارة وفعلى المؤنث لا وجه لاقتصار على ذكر فعلى المؤنث لتتميم
كلام المتن لان لتثنيته وجهين الفعل فيدخل فيه حبلى وخنثى لكونهما اوزان الاهل
اخبر واستلالا يخفى لا يكون مجردا كالدخول خبر وتثنيته وتثنية اذن اما السا

ضع

فيها

مطلب اسم التفضيل

مخدد خير ونشر

للجميع ث

اخيروات ب الخورى ونثرى على مقتضى قوله وفعلى المؤنث وتحقيقه ان
افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية التثنية
والجمع الجمع وخير وشر بمعنى اخير واشر للجميع لانهما بمعنى اخيروات المستعمل بمن
وانما ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثى فيه التاء الوتى بالحذف بقرينة التعريف
ليخرج نحو الذى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واخيل التا تين بمعنى اكثرها
من الخيل واوى لانهما شاذان وقيل الرضى لا يحتاج بهذه الامور بقوله جاء من فعل
وقال لابد من قيد اخر وهو عدم الفعل لعدم فعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه
منصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم النفى لعدمه منها نبس بكلمة اى بما تكلم
وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس قوى
الاشتقاق ان فعل تصرف من الفعل فلا يحتاج عدم التصرف والموصوف بزيادة في
الفعل فالمشتق من فعل حض ينبغى جمعه من نفى لانه يخالف ضدية ان فعل التعجب
وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق الموصوف بزيادة على غيره لا يمكن ان لا يجرى
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجرى في مدلولاتها الزيادة و
النقصان تحل لبس بلون ولا بعيب ينبغى ان يقول والاصل انه لا يشتق
من البلج يعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل الصفة الكونية
يجيء من البياض والسواد الذى هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما
شاذ ومنه قوله عم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن وعور في القاموس العور
كالعرس ذهاب حس احد العينين فان قصد غيره اى الثلاثى المجرد اللاق
سودا اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف باللون ولا بعيب فلاق
دان يرجع الضمير لبس مجرد الثلاثى المجرد بل احضر منه ففيه شائبة حتى من
ابن هبنقة قد تكى من الشارح ابن هبنقة واظنه سهو صحة الهبنك عات
بغير ابن قال في القاموس الاسق كعلبط الاحمق وهبنقة لقب ذى الودع
يزيد بن ثروان فحمل لقبا لا كنية وقال في العين الودى وتحرك

جمعه ودعات حذف بعض يخرج من البحر بيضا تشوبها كشق النواة تعلق
لدفع العين وذات الودع بحركة الاوثان نوع صلوات الله عليه وسلم
والكعبة لشرفها الله تع لانه كان تعلق الودع في سقوطها وذو الودعات
هبنقة بن يزيد بن ثروان يضرب بجعل المثل والصحاح دافعة وذلك ان
لشو احمد بن قيس معادا كان يضرب به المثل في الحمق وقال الشاعر لشو
لحمق وكن هبنقة هذا وقد نبه الشارح وقد سرح تشيع الفاضل
وذلك كان منه اصرد بعاه لا يرضى بتلك غير مثل بمثل وقد اخذ كثيرا من قوله شرح
من حواشيه والعجب منه انه ليس مما نقله من الهندى موضيا الكيف وقد كتب فيه
فيه اشارة الى القدح فيه كما دان ويستعمل اى اسم التفضيل على احد
ثلثة اوجه اذا لم يجعل معه ولا كما في اخر واسماء كا في الدنيا واليحيى اسما للخط
العظيم او لم يخرج عن معناه نحو اخر بمعنى غير فتقول لجا فى رجل اخر واعلم
ان الاصل من تلك الاستعمالات من الاضافة بمعنى الاول واما قوله وليست
بالاكثر منهم حصى فقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية فلا
مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل على صورة اجتماع ما لا يكون
اجتماعهما ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه وقع العلم بالمفضل
عليه بحذف مع الافعل الذى ضمير الغائب وقع غيره قليل ويجوز ان يقال في
مثل الله اكبر وهو المضاف اى اكبر كل شيء او من عليه اسلاموا من تعويض
المضاف اليه واجيب بان لم يعوض لان المضاف غير مضاف ومنافي التنوين
وينتقض التعويض في جواز عند من جعل تنوين التعويض على انه لا مانع من
البنا على الضم كان قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو صورة
المفضل عليه وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد
المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفضل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو وا
ونعتقدوا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشر فانه ليس

المفضل الى تكثير الغير دنيه وتفضيل زيد الاكبر بل افضل التفضيل
تخرج عن معناه التفضيل على كانه قاريد معنا الى التجاوز والتباعد الذي
يلزم فان التفضيل حينئذ تلزم بين المفضل عن المفضل عليه كانه قال زيد بعيدا عدا
من الغير ويجوز استعمال افعل التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة لجعل المعنى اسم
الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عنه وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون
عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلا بد من صيغة
افعل من اكثر من المطابقة اجراء لمجرى الاغلب هو الاصطلاح وانما اهل فض
احدهما وهو الاكثر ان تقصد بالزيادة وانكل على المفضل عليه الذي هو المقصود
واجب بوجود احدهما جعل احد محذوف المضاف اي فضل احدهما وثانيهما جعل
ان تقصد محذوف الجار اي احدهما حصل بان تقصد وثالثها جعل محذوف اي دون
ان تقصد وكذا الشارح اشار الى انه يجوز اي احدهما زيادة موصوف المقصود به
وكان ان تقصد مصدرا مضافا الى الزيادة فحسب حاله وجعل المعنى المقصود له و
جعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف باعتبار تحققه في ضمن
بعضهم الاولى في ضمن افعل المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار
اي معنى كان لان وضع افعل التفضيل للشيء على غيره ولا يخفى ان هذا الوجه
لا يفيد وجه التزام الا الاضافة ولو الى غير المفضل كما في القسم الثاني مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه اطلاق
المضاف اليه ليس كذلك بل معناه الاطلاق معناه اطلاق بمعنى الزيادة على جميع من
سواه صرح الرضي الا انه شبه ان يكون المراد بجميع سواه الجمع حقيقة او عرفا مما
يتبادر من فاضل تفضيل عليه ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه قوله وتخصيصه في الاضافة اذ كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا
الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تحتمل التوضيح والتخصيص ولا تقابل بين الاول
للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة والتعريف والاضافة للتخصيص وقوله

نحو

نحو قوله نعيما ام انقى ونحوه محمد افضل حيث يراد انه جمع المخلوقات
من جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل في اسم ظاهر الرفع على الفاعلية وفيه
بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني صلاحية ظاهر الرفع ظاهرا كذا
غاية ان العمل في هذا الظاهر لا يتصور الا بالفاعلية وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بالاتفاق المطلق المرفوع تقديره بالمستتر فلا يجوز زيد افضل هو ما
ذكره التفضيل غايته في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فيه عمل الآن لا ظاهرا في العمل
في اللفظ والامكان في سائر المبنيات وانما خص الفاعلية لانه ينصب المفعول به سواء كان
منفصلا او مفعولا اعادة تقدم ... لا بالمظهر الملفوظ نظيرا كان او مظهرا ابارزا
وظهير قوله ... الظاهر الملفوظ ظاهرا
او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في لفظ الرفع
بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان الشيء آه فانه يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول لانه يعمل فيه بحرف الجر
يقال انا اقرب منك بزيد وانا اعرف منك بزيد واعلم ان عمل الرفع بالفاعلية
آه ما ذكره في الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل
النصب بكونه مفعولا به فلا حاجة الى التخصيص المعنوي وقوله ولانه لما كان الحكم
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها
مستقلا كما يفيده اعادة اللام الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال الا اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء ووصفا سببا لشيء والاصفي لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال
الرضي هذه شروط وقوع رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني
والشروط افعلا عمل الاعمال بدونه فيه لانه يوجد في كلام العرب رفع الفاعل
بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه وهو في الخبر صفة
لسبيته قال الرضي الا انه شذ في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا واحدا

يقال للواجب سبب الاسباب اي علة الاسباب اسبابا فاذا صح تسميتها سببا وانما عدل
عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه يلزم ان يكون في المعنى للسبب كما قيل بل
يكفي ان يكون للاجل المتكلم سببا صحيحا كان جعلا او تسمية مشترك بين
ذلك وبين غيره على ما حمل قول المصنف ويخرج عنه نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل اليوم منه في عينه اسد فينبغي ان يطلق المسبب ولا يقيد و يخص
بغير الاول بقرينة تعيينه للسابق بالاول مفضلا لكن المسبب بالاعتبار
الاول آه اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني
لمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى افعل بحرفين متماثلين لما اسميين
من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار اليوم نعم
يوضح حصل الفرق بلا امر الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار بدل البعض من الكل
واجيب بان قوله باعتبار الاعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار
الثاني حال من قوله على نفسه وللساوي آه اباها مقام المدح هذا البيان يخص
مثالا يكون النفي متوجها على اسم التفضيل المذكور ولا يخص بمقام المدح فربما
ما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل التفضيل سواء كان على وجه المساواة
او على وجه يكون حال المفضل دون حال المفضل عليه في المعنى وعلى هذا عرفت
ان المحتمل هذا الوجه الثاني لعدم طواعيته في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف
هذا الوجه فالاصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف
على اصل التفضيل وثانيهما احسن قبل تسلط النفي عليه مجرد عن الزيادة
عرفا ولا يجوز ان ياتي ذلك وجوده من التفضيل لانه لا يبقى وجه لذكرها
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية سواء كان الرجوع النفي
الزيادة او بوجه آخر قلت نعم يمكن تاويل عبارة الشارح بجعل الباء في قوله
بالنفي بمعنى مع لا للسببية ثم التوجيهين للشارح وبقي بيان احسن
وهو انه لم يقل لتفضيلي بين الكحل بعينه لان العمل بين العامل والمعمول

او يمتنع بين افعل ومعموله الضعف عمل افعل فجوز زيد اكحل عمرو ضارب ما انص
عليه الرضي ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت
عن المصنف انه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
ولم يلتفت الى جوابه نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر
لان رده الهندي بانه لا اشتباه في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور
ابتداء كما في هذا المثال لان الكحل الموخر لكونه مبتداء مقدم رتبة واجيب بانه يلزم
نقيض كيف وقع العلامة ضعف عليه ويمكن ان يحمل ما ذكره المصنف
الى ما ذكر بغير لزوم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن
ان يحمل جوابه تجويزا لما ذكره المص فالظاهر ان طريق الكلام لئلا يكون فالقصد
على توجيه المراد وهذا البيان مبني على عبارة المشهورة الواردة هكذا
ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو بعضهم من العجب انه كيف جاء به القائل
فيما ذكره من وجه اعمال الاعرج اسم التفضيل الضعيف في العمل فالوجه
ان العرب كان مضطرا الى اعماله والحاصل ان المقتضي منع الاضطرار بانه كان يمكنهم
تقديم منه فلا يتوجه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور وربما
انتقض بان هذا الوجه يجري ايضا في الاثبات كان يقال رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا
يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يتضمن النفي التفضيلي فهو افضل مع الاضطرار
ايضا ولو رفع لفظ العين آه لم يلتفت الى القبح بناء على عدم تحقق
في كلام العرب وان لا منع منه قياسا وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه فقوله هذا التعبير الى اصله من كحل عين زيد رده على تقدير ذكره
وتبعه الهندي متمسكا بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل
فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حتى
يجوز رفع جار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويحمل عليه انه يوجب الخروج

التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف
كل في وبقاء مدخوله على الحذف وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب المحل او كصورة بان
يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في اللفظ مفضل ومفضل عليه الا بذكر لفظ
واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه في ذكر الكحل فتامل
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين
زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قولك عين
زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل فيها الكحل واستبعاد حذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقولك عين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زايدة على عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد وكيف يكون مثل الشيء
زايدا عليه في ذلك الوصف في حال واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن
صفة لقولك عين زيد وان كان الكلام مستلزما لما ذكره بل يكون بالاسم الذي النظر
كونها صوفا لمفعولها فيحسن صفة لحق وفيما التناقض … يحمل المماثلة
بمعنى المجانسة في اصل الكحل الاختلاف … في الكحل وحسنه واما بحمل المماثلة بمعنى المماثلة
في المفضل ويلزم منه التناقض على التقدير … وكان اللزوم على كون … مبنيا على انه
لو كان عين مثل عين زيد في المفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة
مع الترجيح فيكون بين جهتها فيكون المبالغ واعلم ان الظاهر عبارة المصنف بين التي كعين
والاحضر في فوقها بانه لا يستقيم في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يجوز
ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال الا
في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق حيث قال فان قالت ذكر الكحل … قلت
ولم يقل كذلك اذ تقول كما قال سابق ولكنه تحمل بمعنى قولهم ان قدمت آه انك ان

حق

ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب احسن ولا يمكنك ان ترفعه بناء على انه لو فصل بالاجنبي
ولو جيء حسن في الحال المفضل والمفضل عليه هو عين المفضل انه وان لم يذكر ولكن
مقدر فقوله اعمال احسن متفقا ان نظرا الى معنى الكلام لو كان في مقام يقتضي الاختصار
وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال فيه بذكر المثال والتمثيل بالشواهد وانه اخذ
الموصول احسن ان يقال فيه بذكر المثال اسم جاء الركبان بمعنى ليس بجمع بل على ذلك
ليجمع … في جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تاء التانيث المسند
الى ضميره لا يجمع صفة على لفظ الجمع وساريا من السير واحتمال جعله من الراية على ان يكون
صفة نصب بحذف وفاي اخرى ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لانه لا يحتاج الى بيت
على المشتغين فلذا لم يلتفت اليه اري لا من الرؤية بمعنى … او من الرؤية القلب وهناك
احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري مجهولا اي اظن وفي الظن مبالغة من
الرؤية البصرية والعلمية فتبصر واعلم واذا نسب الى السماع بكثرة افراد
المراد بالسماع ما تحقيقها او الى الناس وقطاع الطريق والحال انه لا ادري
جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ادري ومقتضى
السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه لا يرى قط فلما وصل النوبة الى بحث المفعول
سلك تلك الطريقة انه بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وبما يدل
على انه بصدد ذلك انه بعد ذكر تعريف المفعول بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم
الاسم والله تعالى اعلم اي في نفس ما دل يعني الكلام جمع بين ما دل والكلام في
التعريف اشارة الى معرفته وفيه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل
دون معناه اعلم ان الفعل يشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور فيما بين
القوم والتحقيق انه يشتمل على اربعة معان رابعها نسبة الحدث او النسبة
الخفية فان فعل الفعل النسبة الى الفاعل وفاعل معين ولا شك انه على الثاني معنى
حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى ذكر الفاعل وعلى الاول فيستقل فيستقل فاعل ما اجمالا
وهو مفهوم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ

بيان الفعل

الابتداء فان معناه يتصل يستحق احملا لانهم مضمن ذكره وبهذا التحقيق
اندفع ما يمكن على المحقق في تعريف الفعل على المطابق على كون معناه النسبة الى فاعل
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان المراد به الحدث لانه بعد اخراج
النسبة عن كونه مراد بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمعنى
بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به الامام فخر الدين
الرازي بوجهان ما نتج الرسالة الشمسية على القطب لانه لا يصح ارادة في تعريف
الاسم حرف وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم
وبقولنا وضعا يخرج به اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال
جميعها اليس ان يجيء من الامرين من جاء ولا اسمين وانما الرايح كل واحد
قلت الحكم على الجميع كالحكم على جمع تنبيكون على سبيل انفراد كل جزء وجزء جاء
اي كل واحد كذا جاء في جميع الرجال الافعال التي تم الكل وكذا الافعال
المسلخة تم عرف بدخل به اي الافعال التي فقدت ما ثابت في اصل الوضع
مسلماتها عني صرح به بعض المحققين في الدر الكفاية ولتقليل الفعل
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او
تحقيقه فلا يصح قوله ولنفي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كلام اراد الفعل
الاصطلاحي واراد بقوله تقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا انه لا
ان يقول ولنفي من ذلك لا يتحقق الا فيه الضمير فتأمل لدلالة الاول
على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
انما وضعت اه ولان الشرع مالم يخصص الشيء لم يعمل فيه وانما خص
لحوق تاء التانيث الساكنة وبهذا صح قوله ولحوق الصفات استغنت
عنها اه وقوله ولحوق نحو تاء فعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث
ساكنة والاولى ان يقول نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح اي فعل دل بحسب اصل الوضع

اصل الوضع فانه الشايع في الدلالة ولا لا مصادر نحو غاذ نحو شيئات هو الغرق
قبلية وان يتبين بكونه بين اجزاء الزمان وهو المتقدم الاول لا يجامع فيه المتقدم
المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالوضع بين الاسور التي تقدم فيها
والمتقدم بالذات انما هي بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه انه ولا يمكن
مخاطب انه لو لزم ان يكون للزمان زمان وهو ان يتبين لو كان ما شاء
انتباس التقدم يجب الذات بالمتقدم بالزمان لكن نشاء انه يقبل لازم
الظرفية انه مستلزم لحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما ولا يلزم زمان
واقع في زمان متقدم على زمانك يلزم انه يكون للزمان زمان ولا يتبين
الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على
زمانك مبني على الفتح اشار به الى بيان بعض خواص بعد تعريفه
كما هو عادة بالحد حروف ثابت في اوايل الطلق وكذا لو وقع الاسم
مشتركا اه لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضاف على الاسم
الا انه ليس كل ماضي مشتركا بخلاف المضارع فان اشترك الذي
زيادة حروف ثابت ولو جعل متابعة باحد حروف ثابت لو قوعه مشتركا
مثل معتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر يجب زيادة حرف
كان اشد متابعة فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف ثابت
للمتكلم قاعدة تصريف الفعل فانه مبتدا من المتكلم الواحد ينتهي الى الغائب
مفردا مذكرا كان او مؤنثا التذكير التغليب اي المتكلم المفرد فيجب
المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بالضرب او نحو ضرب وانما وصف بالضمير
المفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه قوله ضرب بكونه مع الغير فلم يجمع
الا اذا مع كونه مع الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلفا غيبة
اي حال المؤنث اه يمكن جعل غيبة مصدر الجنبيا الا ان جعل حال السبب
نظايره ولو قال الغائب والغايبتين كان اخص واظهر ولما كان

حذف المجزوم وقوله دفع لا يتجه على عبارة المتن اذ يفيد ان عدم ال
غيره معتدل وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث به وهو باطل
لانه لا يجوز غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يجوز اذا اتصل به نون التاكيد
ونون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يجوز من المضارع غيره وقت انما يجوز المضارع
بمعنى ما يجوز الا المضارع فيكون اتصال الظرف به بسبب حصر الاعراب فيه فيكون
الشبهة بحالها لا حصر وقت واعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع
الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدها اى لا يجوز
بالمغايرة في وقت عدم الاتصال فالمقيد لتعميم المغير بحيث يشمل المضارع
المتصل به احد النونين واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون
اختصاصها العمل الا بمعنى يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون
آخره هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتح او حذف
نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضى
اقتضاه العامل فالصحيح منه اى من المضارع وهو ما لم يتصل به نون التاكيد ولا
نون جمع مؤنث وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل الصرف وهو
مستغن عن التعريف وانما قال نحو والاخير ولم يقل لانه لا يشمل نحو يكرم بلا شبهة
المجرد عن ضمير بارز نحو نضرب زيدا وزيد يضرب مرفوع نحو نضرب مستقل
نحو ضربت وبالفرق الا بمر فانه وان يجرد عن الضمير البارز المتصل والاشبة انه
لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله
والمتصل به ذلك فقائل للتثنية آه لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس
ضمير بارز مرفوع متصل الا الاثنين وجمع المخاطب والمؤنث فيذاك الصحيح البارز
في الصحيح المرجب لا يكون جمع المؤنث فاجمع المطلق في هذا القسم بغرض الا الذي
ولذلك صح قوله فيما بعد المتصل به ذلك بالنون وحذفها اذا كان المضاف اليه
بذلك شاملا لقسم جمع مؤنث لا ينتقض بحكم جمع المؤنث والسكون في

حال الجزم

وحال الجزم لم يتبين بقوله لفظا كما قيل نحو لانه السكون لا يكون الا
لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا و
كذلك النصب او وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن
ضمير بارز مرفوع لا يقال اعرابه يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعل
مثالا للاعراب قابلة بالحركة والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من كلام
سياق كلامه ان قوله والمتصل عطف على المجرد وهو ما يقابل تفصيل التصحيح
لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد لا على المجرد فنبه الشارح عليه بقوله المضارع
المتصل ونحو مثل المعتل بقوله مثل يدعو آه وتدعون بدل يدعوان لكن واضح
والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره
حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل ثم اريد به محل اسقط حرف
بها لان حرف العلة يقابل الحركة في كونها قابلا للسقط هذا التجرد لم يفيد
التجرد المضارع وقيده في المبتدا حيث قالوا هذا التجرد لكنه اعم من
الاسناد كما في القسم مسند اليه المبتدا واسناده الى شيء كما في القسم المسند
من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه
بدون التركيب مع الغير فيوجد منه مجرد عن العامل وليس كذلك الفعل
فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع كما هو المتبادر
من عبارة المتبادر من بيانه الاقسام المضارع انه لم يجعل الرفع للتجرد كيف
وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب آه وفي بيان المجزوم وينجزم بلم
فلم لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل
العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لانه تحقق العامل انما يكون وقت
التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يتبع وقوع الاسم موقعه لان الاسم
لا يدخل عليه ناصب الفعل والاجازة ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب

وان لم يقل يرتفع لوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي
في كثير من المواضع فلا يتميز المرفوع عند المبتدي فيشتبه عليه والقول الاسلم
في هذا المقام تقسيم الاقسام الثلاثة تفصيلا ببيان العامل وذلك هو الكوفيون ن
اي اكثرهم والكسائي منهم يجعل العامل حروف المضارعة كما في تبيين شرح التسهيل ل
صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي انما نقول هو من تحت الاصل
فلا يحتاج فيه الى عامل ابدلت الالف نونا فيه لانه لا مناسبة بين الالف والنون
الا ان يقال النون خفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين وقال الخليل
اصل لن لا ان يرجحان لان تصرف في نفي والمرتبة وهو ليس الكلام على
انه قول لن مركبة من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه حذف
لا للتصريح بمعنى التاكيد النفي التاكيد بعمل النون حتى يفيد اللفظ التاكيد
عمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين
حروف النفي بتاكيد النفي بعد حتى نحو حتى ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي بعدها ان شرع في الشيء قبل اداة فان الاصل فيه يفصلها بالحق ما
ذكر في مقام التفصيل الخ اذا لم يكن بمعنى الظن حتى شعر بان العلم جاء بمعنى الظن
وكم شهرة انه لا يستعمل الا في اليقين وكذا علم فالمراد ليس لفظ العلم فحسب بل
تقييده بالدليل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية او الوجدان
والقنا وغير ذلك هي المخففة صفة المثقلة هنا الجاري بين المحقق
ورغبة ثبت للتبادر عليه الاعمال والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق
بالماخوذ اي المحقق الماخوذ من المثقلة فانها الرجاء والطمع فلا يناسبه
وكذا الداخلة على ... ولا يبعد ان يقال هي الناصبة العين نحو ... ثم
يقتضي جعلها هي المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وليس
هذه تاكيد الحصر على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه
وليس المراد غلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا مورد له مطلقا
كما

كما قيل ولا سويا في الدنيا كما قيل وهو الحق لكونه جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام الغير لا يكون
الا بعد كلام ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون
في ما مضى نحو قولك ان جئتني امس فقد اسلمت صار جزاك ان عصمك
فالوجه ان يقال اذن اصلها الا تقدير انا نعزم على الحال الذي هو حال
للماضي الذي هو الاصل واذا وقعت بعد الواو والفاء بيان هذا
الحكم في كتبهم الواقع بعد الواو والفاء وكان لم يرجحها وترجيحها بعدهما غير
من حروف العطف لانهم وجدوها لخبرين وها وجهين فتدبر
فالوجهان جائزان جعل وجهان شبه الالفا علان لانه حذف
الخبر اهون من حذف عمل الفعل لانه فيه حذف الفعل والمسند على
الاول فانه فيه حذف المسند الخبر لكن ما الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون
تقديره فيها الوجهان الالغاء والاعمال وان كان بالنظر الى زمان
التكلم الاول سواء كان او تراه المستقبل فتدبر يعني كون السنة
الابتدائية لتعدي يجوز للسببية سيما وقد علم حتى في قبيل وذلك
لكن تعتبر كل بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت
حتى ابتدائية بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعنى
او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها
آخر جزء مما قبلها او متصلا بآخر جزء منه فيحتمل ان يكون امس
ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الا المستقبل كما لا يخفى
تقول كنت سرت امس كما سرح ماض قبل المضارع لا يحمل
المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال وكون سرح كون
الماضي قبله يجعل هذا المثال الحكاية الحال دون واحد من الامثلة التي
القابلة لذلك في كلام المص بحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول

هيت هذه العبارة او جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال
على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال الحاكي من حيث
انه حال بان تنزله في نظر السامع منزلة الحال لان علم الاستقبال
فذاك علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبل وهو لا ينافي الحال الا
اذ يقال ينافي افادة الحال فلا يصح كونه في مقام افادة كما توهم بعض
وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون انه في ابتداء
بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف صحة وصفها بالكلية لانها
وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ونوع عاطفة كانت
او جارة مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الذي يحتمل الحال تحقيقا
او حكاية وهذا التفصيل يجعل مثال الحال تحقيقا في الحال المحقق
امتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع تطلق الحال الاخرى انه
كان سيرا لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير ولكن سير
يحتمل ان يكون في تعقيبه كان سببا واقعا وان يكون في تعقيبه كان سيرا شتغيا
الى غير ذلك بما لم يتحقق حركان يصلح للسببية مانع الرفع مجرد انتفاء اللفظ
الاول لانتفاء الشرط الصحيح التاكيد فينبغي ان الناصب بلا خبر لا يخفى ان كل
صورة النصب ليس صحيح ادخلها بل العمل العام الفعل متعلق لحتى ذلك
ان تعقد به بقرينة توقف صحة دخولها بالرفع على تقييد تقول
ايكم عطف بتقدير جاز لا يخفى وجهه نقضه بالنظر الى سابقه لان نوكمل الى
حتى تدخلا عطف فهي على تقدير لا انه دعاه الى ما ذكره اذا عطف
على الشيء وسبق قيل يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك الفعل
محال واما اذا عطف على الجملة فيه فالشرك محال ارسلنا صفة
الله تقديرهم الا ولم يكن ان فعل الله تقديرهم فتامل والفعل التي
المضارع بعدها بتقدير ان جعل خبر الفا الجملة محذوفة المبتدا

الشرط

ادخوه

لا ضمير ولا قد اعتبه اليه وقع ذلك لا وجه الفا في قوله فتقوى ان الاولى
ان تعقد بين العموم والفا ناصبة بشرطين احدهما السببية اي قصد السببية
وقد تنبه على الشارح من النفي للمستدعي جوابا وصفا النفي عاما او عن كونه
في نفي الانشاء فكذا تقويه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفا لوجود يقيد
ان ليفيد مفردا ليصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان
الفا عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل
على ان ما دل ان الفا ولما فيقيد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي
الجواب فان الجواب لا لعطف فيه بما تنافي لا يخفى انه ما دل كلامه عليه فهو انه اذا
لم يقصد السببية في ذلك فالكلام لا يفيد النصب يتجه عليه انه اشكل مع
الرفع توجيه لعطف الا ان يقال انه يكون من موضع المسند ثم تشمع في با
خبر ان تراه ويحق بالمجاز فالذي اجد الضرورة النحو ووقع ذلك
توجيه العطف بتاويل ما قبله بقوله تستمع منه ترك منزلة والحاقه
بالمجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بالخروج عن الضرورة وهو ان يجعل
ويحق في معنى الامر اي لا اترك والحق فالتركيبا واو التاويل النفي
هنا بتقدير متعلق الظرف ثم يقدر الابتداء ولعل احسن ان بشرط ان
بمعنى الا ان او الامر لا يخفى ان يقبل والاولى ان يراد تنصب بعدها بتقدير
ان بشرط ان يكون في التركيب ما يقتضي اسم اللفظ الدال على معنى الا ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا سبقه الاسم الصريح ليخرج نحو يعجبني
ان يغضب زيد ويشتم فانه لا يتوهم انه يجوز عطف على منه ويغضب
بكل ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بالمجاز انكار انسان ونعلم فانه
يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم الصريح ويمنع كون المعطوف
عليه في المجاز انه يغضب فيه تمام المعطوف عليه هو الفعل و
التاويل بالاسم فتامل في العطف ويرد عليه انه كان المثال

لمعيرك

يكون

ب

ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عليه انا العاطفة فى مقدير ان على نحوين
احدهما استثناء بعض عن بعض فى الشرط وثانيهما اشتراك الجميع فيه فنقو
اولا المخصوصات بشرط لينضبط ونضل عقيبها شرطا بهام ايهام العود بكل
المشتركات والشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل
ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران نعودها بالشرط
المشترك بين الكلام بخلاف العاطفتان بعدها شرط مخصوص كا
فصلة حتى واخواتها وهو المتبادر فى قوله والعاطفة لان هذه الحروف
ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل
ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى اضاف اللام
نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا الا انها علم لنفسها فلا يقبل الاضافة و
جعل الشارح قوله النهى صفة لا فاحتاج الى مقدير المعرفة والمشهور
مقدير الظرف فالنكرة فالموافقة بالمشهوران يكون المقدير لا المستعمل في
النهى بجعل مكالنهى الا انسب بالمعنى بمقدير المعرفة مما فعلا رجح لا نه رعاية جانب
المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ   انما زعما استعمل فى معنى النفى
وعما لا يستعمل فى شئ نحو لا اقسم   وهذه الكلمات تجزم فعلا
واحدا اى تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد بجزو تبع بالعطف
فتقول لا تضرب وتقتل   وكلم المجازات اى بعضها فلا كيف واذا
ايضا من كلم المجازات   والجزوم منها فعلان اى فيه يكون كذلك كما يستعمل فى
واى وهو المقتضى يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله
ايا ما تدعوا او بدونه   كيفما واذا او حكيفما شذوذات
او كونها من كلم المجازات كما يجزم بها شاذ   وتحقيقها اى لما بلا استغراق و
يجعل انه يستفاد ذلك من تاكيد بها والباقية فيكون تركيبها من كلم وما
وكان ذلك كونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول فى قيعبث لان

لم ان لا ان لم اضرب ليس عاملا فى اضرب لانه مدخول لم وعمل و
انما مدخوله انا لم اضرب   ولا النهى لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها او
جعل النهى مرفوعا بالصفة لكلمة لا الناهية   لسببية الفعل
الاول للاخير ان السببية بمعنى كون الشئ سببا لا بمعنى صلاحية سببا
فالاولى ان يعبر الكلام بافادة سببية الثانى كان المراد يجعل سببا
جعله سببا فى نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة قالا ان المراد لا
فادة سببية الاولى وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه عبر
المتبع   من حيث انه شئ فى الاول اشياء الجزاء وعلى اى قد يعنى
كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما فلا يعبر عنه
فليس الجزء كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع متعلق بهما شرطا
وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لفظا اى تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق
لفظا اما فى انه ضربت ضربت فقط واما فى ان خرجت لم اخرج لان الجزم
بلم الا بان تقوب لم وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى يكون سابقا فى الطلب ويسبقه فيه التنازع   وان كان مضارعا
مثبتا ينبغى ان يقيد بغير الجزم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك
لانه يلزم الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام
الامر ونحو الدعاء والتمنى فانهما مستقلان تحقيق قبل دخول
ان فلا تاثير فيهما معنى ولكن الاستفهام على ما ليس بجى   او بلن والاولى
اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن معين لقربه ويسبقه
كالامر   او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فاضربه او مضارع منفى
بما نحو ان لم يضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان
الاستفهام ينبغى على احتمال ولا ينقل الى المستقبل والنفى بما يكون

للحال زيدي اتقاربت موضع الفاء تنبيه على ان الفاء واذا لا يجتمعان
ولذا لم يقل ويكتفى ما دام مع الجملة الاسمية مع انه اخص لاختصاصه
اى بالجملة الاسمية فالضمير يرجع الى ما اقتضته اسمية الجمل فتدبر
و وان التى يجزم المضارع حال كونها مقدرة عبارة مشعرة
بانه يجعل مقدرة فى قول المصروان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية
فى صلة صفة ان وجعل فى بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الاسم نت
ولا ضرورة تدعوا اليه والحاجة ان مقدرة مرفوع خبر لان بعد هذا الاسم قط
الحسنة صالحا املا جزم تقدير ان لا انتفاء الصلاحية بل يكفى حصول
الوهمية فان تحقق الجبيد كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او دعا
فتدبر فانهم يطلقون الامر الامر بالصيغة تعود مثال الامر بعد
قولهم الامر بالصيغة وفى بعض الشروح انه كان مثالا للامر لا للامر المعرف
بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر
توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى
صيغة الامر كما يقال الامر الامر والحاصل ان يقال الامر فى السنة قوم يشمل
الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فانه يحتمل
الامر عليه فزاد المثال ليكون محققا التعبير عنه بالامر بالصيغة
صيغة يطلب بها شامل له وقد يطلب بها الخروج النهى كالاستفهام والامر باللام
لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام لا فى النهى لا فى النهى لا بالصيغة فالكلام
فان قيل يطلب بها الفعل شامل للكل امر لا بتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل
لان الكلام الفعل ولم يدخل اسماء الافعال التعريف حتى يصح التخريج بقوله
بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لنحو بان حبلها بالنبل
الحبل المتعدد ولعلها نصول الا ان النصب فيه بالذات ويطلب
بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل اخرج

احتراز

احتراز عن عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن مثل قوله فلتفرحوا
وعن مثل صفة قد عرفت ما فيه والحق ان المنبرى له التعريف قد تم بدونه بل
شرع فى كيفية اشتقاق الامر فالمقدر هو يحذف حرف المضارعة او يحذف
مضارع فى الصورة فلم المجزوم اى اخر المجزوم فى اسكان الصحيح او لا خفاء
فى ان الاسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم
الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الاتصال بين الضمير البارز و
الفعل والنون تنزلت كلمة واحدة فنزل منزلة الاخر فان كان بعده اى حرف
المضارعة بعد حذفه كونه آخر منه فى اخر المجزوم اذ كان ولهذا اكتفى بزيادة الهمزة
الهمزة ولم يبال بعمل الاخر فقوله ساكنا اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك فاسد
او ليس فيما فى اخره نون او حرف علة سكان الاخر بل حذف فينبغى ان يقول اسكن
اخره او حذف والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم الصرف
فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله المرتبة فيه نظر لان ذكر ما فى
لا يحصل الغرض به وقوله انما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتفاء الدال و
فعل الا ان يتكلف وقيل ان الضمير لا يعود الى الرباعى بل الى الماضى الذى بعد
حرف مضارعة ساكن دفعا للالتباس بفتح ضم الهمزة وجعلت كالدين
دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى الفتح الهمزة فقط فانه اذا قيل
اقتل آه يلتبس فلم التخصيص لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضم
فلا خفاء المتكلم فى ابطال فتح وكسرها على ان ابطال احدهما لم يتم بفتح الياء ولم يكن
حفظ يكون للبيان فائدة فالصواب فانه اذا قيل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم
المعروف فى حال الوقف واذا قيل قتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى
الضمة وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس الهمزة فيما سوى ساكن
بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة
فغير سوى لا صيغة الامر انك من مضارع بعد حرف المضارعة فيه

ساكن بعد ضمة او كلمة ما عم الوقوع اى فى سوى وقف نحو كون بعد
الساكن ضمة مثال للمنفية بكون بعد حرف ونقل الضمة الضابى مثال
للكون بعد ساكن بعد حرف للمضارع او على حرف المضارع الى فاعل
اى عامل نحو لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول اضيف لا يخفى ملابسة فتقب
لم يرجح فى الكلام الا تقدير او على ما ذكرنا ان اضافة الفعل اضيف الى الذى لا
ولم ينبه دونه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله فى الاستعمال
المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل
على المسامحة السابقة ولم يذكره هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فى
تعريف ما لم يسم فاعله وكانه يقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا
يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه وضم الثانى فى
للثلاثى الاخصر ان يقول فانه كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك
قبله خوف اللبس ففى نحو تولد وضم الثالث مع همزة الوصل والثلاثى مع
لئلا يلتبس بالحدث بالامر فى تشبيه الغائب بمطلق وفى واحد
وقع الاولى ترك التعليل وتعبيره بخوف اللبس هنا على
وضم الثالث والثانى ويمكن تعليل ضم الاول ايضا فانه لو اكتفى بضرب
بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم اللبس فى باب علم
بالاشبه فالاولى ان يقول المطرفان كان ماضيا كسر ما قبل الآخر وضم اوله
مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثانى خوف اللبس اى ما يكون عينه
فقط معتل وانما خص معتل العين بالذكر من بين عموض واختلاف
المعنى للفاعل منه كما ذكر وتبعه ذكر معتل العين فى المعنى للمفعول وانه لم
يكن فيه ما ذكرنا هذا كلام وهو من النساخ وصوابه وانما خص معتل
العين بالذكر من بين عموض واختلافه فى الماضى كما ذكر وتبعه ذكر
مضارعه وانه لم يكن فيه ما ذكر المتعدى وغير المتعدى هذا

قيدان

قيد ان تقسيم الفعل الى الاقسام فان المتعدى كالاسم فى العمل المتعدى وكذا غير المتعدى الا
ان المتعدى كمطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا
يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول الا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك
ان النسبة فى الفاعل والتعلق بالمفعول به خبر ان يفهم الفعل وما سوى المصدر مما
شبه فتعلق المصدر المتعدى يشتق من الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق ما
يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكان يريد ذلك قال الشارح
من الفعل فان التعلق نسبة للفعل الى غير الفاعل وقد للعبارة تتميما هذه العبارة فان التعلق
اسم فاعل هو الفعل والمفعول هو المتعلق اسم مفعول بلا تكلف فى الايصال مما وقع التعلق
اسم مفعول الا ان يقال المتعلق من جانبين ان الفعل متعلق بالمفعول والفعل
متعلق به فالوضع بيان تعلق الفعل يعنى المتعلق الذى هو المفعول وهيئة
الفاعل والمفعول يعبر به يعنى حال وهيئة الفاعل فيه وقعنا ان المعنى
الذى يبين حال هيئة الاسم المفعول فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا
المقام فان اللازم كالمتعدى لا تعلق هيئة الفاعل والمفعول وغير المتعدى
يصير متعديا والمتعدى ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وتباد
من التفعل نحو تدحرج او الالف المفاعلة نحو كاتبته او بسين الاستقبال
نحو استخرج هذا ذكره مشهورا انه فى باب التعدية وانما المشهور وكثير
هو الثلاثة الاخر وكلاهما ليكا بعيد لان جوهر الحروف ولا يفيد فى معناه
بالجعل طالبا للمفعول به ان فى الكلمة معنى مستقلا لا يجدى الثلاثة
الاخر فان كلمة معناه مصححة فى المعنى فلم تقع فيه معنى الشيء بحيث
يطلب مفعولا بل حرف فى الكلمة معنى الصادر المستقلة فى طلب المفعول و
استخرج مثلا معناه صيره خارجا فاحد حرف السين معنى التغيير المستقبل
مع بقاء معنى الخروج على مكان قائل ثانيهما معنى الاول كاعطى وهى
سماعية كثيرة جمعتها الى ثمانى وردها اضبطها او على رسالة

ينتفع بها الطالبون كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار على احدهما مع عدم جواز كون
مع المفعولين لشي واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك ولكن الذات
مفعول الحمل بيانية لا تبعيضية وذلك لم يقل به مثاليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الاخر لان التخصيص بان نص علماء النحو خصها بعلمت كباب علمت
بعض فانه يجوز قبل الذكر استفهم و النفي تقول علمت زيدا العمر و قائما او عمرو
قائم وانضي بجوز كون المفعولين كالاسمي كما في ضمير في الشي واحد فتقول زيد علمته
قاعدا كما هم الاد وابالتك الظن آه بهذا خط اللعب باصطلاح المخزنين
والاثم الفهد الشك خلافا في التعيين على ما في القلوس تساوي الطرفين
آه اي وقوع الجزم وعدم وقوعه لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
فانه يقع عن الافعال المراد لبيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه فان علمت لبيان
ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكر
الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية
وتبوع لذا ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع قولهم فانه
تام فلا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى
الكلام لبيان ما هو اي الافعال عنده اي عبارة عنه والقصد بذلك التنبيه على
انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة
لا الجملة المذكورة ولذا يدخل الجمل فافهم فينصب الجزئين على
انهما مفعولان او ذكر احدهما ذكر الاخر هذا هو السماع وخلافه قليل على ما قال
الشارح اقول هذا يقتضي انه لا يصح علمت من زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعة
بل يجب اليه ان يقتصر على ذكر علمت وهو عجيب جدا فكان المراد ان الذكر احدهما
ذكر الاخر وما يوجب شايع لا تجعلنا في الخفية ولا تجعلنا عزيز
عليه عزائك الملك شيئا اذو شيء شيء ما قبل ذلك الوشاة هذا في العبارة
اي لا تجعلنا ذلا و على عزائك الملك بنا و يحمد حمل الواو بمعنى الاعزاء و نحن

لم يجيء في اللغة فلا تقول علمت وظنت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم
جواز حذف المفعولين نسيا منسيا لعدم توقف فادتها على ذكر المفعولين
لان هناك بمجردها افادة اخرى كما تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي
يقع الظن عنه كثيرا واليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين
ولا يظن الا بالامارات او تقول سالت كيوم وما علمت اليوم
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكون مبتدا وخبرا او مفعولين لها
الظاهر او ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الافادة في تقييد الكلام
بالتمام وكلامه غير مقيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعولها
ايضا الا ان يحمل الكلام احضر فيحمل على خلاف ظاهر كلامه فلهذا
فيه جواز البني ما داه والاحتراز عن صورة التقدير فانه لا يجوز فيه
ابطال العمل او بواسطة نحو علمت غلام من هو فيه بحث لان علمت وقع
قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف جر
الداخل على المتوجهان حاشية اجابه بجعل فيه الاستفهام في المضاف
وحرف الجر وجعل من معتبر اقبلها ولذا جاز تقدمهما على كلمة تتضمن الاستفهام
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائز لكان في قوله
ومنها جواز الالغاء الاستدراك وما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب
في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين نفس الالغاء
والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق في هذا الباب والالغاء
جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل
حتى الكلام فيه بحث يفيد الوجوب فتدبر راي البصرية
بمعنى البصر ويحمل الكلام هو النوم ولعل المراد في الرؤيا رؤية اي الصحيح
حلقه به بعد فالمراد انه يكون اي بمعنى العلم سابق فيكون ذرية

مفعول كالفعل وعلى ما ذكره حال   ما حسبت أو لا يصح الاستثناء من نفس
افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم اذ لا فائدة في هذا
البيان لكمال ظهوره منه بيان المعنى   وهو اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني
ما هو في الواقع لئلا ينافي ما [illegible] ولا وجه لتخصيص بيان هذا البعض
من المعاني الا ان [illegible] لكل معانيه [illegible]   بمعنى من حرت أي [illegible] وهو الوقوف
والشروع في الحيرة كذا في الصحاح   يطلع على الاستفهام [illegible]
المفعول   لانه الاستم [illegible] وغير النقصان من لوازمها [illegible]
الثابتة بالحدوث الزائد في الثانية دون [illegible] وفيه نظر لانهم لا يسمون [illegible]
اللازم والازم [illegible] نقصان [illegible] في [illegible] الزمان [illegible] ان [illegible]
بالنقصان [illegible] بالنسبة لان الافعال [illegible] ثم [illegible] وفيه ما فيه
هو تقدير الفاعل على ان [illegible] كان النسبة الصفة الى الفاعل والزمان
والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقدير الذي هو [illegible]
للمتكلم اذ كان مصدرا [illegible] الفاعل كما هو الظاهر وبين التقدير الذي
هو صفة [illegible] بنسبة [illegible] فاراده ثبوت الصفة للفاعل
[illegible] لا يليق بمقام التعريف وكلام الصفة والتقدير [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] لكونه [illegible] فيها ووضع له لكان الزمان
[illegible] في هذه الافعال ولو كان [illegible] كونه [illegible] امرا [illegible]
[illegible] عليه على ان يكون كلام الصفة والتقدير [illegible] في [illegible] الحق
[illegible] لتقدير الفاعل [illegible] الا ان [illegible] المراد [illegible]
فيما وضع له تقدير الفاعل على صفة فقط فيصح [illegible] العبارة لا [illegible]
ولو [illegible] الموضوع [illegible] التصحيح [illegible] بالتعريف [illegible]
الافعال [illegible] والتقدير [illegible] زاد على التقدير
[illegible] في [illegible] ولا يكون تمام الموضوع له

التقدير

التقدير بل التقدير والتصيير الى جعل الزمان [illegible] الافعال
[illegible] الافعال الثانية تكلف وتحكم   ولا يبعد ان يحمل اللام على جعل
التقدير بمعنى النسبة [illegible] التقدير الا فائدة لان الغرض من وضع اللفظ
افادة المعنى [illegible]   والاوجه عندي ان المراد بالتقدير ما اشتهر
في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لتقرير الفاعل
على صفة وتأكيد الصفة بالصفة فانها موضوعات للنسبة وبعضه [illegible]
من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجملة الاسمية [illegible] على النسبة
[illegible] [illegible] النسبة [illegible] عليه ولا ريب في ان الغرض
افادة الزمان [illegible] ان [illegible] افادة التقدير [illegible] تقدير [illegible]
[illegible] لا [illegible] ما وضع لتقرير الفاعل على ان [illegible] بتقدير [illegible]
[illegible] زائدة كانه اشارة لا [illegible] الشريف
ان المراد صفة [illegible] ثم [illegible] لا [illegible] في [illegible] العبارة
وقد [illegible] التصحيح ملاحظة [illegible] هذه الملاحظة
ولا يراد [illegible] في مقام التفسير [illegible] الاصل [illegible]
حالا [illegible] النسبة [illegible] عشرة [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] مقولة [illegible] ولا [illegible] لا
[illegible] العبارة   وجاءت بمعنى كانت والمنفصل
بمعنى صارت من الموازنة [illegible] التركيب [illegible] الجوارح
[illegible] عليهم على رضي الله عنه ابن عباس اي ما جاءت [illegible]
[illegible] كما [illegible]   [illegible]
[illegible] العظيم على ما في القاموس   لا يتجاوز
[illegible] بالتركيب الذي [illegible]
[illegible] الحج [illegible] جاء [illegible]

وقيل في ضبط موضع استعمال فعل في نحو كانه كذا
على جملة الاسمية عن مثل اقايم زيد وما قايم زيد فانهما
جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا و الفاعل اي لاجل اعطائهما
الخبر حكم معناه كما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد عينا
بجعل المنفي مشتغلا اليه بجعل النفي وبجعل النفي وبجعل زيد مشتغلا ثبوتا
ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ما تكرر وليبان انه
ليس لزمان معين من الماضي بناء على النفي والعارية التي
لا يتعدى فيهما من البيت لمعنى الصلاة والعقد الكاف يحاكي بعض
المعنى تبرجس فيهما المنزل وتحاكي بوضعها رقت فيخاطبي عشر
سرحة الى من اخرها كذا في العباب فان توهم لم تكن فيها قبل كونها
بوضعها ولو كان معناه يعني هذا النفي كذا في العباب هذا ايضا عطف او انما
ذكره مع كونها غير خارجة مما هو لمعنى صار وحالية لانه يحتاج فيه فعند
بعضهم انها تامة وعند تعقيب ان يكون فاعلا فهو ما هو حق عنه والظاهر
انه عطف عليه انه يكون بعضهم ناقصة ولاولي بيان لها باعتبار معنى وثانيها
بيان لهما باعتبار عدم ظهور عليها في جملة بعدها لا لا تعقيدا وان اختلف
في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع بعضها كونها تامة واردة لمعنى عدم
ظهور المعنى الصحيح في جملة بعدها وكعود ذكر فيكون الظاهر ان حط نع كن
في موضع الايجاد لمعنى ثبت ونحو ضعف جعل الشيء موضوعا لشيء بمعنى كن كما
بل يحتمل انه يكون في تجميع ما قصد يكون في مقام الايجاد في ابقا المعنى كن موجودا
ويكون زايدة بين محتمد بلفظ كان بخلاف يسبق في انها تجميع بقار فيها
فيبالك من عمر عن لن ابرح بسفادة من اصل نحو معنى بالضم وبهم النفي
وضيق تحول لنا اليها الارادة المتقدمة لمصنفه لحل ابو سار ثنا بد نجم واسا
واحد التقدم الخبر قيل سمي فاعلا لدفعات هذا القابل هذا التنبيه

اسمها

زوبل

في محل وهو وقوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه
ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض الاختيار في وتحمل تعرف اليه
في هذا الكلام تجميع الخبر في النظر على ان الاصطلاح تعالى على التسمية الفاعل
يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح نمط الحكم
فاعلا سمي بطريق المفعول بل الاسمية سمي وكليهما كما انه يسمى خبرا مفعولا وخبرا
معلوم عملا وتجعل خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف كما لا يخفى
له او تقدير اكنه تعالى والتعظيم حال ويلزمهما النفي ولم يقل ويلزمها
كلمة النفي وتقدير الزمان قبل التصادر ليتم حل تقدير الظرف هنا
فرع تقديره في المصدر ذلك سنه وقد عنه لانه في ما دام صار علما في تقدير الزمان
سنه حتى يتقي كون الزمان منه وليس لامر بعده المثالة نفي والمصادر
احتاج الى الكلام لو دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة
وتوبية بقوله لانه ظرف عنه لانه لا يد لغو الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف
ويجوز تقديم الاخبار كلها آه كان الاسم الاثم ان يقول وامره كامر خبر
المبتدا ومع يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا فانا ربما يجوز التقديم
ويكون انه يختار هذا الشق مرادا بانه يجوز تقديم اخبار على اسمائها
بمعنى النزال بعض من هذا التقديم والموانع العارضة تقدم حكمها فلا حاجة
الى التعرض هنا ونحوهم كان ما لك الا ان المعرف عما هو نفيا والكلام
في تقديم خبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على الفعل
نعم هذا يحمل على قوله عن غور وهي اي الافعال الناقصة الاسباق
الكلام انتهى راجعة الى الاخبار الكائن من ماله الافعال الاقتصار
ظاهر قوله وهو من كان الحال واخواته ذلك وبهذا الوجه
ما قبل كان وجاي في ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المحال في
متناظرين مقاربين داخله فقوله بانه يلي هذا الاخلاف وفقا

فالظاهر جانب الجمهور لا يقتضيه باب المقابل لتقدمهم واصل الكلام
ضعف جانب المخالف في كلامه لانه مخالف الاجماع وعدم ضعف
جانب في الاختلاف لانه ليس خلاف ما يعتد ويمكن وجهان احدهما ان
[illegible] عن الافعال المستقبلة احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف
فيه اللغات ما لا اختلف فيه النحاة فغير المعتبر اختلاف النحاة
فليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم مخالفة
مخالفة ابن كيسان [illegible] اللغة [illegible] انه لم [illegible]
عند [illegible] ليس بخلاف الافعال المقاربة بتقدير هذا
افعال المقاربة وما وضع للغاية انما معنى المقاربة اي
هو ما وضع [illegible] عسى [illegible] واشتغال [illegible]
افعال المقاربة عسى للاشتغال فينبغي ان يقول
رجاء والاشتغال لا يقول عسى الاستغاثة موضوعة
لدنو الخبر رجاء لان [illegible] مراد وكيف لا افعال
المقاربة قد يكون ببعضها [illegible] لا يكون [illegible]
الطمع والرجاء او للاشتغال والانشاء [illegible] الاغلب
اي حال [illegible] الاغلبية لان افعال [illegible] انشاء [illegible]
كثيرا [illegible] للاشتغال بتقدير مضاف
اي في جانب الاسم [illegible] عسيت صائما [illegible]
تأويل خبر باسم الفاعل فالمضاف [illegible] على المفعولية
في صورة [illegible] ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل
[illegible] عسيت صائما والذي [illegible] عسيت
صائما [illegible] عسى
[illegible] زيد [illegible] الخبر [illegible] الاسم

الاسم بمنزلة الجزء [illegible] زيد قائم لان كون عسى [illegible] الاسم [illegible]
الاخبار [illegible] كون زيد [illegible] بالفاعل بخلاف زيد
قائم [illegible] يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ونحوه
[illegible] عسى [illegible] زيد [illegible]
ق وانظر [illegible] باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه
على ان [illegible] الاستثناء [illegible] ان يخرج الزيدان ولو كان الاستثناء
ان يخرج الزيدان [illegible] مذهب البصريين في اختيار اعمال الثاني
ق وقد يحذف ان في الشعر [illegible] الاستثناء [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] عسى زيد ان يخرج [illegible] ق ان وعسى ان يخرج زيد
[illegible] عسى [illegible] زيد [illegible] هذا [illegible]
[illegible] اما [illegible] الاسم عسى وان يخرج جزء او يكون
الاسم عسى [illegible] زيد [illegible] كانت في الاستعمال
الاولى ق [illegible] الخبر [illegible] على [illegible] الحال
[illegible] وما كاد [illegible]
[illegible] ق [illegible] ق [illegible] ق [illegible] الافعال
[illegible] الافعال ق [illegible] عسيت [illegible]
[illegible] الاسماء [illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] والاستقبال ق وقد [illegible] وجه التمسك
والجواب عنه [illegible] القرب [illegible]
[illegible] القرب [illegible] اذا [illegible]
[illegible] القرب [illegible] كاد زيد [illegible]
[illegible] اثبات
القرب [illegible] والجواب عنه ضعيف

قوله في الوصول الثانية بجواز دخول الرنة لانه قول لم يكن ما هي نحو الطلب لا للانشاء
فانه لو جعله استقبالا لكان خطأ في الرنة ولذا في ماضي وكانه [illegible]
الرنة ما لفظية في نفسه افاد او سماه [illegible] التفاخرين قوله هذا اسلم لكونه حيث
سوغاه وهو نحو الامر بتا بحو وذلك ما لم يثبت دعواه الالا وفيه انه ما صح
يدل على ان جعل قوله وقبله يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالانشاء
دعوى وجعل الشك [illegible] امر تبا وفرق في الشك الاول فلا فائدة لهذا
الكلام الا الاطالة قوله لا يثبت سوغاه بحو وذلك ما لم يثبت [illegible]
[illegible] المنطق تنقطع قوله وهو مثل [illegible] الا استعمال للانشاء
ويجعله [illegible] انه يوهم ان الاصل فيه [illegible] الا الاصل الاستعمال
[illegible] قوله وتحمه بالنظر الى كثيره [illegible] بمنزلة ذم اللفظ
في الموجبات للتشبيه على حاله [illegible] المضاف للاستغراق [illegible]
بمنزلة ذم اللفظ [illegible] التكلفة فيه [illegible] لكان اقرب ويمكن ان
[illegible] عدم كونه الانشاء [illegible] ان [illegible] النحو في الاصطلاح [illegible]
ما وضع لانشاء النحو سواء كان [illegible] الا انه لم يوجد الا [illegible]
قوله وشبهه بالنظر [illegible] صيغة والتشبيه [illegible]
ليس الا النوعان قوله في [illegible] التشبيه [illegible]
قوله ولا شك عشرة الشمس الحسن في [illegible] شئت وشئت
[illegible] الافراد بالعشر الاصابع وهذا [illegible] حسن الرأي قوله فانه
[illegible] لانشاء النحو [illegible] الافراد
ما وضع لانشاء النحو [illegible] هذا النظر [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الوجه الاول [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الطعام [illegible]
[illegible] قوله ما [illegible] الكذب في القاموس [illegible]

وان

وان قيد في التقديم وان تأخر الاطلاق [illegible] التقييد لانه [illegible]
[illegible] النقد [illegible] الجائزة [illegible]
[illegible] فلا يصح لان [illegible] التعجب في التقديم وان [illegible]
وان كان معه مانع [illegible] قوله [illegible] على اللفظ [illegible]
[illegible] والعبارة [illegible] الموارد والاحسن ان يقال
ان المراد انه لا يتقدم الحسن [illegible] فعل التعجب من
هذا المعروف وان كان هناك مانع [illegible] تقدم الحسن [illegible]
[illegible] قوله من باب [illegible] عنده [illegible]
[illegible] الحسن زيدا الا [illegible]
[illegible] الحسن زيدا [illegible] فيلزم [illegible]
الحسن زيدا في الاصح [illegible] ولا يبعد ان
[illegible] الحسن زيدا وهو [illegible]
[illegible] قوله قال الرضي [illegible]
[illegible] الحسن فعل التعجب [illegible] التعجب [illegible] الاستثناء
[illegible] فعل التعجب لا [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الزائدة [illegible]
[illegible] قوله ومفعول عند الاخفش [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible] الخطاب [illegible] الحسن [illegible] قوله
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]

الاحتوا زعن المجرور بين كان في قاله الله من شاء وكلك اذ ترى به المخصوص
لا على افاخبر زيد بين ما الحسن المقابل بين نعم وبين ما في التفصيل التوضيح
فافهم ولا غالى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه قه لقيام اللام مقام
العهد لان العهد الذهني لمبالغته طبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتداء يجعل اذ كون
اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون
الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالظاهر في نعم رجلا زيد ليس الضمير
بل الضمير مع تمييز صار بمنزلة نعم الرجل فصار الخبر مرتبطا بالمبتداء بهذا الاعتبار
ولولا ان المخصوص متقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو
المرجح لكونه مبتداء لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قه مطابقة الفاعل
اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يحتمل التذكير فاعلا وان يكون مشعوكا وظني
ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم
للفاعل قه حقيقة وتاويلا لا يخص التعميم بالمطابقة في الجنس اي الحرى
في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تاخيره من جهة التبيين اذا صار نحو ما
بين بدل في وجب لتعيين جنسه في نحو ما هو المختلف وجب بغيرها نقل الضمير
الى الحاكم الادغام اذا اصل جيء حسن وفي الصحاح تفصيل وعن صاحب الكشوف
السم بمعنى الحب قه والعمدة في التمييز او كمال بيان حينئذ ها التقليد الاولى من الفعل
لان الفعل موجب لانه فعل وعلى هذا المثال العمدة في التمييز في نعم رجلا نعم
والظاهر ان العمدة في التمييز عن المذكورة للمبهم كما في رطل زيتا او العامل ذا ذا
والضمير المبهم كما في ربه رجلا قه فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
صادرة لان المعنى جاءني ذا ذي الا زيد وهو بعينه انا الراكب حال
عن الفاعل عن المخصوص فالصحيح فالراكب عن الفاعل لا عن المخصوص
كما في بعض النسخ قه اي رحبا بالفم وعلى ورد كرم وعلم وعنا

الاتساع

الاتساع كذا في القاموس قه فهي عندها نه حروف جر تسامح وكذا الجمع
واو كقسمها كالجمع باو ومع الثالث فرقا بين المعدود وسائر المعدود
حقيقة والاظهر انه اختيار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو كقسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع اذ ربت مضمر
بعدها ايضا ولا تقصر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا
الا شاذا قه كثيرا ما يطلقون الغاية اذ يلزم ان يخص من الابتدائية
لا فعال الاختيارية التي لها غرض فلا يصح نحو الغنى منه والنهار الى
آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء لانهاية ويحتمل
في ابتداء لانهاية لاعال الاسوالا بدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب
ان يكون استعمال في معان مجاز الا ان يراد بالمسافة حقيقته والمراد لك
قه وعلامته صحة وضع الموصول في موضعها يقال الاحمر وضع الموصول موضع
من في قد كان من مطوي اي من مطوي فلم ان جعلها بيانية لانه لا يلزم وصف
النكرة بالمعرفة ويلزم جعل الموصول مطويا لانا نقول المراد وضع الموصول
موضعها مع ايراد معصيا فحذف الموصول قه وهو وارد على الحكاية فالمراد كلام
في كلام غير موجب كونه فيه الحال او في الاصل قه اي بهذا المعنى
لمنائي في الجملة فانه اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والتي قد يكون
للانتهاء في غيرها قه فلا يصار اختار وكما يقال حد والبدل اختصاص بالنفي
في مجرد كونه بمعنى الى ولا اصلية كم في جذوع النخل بجذوع الساق قه
المصاحبة فتنق في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة
قه فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراكهما
في مكان بغير سبق السبح والالصاق السبح الفرس في الاتساء
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الفرضين انه
اللازم يحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء

الفرس

ودون غير المجرور الواقع في الاستفهام والنفي سماعا هذا يدل على ان ما ذكره
من غير تقييد بالسماع قياسي واستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف
على سماع والاستعانة به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله واللام للا
ختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض الشارحين
ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في ديباج الخز واذا كان
اختلاف ايضا وفيه انه لا ينافي الاختصاص الاصلي في مورد كاستعمالها فلا داعي
الى صرف الاختصاص عن ظاهره قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في
القسم مع ان الباء اصل بينهما على كونها كالواو في القسم لا كالباء قوله مختصة بالنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع
عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما نبه عليه الرضي انه لا يتحقق
التقليل في المعرفة لانها اما الكثير فينافيه واما الواحد المعين فلا يجري فيه
التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة وكان الانسب ان يقول لانه مجرور رب في معنى
التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز
وهذا وجيه وان خلا عنه بيانهم قوله ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي اشتراط
وصف مجرورها وان اشتهر عنه صرح في التسهيل دعاها بحيث ...
مجرورها اي واورد في حكمها الاخفش شاذ كرها الدخول على نكرة
موصوفة ولكن الصحيح دخولها في حكمها الثلاثة لحوق ما الكافة بالواو
على الضمير وقال ان دخولها على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في
مجرد اختصاص كل منهما بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجر لعدم لحوق
ما الكافة بالواو ولا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض
مستحيز عامرا او غامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور جمع
يعفور ولد الظبي او عاشر ويضم الياء او يحتسب والعيس بالكسر الابل البيض
يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس قوله فلا يقدر لعطف

عليه

عليه لان ذلك تعسف واجواب رب كثير بلا تعطيل والفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه
عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قد يوجد عند حذف الفعل
خبر يكون وقد يكون لغير السؤال خبرا ثانيا اي لا يكون الا عند حذف الفعل
ولا يكون الا لغير السؤال والدليل حذفها استعطافا بيكون والاخر خبر العدد مفعول
فافهم وقوله فذلك لكثرة استعمالها القسم فهي اكثر استعمالا من
يعني حذف فعل القسم لظهور الوارد في القسم بخلاف الباء الا ان يقال او اكثر
استعمالا وفيه مظنة لحوق الباء ويستعمل في السؤال عنه ومع احتمال المضمر
لوجود الظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو قوله
مختصة باسم الله تعالى تمم اضافة تمام الاختصاص ولو قال بلفظ الله تعالى لكان انفع
بلا بدل لانه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال
الباء اعم من الواو ولكن ويبدل اي يجاب يقال بلغت كذا اي النبي
الشارح قوله ويتلقى القسم عطف على انه يلقى الى القسم الجاب باللام اه
فعل القسم يلتقي الى الجواب يجوز انفصاله قلا وبحاب القسم والاظهر ان
المعنى انه يلتقي القسم الذي حط مع اللام بجوابه او ان حرف النفي اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تشارع اعتراض ويقدم فيما بدل
على ما عمل يقدم وحذف منعوله اعتراض والايثار الشارح قوله
اذا اعتقد ليس مثله بالنصب وقف على بعض لوجود اشارة الى ان الكلام
وجوها وليس زيادة الكاف الاول وجوابها البتة فقد ما لا زيادة
فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه
الفحول بالقبول ونحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق
بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان
الشيء ليس مثل مثل المثل الشارك الشيء في صفته مع كونه

الكاف تقوى شبيهها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومن
فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به التقارب ومنه ما لا زيادة فيه
للكاف بل الزيادة هو المثل وهو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف
هو الحكم بزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول ايضا
ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير وقال
الرضي اعلم انه اذا لم يكن في حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى
وزيادته اذ يبقى على الاصل على اصل معناه الموضوع ويتضمن فعل المعدى
حينئذ من حيث انه مستقيم بالكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول ان
على بمعنى من في قولك اتفق البر وجب الفهم والاهتمام الذي هو بانه تشبه شيئين
الرد فعلوا الوثوق بحبابة الفهم الذي يأتي **قوله** الحروف المشبهة بالفعل كان
الاولى ان يقدمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على
المجرور والالف يدل على اصالته وفخره في عملها وفرعيته هذه الحروف **قوله**
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت ودان هذه الحروف
بمعنى افعال الماضية لان الطانها الانشا كالتاكيد والتشبيه والترجي والتمني
والحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقربة
الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كقوله المقصود اي
بعكس ما فيهما على حذف مضاف كاذا ارتكب حذف المضاف لحفظ ما تقدم
ضمير كلها وعكسه بعد المرجع والا يمكن رجوع ضمير عكسه الى ما يليق بعد
استثناء ان من هذه الحروف فان قلت واذا اريد بها صدر الكلام الحقيقي
لذاته فلا ذكر الموجب لا يوجد اذ الدلالة على قسم من الكلام الموجب للوقوع
في صدر الكلام اذ لا يصح زيدا قائم ... قلت اريد بها صدر الكلام سواء كان
مقصودا لذاته او لا وان لم اذ وحده ليس كلاما بل معلا مع فانه ليس
في صدر الكلام وقت نيه **قوله** ويلحقها الا هذه الحروف ما الكافة

فيلغى

فيلغى على الاصح سمع الغاء ليتما وقرء على غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما
منهما والضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبر والاصح انها حرف
زائد كافي وحالا الغاء ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح
لكان انفع لما وقع في بعض الاشعار هم يشعر بان السماع يساعده
النحو قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني هذه الحروف وقال
ولا يخفى عليك انه لو بين لان وان معنى فالاولى اخذه في تفصيل تعليق
هذه الحروف **قوله** وحكم الفرح حيث لا يشتمل على اسناد تام هيئة السكون
عليه **قوله** فكسرت ان تنبيها على ان سنده الى الضمير وعلى ان معمول المحكي
ان والمراد كسر همزه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** اي في ابتداء
الكلام يحتمل ابتداء اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اول و
حمل الشارح الرضي وح يتجه عليه انه لا اعتبار بذلك وبين كونه بعد القول
وبعد الموصول بل همّا يحتمل كونه في ابتداء الكلام وقد نبه عليه شرح
كلام المتن حيث قال ولذا تكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم
المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول او الموصول لانهما وسط
كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعدام استقبقا هو اضع الكلام كونهما
كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جوابا قسم والمراد بالقول
ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن **قوله** حال
كونها مع جملتها فاعلا به على انه في كلامه ما ذكر لان انك ليس ما علاه
ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل محكي جملتها فاذا هذه الاشياء
ويحتمل ان يكون المراد كون احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمتبادر ان المحقق هو
الثبوت الذي هو مدلول ان وكذا اليوم وتوضيح مفعول ما لم يسم فاعله
في الفاعل على اصطلاح ... ومن تبع ان المفعول على اصطلاح

والمراد بالمفعول غير متعلق القول او مفعول بالكلمة اذا دخل في خبره
لام الابتداء نحو علمت زيد القايم فانه يجب كسرها مع انها مفعول لو الفعال
ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور نحو جئتك حين ان زيدا قايم لانه داخل في المضاف اليه عند المص
كما عرفت في مبحث المضاف اليه فلم يبق ذكر المجرور نحو عجبت كما يشعر كلام
الرضي قوله وقالوا لولا انك حصر ذكر لولا ولو بالتعرض ذي داع الى الخلاف
فان المبرد ذكر كلسلسه زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون انه ما بعد حرف
مبتداء وقد تبع الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك قايم في جواب سوال
مقدر وهو انه يجب بعد لولا اسمية فيجب ان يكون ما جعله مبتدأ لانه
في غاية ضعف السوال لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية ولا ساعده قوله ولولا انك لانه فاعل الاسم الواقع
بعد لو قوله نحو لو انك قايم صوابه لو انك قمت كما تحقق في مبحث حروف
الشرط قوله فان جاز في موضع التقديران له ترجيح احدهما بعدم تكلف
حذف فلا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف
في نحو يكرمني فاني اكرمه ونظايره مع فتح الكسر المستغني عن الحذف لا انا
اما مبتداء او خبر مبتداء فسقط الرضي على الاول وتبعه زين الشارح وكلام
الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه حذف مبتدا الكلام لكن في كونه مبتدا ايضا بحث
لانهم اوجبوا تقديم خبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز
حذفه وخفة يجب الالتباس كما لو اخر وبالجملة اذا كان هي ثابت
لم يلزم تقديم خبر سواء خاه لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم
خبر فان قلت خبر المبتداء ليس في موضع المفرد لانه يجيء جملة
ولذلك يعد من مواقع المفرد كما علم المبتداء والمفعول قلت
خبر المبتدا لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدا في مقام

تعليل

تعليل وجود الفتح فاصر من جملة اشباه قولهم اول ما اقع اشبابه
وانجدها بالتحقيق كثرة استعمال وخفاء اصل وجد لا جرم
ان لهم النار بالفتح وغالب لزم الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل
وزايدة كما في لا اقسم عند الكوفي لانه في معنى حرم بمعنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفي سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء وروى عنه عن العرب لا جرم على وجه زف الرشد فمعنى
لا جرم ان لهم النار لا قطع بانه لهم النار ونحو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار
القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم
لا تينك ولا جرم انك قايم بالكسر والفتح بعده نظر الى الاصل والكسر نظر
الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة
ذا بعد لا ولا كالبين وزيادة ان وذا فنكلم جرم وتبديل الهمزة ان البيت
بما يتحقق ولا ذا جرم اذ ذلك قايم فاحفظ ومن جملة ما يتوهم انه
من اشباهه ثمه كما انك قايم وليس من اشباهه لتعين الفتح لانه ما زايدة غير
كافة الترجح زيادة ما مع الكاف في كانه للاملا يلتبس بكان جاز العطف
على اسم ان لفظا فانه لم يرتبط بما قبله وكانه حفظ كتاب النحو او عرض الربط
واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف على اسم ان وبعضهم مجموع
الاسم وكانه ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضح قوله حيث يكون في
ما عملت في تاويل الجملة لانه ما عمل مع معموليها و رو بان معمولها
في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها تاويل النفي مع
كونه في تاويل الجملة ولم يجز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا
دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزه والعطف الى المفتوحة
مطلق واما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي
والزجاج والفراء وسلمت غيرهم عن ذا والكل عن البدل ايضا و

على زيادة ما مع الكاف في كانه

ويجوز هو القياس (قوله) ولانه لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جوازه قال
الشيخ والكسائي من باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان
كان غير لفظا جاز العطف على محل الا ان كون شيء واحد خبرا للاثنين متغاير
الاعراب تغايرا انما هو استنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير متخالفي
الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار والجمهور ذهبوا الى عدم الجواز في ان
زيد وعمرو قايمان عندهم على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في
اثر واحد لان العامل في خبر ان عندهم ما كان قبل دخولها وما ذكره المص
مسند الى المبرد والكسائي موافق كتب النحو هذا ولا بد ان ههنا عليك ان عبارة
المص ههنا توهم خلاف الحق حيث قال اجازه المبرد والكسائي في مثل انك وزيد
ذاهبان اشعر بانهما الاصل الخلاف في انتفاء اثر البناء بل يحقق من البناء
بان يكون المبني هو العين فالاوضح تركه لينصرف الخلاف والمثال الا الى الحكم
ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك خلافا لبعضهم (قوله) وهو لا ينافي المعنى قوله
الاصل لانه يرجع الى ما قبل الا الى ما بعده ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل
العطف على محل اسمها خلافا للفراء اذا فصل بينه وبين الاسم آه وذلك
الفصل لان يكون الا على في هو جوازه كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر
نحو ان في الدار لزيدا قايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد
ولا يدخل على حرف النفي ولا على حروف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تدخل اللام
في الخبر المتعلق نحو ان زيدا لعندك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا توسط عند ع
بين [illegible] فيقال انك لزيد لقايم كذا في الرضي واختاروا تقديمه اذ وجوز آه اي يجوز
العامل في التقديم نسخ في العامل على ما ليس بعامل ولان العامل يستحق التقديم
على معمولها في الرضي ما ذكره ولكن الايضاح اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا

من اللام

من اللام لاوهم عملها والفاء (قوله) لفوات وجوه مشابهتها مع الفعل
ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم وعكس او ردنا في قراءة بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل وهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر
الاعمال صريحا ولم ينقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء و
الكوفيين يوجبون الالغاء ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
هنا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته
بطرد الباب (قوله) اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير اذ لا
لا غير بقرينة (قوله) خلافا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض
به الرضي على المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدأ ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه
من نواسخ الابتداء فقال لا نقول فقط لا غير وان افاد وجوب دخولها
على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه لكن اوجب دخولها على الاسم معرفة
لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز
الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ
والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخول
بمثل ان كان زيد لقايما ودون ان كان قايما لزيد بالله ربك ان قتلت لمسلما
وبقولهم ان يزينك لنفسك وان تشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر
والاخير من الافعال النواسخ لانه لام الابتداء ولا يدخل مع الافعال النواسخ
الا على الجزء الاخير ويجوز دخولها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا
فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل اللام الفارقة لام الابتداء واللام
يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ
اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة قالوا انها نافية مطلقا واللام الا ان
بمعنى الا [illegible] والبصريون بان اللام لا تجي بمعنى الا والايجاز جاز التقدير ١

لو بني او تعقب لو قضى بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كما خصص
لما ليوفينهم كما بطل انكارهم اعمالها وتخفيف المفتوحة كالمكسورة شبه
تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكيفية اذ في كونه مقتضى كثرة الاستعمال
والثقل وان كلا لما ليوفينهم حق جواب القسم ولام لما لام الفارقة زيدت
ما بعدها وفيها لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله وصدر مشرق اللون
كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء بموالندي يذكر خاص للمرأة او عام
ويؤنث وحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس ولفظ
حقان وتواى تثنية اذ مثل خصتان ولا يصح انه كلمة تثنية حق
جمعا اذ جمع مكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل فرقتين
لذا لا يثنى جمع اولو وجه لجمع الحقة في تثنية الثدي اذا اللبس حسنا الثدي
في كونها عظيمة غاية العظم قوله واذا لم يعملها لفظ فضميرها ضمير شان
مقدر عندهم كما ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان
المخففة المكسورة فانها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال
حتى يرتفع لتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة
قلت ان قد تعمل وقد لا تعمل وكان لا تعمل في اللغة الفصحى وهي الواقعة
بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كمخففة المفتوحة في انها لا تعمل الا
قوله ويجوز ان يقال الخبر مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما قلت في
ان المخففة وهو الموافق لعبارة التوضيح قال هنا وتخفف وتعمل
في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف وتلغى على الافصح ولعبارته في بحث
ضمير الشان حيث قال وحذف منصوبا ان صيغ الاعراب اذا خففت قوله
فتقدر كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل حركة الى المتحرك قوله
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والغالب مقام التاكيد والتحقيق
لان السابق اوهم خلاف مضمون جملة ما السامع اعتقد خلافه او تردد فيه

قط

قوله ومعنى الاستدراك رفع توهم الذي يطلب درك السامع بدفع ما على كما
ان يتوهم مقابل السين للطلب كما لا يوافق ما في الصحاح حيث قال الاستدراك
ما فات وتداركه بمعنى فيكون لكن للاستدراك لانه لتدارك ما فات
المتكلم بابهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام واقع للتوهم قوله واللفظي
قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي هذا المثال مما اشتبه الوجه واحتاج
القران حيث وقع فيه ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فمنافاة ما في القاموس صحيح حيث قال ولكن وتخفيف حرف
تثبت به بعد النفي للاستدراك والتخفيف مما لا يلتفت اليها وينبغي ان
يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي
تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال
بل الايناب اي اللائق ان يشكروا قوله ما حكي ان منصوبا على التمييز ليت
لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته
متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبا بان بمعنى ليت
وعند الكسائي نصب ثانيهما بكان المقدرة وعند المحققين الحالية ما والا
ان الفراء جعل ليت بمنزلة تمنيت ثم هذا من مواضع وقوع وجوب
كان عند الكسائي ومواضع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين و
الجن بها اي بكل عمل كما جاء في اللغة العقلية على صيغة التصغير في
القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة وارفع الصوت دعوة او ام الرضي
وقع لعلك في الشواذ في القاموس رجل عوريب القوافي كثير ها
كثير الغارات قوله وكان اشهر ذلك الرجل بابي الغوار بالياء فتعجب
التحكم في الاحوال الثلاث بالياء ومنه ما وقع في كتابة على رضي كتبت
على ابن ابو طالب قوله والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود
يجرها وحكم بشذوذها الجزم بوجود الجر لبعد هذا التاويل

ويحاجة الى التاويل بلا دليل العجز لعل الاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا
البيت الواقع من عقيل ش العطف في اللغة الاحالة ولما كان هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه وتميل العام الى المعطوف ش كما ذهب بعض
آخر الا ان بل التي بعدها مفرد ما هو المشتهر في الكتب ان بعض النحاة
ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم نعثر عليها ش فالاربعة الاول للجمع
فان يكون مطلقا آه فالمعنى لافادة الجمع الا انه موضوع للجمع لانه ليس
الا موضوع الواو وجزء من مواضعات الواضع وليس المراد اجتماع
المعطوف آه واجتماعهما في حكم مقصودين بالنسبة الى الاستواء جمع
ذلك وقوله في الفعل الاول في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان
فنقول جاءني زيد وعمرو واي حصل الفعل من كليهما قوله لكن يستدل
الاخير لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد ونحو لا ينبغي عطف البيان الا الخبر
وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام لانه قال فنقول جاءني زيد وعمرو وان ثم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما كذا في جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من
احدهما دون الآخر فالخبر فيه محذوف آه فنقل الشارح وظن مما قبل عليه
تاما واقتصر عليه ش والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير
فان قلت معنى الترتيب انتساب الحكم الى المعطوف على قبل المعطوف منه الكلية
يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى اصل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب
مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون في ترتيب نسبة المتكلم
وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف
بنفيه بغير مهلة ونبه على انه في مفهومه لا بد منه لا نقول فيهم من مقابلته
ش وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن في مقابل الخاص العام ش مقرونة
بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لترتيب واحد باعتبار ان يكون المعطوف
امر المبتداء كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه

بلا مهلة

بلا مهلة مثلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال الابتداء بالمعطوف عليه
وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه الى بعد انتهاء الاول ش لجزء عند ش والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة في وجهين الاول في ثلاثة اوجه
ان الزمان تقدم في ان المهلة في حتى اقل ش على رجال انهم على وزن العلامة
جمع رجال لا جمع رجل على غير تركيبه كذا في القاموس ش هكذا في بعض النسخ
ذكر الرضي وبحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير جزء
الاخير من الملاقي وكانه لم يذكر الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح
وقوله او هو نظير آه رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لم يصرح على تحقيق
الرضي بتسليم الجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى
العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء
اعم من الجزء حقيقة او حكما واستثناؤه عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة
ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء لما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا
او كالجزء بالاختلاط نحو بنو السادات حتى عندهم على انه يمكن ان يقال لا
دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي لجزء الاخير كما
منع الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالقليل في
النوم كما اجازه الهندي فلا ينافي ما بين في الرضي تصحيح الهندي فاعرف
فهم ما ذكره وجه العدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا
دخول حتى على الجزء الاضعف والاقوى لنفسه لعطف الجزء على الكل لتغير
للمغايرة قوة او ضعفا يجب ان يصير مغايرا للسابق بالاجزاء فارجاع الكل
لا يصح ان يدخل على غير الجزء فان عطف غير الجزء على الكل لا يقبل القوة
والضعف ش لاحد الامرين اكتفى بالامر في هذا المقام بما يسال الاين فيه فلم
يقل او للامور ولم يجز نظرا في هذا الكتاب قال الكلام ما اتفق كالستين
واذا تنازع الفعلان ش اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك

يصح

اما او للتفصيل كما في التقسيم او للابهام فهو للمبهم عند المتكلم الا ان
يقال اذا اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام
لا يجري في امر وبهذا يندفع ما يقال انه لا يظهر منهما ههنا او كون الكلام
الامرين لا نسلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير
جار ههنا واما ما اجاب به عنه ولا يندفع الاختيار لا وان كان او فيه
لاحد الامرين مبهما او المعلوم لزم دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس
لاحد الامرين مبهما عند المتكلم ش لان الهمزة في الاستفهام اي عن مستقل
بدونها سواء في اللغة بمعنى لم يعارد فالاول بمعنى غير المعارف كثيرا
في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللام جائز المفارقة انما هو في اللازم
المتبادر في ش بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم منه
يتوقف عند المتكلم على ان المراد بالاستواء وعلم المتكلم وربما يتوهم ان الاولى
ان يراد في الاخير والاستواء والاستقيم لا انه ينتقض اقام زيد ام قام عمرو
ش لطلب التعيين لا يشترط هذا في المتصل لانه ينتقض بقوله في سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال
المراد انه في اصل وضعه لكن وقد يستفاد التسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى
تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين اه واختلفوا في تحقيق تركيب السوية
فعند النحاة الكوفيين ان سواء خبر مبتدأ محذوف اانذرتهم ام لم تنذرهم اي
سواء انذارك وعدم انذارك وبعضهم جعله مبتدأ لان الهمزة وان كان حرفت
لكنه مستوى في صورة الفعل والاسم المفرد اولى بجعله مبتدأ اعتم الاسم بصورة
الفعل ويتجه انه لم لا يجعل واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما
بل لاستوى السواء ولهذا لم يجز سواء على انما وقد شرحنا كالخبر سواء خبر مبتدأ
محذوف اي الامران سواء ويستويان لانه في الاصل مصدر وقد وقفت
او وقفت في معنى الشرط ان قمت او قعدت فالاصل لا سيان

والتثنية

وكتدل

واستند لا على اعتبار معنى الشرط واستعارة وفي الشك والتركيب
اعني الهمزة وام للشرط الذي هو الشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل
كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن نحو لاجيئنه بعد
الهمزة ويلزمه به لانه بمعنى المستقبل وقد على اعتبار معنى الشرط
فتبديل بالمضارع تفويت للقرينة ش لان كان معنى الابعد ضعيفا
كلام في عده ضعيفا مطلقا اما هو عدم عده ضعيفا بالاضافة
الى الافصح فقط قوله وقد يجاب بنعم كلاهما لما اعترض على المص
بانه لا يصح الجواب في التعيين ونبه على ان مراده بالجواب المص
بالاضافة الى الجواب بنعم او لا وهذا لا يتم نفيا وقد يجاب بنفيهما
ونحن نقول ان الاجاب انهم السؤال الا ان السائل فالجواب فيهما يطلب
ونفيهما مخطئا في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون
نفي كلاهما وح اتجاه الاوجه انه يمتنع نقول كان الجواب بالتعيين ولا
يخص نعم ولا بالنفي لانه يتناول الا شامل النفي كلاهما فائل ش والمنقطع
كبل في الاضراب مثل الهمزة مطلقا نحو فهو تعالى انه تلخيص منه اذ لا معنى
للاستفهام هنا او كان بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو هل ام هل يستوي
الظلمات والنور واعترض على عدم صحته واجاب الهندي اولا بانه استفهام
مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون قولهم ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون
حرف استيناف والكلام على تقدير عدمه في حروف العطف
واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك كما هي غنم شاة ام شاة
وقال ويتجه عليه ان يؤول المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة
اضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيحمل على معنى ام المتصلة
او بدونه كان يقتصر على هي شاة وعلى اي تقدير بينه وبين المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل

لا الجواز

العصلة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يقول بل امر شاة
بقولنا بل انك واتى ود فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن
الشك والتردد فيه وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطف
على الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال
العاطفة كلتا هما والواو لعطف احديهما على الاخرى ولتجعلهما كحرف واحد
يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما
الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف والمفيد لشركة المعطوف
مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع
الالتباس بغير العاطفة حتى قيل انها لا بد من ذكرها للزوم مصاحبة غير
عاطفة نحو لا تكن فالحكم ههنا المعطوف عليه نفيا على خلاف لكن العاطفة
على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل لا ما ثبت لا تذكر لا نفي يكون للمعطوف
عليه بل بذكر لا نفي عما بعد لا فيكون لا لما بعدها من حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف
ليست حروف الكلام بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان يجعل من قبيل
حروف الزيادة قصد بها الجمل كلها اه ولكن لا الا في صدر الكلام سوى ها
المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها
وبين اسم الاشارة وفي صدر الكلام نحو ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء
وقد الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير
القسم نحو ها الله ذا تعلق هالمراد ذا فيهما وفرق الصحيح بين اما والا
اما لتحقيق الكلام الذي يتلوها تقول اما ان زيدا عاقلا يعني انه عاقل على الحقيقة
تحقيقا دون المجاز واما الا حرف يفتتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم
كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا الكلام من علم ان الكلم يستعمل مع يا ان يجعل
ان بعدها مكسورة فتامل حروف النداء يا اعم استعمالا لانها تستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اى وفي الصحيح ايا من حروف النداء وينادى

ينادى بها او البعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان يا اكثر استعمالا
اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف في
حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث
وايها وايتها الا بها او بوا كذا في القاموس شرح نعم فيه اربع لغات
المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة
كسر النون والعين والرابع نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء
كذا في الرضي شرح فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي
ومنه ما ورد في حديث المحتضر من قولنا نعم بعد قوله او كان على ابيك
دين فقضيته اما كان يقبل منه نعم قال النبي عم فدين الله احق
ايجاب القبول لا لتصديق النفي شرح اي اثبات بعد الاستفهام بمعنى حرف
اذ لا ايجاب بشئ من حروف الايجاب غير الاستفهام بالاسم وهي نحو
على شئ اخر شرح ويجيء بها القسم يستعمل القوم على خلاف ما هو
عادة ولا الكافي تبعا وبين القسم ونقول اي والله واي الله بحذف
حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبلها هاء التنبيه نحو ها الله
ذا لا نحو ويلحق للتنبيه ها سناد الحاق في يا اي نحو اوجه حذفها
وفتحها الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده
لان المدة والمدغم في كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها
الله وهذا انفيه من خصايص لفظ الله شرح ثم قال هو فعلان بن شريك
شرح هو جبريل في القاموس جيري هو ي بالمد والحزن والحزن وتقع
الوجد وداء في الصدر وكلاهما في القاموس حسن شرح ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجود ذلك البيان كون
ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي
وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعت الواضع لها فكانها لم تفد شيئا

بخلاف اذ ولانها للابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية
على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف
الزوايد زائد على اصل المعنى ش وقلت اى زيادتها مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو تعالى ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه وبعد لا
للتنبيه نحو الا ان قام زيد ش وان بفتح الهمزة وسكون النون تطرد مع لما
كثيرا فهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بالاطراد مع لما وكثرتها في جانب زيادة
ان المكسورة الا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وكذا فهم الكثرة
من تقييد زيادتها مع كاف بالقلة في الصحيح ان قد يكون زيد لما هو مطلقا الاجاد
الشئ وقد يكون زائدة كقولك وما لهم الا يفيدهم ابدا اى لا يفيدهم
الله الجمل الواقع بعده لما سقا بالزيادة وجه فيه ووضع من موضع زيادة
ان لم يذكره ش نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم وبيده واوراق
السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين وظبية عطو مثلثة وكذا و
يتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجر
الخضراء كل ذلك من القاموس ش وقلت نبل اقسم وانكرت قبل القسم
الذي جواب نفي بلا يؤذن بان جوابه نفي نحو لا واسد لا فعل ش في بيت
لا حويبيك وما شئ ونحو الهلك على وزن الكوفة هكذا ذكره الجوهري
في الصحيح فتوهم الشارح ان الهلك جمع ذكره كالطلبة جمع طالب فوقع فيما
وقع ابن العجايب فقال الحوب جمع حايب قال الجوهري الهلكة المهالك
في القاموس الحوب بالضم الهلاك وجمع احوب ونحو شيئ الابيات اخذه
بالكون حتى اذا انفتح حتى الجار والمجرور متعلق بشعر وضع البيت ذلك
الرجل الذي هو سري في بيت ما لك وما علمت انه السافر فيه حتى اذا
الصبح والحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا
والمراد بالا فكا الا تصرف والا انقلاب اعلم ان ما الكافة على العمل

سيحتى

سيحتى ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوا
من الحروف الزائدة لانها الكافة عن الكلام وهو كونها لحق على العمل وتصحيح
دخولها على الفعل في الكافة وكف وحيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونها
جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يجوزون تاثير الحروف تاثيرا معنويا
كالتاكيد في الباء ويرفع احتمال في الزائدة بعد العاطف على النفي وفي من
الاستغراقية ويجوزون تاثيرها اللفظي ككفها مانعا في زيادتها هذا كلامه
ونحن نقول انه لم يكن المزيد صحيحة فلا غبار وان تاتي في الصحيح مستقرا
اذ لا يخفى ان الحروف الزائدة ما الحروف لا يفوت اصل المعنى لعدم يد فعه
عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المتق
تاكيد الحكم على زيد ولو كانت ما زائدة لا بعد ان تحكم عليه بقائم وفي
حيثما تقعد بجزم تقعد لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول
للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية مكلها في هذه الكلمات ان الحروف
لما كانت لو حذفت لاخل دلالة اللفظ ش وفي كلامهم قال ابن مالك الغالب في
ان يكون تغيير المعنى ماوي معنى الفعل ش اى بفعل مفيد لمعنى القول اه اشار
الى من جعل فيه اللفظ بان المعنى ظرف اعتباري سيجي ادائه كالظرف
نحو اعتبار اللفظ فالمعنى هو الشايع حتى قال الرضي انه على المذهب كي جعل
المذهب فيه اللفظ فيه الاعتبارية حيث قال الظرف فيه اعتبارية او على
المذهب فيه ان ظرفيه اللفظ للمعنى اعتبارية ش نحو لا معنى الا لفظ
غير صريح القول فقولنا مخصص بلا في معنى القول معناه بتفعول بما في معنى القول
لان التفسير يقتضي لتقليد معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول
الغير الصريح حتى جعل الفعل المقدر في نحو ما في معنى القول وهو بعيد
عن العبارة ش فقولك انا عبد الله تفسير المفرد اشار الى وجه
قولهم لا تفسير على الاكثر الا نحو لا معتقد ان في الاكثر

لانه قد يقتضي مفعولا مذكورا او الى رده تمسك بالاية فان تقتضي مفعول
القول الصريح رعاية انه قولنا انا عبد الله تقتضيه امر تنبيه تكون حال التوضيح
مقدرا بامر تنبيه بامر تنبيه بقولنا انا المالك ربما لا يكون مثل عبد الله بل قولهم
فالفرض مقول القول صريح عنده لكن قال ان القول المقدر كالمقول المذكور
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم انه ما بعد انا المفسرة
ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير
للابهام المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست
ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم هذا
وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الاية على مذهب سيبويه او نقتبس نحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا
وقع الظرف بعدها اي منصوب بفعل بعده لا يفعل مقدر بعدها استعمل
فالظرف فنحو هلا زيدا ضربت يوم الجمعة زيد تنبيه يوم الجمعة فيه منصوب بتنبيه
فالجمع اعم تصرفا اي التصرف منها اي هل تصرفا لينوا عن انه اعم الفاعل فا
اي اعم تصرف وجعل اصناف التصرف الى المضر لادني ملابسة لانه يعني به
التصرف فيه وكذا يجعل التصرف معه الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل
لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكلما يدخل تصرف الهمزة في الكلام تجاذب بنقل ح
اجزاء الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان
يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال
الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات
نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار الكلم يثوب وافادتها النفي حتى جاز ان يجيء
بعدها الا قصدا للايجاب كما في قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد
بقائم بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف هل بمعنى الهمزة

لعل امرنا

لعل امرنا في التصدر لا يدخل العاطف بل هي تدخل عليها او تدخل على هل
قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان
غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وتقرب منه انك
تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاكرمني وتقول اسلم عليه ثم
هل يلتفت الي والهمزة لا يجيء بعدها ام ويجيء في هل وسائر كلمات الاستفهام
كذا في التقي فاعلم ان الصور من موجبات تجوز هل اعم تصرفا اعلم ان المشهور
ذا في ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه ذهب المحقق التفتازاني
الا ان لو موضوعة لذلك وكان خالفه ليكون ادراك التحقق واحد في الوضع
ه وما كان حصول مقدمه في الماضي كان منتفيا فيه ان المقدم لا ينافي
الوجود بل يعم الوجود والعدم كما حقق محله فيلزم انتفاء ما علق
به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكفي مساوي
فكلاهما ممنوعان ه وكون انتفاء الاكرام سبب الانتفاء المجيء في زعم
المتكلم فيه بحث ه ومن هذا الاستعمال توهم البعض انه لولا انتفاء الاول
لانتفاء الثاني فخرج البعض بسبب غلطهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب
والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه و
وافقه الرضي في الدعوى وتعب الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب
واستدل على دعوه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون
اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه ه موضع منطلق اي في موضع
يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه بعد ان يكون الواجب
لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق
فوجه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى الاصالة افراد الخبر يكن تولد
بان يجعل الخبر ماضيا لغوله لانه لو علي المضي فيه وبان الياء موضع
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع

انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ان منطلق
وهو اول ما جاء في كلامهم من امثالهم لو علمت ان ويجوز لو اما ماض منفي بلم
او فعل ماض دخل عليه اللام مثبت ويجوز حذف اللام منكما لا الا اذا وقعت
بعد الشرط متصلا او ما شرطها بذيل لغاية يكثر حذف اللام ح ولا يكون
جوابها جملة خلافا للزمخشري شه واذا تقدم القسم اول الكلام اراد اول
زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبه او دفع لاعتراض السيد انه لا يصح
نزلت في لعدم كونه زمانها ولا مكانا بهما او وجه الدفع انه اول ظرف
زمان اضيف الى الكلام مكانا فلذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان
موهما بوجه التسامح الكلام مسامح والسيد صحح بتضمين التقدم معنى
الدخول او اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام مكان
تنزيل لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم واول زمان التكلم لعدم ظهور كونه
مكانا كان المكان المبهم غير ظرف فينتصب بتقدير في بالاولى بلا حذف
واعترض به على الوسط القسم بتقدير غير الشرط قال التسليم
بتقديم ما يطلب جوابا مستقلا لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال
بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط يقوله على الشرط
وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقولنا اول الكلام لا محالة
لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره شه اى لزم
القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون ان يقال وكان الجواب له بناء على انه
جعل ضمير لزم لغير القسم فلم يظهر القسم محققا وكان الجواب للقسم فلا يلزم
عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم هو
ح فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب الجزم فكيف يلزم كونه مجزوما وغير
مجزوم وجوابه انه تكلف ويقال المراد كونه مجزوما او في حكم كونه غير
مجزوم شه ولشرط اقتضى كونه مشروطا بالشرط فيه بحث لانه يجوز مجموع

جملة اول

القسم

القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم هو
ح مجموع الشرط والجزاء فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على
ترتيب اللف لان تقديم النفي مقدم على جواز الفاء والقسم الاكو
وفي قوله انا والله ان ياتني اتك تقديم النفي كما هو مقدم على جواز
الفاء والقسم كذا في قوله على المعنى الثاني في هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم النفي كما انه مقدم على جواز
الفاء والقسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى
الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط
كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله اه وان تاتني و
الله اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الفاء والقسم واعتباره
على المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والفاء فكانه يبايع
عن النظر او يجعل نظره غير الاحاطة بمقصود القاصر وقد يعنى شئ
لا يخفى عليك شئ وكان اصلح بعضهم اصلح كتابه لكونه مجازا عنده
هذا ولا وط والانسب في الكلام جعل ضميران يعتبر الى القسم لانه
في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام شه
وان تاتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله اه فيكون مثال
تقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون نحو
انا ويكون مثالا لما فاد منع الخلل المستفاد من قوله بتقديم الشرط
او غيره من تقديم الشرط والغير معا وانما اورد هنا المثال
الشرط بصيغة الماضي اه نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي شه
اختلاف في اعتباره اى اعتبار في اللف والنشر شه اى

مقدرة كالملفوظة في صدر الكلام مقدرة كالملفوظة مطلقا المقدرة في صدر الكلام
كالملفوظة فيه والمقدرة في وسط كالملفوظة ثم لا وجه لتخصيص البيان بالقسم
اول الكلام فانه لما كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى قال الرضي وبحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر
من ان ضربتني فاكرمك فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لفاء
لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة وبهذا يضعف قول من استغنى بتقدير
القسم عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن عدم الاتيان بالفاء ونظر ل
للازم اما الفاء واما اللام الا ان يجوز حذف الاتيان بالفاء فانهم لو علم انه قد
يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرطية الثانية فيجعل
مجموع الشرط مع جزاءه ويدخل الفاء على ارادة الشرطية جزائيته واما ان يكتفي
فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط
فيقدر بعده جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل ما تقدم
جزاء عند الكوفي ويلزم نفي الشرط كذا في التسهيل واما
المنفصل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر
فلا يقال زيدا فضرب ولا زيد فضربته بتقدير اما فلا فما وقع في نحو
بانفي واول الكتب بتقدير اما فيه عدم تقدير التقدير كما ينبغي
ويحكم بان كلمة اما الشرط لزوم الفاء في جوابها او سببية فانا اكرم ولاد
سواء كثيرة في القراءة لعدم لزومها بل لا جلاء حين الاثبات بالفاء كان طرفي
جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي وان
امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبل
حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت
لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة مما في حيزها الى حيز فانها

هذا هو

هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيزها مطلقا لما
لم يكن في حيز الفاء فان عامل في حيز اما معمول الشرط كما اثبت المذهب الاخر
وهو قول بجزء مما في حيزها مطلقا اطلاق المحل اذ لا يكون في اما زيد فمنطلق
اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما انا فمنطلق يوم الجمعة
وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختيار
الله عملا مطلقا فجعل مطلقا [illegible] مطلقا وقدر عملا يعني معمول
وتقدير [illegible] اوضح وابعد عن التكلف واما المقدر على تقدير الرفع
يذكر زيدا ورد هذا المذهب بانه لو كان معمول الخبر في مطلقا لجاز اما
يوم الجمعة فزيد منطلق برفع على وجه الاخبار بتقدير فعل رافع اي
مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير
العامل اي منطلق فيه ويجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب
مع انه لا يجوز وكشارح اختيار تقدير الكون وجعل هذا الايراد ردا على
تقدير الكون ايضا لانه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر
لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم
الجمعة قايم يكن يوم الجمعة فيلزم يكن ضمير اما مهما الا بد منه فلا يصح تقدير
اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير [illegible] يكن زيد بمعنى مهما وكذا تقدير
مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يكن زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير
العامل في الوقت يكن فيه زيد فيوجع لا بد فيه تقدير عامل يسوغ الجزاء ايضا فقد
الا زيد فمنطلق في تقدير مهما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد ذكر كون
مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسيره قوله تعالى مهما تأتنا به من اية وقال
هو افتراء على لغة العرب كذا الشيخ ابن مالك وانكر الرضي وتبعه
المغني بانه لم يثبت فيما اشتهر ابن مالك شهادته لكونه محتملا وبالجملة ان
الظاهر مما هو المذهب الاول وجوازنا اما يوم الجمعة فزيد منطلق

لو نح اليوم بتقييده وعدم جواز بلا خلاف وعدم الجواز بتقدير
يذكر والرفق سمعت جواز مرجوحا بتقدير العائد نحو شخص فلان ينتظرك
فتقول كلا اى هذا ردع الحي ونفى نحو وقد يكون بمعنى الكفر حقا في التكلم
نحو كلا لقوله تعالى والحق وانه حذف الابتداء يكون الكلام نحو كلا وقد جاء اى
كلا بمعنى حقا ويجوز ان يكون بمعنى جواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان يكون
بمعنى قطعا نحو كلا بل تحبون العاجلة قه لانها تختص بالاسم فلم يقيد بتحيح
قه تلحق الفعل وهذا اتم مما قال الاسندي احترز عن المتحرك لانها لا تلحق تا التانيث التانيث
المسند اليه التانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المتعلم بعد تا التانيث
نحو فوله ولا علامة التثنية والجمع في الاسماء ولانها اسماء واشار الى
علامتها حروفا في لغة ضعيفة بقال البيان حكم تا التانيث فانه قه لتانيث
المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في مجموع المذكر منزلة المؤنث بالتاء فان كان
اى المسند اليه او الفعل فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او الفعل فان كان
المسند اليه ظاهرا غير حقيقي قه اى فانت مخير بين الحاق تا التانيث
وبين عدمه او ضمير عبر اى الحاق تا التانيث مخير فيه على الحذف ولا
والاولى حيث لم يكن قه وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت اه بهذا لا
يندفع كونه ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر منه فيه يلحق الحرف
فاستثنى منه الظاهر لغير الحقيقي قه اى جمع المذكر والمؤنث في مثل فاما
الزينبان اه يعني الضعيف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاد عبارة
المتن لاجل ما نطق بقوله فانه كان ظاهرا غير حقيقي مخير لصار معتبرا لكن
بالاكثر مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي و
[illegible] اى ادخلت النون اطلاق النون [illegible] على ما ينبغي لانه ادخال النون
الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال تنونت الاسم تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء قه فسمى ما به ينون الشيء لا يقال النون الحرف

التانيث

يصال

انه ما ضرب

انه ما ضرب [illegible] التنوين ما به ينون الشيء اى ادخال النون على الشيء بل هو
النون الداخل قه نون ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون
ساكنا اذا لم يكن موجب التحرك وكل نون في آخر الموقف نحو [illegible]
[illegible] كذلك وان اراد معنى آخر فاين حتى يتكلم عليه قه فلا ينتقض بالمتحرك
الظاهر فلا ينتقض ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد بتلك
الضمير عبارة التعريف قه وهي شاملة للنون اه هكذا ذكره الرضي وتبع
الشارح وظني ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف فيمنع ذلك
الشمول قه تتبع حركة الاخرى اى آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه
تنوين قاية وبعض كواف بل المراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين
قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة لا حقيقة ولا حكما بل آخره [illegible] لكن
ينتهي التكلم لان المتبادر منه متابعة الآخر فيه [illegible] المتبادر
فيه نحو [illegible] فالوجه ان الادراج حركة التشبيه على انه
سقط في الوقت [illegible] قه لا لتاكيد الفعل فيخرج نون التاكيد الخفيفة
او قال [illegible] لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير اه لا يستغني عنه قه
ولا ينتقض التعريف بالنون [illegible] فقد عرفت ما في الانتقاض و
رفع بالذكر [illegible] تتبع حركة الآخر نون التاكيد [illegible]
على انه [illegible] قال الرضي مختصة اختيار تقدير
وحمل هذا الابراد [illegible] التقدير المذكور [illegible] على تقدير
ايضا [illegible] زيد [illegible] بالكون المقيد لجاز الرفع في
ان يوم الجمعة [illegible] بالكون المذكور اى ما يكون يوم الجمعة [illegible]
بالكون المذكور اى ما يكون يوم الجمعة [illegible] ما يكون
[illegible] يوم الجمعة [illegible]
[illegible] يصح تقدير [illegible] ما يكون [illegible] الا [illegible]

قوله

حقيقة

بالصواب ولم يعقل النحويون سيبويه وصوّب وقال الفصيح حذف الفرق بين الوصل
والوقف فقصد الوصل بنون وقبل الفرق بين الوقف والفكر فيقتضي كلامه
نون قسم سادس من التنوين هو الفارق بين الوصل والوقف اي اسكت
السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء بحد زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع
استثناؤه الا فاما لم يفرغ الاعراب ولا يفهم المخاطب منه لا يمكن الاقدام به بقوله
اي اسكت السكوت الآن مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن
ذات العلية والتانيث قال الزمخشري كما استعملها ليست مختصة بالتانيث
ووجودها يمنع تقدير كما وايضا فلا عامل مستقلا عاملا فيه ظرف قه وذلك
التوجيه من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم بذلك لان الترنم
حسن الغناء وهو لم يشبه لما ذكره قال السيرافي لانه فيه ترك الترنم وعوض
عن الالف عند السيرافي نون التنوين ولا وجه لتحصيل المد بالاشباع ثم
ابدلها بالتنوين الاظهر ان الحاق التنوين يغني عن تحصيلها بالاشباع
كما في قول الشاعر هو منبئ على ما في القاموس وعريك عين محقق
سمع لقصورة الثغر ومحقق حركة الترائب واضطرابه والقاتم اي
الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة ويحكى
الخالي والمخترق مهب الرياح ومشتبه الاعلام العلامات ... ما تعرف بها
الطرق في ... وقام واورد بين يديه ... معنى الا
مشتبه الاعلام سكت قه واما التنوين ما في الآخر مع اعتبار الوضع
في بعضها ايضا شايل لذا الظاهر ان تنوين العوض لحوق النقص بعض و
تنوين المقابلة لعوض المقابلة وجعل التنوين والاعلى حذف المضاف
اليه ودالا على الجمع كالنون يفيد فتح قول المصنف وهي للتمكن والتنكير
والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث يرد العوض والمقابلة
والترنم في موضع الموضوع له قه وحذف يحذف الف ابن ... في ما في

ارباب الحديث انه يحذفه العلم الموصوف بابن المضاف الى الاب
دون الجد فرقا بينهما العلة قاعدة وصفوها على خلاف قاعدة العربية
قه وكذلك قولهم فلان بن فلان بن فلان آه في الوضع وظاهر بن طاهر
وهي بذلك وخلق بن خلق لانه لا يعين علما لا يعرف اجراؤه مجرى
العلم وان كان بن خلق فيشكل ... الصفة بهذا الكلام وفي القاموس طاهر
بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل لمن لا يعرف هو وابوه لا يعرف
ابوه وهي بن بي لمن لا يعلم ولا يعرف ... ولد آدم وفي الاول حينما
كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه بنت ابنة عاصم وفيه انه لا التباس
لان تاء بنت بطوله بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف
الف ابنة لان حال التحقيق تكفي وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحذف
الف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قه نون التاكيد
خفيفة وثم للخفيف تكونها بعضا من الثقيلة وجعلوها بعض ... كما
لانها سنخية والاصل في البناء السكون ولكن نعقوا لانفرع المثقلة
لكن فرعونها الثانية لان الاهتزاز اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن
لكن بهذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما
على مذهب سيبويه من ان كلا منهما اصل برأسها على ما نقله الرضي فلا قه
والف الجمع ابدال الف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتغيير يختص بنون
التاكيد الظاهر يختص من ان لنون التاكيد فتعين الضمير لها ويجوز
رجوعه الى العشيرين بتاويل كل واحد منهما فقد بعدكما الجمع والمثنى
الاختصاص لما ذكر كثرة في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله مسلك
ما يختص ورد الرضي المتصل قه نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد عن هذا التفصيل فهاهنا بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة قه فلا يقال زيد يقومن الا قليلا

في مجيئها مع النفي بالنظر الى بادى النفي بلا لمشابهتها النهي في قبل
مجيئها مع النفي بلا المتصلة فيكون عند ابن جني خلاف المنفصل و
ان جاء قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يعم الجحد
حتى قال سيبويه يدخل بعكم تشبيها لما بلا التي في الجزم قوله ولزمت
ان نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو مجوا ب ونون في قبل الاضافة
جواب الى القسم كافادة الشارح فما ذكره الرضي كان الاضافة
في قبيل جرد فظهر محل نظر وتعقب المتن بقولنا ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب بتسبيل المثبت بان لا يتعلق ظرف
او جار متقدم عليه قوله اى الشرطية المؤكدة حرفها سواء كان التاكيد
لازما كما في حيثما واذا ما او جائزا كما في مهما واما وقد يؤكد جواب
الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وهي نحو لتخشون
لتطعن وكذا قوله لتدل على الياء المحذوف قوله اى الشرط في التقاء الساكنين
على حدة ان يكون الساكن منفصلا بحرفين وحركة او بحرف حيث لا يجوز
ضمير الفعل اضربان واضربنان يستعمل والحق الاتي دون الشرط
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والشدة في التثنية والجمع المؤنث
في لت منزلة المنفصل قوله وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا
المتكلم ايضا بمنزلة الاستثنا اى يكون بفتح ما قبلها ولكن نقول ما قبلها
مفتوح فيهما ايضا لان الالف حاجز حصين فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصل
ويحتمل انه اراد بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان الخ تثنية
الالف في تاكيدهما بالنون الشديدة لا يكون الا مستثنا قوله فان التقاء
الساكنين على غير حده ولانه ليس المخففة بمنزلة الشدة ليكون معذورا
وفي التجويزين وكذا لا يكون الحاق في نحو النون وعلى ما قال سيبويه ولا سبان
بالتخفيف وهو يحوله بعض الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين

على غير حده وان كان في مثل لا يضربان بالحاق نون الوقاية واضربان نعم
بادغام نون تحقيقية في نون المفعول لان المشدد ليس من المدة في كلمة
واحدة ولا ينزل بمنزلته بكونه في الكلمة الواحدة كالمشددة والف
التثنية وغرضه من هذا الكلام بيان ان الافعال الخمسة الاخيرة هذا قال
الشارح كلام لكنه غرض لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية
وصيغة الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية
دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم في كلمة
واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة وكالمتصل لا منفصل والنون المشددة
مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو
يا ربحاب والف يحيى فانه يتبع من اعلال با يحيى في الرضي ان تشبيهها
بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضمير انه متصلا
بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يجيء اصلا ولا يحتاج في دفعه لان المراد
بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التثنية
بيان حال الامر مع النون تشبيها بما عرف حال غير الامر مع المتصل الف
التثنية كان او غيرها لا يحمل على التشبيه فيرد ما ذكره الرضي ان تنوين
نحو العلامة الف التثنية مستغني عن التعليل والحمل لبيان على حاصة
حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما شيئان في جودة التعليل قوله
الماضية بارز لا يجيء اذ لا يتعرض القسم بين لانه فتحال عن الضمير نحو
ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها او كما
عات ترتيب تصريفها لكانت مراعاة ترتيب المثل لهما فيها قوله
خط بالمرتبة ما يدخل آه لان والتنوين نهي لازم بخلاف النون
فتعود ولى بالمحفوظ وايضا مما يلزم الفعل فادخاله على الاحق
اللام اولى فيرد ما اخذ متفرع على الحذف في حال النون حال

لنون حال الوقف اذ لا مجال للرد فيه بحذف للساكنين الا ان يجعل الرسم
من الرد في الكتابة انه صح والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء والكتابة
في الاخر على الوقف في الاول على الابتداء كما تقرر في محله يجب ان لا يكتب
تحقيقا للرسم ما قبلها ويكتب الفاء اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على
ما خلاف القياس اللهم نشكر نعمائك على تتميم [illegible] واسئلك ان تجعل
هذه الاوراق المسودة [illegible] بحرمة انبيائك بحق افضل انبيائك
ذخرا لي وموجبا لتحصيل رضوانك وصل على سيد [illegible]
وسمائك الحمد لله على التمام والصلوة والسلام على
محمد خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام
تمت

هذه النسخة من [illegible] عبد الفقير الى عفو ربه
المؤمن المحتاج الى رحمة الله خليل
بن طورمش غفر الله له
واحسن اليهما
واليه
[illegible]

سن کوکلی بنده که ایله یار ● اختیر یختیر اختیار
کوزدیمدی فوزی کمانندن بر ● اقتطر ینتطر اقتطار
عبرت نظر ایلمدی بنده که ● اعتبر یعتبر اعتبار
ایلدی آباد شهم عقلمی ● انتشر ینتشر انتشار
صالدی ایلدی ایله دم بدم ● اجتهر یجتهر اجتهار
کیم الوب بنده ایلدی [illegible] ● انفرد ینفرد انفراد
حسرتیله دلدی کوکلم [illegible] ● انکسر ینکسر انکسار
ایلدی عشقی [illegible] حاصل ● اختبر یختبر اختبار
قیسمتی قیامت [illegible] ● [illegible]
نعمت [illegible]

شئ او اختلفا فالنكاح جائز بالف وعند ابي ح وقيل بالفين وان كان ذلك
في الجنس فان اتفقا على الاعراض فالمهر ما سمياه وان اتفقا على البناء او اتفقا
انه لم يحضرهما شئ او اختلفا يجب مهر المثل وان كان المال فيه مقصودا كالخلع
والعتق على مال والصلح عن دم العمد فان هزلا باصله واتفقا على البناء فا
فالطلاق واقع والمال لازم عندهما لان الهزل لا يؤثر في الخلع اصلا عندهما و
ولا تختلف الحال عندهما بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف وعنده لا يقع الطلاق
وان اعرضا وقع الطلاق ووجب المال اجماعا فان اختلفا فالقول لمدعي الاعراض
وان سكتا فهو لازم اجماعا وان كان في القدر فان اتفقا على البناء فعندهما الطلاق
واقع والمال لازم وعنده يجب ان يتعلق الطلاق باختيارها وان اتفقا انه لم يحضرهما
شئ وقع الطلاق ووجب المال وان كان ذلك في الجنس يجب المسمى عندهما بكل حال و
وعنده ان اتفقا على الاعراض وجب المسمى وان اتفقا على البناء توقف الطلاق
وان اتفقا انه لم يحضرهما شئ وجب المسمى ووقع الطلاق وان اختلفا فالقول لمدعي
الاعراض وان كان ذلك في الاقرار بما يحتمل الفسخ او بما لا يحتمله فالهزل يبطله
والهزل بالردة كفر لا بما هزل به لكن بعين الهزل لكونه استخفافا بالدين
والسفه وهو خفة تعتري الانسان فتبعثه على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل
وان كان اصله مشروعا وهو السرف والتبذير وذلك لا يوجب خللا في الاهلية ولا
يمنع شيئا من احكام الشرع ويمنع ماله عنه في اول ما يبلغ اجماعا بالنص وانه لا يوجب
الحجر اصلا عند ابي ح وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل والسفر وهو الخروج المديد
وادناه ثلثة ايام ولياليها وانه لا ينافي الاهلية والاحكام لكنه من اسباب التخفيف
بنفسه مطلقا لكونه من اسباب المشقة بخلاف المرض فانه متنوع فيؤثر في قصر ذوات
الاربع وفي تاخير الصوم لكنه لما كان من الامور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة

فقيل انه اذا اصبح صايما وهو مسافر او مقيم فسافر لا يباح له الفطر بخلاف المريض ولو افطر
كان قيام السفر المبيح شبهة ولا يجب الكفارة ولو افطر ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة بخلاف
ما اذا مرض واحكام السفر تثبت بنفس الخروج بالسنة وان لم يتم السفر علة بعد تحقيقا للرخصة
والخطاء وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد ويصير شبهة
في العقوبة حتى لا ياثم الخاطي ولا يواخذ بحد وقصاص ولم يجعل عذرا في حقوق العباد
حتى وجب عليه ضمان العدوان ووجبت به الدية وصح طلاقه ووجب ان ينعقد بيعه اذا
صدقه خصمه ويكون بيعه كبيع المكره والاكراه وهو ان يعدم الرضا ويفسد
الاختيار وهو الملجي او يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار او لا يعدم الرضا وهو
ان يهتم بحبس ابيه او ابنه والاكراه بجملته لا ينافي الخطاب والاهلية لانه متردد بين فرض
وحظر واباحة ورخصة ولا ينافي الاختيار فاذا عارضه اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على
الفاسد ان امكن والا بقي منسوبا الى الاختيار الفاسد ففي الاقوال لا يصلح آلة لغيره لان التكلم بلسان
الغير لا يصح فاقتصر عليه فان كان القول مما لا ينفسخ ولا يتوقف على الرضا لم يبطل بالاكراه كالطلاق
ونحوه وان كان يحتمله ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر الا انه يفسد لعدم الرضا
ولا يصح الاقارير كلها لان صحتها يعتمد قيام المخبر به وقد قامت دلالة عدمه والافعال
قسمان احدهما كالاقوال فلا يصلح فيه آلة لغيره كالاكل والوطي فيقتصر الفعل على المكره لان الاكل بفم غيره
لا يتصور والثاني ما يصلح المكره ان يكون الفاعل فيه آلة لغيره كاتلاف النفس والمال فيجب القصاص على المكره دون
المكره وكذا الدية يجب على عاقلة المكره والحرمات انواع حرمة لا تنكشف ولا يدخلها رخصة
كالزنا بالمرأة وقتل المسلم وحرمة تحتمل السقوط كحرمة الخمر والميتة وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها
تحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر وحرمة تحتمل السقوط لكنها لم تسقط بعذر المكره واحتملت
الرخصة ايضا كتناول مال الغير ولهذا اذا صبر في هذين القسمين حتى قتل صار شهيدا والله
اعلم بالصواب